الجيوبوليتيك السوري

وقوة الجغرافية السياسية السورية

أ. د. إبراهيم أحمد سعيد

الجيوبوليتيك السوري

وقوة الجغرافية السياسية السورية

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠١٦م

الجيوبولتيك السوري وقوة الجغرافية السياسية السورية / إبراهيم أحمد سعيد.- دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٦م .- ٣٤٨ص؛ ٢٥ سم.

١- ٣٢٧.١٠١ س ع ي ج ٢- العنوان ٣- سعيد

مكتبة الأسد

مُقدّمة

تُعد الدراسات الجغراسية والجيوبوليتيكية عن أية دولة من الدول من الأهمية بمكان لأنها تضع إمكانات اتخاذ القرار السليم في أيدي متخذيه بما يهدف تحقيق الأهداف الكبرى التي تسعى إليها الدولة مثل: نقل الدولة من حالة إلى حالة أقوى وأفضل، تحقيق الأمن والاستقرار، إيجاد مكانة مهمة أو مميزة في الإطار الإقليمي للدولة أو الدولي منه إن كان ذلك ممكناً... فهذا النوع من الدراسات يسلط الضوء على العناصر الإستراتيجية في الدولة، الطبيعية والبشرية والاقتصادية والسياسية، ويجعلها في حالة من المرونة التي تُمكّن القائد من الهيمنة عليها وتوجيهها وفق خطط كبرى (إستراتيجيات)، وحسب ما تقتضيه الظروف والأحوال المحلية والإقليمية والدولية. وحتى ضمن مراحل وخطوات مناسبة تدفع بالدولة كلها نحو تلك الأهداف، أو أنها تجعل مؤسسات الدولة بقيادة من يُعبّر عن مصالح الأمة (الدولة)، قادرة على دفع الدولة بكل بُناها، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في خطى مناسبة، سريعة ومتزنة، إلى الأمام لتعزيز قوة الدولة من جهة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية في رفع مستوى الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة ثانية.

باختصار كل الدراسات بأنواعها ومستوياتها مفيدة للمجتمع وللدولة التي تقود هذا المجتمع، ولكن الدراسات الجغراسية والجيوبوليتيكية لها أهمية استثنائية لأنها تمثل الرافعة والدافعة الأكثر ديناميكية وقوة في الآليات المستخدمة، ليس في إدارة الدولة وحسب، بل وفي تجاوز ذلك إلى المحيطين الإقليمي والدولي، ليس في تحسين

أداء الدولة وزيادة القيمة المضافة الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل وفي استثمار مقدرات الدولة والمجتمع والظروف الإقليمية والدولية لجعل الدولة ذات مكانة وسمعة مرموقة بين الدول إقليمياً ودولياً. إن تحسين جودة الدولة لا يأتي بالضرورة من تحسن ميزان المدفوعات أو زيادة الصادرات أو القوة العسكرية أو فرض الهيمنة والتسلط على الجوار أو على الدول الضعيفة، بل يأتي من خلال وضع سياسات وخطط داخلية وخارجية تضمن من جهة تحسين مستويات المعيشة للسكان وتحسين عطائهم الثقافي والفني والعلمي والقيمي، وإزالة الفوارق الكبرى والرئيسية بين أقاليم الدولة في خدماتها وبنياتها التحتية والمساواة والعدالة الاجتماعية وتقوية اللحمة الوطنية ووضع الدولة على سكة تطبيق البرامج التنموية المناسبة وفي كل المجالات الإنتاجية والخدمية، وتفجير الطاقات الكامنة في المجتمع واستثمارها بالشكل الأفضل، وتضمن من جهة أخرى المساهمة الفعالة في صنع السياسات الدولية الإقليمية أولاً، أي في الإقليم الذي تقع فيه الدولة من خلال المشاركة الجيدة في برامج التعاون الإقليمي لمجابهة الكوارث والأخطار البيئية كالتصحر والجراد الصحراوي، والتغير المناخي، والتعاون الاقتصادي وحل النزاعات السياسية بالطرق الدبلوماسية، والدولية ثانياً، أي المساهمة في تحقيق السلم العالمي ومحاربة قوى الظلم الدولية وتوجيه طاقات الدول المغلوبة على أمرها، أو المستضعفة، نحو التنسيق والتوحد لمجابهة المستعمرين الذين يُغيّرون ألوانهم وأشكالهم وأدوارهم باستمرار، ولكن تبقى أهدافهم واحدة في الهيمنة واستغلال الشعوب ونهب خيراتها والتسلط عليها وجعلها باستمرار في حالات من الاضطراب وعدم الاستقرار كي لا تستطيع التقدم والنمو والتنمية وتحقيق الرفاهية لسكانها.

إذاً الدراسات الجغراسية والجيوبوليتيكية توجد تناغماً بين الداخل والخارج بالنسبة لقوة الدولة، فالدولة القوية تنتج جيداً وتوزع إنتاجها على سكانها وفي أقاليمها الداخلية جيداً، وتخلق فرص عمل كافية لقوة العمل فيها وتبني بنى تحتية وخدمات جيدة وكافية وتوظف إمكاناتها لتقوية دورها ومكانتها

إقليمياً ودولياً، من هنا تأتي أهمية القيادات السياسية ودورها الفعال في استثمار وتوظيف وقيادة الإمكانات المميزة في الدولة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً لدفع الدولة قدماً باستمرار لتكون الأفضل بالنسبة لسكانها ولمواطنيها لأن الأساس في قوة الدولة وجودتها هو العلاقة القوية المتينة المتزنة بين المواطن (المجتمع) وبين الوطن (الدولة)، إنه المعيار الذي تقاس جودة الدولة من خلاله.

لقد حاولنا في هذا الكتاب أن نتعرف بالمعيار العلمي (الموضوعي) على مكونات الدولة السورية من النواحي الطبيعية والبشرية والاقتصادية والسياسية بأسلوب علمي سلس ومبسط دون أن نبتعد عن المنهجية العلمية في الدراسات الأصولية المتبعة، لأن بخلاف ذلك لا يمكن أن نصل إلى الأهداف المرجوة من هذا الكتاب، الذي نأمل من الله العزيز الجليل أن يجعل فيه الخير والفائدة لكل من يطلع عليه ببركاته سبحانه وتعالى. وأكون شاكراً وممتناً ومقدراً كل التقدير والاحترام لمن يفيدني بملاحظاته وتوجيهاته حول مادة الكتاب وأسلوبه ومنهجيته.

والله وراء القصد

المؤلف

إبراهيم أحمد سعيد

الفصل الأول

الإطار النظري للجغرافية السياسية والجيوبوليتيك

١ - تعريف الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك وعلاقتهما المتبادلة.

٢ - مضمون الجغرافية السياسية.

٣- مضمون الجيوبوليتيك.

٤- الجذور الفكرية للجيوبوليتيك

١- تعريف الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك وعلاقتهما المتبادلة:

تعريف الجغرافية السياسية:

لقد تبدل تعريف الجغرافية السياسية في العقود السابقة، ولم يثبت عند حد معين، وهذا طبيعي جداً لأن التعريف يتأثر بجملة من الآراء التي تُعبّر عن الأيديولوجيات والمدارس الفكرية التي ينطلق منها الجغرافيون، ولأنها تعكس بالوقت نفسه اجتهاداتهم المستمرة من خلال التفاعل مع تطورات الأحداث المتسارعة على سطح الأرض، ولأن كثيراً من الجغرافيين المبتكرين ينهلون من علوم مجاورة كثيرة فيتأثرون بها، كعلم السياسة، والاجتماع، والفلسفة والتاريخ. لقد سعى بعض الجغرافيين لتعريف الجغرافية السياسية، فقد عرّفها محمد عبد الغني سعودي[١]: «بأنها دراسة الوحدات أو الأقاليم السياسية كظاهرات على سطح الأرض، وما تشتمل عليه هذه الوحدات من شعوب وجماعات». إن هذا التعريف قريب جداً من تعريف فتحي أبو عيانة[٢]، الذي وضّح فيه أن الجغرافية السياسية: «هي دراسة الأقاليم السياسية كظاهرات من سطح الأرض، وتتحدد طبيعة هذه الأقاليم باختلاف الظاهرات السياسية في العالم».. إن هذان التعريفان يؤكدان كما لاحظنا على المدخل الإقليمي في دراسة الظاهرة السياسية، ولعل في هذا الكثير من الصواب لأنه في النهاية لا يمكن دراسة الظاهرة السياسية دون التعرف على مجمل الخصائص الطبيعية والبشرية

---

(١) د. محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة ١٩٩٠م، ص٥.

(٢) د. فتحي أبو عيانه، الجغرافيا السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص١١.

والاقتصادية في الوحدة الجغرافية الأساسية، وهي الدولة أو الإقليم السياسي المتكامل. وليس بعيداً عن التعريفين السابقين تعريف إبراهيم الفقي(١) الذي يرى بالجغرافية السياسية: «تُعدُّ أحد فروع الجغرافيا البشرية الذي يهتم بدراسة الأقاليم المنظمة تنظيماً سياسياً (الدول) من حيث سكانها وأرضها، ودستورها وحدودها ومواردها وسيادتها ومدى تأثرها على كل من المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ومدى قدرتها على التأثير فيها».

ولعل التعريف الذي أعطاه محمد إبراهيم الديب(٢) أفضل وأكمل التعريفات السابقة، فهو يرى بأن الجغرافيا السياسية هي: «العلم الذي يهتم بدراسة التوزيع الجغرافي للعملية، الظاهرة، السياسية ومدى التشابه والاختلاف فيها من مكان لآخر على الأرض وعوامل ذلك، وتحليل التأثر المتبادل بينها وبين الخصائص الجغرافية المتنوعة للمكان». فالديب هنا لا يهتم بالمدخل الإقليمي في دراسة الظاهرة السياسية بل اهتم بالعملية السياسية وتوزيعها ومدى الاختلاف والتشابه، وقد أخذ أو استنبط تعريفه من أحد التعاريف المعروفة عن الجغرافية ألا وهي علم التوزيعات.

وفي المدرسة البيئية عُرّفت الجغرافية السياسية (تعريف مودي) بأنها: «عبارة عن العلاقات المتبادلة بين البيئة والدولة من الوجهة السياسية». وكذلك عرّفها (إبست Erich Opst) بأنها: «تهتم بدراسة الظاهرات السياسية واختلافها من مكان لآخر متأثرةً في ذلك بالبيئة الجغرافية».

وتركز مدرسة اللاندشافت (اللاندسكيب) على وصف المشهد السياسي في المكان الذي توجد فيه. أي دراسة الظاهرة السياسية ضمن خصائصها الجغرافية المحلية. ويعرّفها (برسي) بأنها: دراسة «وصف وتحليل الوحدات السياسية».

---

(١) د. إبراهيم الفقي، الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ١٤٢٨هـ، ص١٩.

(٢) د. محمد إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية، منظور معاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٩، ص٥١.

أما المدرسة الإقليمية (الكورولوجية) فترى بأن الجغرافية السياسية تهتم بدراسة الأقاليم الجغرافية السياسية وتبايناتها على سطح الأرض. ويُعرّفها ألكسندر بأنها: «دراسة الأقاليم السياسية التي تنقسم إليها الأرض كظاهرة من ظاهرات سطحها».

في حين ترى المدرسة المكانية بأن الجغرافية السياسية تُعنى بدراسة الظاهرات السياسية على سطح الأرض، وهي تشبه الإقليمية، ويُعرّفها جاكسون بأنها: «دراسة الظاهرات السياسية في ضوء إطارها المكاني سواء كان ذلك يتضمن تحليل الحدود السياسية والأنماط الجغرافية الناجمة عن تطبيق سلطة الحكومة، أم مدى استقرار الوحدات السياسية الجديدة»(١).

ويعرفها الجغرافي الكبير هارتشهورن(٢) بأنها: «دراسة تباين الظاهرات السياسية من مكان لآخر في ضوء تباين ظاهرات سطح الأرض باعتبارها وطناً للإنسان. ويدخل ضمن هذه الظاهرات المظاهر التي تخلقها كل من القوى والأفكار السياسية». وقد أضاف على التعريف السابق في فترة لاحقة بالتأكيد على دراسة الاختلاف والتشابه المكاني في الخاصية السياسية، بالإضافة لتفسير التباين وعلاقة ذلك بالمظاهر البيئية والظروف الحضارية.

وقد حاول كاسبرسن ومنجي أن يضعا تعريفاً في عام ١٩٥٩ تحت عنوان: «دراسة التحليل المكاني للظاهرة السياسية». وفي جملة التعاريف السابقة نجد العناصر الآتية:

١- التركيز على الخصائص المكانية المؤثرة في الظاهرة السياسية.

٢- التأكيد على المقارنة بين الظاهرات السياسية.

---

(١) Jackson, W. "Political Geographic Relations", P. 10.

(٢) Hartshone. R. "Political Geography in The Modern World", P. 52.

٣- تناول عناصر الظاهرة السياسية كرزمة واحدة متفاعلة ضمن ما يُعرف بالإقليم السياسي.

٤- دراسة الدولة كظاهرة سياسية متميزة.

لقد جهدنا بعد الاطلاع على معظم التعاريف التي تصدرت مفهوم الجغرافية السياسية. أن نُعطي تعريفاً متكاملاً للجغرافية السياسية، لأننا وجدنا أن أيًّ من التعاريف السابقة لم يأخذ بالحسبان، مبدأ التكامل في التعريف الذي يستطيع أن يعكس العناصر والعلاقات وحل المشكلات التي يجب أن تقوم بها الجغرافية السياسية، فالجغرافية السياسية برأينا هي: «العلم الجغرافي الذي يتصدى لدراسة الظاهرة السياسية المحلية والإقليمية والدولية، من حيث نشئتها وتطورها وتحليل العوامل الجغرافية المؤثرة في قوتها أو ضعفها والإمكانات المتاحة لانطلاقتها وزيادة قوتها لتحقيق سعادة سكانها (أي إنضاج روح الأمة)، إنها قراءة مبدعة لخصائص المكان وتحويلها إلى مفاهيم سياسية، أي استخلاص الأبعاد السياسية للمحتوى الجغرافي أو للمظهر الجغرافي»[١].

يُركز التعريف السابق على النقاط الآتية:

١- دراسة الظاهرة السياسية الأولى (الدولة) والاتحادات الإقليمية والقارية أو الدولية.

٢- دراسة ظروف نشأة الدول ونموها ووصولها للحالة الراهنة.

٣- إظهار العوامل الجغرافية ذات الأبعاد السياسية في الدولة أو الاتحاد.

٤- دراسة بنية الدولة كمظهر حيوي يتكون من عناصر متعددة تشكل مركباً عضوياً طبيعياً وبشرياً من خلال العلاقة الجدلية بينهما.

٥- دراسة أهداف الدولة من خلال الآليات التي تستخدمها لتحقيق تلك الأهداف، الداخلية والخارجية.

---

(١) د. إبراهيم أحمد سعيد، ما بين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيوبوليتيك والعولمة، دار الأوائل، ٢٠٠٦، ص٢٢.

٦- التركيز على الخصائص المكانية التي يمكن الاستفادة منها في تقوية الدولة.

٧- الاستفادة إلى أقصى ما يمكن من العناصر الجغرافية ذات الأبعاد السياسية (المحتوى الجغرافي) المحلية والإقليمية كالموقع الجغرافي أو الثروات الاقتصادية أو الإستراتيجية كالغاز والنفط.

٨- الاهتمام بالنشاط السياسي العالمي من خلال وسائل الإعلام والاتصال، فالعالم أصبح وحدة واحدة.

٢- مضمون الجغرافية السياسية:

لقد تطور مضمون الجغرافية السياسية عبر العقود السابقة، وذلك وفقاً لتطور الأحداث وتبدل الخرائط السياسية العالمية والتطور وتبدل المفاهيم السياسية، والأيديولوجيات المؤثرة في الحراك الاجتماعي والنمو الاقتصادي والصراع الطبقي والدولي. لأنه كما لاحظنا تأثرت الجغرافية السياسية بكل المؤثرات التي أصابت العلوم الجغرافية، فقد كان مضمون الجغرافية السياسية محصوراً على دور المظهر الجغرافي وبنيته في القرار السياسي، وهو ما يُعرف بالحتم الجغرافي، ثم تطوَّر ليصبح دراسة وإظهار دور القرار السياسي في المظهر الجغرافي، والذي عُرف بالإمكانية السياسية، وبين هذين المفهومين ظهرت مفاهيم كثيرة تراوحت بين الإمكانية والحتمية وأصبحت كمرجعيات فكرية تحدد اتجاهات الجغرافية السياسية في الدراسة والتحليل وتحديد الأهداف، وأهم مضامين الجغرافية السياسية الآتي:

١- دراسة الدولة، كمظهر سياسي مميز. له خصائصه وعلاقاته مع محيطه الإقليمي والدولي.

٢- دراسة بنية الدولة من حيث الوحدات الإدارية والأقاليم التي تتكون منها مع مراكزها العمرانية.

٣- دراسة عاصمة الدولة كمركز أساسي للدولة وكنواة حيوية في جسم الدولة حيث توضع الخطط وتصدر القرارات وحيث إدارة الدولة وعقلها.

٤- دراسة الاتحادات الدولية الإقليمية منها والقارية والعالمية وأثرها في السياسة الدولية.

٥- الاهتمام بالجغرافية السياسية التاريخية بما تمتلك من ثراء فكري وتجارب متنوعة يُمكن الاستفادة منها في تحسين أداء الجغرافية السياسية بما يفيد في اتخاذ القرارات المناسبة في إدارة الدولة واستثمار طاقاتها وتوجيهها نحو الأهداف الكبرى للدولة بأنجح السبل وأفضلها.

تتكون الوحدة السياسية الأولى (الدولة) من العناصر الآتية:

١- المساحة.

٢- السكان وهم قوة الدولة وفاعليتها.

٣- السلطة وهي تمثل النظام في الدولة.

٤- السيادة، وهي تمثل سلطة الحكومة على السكان والمساحة.

٥- المواطنة، وهي تمثل انتماء السكان في الدولة إلى أرضها وسيادتها.

ماذا ندرس في الدولة؟. ندرس في الدولة المواضيع الآتية:

١- النظام العقائدي في الدولة.

٢- المبررات التاريخية لقيام الدولة.

٣- نمو الدولة وتطورها حتى الحالة الراهنة.

٤- حدود الدولة وتبدلاتها.

٥- الوحدات الإدارية في الدولة.

٦- العوامل الطبيعية المؤثرة في قوة الدولة.

٧- الأنشطة الاقتصادية ومدى تحقيق الاكتفاء الذاتي منها.

٨- دراسة خصائص كتلة السكان ذات الأبعاد السياسية.

٩- العلاقات الخارجية للدولة إقليمياً ودولياً.

١٠- تحليل قوة الدولة وآفاق تطورها.

٣- تعريف الجيوبوليتيك:

يعني الجيوبوليتيك ببساطة سياسة الأرض، ولكن هذا التعريف لا يختلف عن تعريف الجغرافية بأنها شكل الأرض، ويعتقد كثيرون أن الجيوبوليتيك هو سياسة القوة، أو التطبيق الجغرافي للسياسة(١)، أو أنه استخدام الجغرافية السياسية من وجهة نظر قومية محلية باعتناق فلسفة القوة واستخدام التاريخ القومي(٢). ويرى هاوسهوفر بأن الجيوبوليتيك (يبحث في المجال الجغرافي) من وجهة نظر الدولة، بعكس الجغرافية السياسية التي تبحث في الدولة من وجهة نظر المجال. لقد انطلقت معظم التعريفات للجيوبوليتيك من المفاهيم الأولى التي أتى بها فريدريك راتزل والقائلة بحيوية الدولة ونموها وسيطرتها على العالم كله إن أمكن ذلك.

ولكن المفهوم الأول للجيوبوليتيك جاء على لسان ردولف كيلين R. Kellen السويدي الجنسية بمعنى (البيئة الطبيعية للدولة). لقد سعينا لإيجاد تعريف للجيوبوليتيك يتوافق مع ما تطورت إليه العلوم التي تخدم الجيوبوليتيك، وهو: «العلم الذي يدرس حالة الدولة في المستقبل وتوجيه مقدراتها الإستراتيجية (الطبيعية والبشرية والحضارية والعسكرية) لتحقيق ذلك بامتلاك فلسفة القوة وإنضاج روح الأمة».

---

(١) د. محمد حمادي، د. علي جباوي، عبد الرؤوف رهبان، الجغرافية السياسية، جامعة دمشق، ٢٠٠٧، ص٣١.

(٢) د. دولت أحمد صادق، د. عبد الفتاح صديق، أسس الجغرافية السياسية المعاصرة، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م، ص٢٩.

إن مقارنة الجغرافية السياسية بالجيوبوليتيك تعطينا فكرة متكاملة عن الجيوبوليتيك وفيما يلي هذه المقارنة[1]:

الجغرافية السياسية:

١- دراسة الدولة من حيث حدودها ومساحتها وموقعها.

٢- دراسة مقدرات الدولة الطبيعية والبشرية من أجل تحسين استثمارها لما فيه مصلحة المجتمع في الدولة، أي الاهتمام بكيان الدولة وبعناصرها المختلفة[2].

٣- تهتم الجغرافية السياسية بقوة الدولة لتحسين وظائفها داخل الدولة أولاً.

٤- تتصف الجغرافية السياسية بأنها ثابتة (ستاتيكية)، أي تدرس الدولة بحالتها الراهنة.

٥- تتصف الجغرافية السياسية بأنها موضوعية علمية، لأنها تنطلق من حقائق موجودة بالفعل.

٦- تهدف الجغرافية السياسية إلى سيادة السلم والأمن بين الدول، وذلك بالعمل على تحسين العلاقات بين الدول وإيجاد تنمية مشتركة ومصالح بينية تحقق الفائدة للجميع.

٧- الجغرافية السياسية علم يندرج تحت المرجعية الفكرية الجغرافية المعروفة باسم المدرسة التوافقية أو المدرسة الإمكانية التي تهتم بدراسة الدولة وبنيتها ووظائفها وتحسين أدائها.

---

(١) محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك، دار النهضة العربية، ط١، بيروت، ١٩٧٤م.

(٢) إبراهيم أحمد سعيد، ما بين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيوبوليتيك والعولمة، دار الأوائل، ط٢٠٠٦، ص١٧٨ - ١٧٩.

الجيوبوليتيك:

١- يهتم الجيوبوليتيك باحتياجات الدولة من المساحة.

٢- يهتم الجيوبوليتيك بمستقبل الدولة وحالتها في حال تحقيق الأهداف الكبرى للدولة.

٣- يسعى الجيوبوليتيك لتحقيق أهداف الدولة وامتلاك القوة اللازمة لذلك.

٤- يتصف الجيوبوليتيك بأنه ديناميكي متحرك، لأنه يدرس الدولة في حالة نموها وتوسعها وحركتها.

٥- الجيوبوليتيك مثالي النزعة، وهو غير موضوعي في المبدأ، لأنه يدرس حالة غير موجودة حالياً بل حالة يسعى للوصول إليها وإيجادها.

٦- الجيوبوليتيك عدواني وشوفيني (تعصبي) إذا أُخذ على طبيعته الأولى، لأنه قائم على تأمين احتياجات الدول من المساحات على حساب بعضها البعض وبالتالي فهو قائم على الصراع بين الدول من أجل السيطرة على الأراضي المتجاورة ذات القيمة السياسية.

٧- ينتمي الجيوبوليتيك تحت المدرسة الحتمية في الجغرافية، حيث تمتلك المكونات والعناصر الجغرافية الإستراتيجية قيمة سياسية كبرى تؤثر في سياسات الأنظمة السياسية.

وإذا كانت الآراء الكلاسيكية عن الجيوبوليتيك، كما لاحظنا، بأنه عدواني ومثالي ويحمل في طياته الصراع لأنه يسعى لتأمين احتياجات الدول من المساحات على حساب بعضها البعض، باختصار يطرح فكرة البقاء للأفضل، إلا أنه وبكل صراحة فإن الجيوبوليتيك ضروري لأية دولة تريد أن تنهض وتبني نفسها لمواجهة احتياجاتها كدولة تنمو من جهة ولتلبية احتياجات سكانها من المنتجات والسلع والرفاهية من جهة ثانية، ولكن لا تستطيع الدول كل الدول أن تتواجه تحت عنوان البقاء للأفضل، ولكل دولة مجالها الحيوي الأرضي، وعند هذا المستوى يمكن أن يتطور الجيوبوليتيك ويكتسب أبعاداً جديدة تقبل بالجميع والبقاء للجميع، ولكن القيادة للأفضل والنجاح للأنجح.

وبذلك نرى بأن الجيوبوليتيك يصبح في تجميع كل طاقات الدولة وصبها في مجرى واحد لتحقيق أهداف الدولة الضرورية والصحيحة من خلال التعاون مع الدول المجاورة وإقامة مناطق تنموية حدودية بين الدول، بحيث تستطيع الدولة أن تُثبت قوتها وهيمنتها من خلال الضخ الحضاري والإنتاج المادي، والإبداع العلمي.

الجذور الفكرية للجيوبوليتيك:

نستطيع تحديد الجذور الفكرية للجيوبوليتيك بالآتي:

١- المبدأ الحيوي في نشأة الدولة ونموها وتطورها واستقرارها ونضجها ثم في تراجعها (وحتى موتها). وهو مبدأ قديم ولكن صاغه لأول مرة العلامة العربي ابن خلدون عندما شبه الدولة بالكائن الحي، تولد وتنمو وتموت.

٢- الحتم الجغرافي، الذي يرى بأن المكونات الجغرافية وخصائصها المكانية، والتي تمتلك أبعاداً سياسية، تؤثر في القرار السياسي للدولة، وكلما ازدادت قدراتها المجالية الجغرافية استطاعت أن تنتج سياسة أكثر قوة وفعالية وباختصار: المساحة الواسعة التي تمتلك موارد إستراتيجية وقوة عمل متكاملة تُمكّن الدولة من أن تكون قوية وقادرة على تحقيق أهدافها الكبرى وإستراتيجياتها القوية.

٣- لقد ولد الجيوبوليتيك من رحم الفكر الفلسفي الألماني والنزعة القومية الألمانية معبراً عما كان يُعرف بروح الأمة الألمانية المقدسة، وقد عبر عن الأنا المتضخمة في التراث الألماني الفيلسوف نيتشه والشاعر الألماني المشهور غوته معتمداً على تاريخها الذي سعى للنهوض بالأمة الألمانية (إن أمة لا تعرف تاريخها بشكل جيد يصعب عليها النهوض).

٤- أصول فكرية سياسية ترى بالدولة أنها تمثل الإله على الأرض، فالدولة مقدسة وعليها أن تعبر عن روح الأمة وتحقق مصالحها في أي مكان يوجد فيه مواطنون (ألمان) فالدولة ذات بُعد ديني مقدس وعلى السكان أن يطيعوا ما هو مقدس لتحقيق الأهداف، فالجيوبوليتيك يعبر عن حاجات الدولة ويسير بها نحو الأهداف الكبرى.

٥- سياسة القوة التي توجه طاقات الأمة (الدولة) نحو حالة أكبر للدولة في المستقبل. فالتأكيد هنا على بعض المبادئ للوصول إلى مستقبل الدولة:

أ - القوة أداة لتحقيق الأهداف.

ب- إذا تعارضت القوانين الدولية والأخلاقيات مع مصالح الدولة القوية فهي باطلة.

ج- لا مكان للصغار في الخريطة السياسية الدولية، فالقوة عنوان الاحترام وأصله.

د- بما أن مصالح الدول متناقضة فإن صراعها طبيعي والقوة هي الأساس في البقاء والسيطرة.

٦- الفكر الداروني المبني أساساً على صراع البقاء وأن البقاء للأفضل، وبما أن مصالح الدول متعارضة فإن صراعها طبيعي، وعلى كل دولة أن تسعى لتوسع مجالها الحيوي الذي تعيش فيه وعليها أن تُثبت أنها الأفضل والأقوى والأصلح لتبقى ولتتوسع وتسيطر على الدول المجاورة من خلال التمدد في المناطق الملاصقة للدولة الأولى ثم ضم الأقاليم ذات المغزى السياسي والقيمة الاقتصادية، وأخيراً يُمكن للدولة أن تضم، أو بالأحرى أن تنضم إليها دول مجاورة، ويجب دائماً أن تكون الدولة النموذج على أساس هي الدولة الأفضل.

الفصل الثاني

الخصائص الطبيعية للجمهورية العربية السورية وأهميتها السياسية

١ - الموقع.

- الموقع الفلكي.
- الموقع الجغرافي.
- الموقع الاقتصادي.
- الموقع الثقافي والحضاري.
- موقع سورية في نظريات الجيوبوليتيك العالمية.

٢ - المساحة والحدود.

أ- المساحة وأهميتها.

١ - الأهمية المجالية.

٢ - الأهمية الاقتصادية.

٣ - الأهمية السياسية.

٤ - شكل مساحة سورية الجيواستراتيجي.

ب- الحدود السورية مع الدول المجاورة ومشكلاتها.

أ- نشأة وتطور الحدود السورية (حيوية الدولة).

- نظرة تاريخية.

- اتفاقية سايكس بيكو.

ب- أنواع الحدود السورية.

- الحدود البحرية.

ج- وظيفة الحدود السورية.

د- مشكلات الحدود بين سورية والدول المجاورة.

- مشكلات الحدود بين سورية وتركية.

- مشكلات الحدود بين سورية وفلسطين.

- مشكلات الحدود بين سورية ولبنان.

- مشكلات الحدود بين سورية والعراق والأردن.

ج- الوحدات الإدارية للدولة السورية (البنية الجغرافية للدولة).

٣- مظهر السطح وأهمية التضاريس في قوة الدولة وأمنها.

أ- مظهر السطح.

- التضاريس الغربية.

- التضاريس الجنوبية.

- التضاريس الوسطى والشمالية الشرقية.

ب- أهمية التضاريس في سورية.

ج- عوامل تشكل التضاريس السورية.

٤- المناخ في سورية وأهميته الاقتصادية والسياسية.

- العوامل المكونة للمناخ.

- تنوع المناخ في سورية.

- دور المناخ في الاقتصاد المحلي.
- المناخ عامل من عوامل قوة الدولة.

٥- موارد المياه في سورية وأهميتها الجيواستراتيجية.

- أنواع موارد المياه في سورية.
- دور المياه في توزيع السكان في سورية.
- دور المياه في الاقتصاد السوري.
- دور المياه في السياسة الإقليمية.

٦- التُرَبْ الزراعية وأهميتها الاقتصادية والسياسية.

- أنواع التُرَبْ في سورية وقيمتها الاقتصادية.
- مشكلات التُرَبْ في سورية.
- فاعلية التُرَبْ في السياسة السورية.

٧- التنوع الحيوي في سورية وأهميته الاقتصادية والسياسية.

- أهمية التنوع الحيوي في تحسين المنظومات البيئية.
- أهمية التنوع الحيوي في المناخ.
- أهمية التنوع الحيوي في السياحة.
- أهمية التنوع الحيوي في أمن الدولة.
- مشكلات التنوع الحيوي.
- إستراتيجية تنمية التنوع الحيوي في سورية.

١- موقع الجمهورية العربية السورية:

تُعطى للموقع في الدراسات الجغرافية بأنواعها المختلفة أهمية كبيرة، وهي تشكل فاتحة لكل دراسة مهما كان مستواها ومهما كانت المساحة التي تشغلها، ومهما تباينت الموضوعات التي تتطرق إليها. وسنحاول أن نتطرق في هذه الدراسة على أبعاد وأنواع وأهمية موقع الجمهورية العربية السورية في الجغرافية السياسية وفي الجيوبوليتيك السوري، وهذه المحاولة لا تستطيع أن تُعطي هذا الموضوع حقه من الدراسة والتمحيص والاستنتاج فهو بحد ذاته كافٍ ليكون موضوع كتاب بنفسه. وفيما يلي أهم أشكال الموقع التي سندرسها:

١- **الموقع الفلكي:** يُقصد بالموقع الفلكي المكان الذي تشغله أية بقعة على سطح الأرض، دولة أو إقليماً وأقل من ذلك أو أكثر في البر والبحر على حد سواء، بالنسبة لشبكة الإحداثيات العالمية المتبعة الآن، وهي دوائر العرض وخطوط الطول(*).

(*) وهي عبارة عن خطوط وهمية اصطلاحية تغطي سطح الأرض بدوائر موازية لدائرة الاستواء وخطوط طولية تصل بين القطبين، الغاية منها تحديد موقع أية نقطة على سطح الأرض، وهي تشكل الهيكل العظمي للخريطة الجغرافية، وهي إما أن تكون كاملة ومتقاطعة على كامل الخريطة أو يتم تحديد مواقع انطلاقها من جوانب الخريطة. أقصى اتساع لدوائر العرض هي دائرة الاستواء ٤٠٠٩٢كم، وأقلها في الصغر في مركز القطبين. ويبلغ عددها ١٨٠ دائرة ٩٠ شمالاً و٩٠ جنوباً. وهي تشكل زوايا قائمة مع محور الأرض الأساسي. والمسافات بينها متساوية تقريباً، أما خطوط الطول فكل خطين متقابلين يشكلان دائرة واحدة طولها ٤٠٠٠٨.٥٢٨كم فيكون خط الطول الواحد بطول ٢٠٠٠٤.٢٧٤كم. أخذت الأرض كدائرة أو ككرة واحدة فقُسّمت إلى ٣٦٠ درجة، كل درجة تعادل خط طول، وأُخذ خط غرينتش مبدأ =

تمتد مساحة الجمهورية العربية السورية (الحالية) من دائرة العرض ٣٢.١٩ في الجنوب بالقرب من قرية العانات عند تل رماح في محافظة السويداء وحتى درجة العرض ٣٧.٢٠ في موقع عين ديوار في أقصى شمال شرق سورية في محافظة الحسكة. وتمتد بين خطي طول ٣٥.٣٧ في الغرب بالقرب من مصب نهر الأردن في بحيرة طبرية و٤٢.٢٥ على نهر دجلة في أقصى الشرق. وبذلك تمتد الأراضي السورية نحو خمس درجات عرض من الجنوب إلى الشمال في نصف الكرة الشمالي، ونحو سبعة خطوط طول شرقي غرينتش.

إن للموقع الفلكي للجمهورية العربية السورية أهمية كبيرة من خلال وقوع سورية في منتصف الخريطة العالمية في العروض المعتدلة وسطاً بين خط الاستواء والدائرة القطبية، وما يتفتق عنه من نتائج متعددة مهمة كالموازنة الحرارية والمناخ المناسب للزراعة واعتداله وعدم تطرفه ووقوعه بين حضارات الشمال والجنوب والشرق والغرب.

= التقسيم الأساسي فيوجد ١٨٠ خط طول شرق غرينتش و١٨٠ خط طول غربه، المسافات بين خطوط الطول متساوية تماماً على دائرة العرض الواحدة ولكنها مختلفة على درجات العرض المتبدلة فهي على خط الاستواء ١١١.٣٢١كم وعند دائرة العرض ٦٠ = ٥٥.٨٠١كم، وعند القطب تعادل الصفر. ولشبكة الإحداثيات فوائد كثيرة منها:

١- تحديد الموقع.

٢- معرفة الاتجاهات.

٣- معرفة نوع المسقط الذي وُضعت على أساسه الخريطة.

٤- تحديد المقياس وحساب المسافات.

٥- تحديد الزمن بالنسبة لخطوط الطول (كل حزمة طولية ١٥ خط = ساعة واحدة).

٦- تحديد ومعرفة الأقاليم المناخية والجغرافية.

٢- **الموقع الجغرافي:** تقع سورية في الزاوية الجنوبية الغربية للقارة الآسيوية وهي قريبة من القارة الإفريقية وتواجه القارة الأوروبية، بعدما دخلت قبرص إلى مجموعة الاتحاد الأوروبي، وتُشرف على الشواطئ الشرقية للبحر المتوسط الذي يُعد بحق أهم بحار العالم وأكثرها حيوية وضخاً في الحضارة الإنسانية. وهي تمثل بوابة تركيا إلى الوطن العربي، وتعد الظهير الجغرافي للعراق غرباً، وسورية تمثل قلب بلاد الشام التي تُعد التتمة الطبيعية والاستمرار المجالي لشبه الجزيرة العربية حيث كان التلازم الحيوي بين اليمن والحجاز ونجد وبلاد الشام.

٣- **الموقع الاقتصادي:** تمثل سورية صلة الوصل بين المناطق الجغرافية الآتية:

أ - العراق في الشرق.

ب- البحر المتوسط في الغرب.

ج- جنوب سورية (الأردن وفلسطين ولبنان) في الجنوب.

د- تركية في الشمال.

إن هذا الموقع المتوسط يمتلك أهمية اقتصادية كبيرة في تجارة الترانزيت بين أوروبة (براً) عن طريق تركية، وشبه جزيرة العرب (دول مجلس التعاون واليمن)، وكذلك تمثل سورية موقعاً اقتصادياً نموذجياً للعراق لسببين اثنين:

أ - تُمكّن سورية العراق من الوصول إلى البحر المتوسط وبالتالي إلى أوروبة والعالم.

ب- ضيق الشواطئ التابعة للعراق في الخليج العربي وطول المسافات وعدم ملائمة مياه الخليج وأعماقه للأنشطة الملاحية الدولية.

إن وقوع سورية في منطقة متوسطة بين المناطق الاقتصادية المحيطة بها يجعلها مكاناً مناسباً للاستثمارات الاقتصادية وإقامة المشاريع الإنتاجية والخدمية وفقاً لنظرية الموقع، وهذا ما يسمح لتطوير وتنمية الموانئ السورية وجعلها قادرة على تلبية متطلبات الظهير الجغرافي لها (الخليجي والعراقي والسوري). وهذا ما

يفرض على السوريين الاهتمام بالبنية التحتية لشبكات النقل البرية (المتعلقة بالشاحنات وبالسكك الحديدية)، وما يرتبط بها من خدمات مكملة لها، وكذلك يلبي احتياجات الحركة السياحية التي تزداد ازدهاراً لوجود المقومات الطبيعية والتاريخية لهذه الصناعة المندفعة تطوراً وتقدماً.

٤- **الموقع الثقافي والحضاري:** لا نجانب الحقيقة إذا قلنا إن سورية الطبيعية (بلاد الشام) تمثل قلب العالم المتحضر، لما تمثل من أهمية كبيرة في الحضارة الإنسانية، فمن هنا نشأت حضارة الكتابة أي الأبجديات التي لا تماثلها أية عملية إبداعية في تاريخ البشرية، ومن هنا كانت البدايات لاستخدام الأرقام والترميز والصفقات التجارية، ومن سورية كانت ثقافة البحار والانطلاق نحو العوالم الأخرى، ومنها انتشرت الديانات السماوية (المسيحية واليهودية وكذلك الإسلام بعد الخمسين سنة الأولى)، ولا يوجد في العالم تنوع ديني وثقافي متناغم في العالم كله كما هو موجود في سورية. لقد اختصرت سورية التآلف الإنساني في مساحتها. ولذلك ليس غريباً أن يقول بعضهم لكل إنسان وطنان وطنه، وسورية.

إن لهذا الموقع أهمية كبيرة في تاريخ البشرية وأهمية أكثر بالنسبة للسوريين فالحضارة (السورية) وسطاً بين الحضارة المصرية وحضارة ما بين النهرين، وكانت ولازالت وسطاً بين الشرق والغرب. من هنا من سورية مرت ووصلت إليها حضارة الإغريق والرومان والفرس والفرنجة، وجحافل التتار والمغول والعثمانيين ثم الأوروبيين والصهاينة، ولم تتعرض منطقة في العالم للمؤامرات والتقسيم والتخريب كما تعرضت له سورية الكبرى، كما حصل في وعد بلفور واتفاقية سايكس بيكو وزرع دولة معادية للعرب وللحضارة العربية في عام ١٩٤٨م، ولعل ما تتعرض له سورية في عام ٢٠١١م يكشف أهمية سورية في إقليم المشرق العربي وفي الوطن العربي والأمة الإسلامية، فلا يُعقل أن تتآمر عليها قوى الظلام والاستكبار في العالم مع العرب المتصهينين والمتآمرين إلا لأن لسورية وقعاً كبيراً ودوراً عظيماً في المنطقة ولأنها تتصدر قوى المقاومة والحصن الأخير للعرب والعروبة.

٥- موقع سورية في أهم نظريات الجيوبوليتيك العالمية: سنحاول في هذه الفقرة التطرق إلى موقع سورية في نظريتي هالفورد ماكندر (نظرية قلب العالم)(١)، ونظرية نيكلاس سبيكمان (الريميلاند).

موقع سورية في نظرية ماكندر: تمثل سورية منتصف الجسر الواقع بين القلب الكبير في وسط آسية وشرق أوروبة، وبين القلب الصغير في وسط إفريقيا والممتد من مصر مروراً ببلاد الشام والقفقاز. وبالوقت نفسه في وسط المنطقة المحورية (الهلال الداخلي الممتد من سهول البلطيق في الشمال الغربي إلى كورية في الشمال الشرقي من الخريطة السياسية)، فسورية هي المنطقة الوسطى العالمية في نظرية ماكندر.

موقع سورية في نظرية سبيكمان(٢): تعد نظرية سبيكمان من أهم نظريات الجيوبوليتيك العالمية والتي حاول فيها سبيكمان أن يتلافى نواقص ماكندر، ولكنه مع ذلك وقع في أخطاء كثيرة ونحن هنا لسنا بصدد نقد هاتين النظريتين. فنظرية سبيكمان تُعرف بنظرية النطاق الساحلي (Rimi Land) الريميلاند، والتي ترى بأن الريمي لاند هو منطقة التصادم بين القوى البرية والتي تمثلها منطقة قلب الأرض عند ماكندر وبين القوى البحرية التي يمثلها الهلال الخارجي عند ماكندر، وسورية تمثل أيضاً المنطقة الوسطى في الريميلاند والممتدة من هولندة وحتى جزيرة كامتشاتكا، ومن يسيطر على هذه المنطقة يسيطر على العالم كله في النهاية، مما يُعطي لسورية أهمية كبيرة في الجيواستراتيجيا العالمية.

٢- المساحة والحدود:

أ- المساحة وأهميتها:

تبلغ مساحة الجمهورية العربية السورية ١٨٥.١٨٠ ألف كم٢، وهي مع لواء اسكندرونة ١٨٩.٩٨٠ ألف كم٢، وتمتد هذه المساحة من الجنوب إلى الشمال بنحو ٧٨٨كم ومن الشرق إلى الغرب بنحو ٤٢٥كم. أما أطوال الحدود السورية والبالغة نحو ٢٤١٣كم فتتوزع وفق الجدول الآتي:

---

(١) Sir Harford Mac kinder 1861 - 1947.

(٢) Nicholas J. Spykman. 1893 - 1943.

الجدول رقم (١) يبين أطوال ونسب الحدود السورية

الدولة/الشاطئ	طول الحدود بالكم	النسبة المئوية من الحدود %
تركيا	٨٤٥	٣٥
العراق	٥٩٦	٢٤.٧
الأردن	٣٥٦	١٤.٧
فلسطين	٧٤	٣
لبنان	٣٥٩	١٤.٨
البحر المتوسط	١٨٣	٧.٦
المجموع	**٢٤١٣**	**١٠٠**

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية ٢٠٠٤[1].

وبهذه المساحة تكون سورية من الدول الصغيرة وفقاً لتقسيم نورمان بوندس[2] على الصعيد العالمي، وهي دولة متوسطة المساحة بالنسبة للدول العربية، وصغيرة المساحة بالنسبة للدول العالمية. الخريطة رقم (١)

---

(١) المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠٠٤، جدول رقم ١/٣. ص٣٩.

(٢) Norman. J. G. Ponds. Political Geography. MC. Grew-Hill Book co. New York. 1963. P. 27.

قُسمت الدول إلى ثمانية مستويات:

١- الدول القزمية والتي تقل مساحتها عن ٢٥ ألف كم٢.

٢- الدول الصغيرة جداً، وتتراوح مساحتها بين ٢٥ - ١٢٥ ألف كم٢.

٣- الدول الصغيرة، وتتراوح مساحتها بين ١٢٥ - ٢٥٠ ألف كم٢.

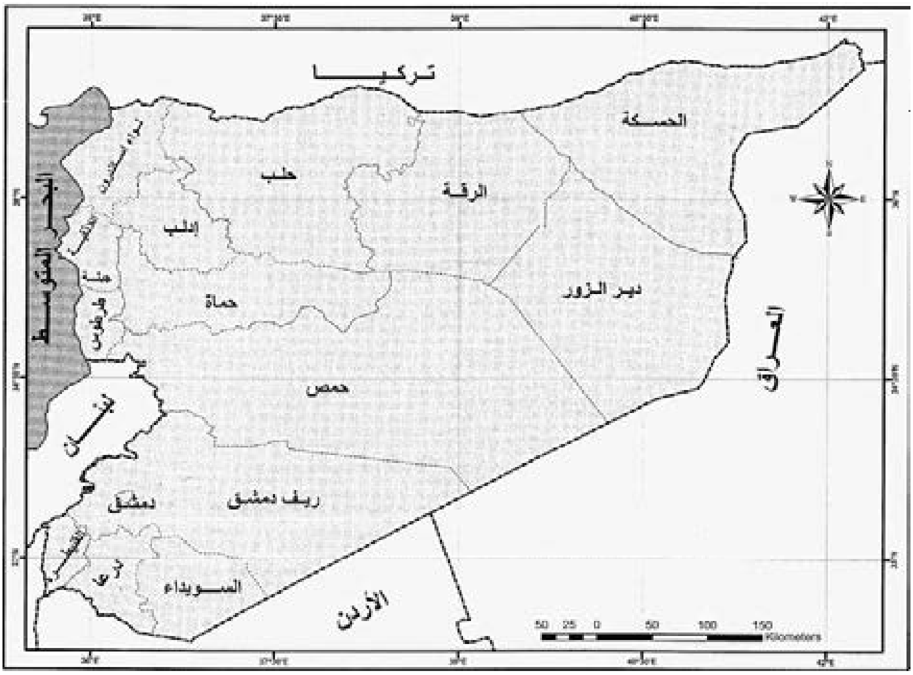
٤- الدول المتوسطة، وتتراوح مساحتها بين ٢٥٠ - ٦٥٠ ألف كم٢.

٥- الدول الكبيرة، وتتراوح مساحتها بين ٦٥٠ ألف - ١.٢٥ مليون كم٢.

٦- الدول الكبيرة جداً، وتتراوح مساحتها بين ١.٢٥ - ٢.٥٠ مليون كم٢.

٧- الدول الضخمة، وتتراوح مساحتها بين ٢.٥٠ - ٦ مليون كم٢.

٨- الدول العملاقة والتي تزيد مساحتها عن ٦ مليون كم٢.



الخريطة رقم (١)

وللمساحة أهمية كبيرة للدولة السورية تتجلى بالأشكال الآتية:

أ- **الأهمية المجالية:** يُقصد بالأهمية المجالية للمساحة هو الفضاء الذي تشكله بالنسبة للفضاءات المجاورة والتي تسمح لسورية بحرية القيام بكافة الأعمال اللوجستية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والدفاع عن الدولة السورية بالشكل المناسب.

ب- **الأهمية الاقتصادية:** بما تحتويه هذه المساحة من موارد طبيعية سطحية، من أراضٍ زراعية وتضاريس وتنوع حيوي ومياه وبحر وتناغم فيما بينها، ومن موارد طبيعية باطنية كالنفط والغاز والفوسفات وأملاح ومياه جوفية وغيرها من موارد يمكن أن تدخل في الاستثمار الاقتصادي إذا تغيرت الخصائص التقنية الإنتاجية في المستقبل (مثل استثمار خامات الحديد والمعادن الأخرى).

يُضاف إلى ذلك الموارد البشرية المنتشرة فوق هذه المساحة، هنا يُنظر للموارد البشرية كجزء من الموارد المرتبطة بالمساحة ارتباطاً مباشراً.

ج- **الأهمية السياسية:** التي تأتي من خلال التجاور للدول المحيطة بسورية، فهي تمثل المرتبة الرابعة من حيث كبرها أو من حيث ترتيبها العام في الإقليم الجغرافي، فسورية تأتي في الوسط، أصغر منها مساحة كل من الأردن وفلسطين ولبنان وأكبر منها كل من العراق وتركيا وإيران والسعودية. والأهمية السياسية للمساحة تأتي من أنها تقع في وسط إقليمها وبمساحة مناسبة وبالتالي لها تأثير مناسب (يختلف هذا التأثير حسب قوة وفاعلية النظام السوري، وهو منذ أربعين سنة ولسورية الدور الأساسي والحيوي في إقليمها الجغرافي) في إقليم المشرق العربي وجنوب شرق آسية على العموم، ويجب أن لا ننسى ما اقترحه الرئيس السوري د. بشار الأسد من إيجاد تجمع إقليمي موسع قائم على الجغرافية أولاً وعلى ما يمكن تجميعه من التاريخ والثقافة بالإضافة للمصالح الاقتصادية ثانياً، وهذا التجمع المعروف باسم البحار الخمسة (المتوسط، الخليج العربي، الأسود، قزوين، الأحمر).

د- شكل مساحة سورية الجيواستراتيجي: إن لشكل مساحة الدولة أهمية كبيرة في مجالات متعددة أهمها:

١- في إمكانات الدفاع عن الدولة، حيث كلما كان شكل المساحة منسجماً ومندمجاً وأقرب إلى الدائرة كانت المساحة في أفضل الحالات للدفاع عنها.

٢- في إدارة الدولة بالمستوى الأفضل، فالمساحة القريبة من الدائرة أو الأشكال القريبة منها أو المربع أو السداسي الأضلاع أفضل المساحات لإدارة الدولة، حيث تنقل أوامرها من المركز (العاصمة) إلى الأطراف وتعود ردود الأفعال والاحتياجات من الأطراف إلى المركز بأسهل وأسرع مما يجعل فاعلية الإدارة أكثر قدرة على إدارة الدولة بأقل التكاليف وأحسن النتائج.

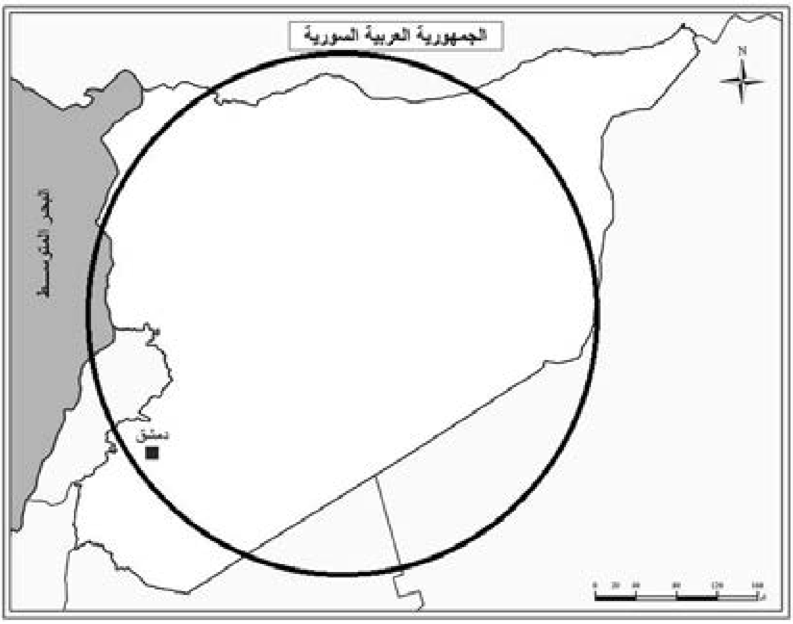
٣- في بناء البنية التحتية، من حيث التكاليف وحسن إدارتها ومراقبتها وإصلاحها والسيطرة عليها، فالمساحات المندمجة والقريبة من الدائرية أو القريبة منها أقل في التكاليف وأسهل في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط وفي تطبيق العدالة الاجتماعية والإقليمية وما يُعرف بالتنمية الإقليمية وفي نقل المنتجات الزراعية والسلع الصناعية وفي إقامة الصناعات والمراكز التنموية والاقتصادية. باختصار لشكل المساحة أهمية كبيرة في مناحٍ لا حصر لها إنها تفيد في كل المجالات في حالات الدفاع وفي حالات البناء والإدارة والتنمية. وفيما يلي أهم الأشكال المعتمدة في تحديد شكل مساحة الدولة وتطبيقاتها على سورية:

١- **الدائرة** والتي تعد أفضل الأشكال الهندسية، فالدولة التي تأخذ شكل الدائرة تعد أفضل الأشكال، وفي تطبيقها على سورية يتضح أن نحو ٣٧% من أراضي الدولة السورية الحالية يخرج خارج الدائرة بما فيها العاصمة دمشق، وهذا يعني أنها لا تناسب شكل المساحة في سورية. فلو رسمنا دائرة في وسط سورية لكان قطرها ٢٤٢كم، ولكان محيطها = 2π.ر ٢ × ٣.١٤ ×٢٤٢= ١٥١٩.٧ كم، وهذا الرقم يمثل طول الحدود المفترضة في حال كانت مساحة سورية ضمن الدائرة المرسومة، ولكن الحدود السورية الحالية = ٢٤١٣كم، وحتى نعرف وضع الحدود ومثاليتها بالنسبة لحدود الدائرة نطبق القانون الآتي:

الحمل الكثافي الزائد للحدود= (طول الحدود الحالية ÷ طول الحدود المثالية للدائرة) × ١٠٠ =

الحمل الكثافي الزائد للحدود في سورية= (٢٤١٣ ÷ ١٥١٩.٧) × ١٠٠= ٦٢.٩%

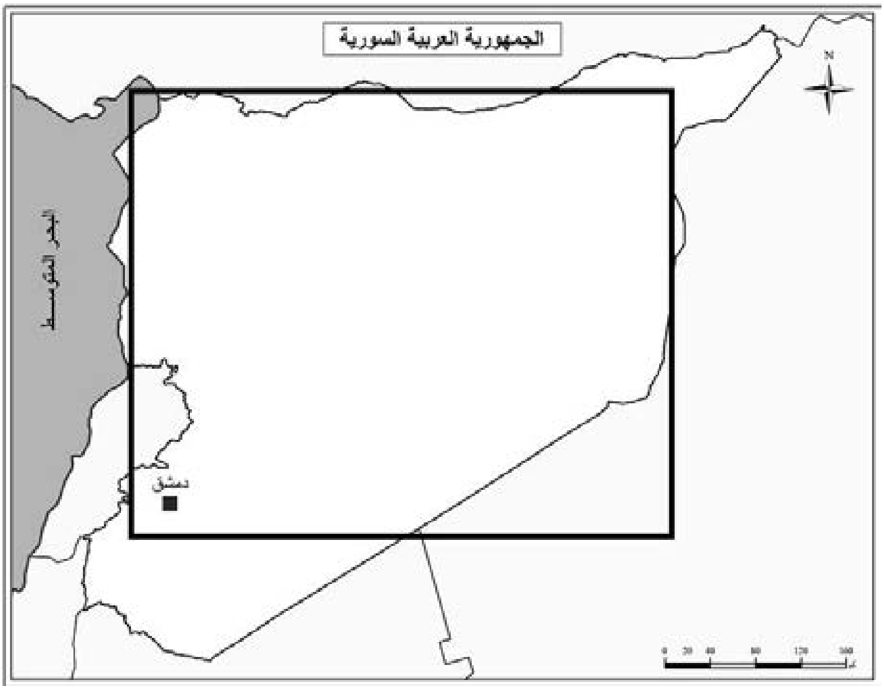
انظر الشكل رقم (١).



الشكل رقم (١)

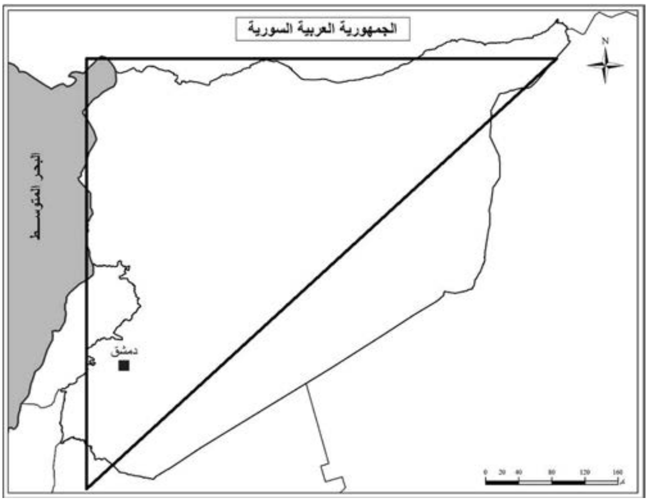
كلما قل هذا الرقم واقترب من الرقم واحد فقط (صحيح) كانت مساحة الدولة أقرب إلى الشكل الدائري النموذجي للدولة، حيث تكون العاصمة وسطها وتستطيع الدولة السيطرة على أراضيها بأفضل السبل، وتقل نفقات إدارتها وإقامة شبكات الطرق وتستطيع حمايتها وصيانتها بأقل التكاليف.

٢- **الشكل المربع:** يبين استخدام شكل المربع أن أجزاء مهمة من مساحة سورية تخرج خارج مساحة المربع كالمنطقة الجنوبية بكاملها وخروج معظم المنطقة الشرقية من سورية، وتدخل فيه مساحات من لبنان والعراق. انظر الشكل رقم (٢).



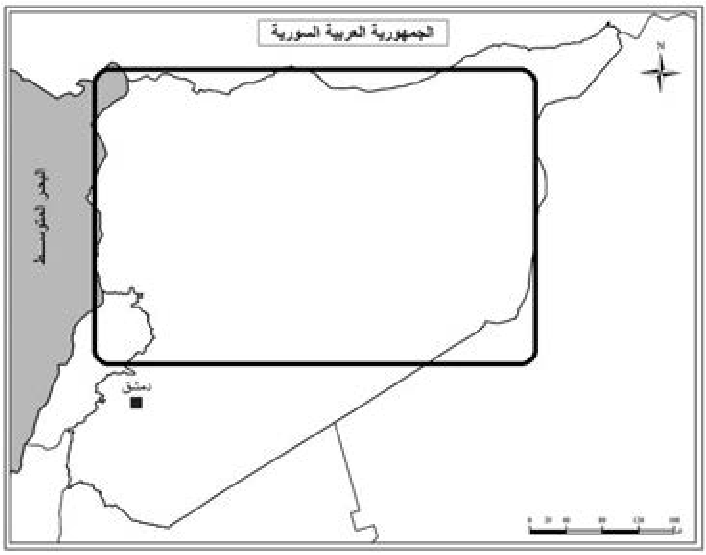
الشكل رقم (٢)

٣- **المثلث القائم الزاوية:** حيث تخرج أجزاء مهمة من البادية السورية ومن محافظة دير الزور ومن محافظة الحسكة، وتدخل فيه مناطق من شرقي لبنان وشمال الأردن. انظر الشكل رقم (٣).



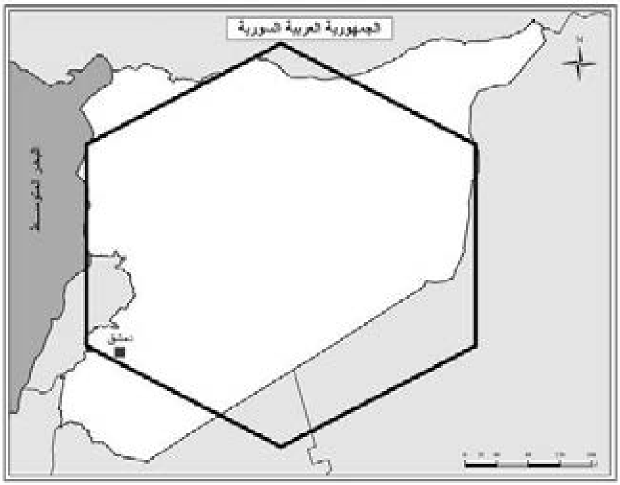
الشكل رقم (٣)

٤- **تطبيق شكل المستطيل** حيث تخرج المنطقة الجنوبية والعاصمة دمشق ورأس البطة في الشمال الشرقي وتدخل مساحات من شرقي لبنان وغربي العراق. انظر الشكل رقم (٤).



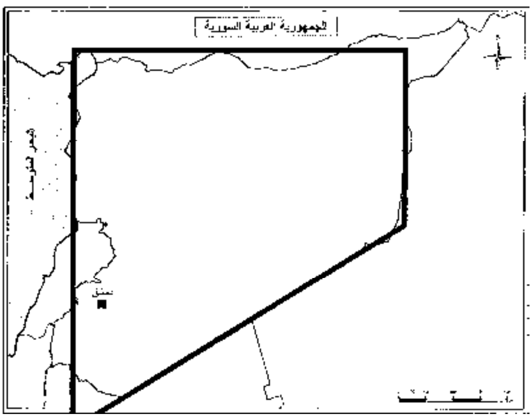
الشكل رقم (٤)

٥- تطبيق الشكل السداسي الأضلاع وفي هذا الشكل تخرج المنطقة الجنوبية ورأس البطة وتدخل مساحات من تركيا (حالياً) وأجزاء من العراق والأردن. انظر الشكل رقم (٥).



الشكل رقم (٥)

٦- إن تطبيق شكل شبه المنحرف المطور من الشكل المثلثي القائم الزاوية السابق يُعدُّ أفضل الأشكال الهندسية المناسبة للأراضي السورية حيث تخرج منه منطقة رأس البطة في الشمال الشرقي، وتدخل فيه مساحات من شمال الأردن وشرقي لبنان. انظر الشكل رقم (٦).



الشكل رقم (٦)

ويقع مركز شبه المنحرف هذا إلى الشمال قليلاً من مدينة تدمر، ولكن لدمشق أهميتها وحيويتها لأنها تدخل ضمن هذا الشكل مع كامل ظهيرها الجغرافي.

ب- الحدود السورية مع الدول المجاورة ومشكلاتها:

تشكل حدود الدولة حالة سياسية مهمة جداً لأنها أساس ممارسة الدولة لسيادتها وسلطتها على أرضها وسكانها ومواردها، وهي أساس اعتراف الدول ببعضها وبخاصة الدول المتجاورة، وكلما كانت هذه الحدود واضحة وطبيعية كانت أساساً لنشأة الاستقرار في الدولة وعاملاً مساعداً في التنمية والتعاون المشترك الإقليمي والدولي على حد سواء، وعندما تولد الدولة تسعى لترسيم حدودها، وعندما تنضج الدولة تسعى لترسيخ حدودها ومراقبتها وصيانتها وحمايتها، ولكنها عندما تلاقي متاعب داخلية أو إقليمية تبدأ حدودها بالاضطراب والتآكل، فالحدود باختصار تعكس حيوية الدولة والمرحلة التي تمر بها. سنحاول في هذه الفقرة التعرف على الموضوعات الآتية.

١- نشأة وتطور الحدود السورية.

٢- أنواع الحدود السورية.

٣- وظيفة الحدود السورية.

٤- مشكلات الحدود بين سورية والدول المجاورة.

١- نشأة وتطور الحدود السورية (حيوية الدولة):

قبل الحديث عن نشأة وتطور الحدود السورية فإنه من الأفضل التعرض لأسباب نشأة الحدود بشكل عام ثم العودة إلى الحدود السورية، فمن أهم أسباب نشأة الحدود بين الدول الآتي:

١- الاستعمار، يُعد الاستعمار أكثر الأسباب التاريخية التي أدت إلى نشأة الحدود، ولذلك نجد ارتباط الحدود بالاستعمارين الأوروبيين الفرنسي والإنكليزي في معظم دول العالم الثالث وبخاصة في القارتين الإفريقية والآسيوية.

٢- الاستقلال عن الاستعمار، إن الظروف الاستعمارية التي أوجدها الاستعمار وتقسيم الأراضي بين المستعمرين أو لتحقيق مصالح استعمارية قد أسهمت في إيجاد قاعدة التقسيم وإنشاء الحدود حتى في الصحاري وفي المناطق التي يُتطلب فيها وجود حدود.

٣- زيادة الوعي القومي عند الشعوب كما حصل عند معظم الشعوب التي كانت مستعمرة أو أنها كانت متجاورة مما دفعها لتُشكل دولاً، أو أسهم في تفكك بعض الدول وقيام دول على أساس قومي، كما حصل في الاتحاد السوفييتي السابق ويوغسلافيا السابقة والدولة العثمانية، ومثل ذلك في أوروبة.

٤- الحروب الكبرى، لقد رافق الانتهاء من حربين كبيرتين عالميتين ظهور دول عدة وكذلك قد يحدث عكس ذلك حيث يمكن أن تتوحد بعض الدول ولكن ليس على أساس قومي بل على أساس من القوة ولكن في النهاية نشأت حدود جديدة وتبدلت حدود قديمة.

٥- اكتشاف موارد اقتصادية ذات قيم إستراتيجية أو اجتماعية اقتصادية مهمة كالنفط والغاز والفوسفات والحديد والذهب والمياه وغيرها.

٦- زيادة كتلة السكان التي تدفع بوجود أسباب أخرى لنشأة الحدود أو تعديلها وبخاصة إذا كان في الجانب الآخر توجد كتلة سكانية قريبة وتوجد خصائص قومية وشعبية مختلفة.

تُسهم التقانة في المساعدة في تعديل الحدود وإعادة رسمها من جديد لأنها تُسهّل أنشطة وأعمال ترسيم الحدود وتجعلها أكثر دقة، وفي رسم الخرائط والمصورات المناسبة.

الحدود السورية الحالية:

يرتبط تشكل الحدود السورية ارتباطاً مباشراً بالاستعمار وبالحروب الكبرى. ولذلك يجب النظر إلى الحدود السورية كنتيجة من نتائج التآمر الإمبريالي الغربي على المشرق العربي، الذي كان يُشكل إقليماً جغرافياً سياسياً واحداً لقرون عدة بل لآلاف السنين، ولو احتل من قبل مستعمرين متعددين، كالإغريق والرومان، والتتار والعثمانيين وغيرهم، فمنذ قرنين من الزمن أو أكثر، والأوروبيون ينظرون إلى سورية الطبيعية (المشرق العربي) على أنها جزء من الإستراتيجية الغربية، وكان في أوليات أهدافهم تفتيت سورية إلى دول عدة وجعلها أشكالاً سياسية متناحرة ومتقاتلة لثلاثة أسباب، وهي:

١- لتبقى كيانات سياسية غير قادرة على التوحد وإيجاد قاسم مشترك وحدوي بينها.

٢- ليستطيع الكيان السياسي الغريب الذي سيشكلونه ويدعمونه قادراً على الحياة بارتياح في ظل وجود كيانات سياسية ضعيفة في هذا الإقليم الجغرافي.

٣- لتكون الدول الضعيفة في هذا الإقليم تحت هيمنة الغرب وسيطرته الدائمة محتاجة لمساعدات الدول الغربية ومرتبطة بها حيوياً.

لقد تأكدت هذه الإستراتيجية الغربية في سورية من خلال مجريات الأحداث في القرن العشرين، منذ وعد بلفور واتفاقية سايكس بيكو، وفي بدايات القرن الحادي والعشرين تجسدت حقيقة إستراتيجية الغرب في سورية من خلال الحرب المسعورة التي تخوضها كل الدول الإمبريالية وحلفاؤها في إقليم المشرق العربي والجغرافي ضد سورية ومحاولات تقسيم سورية إلى دول طائفية ليكون مناخاً مناسباً ليهودية الدولة العبرية ولتكون (إسرائيل) الأقوى في إقليم المشرق العربي ولضمان استمرارها كدولة محورية في محيطها الجغرافي.

نظرة تاريخية:

كي نتفهم بعض الخصائص السياسية الحالية، فإنه من الأجدى التعرف بسرعة للتقسيمات الإدارية السورية منذ دخول العثمانيين إلى سورية في عام ١٥١٦م. عندما دخل العثمانيون سورية كانت مقسمة في عهد المماليك إلى ست نيابات (أو مفوضيات) وهي: دمشق، حلب، حماة، طرابلس، الكرك، صفد. ولكنهم جمعوها في ثلاثة تقسيمات إدارية حتى عام ١٦٦٠، وهي:

١- قسم دمشق (جفتلك) ويضم عشرة سناجق (منها غزة والقدس، نابلس، عجلون، بيروت، الكرك، صفد، شوبك).

٢- جفتلك حلب ويضم تسعة سناجق (منها أضنة وكلس وبيرجيك).

٣- جفتلك طرابلس ويضم خمسة سناجق (منها حمص وحماة والسلمية، جبلة، واللاذقية).

وفي عام ١٦٦٠م تم تشكيل جفتلك جديد باسم صيدا يضم أجزاءً من دمشق وطرابلس. وبذلك قُسمت سورية إلى أربعة تقسيمات إدارية.

وقد جرت تعديلات كثيرة على التقسيمات الإدارية في سورية بعد دخول إبراهيم باشا إلى سورية، وفي عام ١٨٦١م أنشئت متصرفية جبل لبنان. وفي عام ١٨٦٤م تم استبدال الجفتلك والسناجق باسم الولايات (تكونت السلطنة العثمانية من ثلاثين ولاية) منها ولايتان كبيرتان في سورية:

١- ولاية سورية.

٢- ولاية حلب.

وفي عام ١٨٨٧م أصبحت سورية ثلاث ولايات ومتصرفتي جبل لبنان والقدس الشريف.

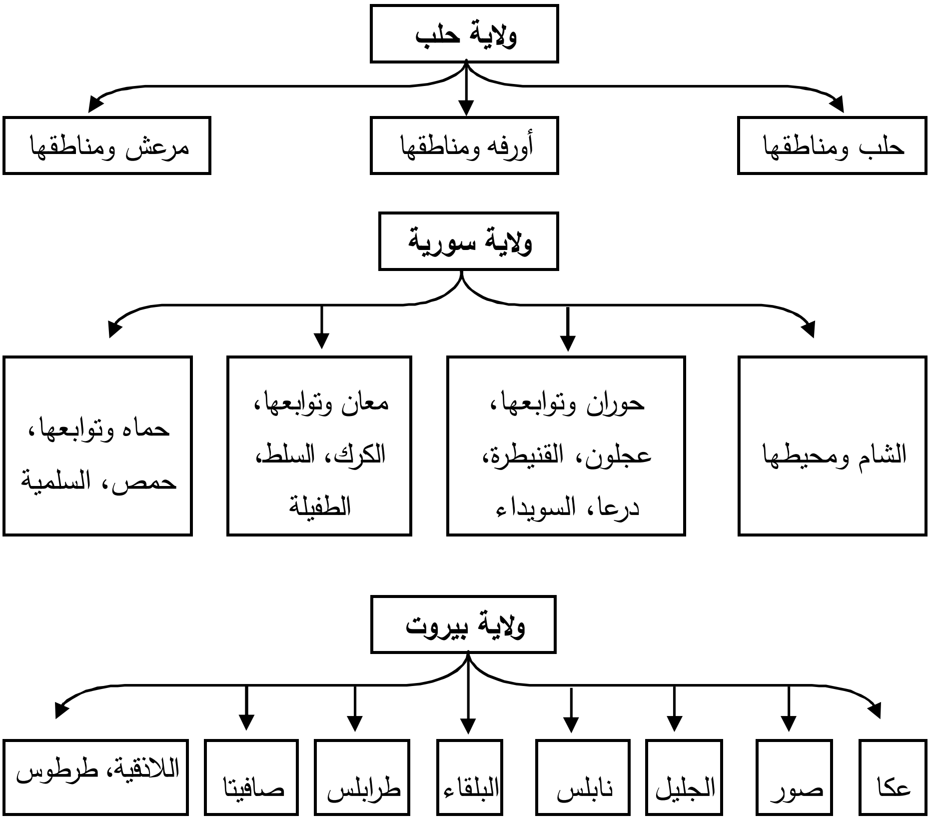
١- ولاية حلب.

٢- ولاية سورية.

٣- ولاية بيروت.

وفي عام ١٩١١م تم تشكيل متصرفية جديدة في سورية وهي متصرفية دير الزور.

وفيما يلي التقسيم الإداري السياسي للولايات السورية الثلاث قبيل انتهاء الاحتلال العثماني وانتهاء الحرب العالمية الأولى:

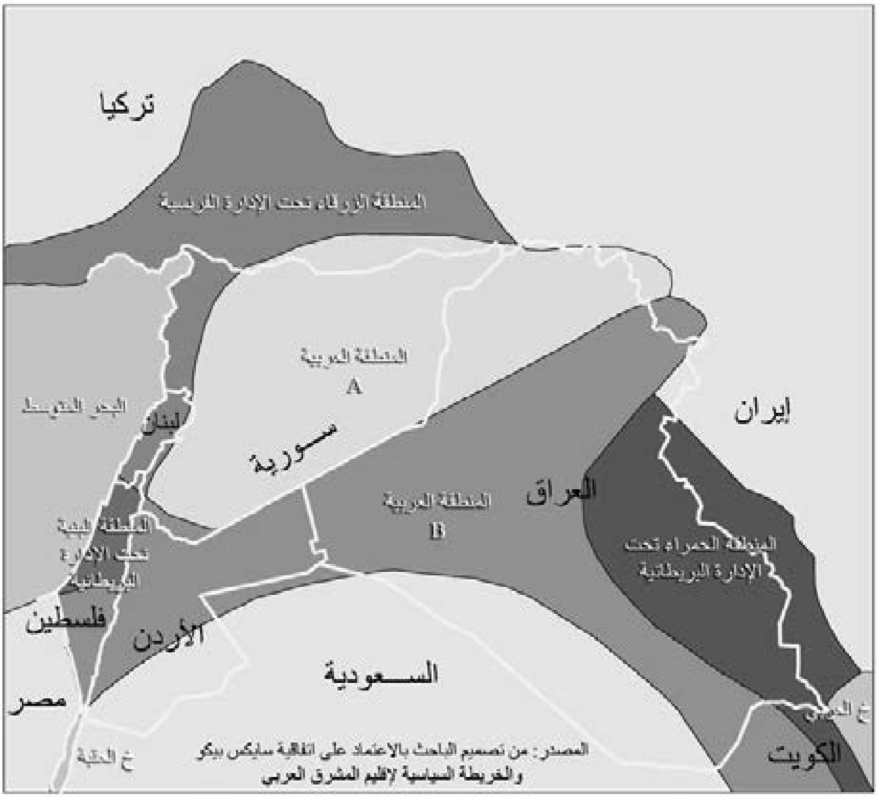


ثم جاءت **اتفاقية سايكس بيكو** المشؤومة في عام ١٩١٦م بين الدول المتصارعة لاقتسام ما دُعي بالرجل المريض، فرنسا، وبريطانيا، وروسيا، نحن هنا لسنا بصدد الدراسة التاريخية لهذه الاتفاقية، ولكن لابد من إظهار بنود هذه الاتفاقية وتداعياتها الجيوسياسية في إقليم المشرق العربي وانعكاسات ذلك على التطور السياسي والوطني والقومي في وطننا العربي عامة وإقليم المشرق العربي خاصة، وسنحاول أن نتعرف على هذه الاتفاقية في مستويين:

١- المستوى الجغرافي.

٢- المستوى الإستراتيجي.

١- المستوى الجغرافي (انظر الخريطة) رقم ٢



الخريطة رقم (٢)

تشكل الخريطة المذكورة المجال الأرضي أو الجغرافي لبنود الاتفاقية وهي مكونة كالآتي:

١- المنطقة الزرقاء، وتمتد من رأس الناقورة جنوباً وحتى أضنة، وأقدام جبال طوروس في الشمال، وهي تشمل المنطقة الساحلية السورية واللبنانية. وضُعت هذه المنطقة الزرقاء تحت تصرف فرنسا يحق لها أن تقيم عليها الشكل السياسي الذي تراه مناسباً.

٢- المنطقة الحمراء، وتمتد من شمال بعقوبة وبغداد وحتى البصرة والكويت ومياه الخليج العربي بما فيها عربستان، وتمتد على حدود مدينتي كربلاء والنجف. وتوضع هذه المنطقة تحت تصرف السلطات البريطانية، ومن حقها أن تقيم الشكل السياسي الذي يناسبها.

٣- المنطقة البنية، وتشمل فلسطين المحتلة باستثناء صحراء النقب وإصبع الجليل في الشمال، وهي تمتد من غزة في الجنوب حتى رأس الناقورة شمالاً. وتقع تحت الانتداب البريطاني، وبإشراف دولي على المقدسات (إشراك روسيا في وضع المقدسات كما طلبت عند إعداد الاتفاقية).

٤- المنطقة أ (A) وتشمل الداخل السوري ومدنه الرئيسة دمشق وحمص وحماه وحلب. وتُضم إليها الموصل والعمادية وراوندوز في شمال العراق، تُقام فيها دولة عربية موالية لفرنسا.

٥- المنطقة ب (B) وتشمل المنطقة الممتدة من العقبة على البحر الأحمر شاملة صحراء النقب والأردن ووسط وغرب العراق وجنوب العراق بما فيها كركوك في الشمال وكربلاء والنجف. تُقام فيها دولة عربية موالية لبريطانيا.

٢- **المستوى الإستراتيجي:** وتشمل فقرات ومواد الاتفاقية والتي تستقرأ المجال الجغرافي لهذه الاتفاقية، وهذه المواد هي:

المادة الأولى: إن فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان لأن تعترفا وتحميا دولة عربية مستقلة، أو حلف دول عربية، تحت رئاسة رئيس عربي في المنطقتين (أ) و(ب) ويكون لفرنسا في المنطقة (أ) ولإنكلترا في المنطقة (ب) الحق بتقديم المستشارين والموظفين الأجانب بناءً على طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية.

المادة الثانية: يُباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء ولإنكلترا في المنطقة الحمراء إنشاء ما ترغبان فيه من شكل الحكم مباشرة أو بالواسطة أو من المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية.

المادة الثالثة: تنشأ إدارة دولية في المنطقة السمراء (فلسطين). يُعين شكلها بعد استشارة روسيا وبالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلي شريف مكة.

المادة الرابعة: تنال بريطانيا الآتي:

١- مينائي حيفا وعكا.

٢- يُضمن مقدار محدود من ماء دجلة والفرات في المنطقة (أ) للمنطقة (ب)، تتعهد حكومة جلالة الملك من جهتها بأن لا تدخل في مفاوضات مع دولة أخرى للتنازل عن قبرص إلا بعد موافقة فرنسا.

المادة الخامسة: تكون اسكندرونة ميناءً حراً لتجارة الإمبراطورية البريطانية ولا تنشأ معاملات مختلفة في رسوم الميناء.

إن تقاطع المستويين الجغرافي والإستراتيجي يُظهر مدى تكالب المستعمر الأوروبي على سورية خاصة، وعلى المنطقة العربية عامة. فالتجزئة إلى دويلات والتحكم بالقرار السياسي والمستقبل السياسي لشعوب المنطقة ونهب خيراتها كان العنوان الأساسي لهذا المخطط التقسيمي والمؤامرة الدولية على سورية تحت حجة اقتسام أراضي الدولة العثمانية (الرجل المريض كما سميت في حينه) ومساعدة شعوب المنطقة بالنهوض والتحرر.

لقد أكمل وعد بلفور حلقة التآمر الغربي الأوروبي على الشعب العربي بحيث اتضحت معالم المؤامرة الغربية من خلال الوعد المشؤوم للصهاينة بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وبذلك يتم تطبيق اقتراح لجنة كامبل في عام ١٩٠٨م، بضرورة إقامة كيان بشري عازل بين الشعب العربي في آسيا، والشعب العربي في إفريقيا ليُشّكل قاعدة متقدمة للغرب في المشرق العربي.

إن وضع اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور في سياقهما التاريخي وتحليل مكوناتهما يوضح للعرب جلياً أن ما حصل خلال القرن العشرين من حروب بأشكالها المختلفة ونتائجها المختلفة أيضاً، وما يحصل الآن في وطننا العربي من تدمير للدولة المدنية، وتفتيت للنسج الاجتماعية وحرف لبوصلة اهتمام العرب وإيجاد أعداء جدد لهم غير الأعداء الحقيقيين، يوضحّ للعرب أن مراحل البناء الاستعماري في الكيان الصهيوني مستمرة وبوتائر أشد، ليكون هذا الكيان الأقوى في المنطقة والنموذج في المعايير الغربية، وليفرضوا علينا التطرف والتخلف والجهل والعودة بنا إلى القرون الوسطى، فينهبوا خيراتنا ويتركوننا نحقق أهدافهم بأيدينا، يقتل بعضنا بعضاً، ونتقسّم إلى دول طائفية تحيط بالكيان الصهيوني ذي الهوية اليهودية.

قالت غولدامائيير: «لن تعيش إسرائيل مطمئنة إلا إذا نشأت حولها دول طائفية».

وهكذا أرادوا من حدود سورية متبدلة باستمرار لتعكس واقع ضعفها وتشظيها. فالحدود المتبدلة تجعل من الدولة مضطربة في داخلها لا تستطيع أن تصل إلى حالة الاستقرار اللازمة للتنمية والازدهار. لقد قُسّمت سورية الطبيعية إلى فلسطين ولبنان والأردن وسورية واقتطعت منها مساحات كبيرة تعادل ضعف مساحة فلسطين، وكان آخرها لواء اسكندرونة في ١٩٣٩/١٠/٢٩م بعيد الحرب العالمية الثانية بالتآمر بين فرنسا وبريطانيا وتركيا.

٢- أنواع الحدود السورية:

تتنوع الحدود السورية الحالية مع الدول المجاورة لها بشكل يتوافق مع أنواع الحدود العالمية، وهي كالآتي:

١- الحدود البحرية: سنتعرض لها بالتفصيل لأنها ذات أهمية إستراتيجية واقتصادية وحيوية كبيرة.

٢- الحدود النهرية والبحيرية: وهي تمثل الحدود بين سورية وفلسطين وفقاً لحدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧م، ولحدود عام ١٩٢٣م ممثلة بنهر الأردن وبحيرة طبريا، وكذلك في وادي اليرموك بين سورية والأردن.

٣- الحدود السهلية (شبه الصحراوية): وتمثلها الحدود مع الأردن في الجزء الشرقي، مع السويداء وريف دمشق، وكذلك الحدود مع العراق ممثلة بالحدود مع محافظات حمص ودير الزور والحسكة. تتخللها بعض السباخ الواسعة كالبوارة.

٤- الحدود الجبلية: وهي الحدود التي تفصل بين سورية ولبنان في جبل الشيخ وسلسلة لبنان الشرقية. وكذلك في مناطق متعددة مع تركيا التي تحتاج لدراسة مفصلة لوحدها ومسهبة لتفي الموضوع حقه.

٥- حدود القوة التي فرضتها فرنسا بالتنسيق مع بريطانيا، ويمكن القول هنا أن كل الحدود البرية للجمهورية العربية السورية هي حدود قوة فُرضت على السوريين دون أن يكون لهم أي خيار في ذلك، لأنها حدود مستندة إلى اتفاقية سايكس بيكو في بعضها، وفي بعضها الآخر كانت صنيعة فرنسا. فهي فرضت الحدود بين لبنان وسورية وبين سورية وفلسطين، وكذلك مع الأردن ومع العراق، وهي التي تآمرت على السوريين مع الأتراك وسمحت لهم بخرق الحدود الشمالية لاتفاقية سايكس بيكو، ووافقت على تدهور وتراجع الحدود الشمالية للمنطقة، والمنطقة الزرقاء، ويمكن العودة إليها. فقد كانت حدود سورية من مصب نهر

لاماس إلى الغرب من مرسين إلى شمال سيواس وخربوط وجزيرة ابن عمر، لتؤخذ بعد ذلك مناطق واسعة مثل مرعش وملاطية وماردين وديار بكر وعينتاب وطرسوس ومرسين في عامي ١٩٢٠ و١٩٢٣م، ثم سلخ اللواء في عام ١٩٣٩م. ففي اتفاقية أنقرة لوحدها في عام ١٩٢١م تراجعت الحدود نحو ٥٠كم من الشمال إلى الجنوب وتم اقتطاع نحو ٤٧ ألف كم٢.

في عام ١٩٢٠م عقدت اتفاقية بين فرنسا وبريطانيا تم على أثرها ضم الحولة والجليل الأعلى إلى فلسطين المحتلة (كانت هذه مطالب الجمعيات الصهيونية العالمية والموجودة في فلسطين). وفي عام ١٩٢٣م تم ضم بحيرة طبريا لأن الحدود التي كانت العصابات الصهيونية تطالب بها لتكون جزءاً من فلسطين هي حدود مائية. (انظر كتاب إستراتيجية الأمن المائي العربي للمؤلف).

٦- الحدود الجوية: وهي حدود سياسية سيادية يُقرّها القانون الدولي. وتشمل كل الفضاء الذي يقابل الأرض السورية وفقاً لحدودها السياسية المعترف بها، مع الفضاء المقابل للمياه الإقليمية السورية. وهذا النوع من الحدود ليس مغلقاً على الاستخدامات المدنية على الدول الأخرى، ولكن لابدّ من أخذ موافقة السلطات السورية على المرور في الأجواء السورية كحق تضمنه الشرائع الدولية والقانون الدولي.

الحدود البحرية:

تُعد الحدود البحرية أكثر أنواع الحدود إثارة للجدل والخلافات بين الدول لما للبحار من أهمية كبيرة في حياة الشعوب وحضارات الأمم، ولذلك يصعب أن نجد بحراً أو خليجاً أو مضيقاً أو حتى محيطاً إلا وكان مصدر خلاف بين طرفين أو أكثر، وقد يزداد الخلاف ليصبح موضع تنافس على السيطرة أو حتى الحرب المباشرة، والأمثلة كثيرة على ذلك ولكن لسنا بصدد هذا النوع من الدراسة.

لقد جاءت فكرة الحدود البحرية أو ما يُعرف الآن بالمياه الإقليمية، وهي أحد أنواع الحدود البحرية، ولكنها الأكثر شهرة فيها من محامٍ هولندي (جروتيوس) في عام ١٦٠٨م، عندما قال: «يحق لكل دولة أن تسيطر على شريط مائي مقابل سواحلها». وبقيت الفكرة ضبابية حتى عام ١٧٠٣م عندما حددها الهولنديون بثلاثة أميال بحرية، وكانت في تلك الفترة كافية لضمان أمن سواحل الدول من المعتدين، حيث لم تكن مدفعية السفن الحربية قادرة على الوصول إلى هذه المسافة، وبالتالي فحدود المياه الإقليمية تلك (٣ أميال) كانت كافية لضمان سلامة المدن الساحلية والموارد الاقتصادية الموجودة في السواحل.

يبقى السؤال المهم هنا، لماذا تسعى الدول البحرية لتحديد مياهها الإقليمية؟

تسعى الدول لتحديد السيادة السياسية على جزء من المياه المقابلة لشواطئها للأسباب الآتية:

١- وجود الموارد الحيوية في المياه البحرية من حيوانية ونباتية على حد سواء. ولهذه أهمية كبيرة في تأمين الغذاء الجيد وفرص العمل ومصدر رزق دائم للسكان.

٢- وجود مصادر طاقة ومعادن كثيرة على الرصيف القاري تُسهم في تأمين المواد الأولية لكثير من الفعاليات الاقتصادية (الصناعية بالدرجة الأولى) وكذلك وجود أكثر من نصف الاحتياطي العالمي من النفط والغاز على الرصيف القاري، وليس جديداً القول بأن هذا العصر هو عصر الطاقة المحركة لكل مناحي الحياة البشرية الاقتصادية والاجتماعية ويأتي النفط والغاز في مقدمة مصادر الطاقة التقليدية.

٣- تنامي حركة التجارة العالمية وظهور خطوط التجارة الدولية البحرية التي تتقدم على كل وسائل النقل الأخرى كونها الأرخص والأكبر. إن تحديد الحدود البحرية يسمح للدول حماية مصالحها التجارية ويزيد من ضمان سلامة شواطئها ونظافة مياهها والوقاية من الأمراض السارية ومصدر من مصادر الدخل.

٤- حماية السواحل والمدن والمراكز العمرانية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية التي تخص الدولة من أي اعتداء أو خطر يتهددها، لأن الحدود البحرية ذات مستويات متعددة في درجة السيطرة والسيادة وهذا ما يسمح للدول في ممارسة حقها في حماية ترابها ومياهها ومواردها وسكانها. باختصار الحدود البحرية شكل من أشكال السيادة الوطنية التي تهم كل الدول البحرية.

٥- غدت الحدود البحرية أحد أشكال التعبير عن قوة الدول في التنافس العسكري والاقتصادي والعلمي والأمني فيما بينها. لا بل يشكل البحر بالنسبة لبعض الدول كالولايات المتحدة أحد أكثر أذرع السيطرة والهيمنة على العالم وتهديد سلامة الدول وأمنها وحتى وجودها، وبالتالي فهو بالنسبة للولايات المتحدة المعبّر الحقيقي عن الجيوبوليتيك الأمريكي.

اتجاهات تحديد مسافات الحدود البحرية في العالم:

يوجد اتجاهان عالميان للسعي نحو تحديد مسافات الحدود البحرية وهما:

١- اتجاه يسعى نحو جعل الحدود البحرية طويلة وبعيدة عن الشواطئ الخاصة بالدولة قدر المستطاع وبالوقت نفسه تكون عميقة أيضاً بغض النظر عن طبيعة الرصيف القاري المعني، وهذا الاتجاه تمثله الدول النامية بمستوياتها الضعيفة، وحتى القادرة على مراقبة شواطئها، وذلك لضمان حماية مصالحها بالقانون الدولي وبالأعراف الدولية التي تركز على السيادة الوطنية.

٢- اتجاه يسعى لأن تكون الحدود البحرية قصيرة وليست بعيدة كثيراً عن شواطئ الدول، ويُمثّل هذا الاتجاه الدول القوية الممتلكة للأساطيل العسكرية أو للسفن والمعدات التقنية المتقدمة التي تمكنها من استثمار موارد الدول في مياهها الإقليمية. لأن الدول الضعيفة لن تذهب إلى شواطئ الدول القوية ولن تتمكن من امتلاك الأساطيل والسفن الاقتصادية لاستثمار معادن ومصادر الطاقة في الأرصفة القارية لدول أخرى أو في صيد الموارد الحيوية الحيوانية والنباتية التي تخص غيرها.

من الوهلة الأولى، يظهر أنه يوجد تناقض بين المسعيين، الدول القوية لا تريد مسافات بعيدة في تحديد السيادة الوطنية على المياه في حين تسعى الدول الفقيرة والفقيرة لتزيد من مسافات السيادة الوطنية على المياه، ولكن عند معرفة الأسباب يتضح أنه لا يوجد تناقض بل على العكس من ذلك عدم وجود سيادة بالقدر الكافي للنظام الدولي مما يسمح للدول الكبرى باستثمار أوسع للموارد على الأرصفة القارية للقارات وفي بحارها الداخلية شبه المفتوحة أو في خلجانها حتى الصغيرة منها.

العوامل المحددة لاتساع المياه الإقليمية أو السيادة الوطنية على المياه البحرية:

لعل من أهم الأسباب المحددة لاتساع السيادة الوطنية على المياه البحرية الآتي:

١- قوة الدولة: تعد قوة الدولة أحد أهم العوامل التي تحدد مدى السيطرة والسيادة لأنها في النهاية هي الأداة المستخدمة للتعبير عن المصالح الوطنية سواء كان ذلك بمنع الآخرين من الوصول إلى حقوق الدولة، أم في قدرة الدولة على بسط الهيمنة والسيطرة على حقوق الآخرين.

٢- اتساع المسطح المائي المقصود بعملية الاقتسام وتحديد حدود السيادة، لأنه كلما ضاق المسطح المائي زاد التنافس بين الدول المتواجهة على ذلك المسطح، أو يفرض تدخل دولي لضمان الملاحة الدولية من جهة، وحقوق الدول المحلية من جهة أخرى، في حين إذا كان المسطح المائي واسعاً، فهذا لا يلغي التنافس ولا الاختلاف ولكن يقلل من شدته وحدته ويزيد من إمكانات وفرص إيجاد التسويات المرضية للدول المعنية.

٣- مدى الغنى بالمواد الحيوية: فبعض المياه يمتلك ثروة هائلة من الأسماك وخلافها بسبب مرور تيار بارد يزيد من وجود المغذيات الأساسية

كالبلانكتونات النباتية والحيوانية التي تتجذب إليها أنواع مختلفة من الأحياء التي تشكل سلسلة غذائية متكاملة ونشطة مما يسمح بصيد كميات كبيرة من الأسماك والأحياء الأخرى، وهذا يشكل عامل تنافس شديد ليس للدول الإقليمية أو المتشاطئة بل وحتى للدول الكبرى والشركات العالمية.

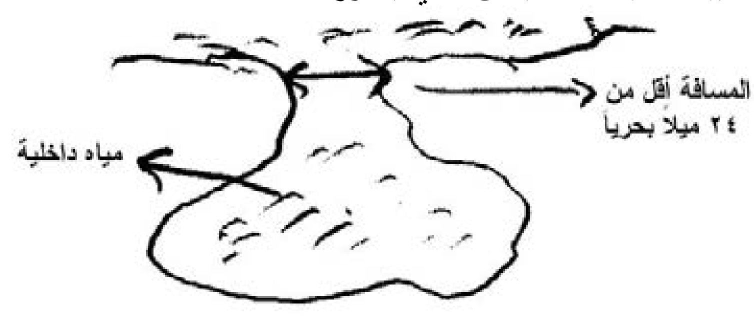
٤- وجود الثروات المعدنية ومصادر الطاقة: كالمعادن الثمينة أو النادرة أو النفط والغاز، وهذه كلها تشكل أساساً للتنافس والتناحر بين الدول والشركات المتعددة الجنسيات وعلى أثر ذلك يمكن أن تتقسم الدول وتتغير الجغرافية السياسية للمناطق ذات الصلة بذلك، أو أن الدول قد لا تعرف الاستقرار والأمن الضروريين لاستثمار الموارد وإحداث تنمية مناسبة في هذه الدول. أي أن الموارد عوضاً عن أن تكون عاملاً من عوامل التطور والازدهار تصبح عاملاً من عوامل التدخل الخارجي والسيطرة الاستعمارية أو حتى الحروب الأهلية.

٥- التطور التقني: الذي يساعد في الاستكشاف والسبر وتحديد الاحتياطي أو أعماق الرصيف القاري وحركة التيارات والمد والجزر وغيرها من الخصائص المائية التي تؤثر بأشكال مختلفة في تحديد المياه الإقليمية والسيادة الوطنية البحرية.

أنواع الحدود البحرية:

تُقسم الحدود البحرية إلى أنواع عدة تتكامل فيما بينها إذا كانت متراتبة، أو إذا امتلكت الدولة القوة الكافية لضمان السيطرة والحماية لمياهها ومواردها ومصالحها، وهي كالآتي:

١- **المياه الداخلية:** وهي المياه البحرية التي توجد داخل الدولة إذا كانت تشكل خليجاً لا تزيد المسافة بين طرفي الرأسين المحددين لمدخل الخليج عن ٢٤ ميلاً بحرياً. في هذه الحال يُعدّ الخليج أرضاً داخلية تمارس الدولة سيادتها المطلقة عليها، مثلها مثل اليابس الذي يجاورها.



٢- **المياه الإقليمية:** وهي المياه البحرية الملامسة لخط الشاطئ الذي يخص الدولة مباشرة باتجاه داخل البحر ولمسافة تحددها الدولة بذاتها أو بالتنسيق مع الدول المجاورة المعنية، ويمكن أن تكون بمسافات: ثلاثة أميال بحرية، أو ستة أو ١٢ ميلاً أو ١٤ ميلاً بحرياً. هذا النوع من المياه يخص الدولة المعنية مباشرة ولها الحق المباشر على فرض سيطرتها وسيادتها عليها بالقانون الدولي، ولكن يحق للآخرين استخدامها بشرط موافقة الدولة وبرفع علمها على الأساطيل والسفن وعلى الغواصات الخروج إلى السطح ورفع علم الدولة ذات السيادة على هذه المياه، وللدولة حق السيادة على الجو أو الفضاء الذي يعلوها، وهناك تفصيلات كثيرة في هذا المجال.

٣- **المياه الملاصقة:** وهي تجاور المياه الإقليمية في داخل البحر، وتماثلها من حيث المسافة ٣، ٦، ١٢، ١٤ ميلاً. يحق للدولة فرض سيادة جمركية على حركة التجارة، ومراقبة حمولات السفن المتحركة ضمن هذه المياه، كما يحق للدولة التفتيش عن الأمراض السارية ومنع رمي مخلفات السفن وخلافها.

٤- **المياه المحايدة:** تلي المياه الملاصقة المياه المحايدة التي يجري تحديدها بقوة الدولة ذاتها لما لهذا النوع من الحدود أهمية في المفاهيم العسكرية والإستراتيجية، حيث لا تستطيع معظم الدول البحرية أن تقوم بتحديدها ولا الاستفادة منها لأنها أمنية بالدرجة الأولى وتحتاج لقوة بحرية وجوية لمراقبتها، ومن الضروري اعتراف الدول الأخرى بها والابتعاد عنها إلا عند الضرورة وبالتنسيق مع الدولة المعنية.

٥- **أعالي البحار**: يلي المياه المحايدة أعالي البحار التي لا تخص دولة ما، فهي مياه دولية ذات صبغة عالمية، ولكن يمكن للدول القوية أن تراقب ما تستطيع إلى ذلك سبيلاً، وقد تعترض حركة السفن وتفرض الهيمنة، ولكن لبعض الوقت لأنه يصعب مراقبة أعالي البحار وتحتاج لإمكانات مادية وعسكرية وتقنية خاصة.

٦- **الرصيف القاري**: يشكل الرصيف القاري الجزء المغمور من أراضي الدولة المغمور بمياه البحر، وهو من التنوع لدرجة يصعب تحديده دون وجود تقانات متقدمة وخاصة. وقد يتوافق في انحداره مع امتداده على اليابس في السهل الساحلي أو شكل الشاطئ الذي يبدأ منه، لذلك سنقوم برسم ثلاثة نماذج من الرصيف القاري عند الحديث عن الشاطئ السوري والرصيف القاري وأهميته الاقتصادية والإستراتيجية.

أما بالنسبة للرصيف القاري كأحد أشكال الحدود البحرية فقد قامت الولايات المتحدة في عام ١٩٧٧م كسابقة دولية، بتحديد الرصيف القاري كامتداد لحدودها البحرية السيادية بطول ٢٠٠ ميل بحري، أو باعتماد العمق لنحو ٢٠٠م مع الأخذ بأيهما أفضل للولايات المتحدة. حيث يحق للدولة استثمار الرصيف القاري في كافة الاتجاهات الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية ويمكن اعتراض السفن الغريبة والغواصات والطائرات وأي شكل من أشكال خرق السيادة على الرصيف القاري.

٧- **المنطقة الاقتصادية**: وهي تشمل الرصيف القاري وكتلة المياه فوقه، وتمتد لنحو ٢٠٠ ميل، ولكن يؤخذ منها ١٢ ميلاً مياهاً إقليمية ذات سيادة خاصة بالدولة، والباقي لا توجد عليه سيادة أمنية وعسكرية، حيث تتاح للدول فرصة مدّ الكابلات وخطوط نقل الطاقة والملاحة بحرية، ولكن لا يحق لأحد الاستفادة من كتلة المياه، وما تحتويه من موارد اقتصادية حيوية إلا للدولة ذات السيادة. وكانت البرازيل أول من دعا لتحديدها والاستفادة منها.

طرق تحديد المياه الإقليمية:

١- طريقة التماثل Replica: تعد هذه الطريقة في تحديد المياه الإقليمية أسهل الطرق المعروفة حيث يماثل حد المياه الإقليمية تعرجات خط الشاطئ تماماً، وتبقى المسافة محددة حسب رغبة الدولة أو حسب قدرتها ٣، ٦، ١٢، ١٤، ميل أو أكثر.

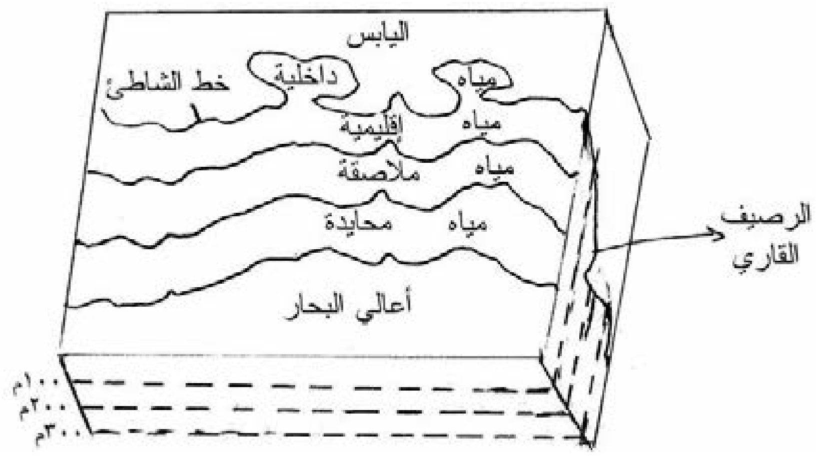


٢- طريقة خط الأساس Base Line: يتم وفق هذه الطريقة تحديد الرؤوس البحرية على الشاطئ أولاً ثم يتم توصيل هذه الرؤوس بخط واحد ليصبح أساساً لقياس مسافة المياه الإقليمية بشكل مماثل لخط الأساس كما في طريقة التماثل السابقة.



٣- طريقة الأقواس Arcs: تجمع هذه الطريقة بين الطريقتين السابقتين حيث يتم تحديد خط الأساس بالوصل بين الرؤوس البحرية ثم يتم رسم قوس بعد فتح الفرجار بالمسافة المعادلة للمياه الإقليمية على المقياس المحدد بما يعادل ٣، ٦، ١٢، ١٤ ميل بحري بعد ذلك يجري رسم قوس ومن النقطة الثانية يتم رسم قوس آخر وفي مكان تقاطع الأقواس يتم وصل نقاط التقاطع بخط يحدد حدود وامتداد المياه الإقليمية، وبذلك تكون هذه الطريقة أكثر دقة من الطريقتين السابقتين وأكثر مرونة وبخاصة إذا كانت المسافات ضيقة وشواطئ الدول متقابلة ومن الضرورة تحديد سيادة الدول على المياه الإقليمية وترك ممرات دولية.





شكل توضيحي يبين نماذج الحدود البحرية

وفي النهاية يمكن القول أن الحدود السورية الحالية، البرية والبحرية، هي حدود قوة فُرضت على الشعب السوري من قبل المستعمرين الأوروبيين والفرنسيين والإنكليز، واشترك في وضعها كذلك الدولة التركية، بقايا السلطنة العثمانية الظالمة.

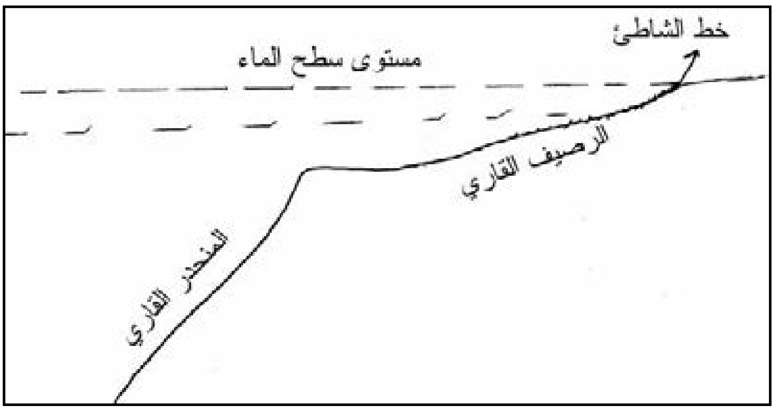
خط الشاطئ السوري:

يبدأ خط الشاطئ السوري من بلدة باياس في أقصى شمال لواء اسكندرونة باتجاه الجنوب الغربي إلى مدينة اسكندرونة فأرسوز آخذاً شكل اتجاه سلسلة جبال اللكام المكونة من جبال النور في الشمال والجبل الأحمر في الجنوب، ومن الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، وعند نهاية رأس الخنزير

يأخذ الشاطئ اتجاهاً معاكساً من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي حتى مصب نهر العاصي عند مدينة السويدية، وبعدها يتجه نحو الجنوب الغربي مكوناً ما يُعرف بخليج السويدية حيث تقترب الجبال كثيراً إلى البحر ويصبح الشاطئ هنا صخرياً شديد الانحدار قاطعاً كتلة الجبل الأقرع إلى بلدة السمرا ومنها إلى البدروسية هنا يتشكل خليج صغير اتجاهه نحو الشمال وهو خليج البسيط ورأس بحري بارز يزيد طوله عن ٢كم، بعدها يتراجع إلى أم الطيور حيث يأخذ الشاطئ اتجاهاً من الشمال إلى الجنوب متابعاً إلى وادي قنديل، ثم يتقدم اليابس في منطقة برج سلام مشكلاً رأساً متواضعاً ولكنه يشكل في الجنوب خليجاً صغيراً في مدينة البيضا ليعود مرة ثانية اليابس فيشكل رأس ابن هاني حيث منطقة الشاطئ الأزرق، بعدها يتابع الشاطئ اتجاهه جنوباً إلى منطقة الأزهري، هنا يتشكل خليج صغير أصبح الآن المجال الحيوي لمرفأ اللاذقية في خطط التوسع الدائمة لهذا المرفأ لعدم وجود مساحات مناسبة في الجنوب، واليابس يتقدم ويتراجع هنا مكوناً خليجاً طبيعياً صغيراً استخدم منذ القدم ميناءً لمدينة اللاذقية، وإلى الجنوب يتقدم اليابس بانحدار شديد ثم يتجه شرقاً فجنوباً مشكلاً خليجاً صغيراً يُعرف بالرمل الجنوبي، يتابع الشاطئ اتجاهه جنوباً حتى مدينة جبلة حيث تقل التعرجات، وفي جبلة يتشكل خليج صغير استفيد منه ببناء ميناء للصيد، واليابس يتقدم كثيراً مكوناً انحدارات شديدة ويظهر أثر الحت التراجعي كما في جنوب اللاذقية، وإلى الجنوب من جبلة يأخذ الشاطئ اتجاهاً جنوبياً، حيث لا نجد خلجاناً باستثناء خليج المويلح وإطلالة جبل سوكاس بالقرب منه والشاطئ هنا صخري في أغلبه ويستمر كذلك حتى بانياس حيث يوجد خليج واسع استثمر في قيام مرفأ لتصدير النفط، وميناء آخر للصيد، وفي جنوب بانياس تبدأ الصبات البازلتية القديمة بالظهور وهي تتقدم إلى البحر مباشرة حيث يتشكل خليج صغير يُشرف عليه برج المراقبة التابع لقلعة المرقب. تزداد التعرجات البسيطة حتى مدينة طرطوس حيث يبدأ بالتشكل خليج عكار الذي يكاد يكون غير ملحوظاً والذي يتابع تشكله في الجزء اللبناني.

الرصيف القاري:

يعد الرصيف القاري الجزء القاري المباشر المغمور بمياه البحر، وله أهمية كبيرة، كما لاحظنا في فقرة سابقة. وفي سورية نجد ثلاث مناطق ذات أهمية بسبب وجود مصبات للأنهار الساحلية الثلاثة العاصي، الكبير الشمالي، والكبير الجنوبي. وبما أن الرصيف القاري في خليج السويدية محتل من تركيا والرصيف القاري في خليج عكار تتقاسمه سورية مع لبنان، فإننا سنركز على الرصيف القاري في مصب نهر الكبير الشمالي. لقد تشكل هذا الرصيف نتيجة للنشاط المتبادل بين ما ألقاه نهر الكبير الشمالي عبر عشرات الآلاف من السنين، وبين أنشطة مياه البحر في المنطقة عبر حركة الأمواج والتيار البحري القادم من الجنوب، وحركة كتلة المياه الصاعدة والهابطة.



مقطع عرضي في الرصيف القاري عند مصف نهر الكبير الشمالي

وظيفة الحدود السورية:

للحدود السورية وظائف عدة يمكن إيجازها بالآتي:

١- حماية الدولة كشخصية اعتبارية سياسية وقانونية معترف بها من قبل الدول المجاورة أولاً ومن الدول العالمية ممثلة بمنظماتها وهيئاتها الدولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن.

٢- حماية الموارد الاقتصادية داخل الدولة، لأن موارد الدولة تخص سكانها، ومن حقهم الاستفادة منها في تنمية مجمل مناحي الحياة المادية والروحية.

٣- تساعد الدولة في تطبيق قوانينها الناظمة التي أصدرتها خلال فترة تشكلها منذ الاستقلال بما يتوافق مع دستور الدولة المعمول به.

٤- تنظيم العلاقة بين سورية والدول المجاورة من البوابات الحدودية البرية والبحرية أو المطارات. فمن هذه البوابات يتحرك الأفراد من وإلى سورية وكذلك حركة البضائع والسلع والمعدات المصدرة والمستوردة.

٥- تنظيم الانتقال والتبادل الدولي، فالحدود تسهم في ضبط وتنظيم العلاقات مع دول العالم في كل القارات بالدرجة الأولى من خلال المطارات الدولية (مطار دمشق الدولي، مطار حلب الدولي، مطار باسل الأسد الدولي، مطار القامشلي الدولي)، ومن خلال مرفأي اللاذقية وطرطوس. وبذلك تؤدي الحدود السورية وظائف حيوية للدولة السورية وللشعب السوري على حد سواء.

مشكلات الحدود بين سورية والدول المجاورة:

بما أن الحدود السورية الحالية جاءت نتيجة للتطورات التاريخية لحدود الجمهورية العربية السورية، فإنه توجد مشكلات حدودية مع بعض الدول المجاورة وبخاصة مع تركيا التي نمت وتوسعت على حساب الأراضي السورية.

مشكلات الحدود بين سورية وتركيا:

تعد الحدود بين سورية وتركيا من أعقد الحدود العالمية، وهي الأعقد بين سورية وجيرانها من الدول الأخرى، ويعود ذلك لأن تركيا، التي تشكلت على أنقاض السلطنة العثمانية بعد انهيارها عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى كانت

تريد أن تكون خليفة لها، وتستولي على المساحات والمناطق التي كانت تحت سيطرة السلطنة العثمانية، لذلك سعى مصطفى جمال أتاتورك لاسترجاع المدن والبلدات التابعة لسورية وفق اتفاقية سايكس بيكو وقضم الجغرافية السورية الشمالية، ولم يترك مناسبة إلا وزحف من خلالها على الأراضي السورية. لذلك تراجعت الحدود من مصب نهر لاماس في الغرب وكذلك استقطعت كل من سيواس وخربوط وجزيرة ابن عمر في عام ١٩٢٠م ثم تم الاستيلاء على مرعش وملاطية وماردين وديار بكر، وعينتاب وطرسوس ومرسين في عام ١٩٢٣م، وقد توجت عمليات التآمر على سورية من قبل فرنسا وتركيا والاستعمار الغربي بمهزلة تحييد لواء اسكندرونة في عام ١٩٣٧م ثم عملية الاستفتاء في عام ١٩٣٨م، ثم سلخه وانضمامه لتركيا في عام ١٩٣٩م. وهكذا نجد أن الحدود مع تركيا تنطوي على جملة من المشكلات المصيرية، فهي ليست خلاف على حدود في منطقة من المناطق بل هي أساساً في قيام الدولة التركية التي اعتمدت على ضم مساحات واسعة من سورية تعادل ضعف مساحة فلسطين فقد تراجعت الحدود السورية في اتفاقية أنقرة عام ١٩٢١م نحو ٥٠كم على كامل الحدود بين سورية وتركيا، وقد كشفت الحرب الكونية على سورية التي بدأت في ١٧ آذار ٢٠١١م والتي تشكل تركيا أحد أركانها الأساسية، أن لتركيا أطماعاً أخرى في سورية تماشي وتساير كل الحدود السورية – التركية وأن حلب تُعد مركزاً لتلك الأطماع، وعليه فإنه من الصعوبة بمكان إيجاد حل مناسب للحدود بيننا وبين الدولة التركية إن لم تُعاد الأراضي السورية المحتلة، ولعل في أقلها لواء اسكندرونة، والذي شكّل الخاصرة الرخوة للجغرافية السورية وأظهر دوره الجيوبوليتيكي والجيواستراتيجي للاستقرار في سورية وحماية أراضيها.

مشكلات الحدود بين سورية وفلسطين المحتلة:

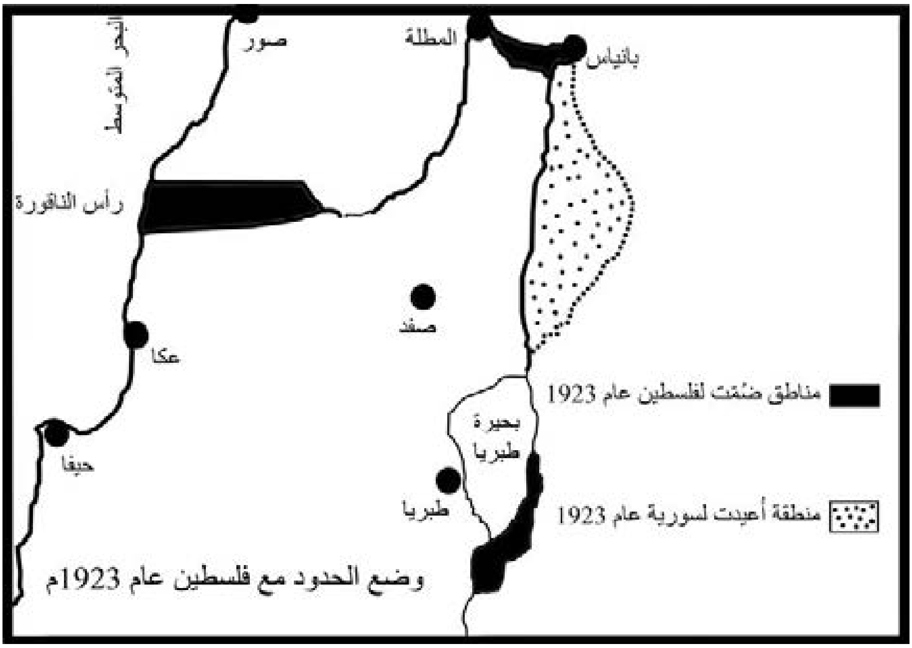
تأتي مشكلة الحدود مع فلسطين المحتلة من خلال الأسباب الثلاثة الآتية:

١- اتفاقية سايكس بيكو وملحقاتها في تقسيم سورية الطبيعية ووضع حدود سياسية للمنطقة البنية في الاتفاقية والتي وضعت تحت تصرف بريطانيا تمهيداً لتطبيق وعد بلفور المشؤوم في عام ١٩١٧م، كانت تلك الحدود قد وضعت بالاتفاق مع العصابات الصهيونية في أوروبا والتي حاولت أن تضع تلك الحدود على أسس مائية لإيجاد البنية التحتية المناسبة لنشأة ونمو المشروع الصهيوني في المشرق العربي.

٢- قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين التاريخية واعتبارها الوريث الشرعي السياسي لما يُطلق عليه بفلسطين وتوابعها من السناجق القديمة.

٣- الأطماع الصهيونية في الأراضي العربية وتحقيق الحلم الصهيوني بالدولة الكبيرة (إسرائيل العظمى) من الفرات إلى النيل، وكذلك الأهداف الصهيونية في تدمير الحضارة العربية والإسلامية والسيطرة على التراث العربي وسرقة خيراتها ومقدراتها مشكلة قاعدة استعمارية متقدمة للغرب الاستعماري في منطقتنا العربية.

بناءً على ما تقدم فإن الخلاف الحدودي مع ما يُسمى (إسرائيل) يتجاوز معنى الحدود إلى الوجود ذاته، ولذلك فإن ما يُثار من مشكلة حول بحيرة طبريا وهل الحدود هي مياه البحيرة كما كانت في الرابع من حزيران ١٩٦٧م، أو أنها تبعد عنها نحو عشرة أمتار كما كان وفق اتفاقات ١٩٢٣م بين بريطانيا وفرنسا، الخريطة رقم (٣)



الخريطة رقم (٣)

لا تمتلك الأهمية المرعية لأن القضية ليست بين سورية وفلسطين على المياه، بل بين سورية والكيان الصهيوني حول الوجود العربي والحقوق العربية والأطماع الصهيونية الاستيطانية، فلو كانت المشكلة بيننا وبين الفلسطينيين على مياه طبريا لحلت دون أدنى شك بلقاء واحد، فالسوريون أعطوا الأردن مرات عدة مياهاً من دون حقوق مشتركة، هذا في حده الأدنى ما يتوجب على الأخ تجاه أخيه.

أما مع العدو الصهيوني فليست المشكلة الحدودية هي طبريا بل كل خطوط تقسيم المياه في المنطقة لأن الماء بالنسبة (لإسرائيل) يعادل التلمود في وزنه أهمية بالنسبة لها لا بل له الأرجحية، فالماء العربي يلبي طموحات إسرائيل التلمودية وديمومتها.

مشكلات الحدود بين سورية ولبنان:

نشأت الحدود بين سورية ولبنان إبان الاحتلال الفرنسي حيث تم تكوين دولة جبل لبنان ثم إضافة أقضية جنوبية وشمالية وشرقية إليه، وأصبح بعد الاستقلال يتكون من مساحة تبلغ ١٠٤٢٥كم٢.

بقيت الحدود بين سورية ولبنان كما وضعتها فرنسا، ولكن لم يجرِ تحديد نقاطها جيوديسياً بالتفصيل بحيث بقيت مساحات من الأرض الحدودية غير واضحة المعالم من حيث تبعيتها لسورية أو لبنان، مع العلم أنه توجد بعض المناطق كما في جبال لبنان الشرقية (محافظة ريف دمشق) تابعة للبنان، وبعض سكانها سوريون، وكذلك توجد مناطق وأراضي سورية وسكانها لبنانيون في محافظة حمص، لأنه عند وضع خطوط الحدود لم يؤخذ رأي السكان المحليين ولا تبعية أراضيهم الزراعية، فالتداخل في ملكية الأراضي أو في مناطق استقرار اللبنانيين والسوريين في الشريط الحدودي لم يكن يشكل أي عائق للسكان في الدولتين ولم تنشأ مشكلات إدارية أو اقتصادية من هذه الحالات، ولكن بدأت في السنوات الأخيرة، وبالأخص بعد خروج القوات السورية من لبنان إثر مشكلة

اغتيال رئيس مجلس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في عام ٢٠٠٥م (١٤ آذار)، تظهر تداعيات هذه الأزمة السياسية ومن خلال تدخل دولي برعاية أمريكية وصهيونية لضرورة تحديد الحدود بين سورية ولبنان ووضع مراقبين دوليين في بعض المناطق لأغراض سياسية ولمنع المقاومة من الحركة بحرية أو حرمانها من ظهيرها السوري المساند لها، ولكن هذه المطالب من جهات سياسية لبنانية محددة ذات توجهات معادية لسورية أو بالحد الأدنى لا تريد علاقات قوية معها. أحياناً تشتد هذه المطالب وأحياناً أخرى تتراجع، وذلك وفق تطور الأحداث داخل لبنان أو حسب مستوى الضغوط الدولية والإقليمية (الصهيونية والخليجية) على لبنان.

بالفعل تحتاج الحدود السورية اللبنانية وفق الواقع الحالي السياسي والدبلوماسي، بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بفتح سفارتين للبلدين لأول مرة في تاريخ الدولتين في عام ٢٠٠٦م، إلى تشكيل لجان تخصصية مجهزة بالمعدات اللازمة لرسم الحدود بين الدولتين. لقد حاول الكيان الصهيوني الاستفادة من حالة الخلاف المذكورة آنفاً بين الدولتين عندما لم يعترف بأن مزارع شبعا لبنانية، وأصرّ على أنها سورية في حين أعلنت سورية مرات عدة بأنها لبنانية، وليست سورية.

مشكلات الحدود بين سورية والعراق والأردن:

لا توجد مشكلات حدودية تستحق الذكر بين سورية والعراق، وبين سورية والأردن وقد تمت تسوية بعض الخلافات الحدودية مع الأردن في محافظتي درعا والسويداء.

البنية الإدارية للدولة السورية (البنية الجغرافية للدولة):

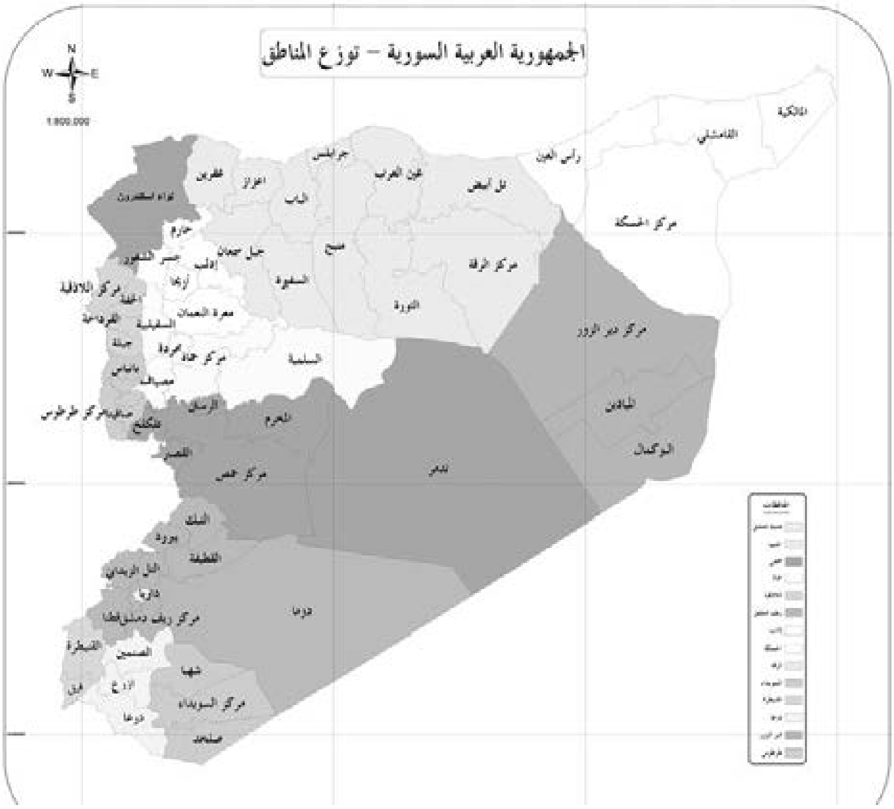
تشكل البنية الإدارية للدولة أحد أهم أشكال الحقائق الجغرافية التي تبنى عليها فعاليات اجتماعية واقتصادية وسياسية، لأنها المصفوفة الأولى للحالة

البنائية في الدولة حيث توجد في كل الدول، فإذا استثنينا دولة الفاتيكان ذات الخصائص المتميزة عن كل دول العالم، فإن كل دول العالم تتبنى التقسيمات الإدارية لما لها من أهمية كبيرة في إدارة الدولة وفي استثمار مواردها وتحقيق أهدافها.

على الرغم من أن البنية الإدارية لا تتوافق كثيراً مع موضوعات واهتمام الجغرافيين غير أنها تبقى مع ذلك مفيدة جداً لإنجاز الأعمال الجغرافية ذات الطابع البشري والاقتصادي لإمكانات توافر المعطيات والإحصائيات السنوية التي تجمعها وتخرجها المؤسسات الحكومية في كل محافظة، ولأن المكتب المركزي للإحصاء يتبع البنية ذاتها والعناوين ذاتها في الإصدار السنوي لكافة الفعاليات الاقتصادية والبشرية والاجتماعية والخدمية والتجارية.

كان التقسيم الإداري في سورية موجوداً إبّان الاستعمار الفرنسي، ولكن بعد الاستقلال مباشرة اتبعت الدولة السورية التقسيم الإداري التالي: محافظة – منطقة (قضاء) – ناحية – قرية – مزرعة. في عام ١٩٤٨م كان عدد المحافظات السورية تسعاً، ولكن في عام ١٩٥٢م جعلت دمشق مدينة ممتازة كعاصمة إضافة لكونها مركز محافظة باسمها، أما بقية المحافظات فكانت: حلب، حمص، حماه، اللاذقية، حوران، السويداء، الجزيرة، الفرات. تحولت حوران إلى اسم درعا، والجزيرة إلى الحسكة، والفرات إلى دير الزور.

وفي أواخر الستينيات تم استحداث محافظات جديدة وهي: طرطوس، إدلب، القنيطرة، الرقة، وتحولت بعد ذلك مدينة دمشق إلى محافظة خاصة بالمدينة بالنظر لأهميتها الإدارية والثقافية والسياسية، واستحدثت محافظة جديدة باسم ريف دمشق، وبذلك وصل عدد المحافظات الإدارية في سورية إلى أربع عشرة محافظة، وهي كالآتي:الخريطة رقم (٤)



الخريطة رقم (٤)

الجدول رقم (٢)

يبين عدد المحافظات ومساحاتها والتقسيمات الإدارية التابعة لها وعدد سكانها

المحافظة	المساحة كم٢	النسبة من المساحة العامة%	عدد المناطق التابعة لها	عدد النواحي	عدد المدن	عدد السكان/ألف نسمة	نسبتهم إلى المجموع %
دمشق	٧٤٠	٠.٣٩	–	–	٢	١٧٤٩	٧.٤
ريف	١٧٥٤٧	٩.٤	١٠	٤٠	٢٦	١٨٢٠	٧.٧
حلب	١٦١٤٢	٨.٧	١٠	٤٦	٢٢	٥٦٨٠	٢٤.١
حمص	٤٢٢٢٦	٢٢.٨	٧	٢٦	١٣	٢٠٨٧	٨.٨
حماة	٨٨٤٤	٤.٧	٥	٢٧	٦	٢٠٥٢	٨.٧
اللاذقية	٢٤٣٧	١.٣	٤	٢٤	٤	١٢٠٧	٥.١
دير الزور	٣٣٠٦٠	١٧.٨	٣	١٤	١٧	١٦٢٣	٦.٨
إدلب	٥٩٣٣	٣.٢	٦	٢٧	١٧	١٩٩٧	٨.٤
الحسكة	٢٣٣٧١	١٢.٦	٥	١٩	٦	١٥٤٠	٦.٥
الرقة	٢٢٠٠٠	١١.٨	٣	١٠	٥	٩٦٦	٤.١
السويداء	٥٥٥٠	٢.٩	٣	١٢	٣	٤٧٦	٢.٠
درعا	٣٧٣٠	٢.٠	٥	١٧	١٣	١٠٨٥	٤.٦
طرطوس	١٨٩٠	١.٠	٦	٢٧	٥	٩٣٨	٣.٩
القنيطرة	١٧١٠	٠.٩	٢	٦	٢	٤٧٥	٢.٠
المجموع	**١٨٥١٨٠**	**١٠٠**	**٦٩**	**٢٩٥**	**١٠٤**	**٢٣٠٦٩٥**(*)	**١٠٠**

المصدر: أعداد متفرقة من المجموعة الإحصائية السورية.

(*) ٢٠١٠/١٢/٣١م.

من الجدول رقم (٢) نلاحظ أن محافظة حمص تحتل المركز الأول من حيث المساحة والتي تشغل نحو ٢٢.٨% من المساحة العامة لسورية، وهذه المحافظة تقع في وسط سورية وتقسمها إلى قسمين شمالي وجنوبي، وهذا يشكل عامل قوة لهذه المحافظة من حيث العلاقات المكانية بين بقية المحافظات السورية، وإذا استثنينا العاصمة دمشق، ومن الطبيعي في مجال المساحة استثناءها لأنها مدينة فقط، فإن أصغر المحافظات السورية وهي القنيطرة تشغل مساحة أقل من ١% (٠.٩) من مساحة الجغرافية السورية.

وتحتل محافظة ريف دمشق المرتبة الأولى بعدد المدن والتي تعادل نحو ٢٥% من المدن السورية ويوجد تقارب كبير بين محافظتي ريف دمشق وحلب من حيث عدد المناطق وعدد النواحي.

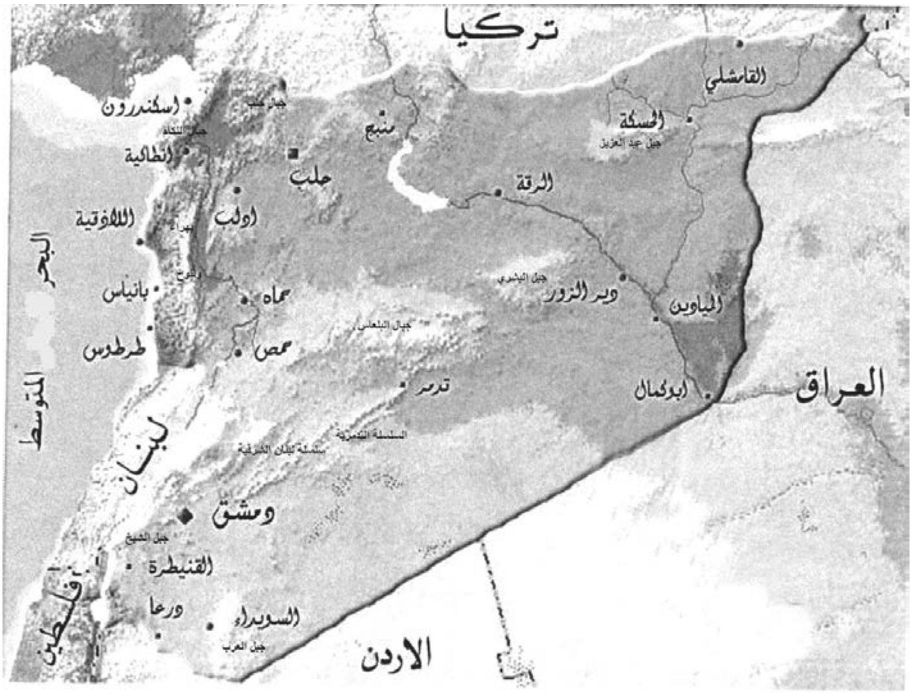
يلاحظ أن محافظة حلب تشغل المرتبة الأولى وتشكل ٢٤% من مجموع سكان سورية. وأن محافظتي القنيطرة والسويداء تشغل كل واحدة منها نحو ٢% فقط من مجموع السوريين.

٣- مظهر السطح وأهمية التضاريس في قوة الدولة وأمنها:

أ- مظهر السطح:

يُقصد بمظهر السطح ما تراه العين مباشرة من سهول وجبال ووديان وانكسارات وهضاب وأحواض وبما تحتويه أو يظهر عليها من غابات ومروج ومراعي وصحارى وأنهار وبحيرات ومستنقعات وأراضي زراعية ومنشآت اقتصادية وخدمية وبنى تحتية ومراكز عمرانية صغيرة وكبيرة، واستعمالات للأراضي داخل وخارج المدن والبلدات والقرى والمزارع، باختصار مظهر السطح يشمل كل ما هو ليس تحت الأرض.

في هذه الفقرة سنحاول التعرف باختصار شديد على مظهر السطح في سورية مقتصرين على التضاريس أو المرتفعات لما لها من أهمية كبيرة في قوة الدولة من النواحي العسكرية والأمنية والسياسية، أما بقية مظهر السطح فإننا سنتعرف عليه من خلال دوره وظيفياً في الترب الزراعية وموارد المياه والتنوع الحيوي الذي يؤدي دوره في قوة الدولة من جوانب أخرى.الخريطة رقم (٥)



الخريطة رقم (٥)

التضاريس الغربية:

تقسم المرتفعات الغربية إلى ثلاثة أقسام هي:

١- بهراء وتنوخ في الجنوب.

٢- كتلة البايرِ والبسيط في الوسط.

٣- جبال اللكام (الأمانوس) في الشمال.

١- **مرتفعات بهراء وتنوخ:** تشكل هذه المرتفعات سلسلة متصلة من الجنوب إلى الشمال الجسم الأساسي لجبال الساحل في الجمهورية العربية السورية بطول يصل لنحو ١٣٥كم، ابتداءً من نهر الكبير الجنوبي في الجنوب وانتهاءً بنهر الكبير الشمالي، والنهر الأبيض في الشمال. وهي بعرض يتراوح بين ٢٥ – ٣٠كم. تمتد هذه السلسلة بين الصدع السوري – الإفريقي في الشرق والسهول الساحلية في الغرب أو خط الشاطئ في المناطق التي تتقدم فيها الجبال إلى البحر مباشرة. يبلغ أعلى ارتفاع في هذه السلسلة نحو ١٥٦٤م في قمة النبي يونس (ع) قرب صلنفة، وتوجد عدة قمم أخرى يزيد ارتفاعها عن ١٥٠٠م مثل قمة النبي متى (ع) ١٥٣٩م تشكل السلسلة بالعموم طية غير متناظرة، أو نجد التوائي وحيد الميل باتجاه البحر حيث الانحدار البطيء بينما يزداد الانحدار بشدة باتجاه الشرق حيث رمية الصدع السوري الإفريقي. تكثر في قمم هذه الجبال أو في سنامها الجوبات ذات التصريف الداخلي بسبب بنية صخورها الجوراسية والكريتاسية المكونة من الصخور الرسوبية الكلسية والدولوميتية والمارل والاندفاعات البركانية القديمة.

تأتي أهمية هذه المرتفعات من إشرافها المباشر على البحر المتوسط من جهة وعلى الداخل السوري من جهة ثانية. فهي تؤمن الرؤية الواسعة لمجمل المياه الإقليمية السورية وحتى المياه المجاورة التي تشكل الرديف الإستراتيجي للأمن الوطني السوري، وهذا يساعد على التنسيق المتكامل بين القوات البحرية بصنوفها المتنوعة وبين قوى وقواعد الدعم اللازمة لها. ويمكن لهذه الجبال أن تساعد في إقامة محطات الرصد والمراقبة الرادارية لكافة أنواع الأسلحة التي

يمكن أن تهدد الأمن السوري أو أن تدعم القوات الصديقة بالوقت ذاته، بالإضافة لإقامة أبراج البث التلفزيوني والإذاعي والاتصالات للمناطق المجاورة لمجمل الساحل السوري والمنطقة الوسطى السورية في حمص وحماه وإدلب. أما الأودية المتجهة نحو الغرب فيمكن الاستفادة منها في إنشاء قواعد عسكرية وأماكن لتخزين الأسلحة الإستراتيجية الداعمة للقوات البحرية أو غيرها. ولا ننسى إمكانية إقامة مراكز الأبحاث العلمية وفق ما تراه الدولة السورية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والتنموية في العموم. ويجب ألا ننسى دور هذه المرتفعات في التنوع الحيوي وفي السياحة الجبلية والغابية على حد سواء.

٢- **كتلة الباير والبسيط:** تعد هذه الكتلة امتداداً طبيعياً لمرتفعات بهراء وتنوخ السابقة الذكر ولكنها ليست منتظمة الاتجاه وتتكون من كتل من التلال المتقابلة ذات المظهر الرتيب، وهي تمتد من نهر العاصي في الشرق إلى البحر المتوسط في الغرب ومن الكبير الشمالي في الجنوب إلى نهر العاصي كذلك في الشمال. ينتصب في أقصى غربها جبل الأقرع الذي يمثل أعلى القمم في المنطقة بارتفاع يصل لنحو ١٧٢٨م مشرفاً على البحر بانحدارات شديدة هو والكتل المجاورة له شمالاً وجنوباً بحيث تغيب السواحل لتصبح ضيقة جداً يصعب اجتيازها براً كالمسافة الواقعة بين بلدة السمرة والبدروسية.

وتأخذ أشكال جبال سيفية الاتجاه بالقرب من البحر كما في رأس البسيط، وأم الطيور مكونة خلجاناً صغيرةً ذات أهمية إستراتيجية عسكرية واقتصادية وسياحية وحيوية.

تأتي أهمية هذه الكتلة والتي تُعرف كذلك بهضبة القصير من كونها تقع وسطاً بين جبال بهراء وتنوخ وبين جبال اللكام في إقليم إسكندرونة المغتصب، وكذلك فهي تشرف على وسط وشمال غرب سورية من جهة، وعلى مناطق إدلب وحلب وعلى سهل العمق والبحر المتوسط من جهة ثانية، وبالتالي تمتلك مزايا جيواستراتيجية في الظروف الحالية بين سورية وتركيا، وقد استغلتها العصابات

الإرهابية منذ بدايات الحرب الكونية على سورية فأقيمت فيها معسكرات التدريب للإرهابيين وكونها مغطاة بالغابات التي تُعد الأفضل في سورية وفي المشرق العربي، فقد شكلت ملاذاً مناسباً لتجمع الإرهابيين من كل أصقاع الأرض حيث أقيمت لهم المعسكرات ونقاط التجمع والتمركز والتخطيط والتنفيذ والتسليح والانطلاق نحو المناطق المجاورة في كل الاتجاهات إلى قرى اللاذقية وإدلب ومدنها باتجاه الوسط السوري وريف إدلب الجنوبي وريف حماه الشمالي، ثم التوجه نحو كسب وريفها لتصل إلى البحر لتكون بلدة السمرا أو البسيط بوابة اتصال مع العالم الخارجي بحرياً، بالإضافة إلى ذلك فهي تشكل واجهة اتصال مع إقليم اسكندرونة حيث توجد القواعد العسكرية التركية والتابعة لحلف الناتو، وتزداد أهمية هذه الكتلة أو الهضبة بوجود جبل الأقرع في أقصى الغرب والذي يزيد ارتفاعه عن ارتفاع كل تضاريس بهراء وتتوخ بنحو مئتي متر وبالتالي فوجود قاعدة عسكرية على قمته يشكل عامل ضغط وسيطرة على مساحات واسعة في كل الاتجاهات.

تمتلك هذه الهضبة أهمية علمية، ليس لكونها تمتلك تنوعاً حيوياً فقط، بل لوجود الصخور الخضراء فيها وبخاصة في منطقة البسيط، وهي صخور اندفاعية تعود للكريتاسي الأعلى مكونة من البيروكسين والبيروديت والغابرو والأمفوبوليت والشيست والغضار الكلسي والرمال القديمة، إنه مركب معقد من الصخور، فعلى صغر مساحته نحو ١٢كم٢، يمتلك قيمة علمية كبيرة، وبما أنه يصل إلى البحر، فإن شاطئ البحر في البسيط يُعد من أجمل وأفضل الشواطئ السورية بل والمتوسطية للسياحة البحرية.

٣- **جبال اللكام:** تقع جبال اللكام في إقليم اسكندرونة (لواء) المغتصب، وتُدعى جبال الأمانوس، وهذا المصطلح يمثل بقايا استخدامه على جبال سورية في العصور القديمة ما قبل الميلاد. أما العرب فقد أطلقوا عليها اسم اللكام. وهي تتكون قسمين شمالي ويُدعى جبل النور (في بعض المسميات الكافر) والقسم الجنوبي ويُدعى بالجبل الأحمر. تأخذ هذه الجبال اتجاهاً قوسياً من

الشمال إلى الجنوب الغربي عند رأس الخنزير ويفصل بين القسمين ممر بيلان التاريخي الذي يرتفع لنحو ٦٨٧م فوق مستوى سطح البحر، في حين يرتفع جبل النور لنحو ٢٢٢٤م، بينما يرتفع الجبل الأحمر لنحو ١٧٩٥م. تُشرف هذه الجبال في الشرق على منخفض النهر الأسود أحد روافد العاصي وهو يسير في منخفض الصدع السوري – الإفريقي، بينما يُشرف في الجنوب على وادي العاصي حيث مدينة أنطاكية ومصب العاصي في البحر عند مدينة السويدية، أما من الجهة الغربية فتشرف هذه الجبال على سهول باياس في الشمال واسكندرونة في الوسط وأرسوز في الجنوب الغربي.

يُعد جبل النور الأعلى ارتفاعاً في جبال الساحل السوري لذلك له أهمية كبيرة ولكن كما هو معروف فإن كل مرتفعات اللواء السليب تستثمر من قبل المحتل التركي، وقوات حلف الناتو، لذلك تبقى لهذه المناطق دور كبير في المزايا الجيوبوليتيكية للمصالح الحيوية السورية وحقها في استعادة أرضها، ليس في اللواء بل وفي شماله كذلك.

التضاريس الجنوبية:

تعد التضاريس الجنوبية من الأهمية بمكان لأنها تحيط بالعاصمة السورية من جهة وقريبة من فلسطين المحتلة، حيث التهديد الدائم والمصيري، ليس للمنطقة الجنوبية وحدها، وليس للعاصمة السورية وحدها والمراكز العمرانية الأخرى، بل لأنها تهدد سورية كلها لا بل العرب كلهم وبالأخص الدول المجاورة لفلسطين، وعليه فإن كل تضريس في هذه المنطقة قريباً كان من الحدود الجنوبية أو بعيداً عنها، يمتلك قيمة إستراتيجية وفقاً لموقعه وارتفاعه وإشرافه. والتضاريس الجنوبية موجودة في عدة محافظات سورية أو أقاليم جغرافية سورية مثل: القنيطرة، ودرعا، والسويداء وريف دمشق، ومدينة دمشق، أو إقليم الجولان وإقليم حوران وإقليم جبل العرب وإقليم الجبال العالية وإقليم دمشق الكبرى كما يرى معظم الجغرافيين السوريين، وكما ندرسه لطلابنا في جامعة دمشق. سنعتمد

تقسيم التضاريس الجنوبية حسبما ندرسها في قسم الجغرافية بجامعة دمشق في الأقاليم الجغرافية الآتية:

١- **إقليم جبل العرب:** الذي يشغل الجزء الجنوبي الشرقي من سورية، تُقدّر مساحته مع الصبة البركانية التي تتصل به (اللجاة) بنحو ٣٢٥٠كم٢. يُشرف على سهل حوران من الشرق ويشرف على الأراضي الأردنية في الجنوب والجنوب الشرقي، وعلى البادية السورية في الشرق والشمال الشرقي أما في الشمال فيقابل المرتفعات التي تشكل حدّاً لإقليم دمشق الكبرى. يمتد الجبل لنحو ١٠٠كم من الشمال إلى الجنوب ونحو ٤٠ - ٥٥كم من الشرق إلى الغرب. يشكل الجبل هضبة بيضوية الشكل محوره شمالي غربي - جنوبي شرقي، يرتفع لنحو ١٨٠٦م فوق مستوى سطح البحر، انحداره لطيف باتجاه الغرب والشمال والجنوب وحاداً قليلاً باتجاه الشرق، حيث تخترقه أودية يصل عمق بعضها لنحو ٤٠٠م. مكوّن من صبات بركانية تعود للزمنين الثالث والرابع الجيولوجيين (أي العمر يصل لنحو ٢٥ مليون سنة). تراكمت هذه الصبات في وهدة انهدامية كبيرة وارتفعت حتى وصلت إلى ما هي عليه. ولذلك تصل سماكتها لنحو ١٥٠٠م، ولازالت تحتفظ في كثير من الأماكن على خصائصها وكأنها قد خمدت بالأمس. تتنوع المقذوفات البركانية بين أغشية ولحف ورمال وخبث وصخور ورماد.

تأتي أهمية هذا الجبل من الناحية الإستراتيجية كونه يُشرف على مناطق واسعة كما بيّنا سابقاً فهو يقابل جبل الشيخ الذي يزيده بألف متر ولكن بالنظر للمسافة البعيدة بينهما فإن فرق الارتفاع من حيث الأهمية يتراجع، فمن قمة ضهر الجبل يمكن الإشراف على سهول فلسطين الشمالية، والجولان ودمشق وحتى عمان في الجنوب ويشرف على مساحات كبيرة في شرق الأردن وحتى العراق والسعودية، ولهذا يشكل احتياطاً إستراتيجياً يمكن استثماره عند الحاجة لتقوية الدفاعات السورية، وتحقيق أهداف جيوبوليتيكية بين دول أربع (العراق، السعودية، الأردن، فلسطين).

٢- **إقليم حوران:** يقع إقليم حوران بين إقليم جبل العرب في الشرق وإقليم الجولان في الغرب وإقليم دمشق الكبرى في الشمال والأردن في الجنوب، وهو إقليم سهلي في غالبيته ولكن تتخلله بعض التلال ذات القيمة الإستراتيجية، وعلى العموم تأتي أهمية حوران من كونها تشرف على إقليم الجولان من جهة وعلى وادي اليرموك والأردن من جهة ثانية، ولذلك فهو متاخم للأراضي التي يهددها الكيان الصهيوني ويعتبرها هدفاً جيوبوليتيكياً للتوسع والاستفادة من مواردها الزراعية المتميزة. تبلغ مساحة حوران نحو ٤٠٠٠كم٢، ويتراوح متوسط ارتفاعه بين ٦٠٠ – ٧٥٠م فوق سطح البحر. أهم التلال ذات القيمة الإستراتيجية تل الشعار الذي يرتفع لنحو ١١٣٧م، وهو الأعلى في هذا الإقليم وتل الجابية القريب من نوى. ينحدر السطح في إقليم حوران باتجاه الجنوب والجنوب الغربي حيث تلتقي مجموعة الأودية المهمة في وادي نهر اليرموك ذي الأهمية السياسية والاقتصادية والحيوية، وأهم هذه الأودية، وادي الرقاد والعلان القادمان من إقليم الجولان ووادي الزيدي والذهب وهرير.

٣- **إقليم الجولان:** يشكل إقليم الجولان، أو كما يُعرف بهضبة الجولان، أحد أهم الأقاليم الجغرافية السورية حيوية وإستراتيجية كونه المتصل مع فلسطين المحتلة ولأن ثلثا هذا الإقليم تحت الاحتلال الصهيوني وبالتالي فهو يحتاج إلى تحرير من جهة ثانية ومصدر تهديد لبقية الأراضي السورية الأخرى، لأن للكيان الصهيوني أطماعاً في الأراضي السورية الأخرى، ولأنه لا يُمكن استرجاعه بالشروط الوطنية والسيادية المناسبة إلا من خلال تحريره بالقوة.

يقع إقليم الجولان في أقصى الجنوب الغربي من سورية، يحده من الغرب فلسطين المحتلة، ومن الشرق إقليم حوران، ومن الشمال إقليم الجبال العالية، ومن الجنوب الأردن على اتجاه مسير نهر الأردن. تبلغ مساحته نحو ١٨٠٠كم٢، وهو أصغر الأقاليم الجغرافية السورية، ينحدر الإقليم باتجاه الغرب والجنوب.

يُعد الإقليم على صغره من أكثر الأقاليم تعقيداً، فارتفاعه يتراوح بين ٩٥٠م في الشمال و٨٥٠م في الشرق، وبين – ٢١٢م دون مستوى البحر في الغرب، حيث من أكثر المناطق انخفاضاً في العالم.

يتخلل الإقليم مجموعة من التلال أهمها: تل العمورية بارتفاع ١٢٢٦م وهو الأعلى، وتل أبو الندى ١٢٠٤م الذي يشرف على مدينة القنيطرة، وتل أحمر ١١٨٧م وتل العرام ١١٧١م، وتل فرس ٩٨١م وبير عجم ١١٥٨م، أغلبها بقايا براكين مشرومة حديثة كما في تل أبي الندى الذي انفجرت فوهته وشكل ما يُعرف بالجوبة، كذلك تل الفرس وبحيرة مسعدة.

تخترق الهضبة مجموعة من الأودية أهمها: وادي الفاجر، ووادي حوا، الذي ينتهي إلى بحيرة طبريا. يشكل الجولان مصدراً مائياً حيوياً للكيان الصهيوني ويعد من أكثر الأقاليم السورية غنىً بالمياه حيث تسقط عليه سنوياً أمطار تقدر بنحو ١.٢ مليار م٣. يشرف الجولان على سهول الحولة وطبريا وابن عامر والجليل الأعلى، ويكتسب أهمية جيوبوليتيكية للعدو الصهيوني ولذلك بالمقابل يُعد الجولان مصدر قوة لسورية في حال تمت استعادته إلى حضن الوطن، وهذه حقيقة لا يمكن لأي سوري أن يشكك فيها، لأن الإقليم يجعل من القوات المسيطرة عليه ذات قدرة مهيمنة في الاتجاهين الغربي والجنوبي.

٤- **مرتفعات إقليم دمشق الكبرى:** دمشق حاضرة سورية وبلاد الشام، أقدم عاصمة في التاريخ منها انطلقت المسيحية السمحة للعالم كله، ومنها انطلقت جحافل المسلمين لتنقل للبشرية دين الإنسانية والمحبة والعلم، والحضارة إلى أصقاع الأرض. في العلوم والجغرافية السياسية والجيوبوليتيك تحتل العاصمة الدور الأهم في قوة الدولة، وفي تطلعاتها للمستقبل. أي في مركزية العاصمة دمشق بالنسبة للدولة السورية صانعة القرار الحكومي ومركزية التخطيط والتنمية في الجمهورية العربية السورية فهي تمثل القلب لهذا الكيان الحيوي منه تُضخ سوائل المعرفة والتخطيط والقرار السياسي والتعبوي في إدارة موارد الدولة وقلبها

ورئتها، ولكنها بالوقت نفسه هي مركز التعامل مع دول العالم وبواباتها إلى المؤسسات الدولية والإقليمية، وفيها تستقر البعثات الدبلوماسية لدول العالم مع الدولة السورية، إضافة إلى ذلك ففيها تتجمع خيوط عناصر القوة في الدولة السورية وأقاليمها المتعددة لتحدد احتياجات هذه الدولة من القوة في المستقبل بالشكل الذي يتوافق مع قدراتها وتطلعاتها وإستراتيجياتها الذاتية والإقليمية والدولية، إن حالة الدولة السورية في المستقبل يتحدد من دمشق وليس من غيرها، وهكذا فإن استعادة أراضيها المغتصبة في الجولان وفي اسكندرونة وفي كيليكيا وحتى جبال طوروس يُرسم من دمشق، فقوة دمشق تنطلق نحو أقاليمها وأطرافها لتستعيد حقها ومكانتها بما يتوافق مع حقها التاريخي من جهة وتطلعات شعبها من جهة ثانية، وتطلعات وآمال الأمة العربية من جهة ثالثة. من هنا ومن هذه الزاوية يجب أن يُفهم دور التضاريس المحيطة بمدينة دمشق وإقليمها الجغرافي، وهي لحسن الحظ محاطة بجفون من المرتفعات تحيط بها كما تحيط الأجفان بالعين مما يسمح لها بتأمين الحماية اللازمة بالشكل المناسب. يقع إقليم دمشق الكبرى بين عدة أقاليم جغرافية مهمة. في الجنوب حيث إقليم جبل العرب وإقليم حوران، وفي الشمال إقليم الجبال العالية، الذي يقدم الحماية والدعم المضاعف لمدينة دمشق ولإقليمها في حال الضرورة، وفي الشرق إقليم البادية، وهذه الأقاليم تنفصل عن إقليم دمشق بالمرتفعات الآتية: في الغرب والشمال جبال المعضمية وجبل عنتر وجبل المزة وقاسيون وتمرلنك والزعتر والمعاز وأبو العتا ثم جبل الضمير وعتبة أبي الشامات في الشرق وحتى ديرة التلول البركانية، وفي الجنوب مرتفعات الكسوة وزاكية والحرجلة وخربة الورد والمطلة ودير الحجر وغيرها من التلال المحيطة بمدينة دمشق وإقليمها.

٥- **المرتفعات العالية:** تشكل هذه المرتفعات أعلى القمم الجبلية في سورية، وهي تشكل سلسلة جبال لبنان الشرقية وهضبة الدريج الواقعة بينها. تقع بين إقليم حوض العاصي في الشمال وإقليم الوسط السوري (غربي البادية السورية) في الشرق وإقليم حوض دمشق الكبرى في الشرق والجنوب وإقليم الجولان في الجنوب، وفي الغرب لبنان. يبدأ الإقليم من جبل الشيخ وسفوحه

الشرقية في الجنوب حيث يرتفع لنحو ٢٨١٤م فوق مستوى سطح البحر، وهذا يمثل أعلى قمة في سورية، ويتابع شمالاً عبر خطوط تقسيم المياه بين لبنان وسورية مثل طلعة موسى ٢٦١٦م، قرنة رأس الصعبة ٢٣٥٨م، قرنة الشلوف ٢٣١٧م، قرنة المال ٢٣٣٦م، حليمة القريص ٢٤١٤م، قبع أبو شتيوي ٢٤٣٢م، حليمة قارة ٢٤٦٥م. وتوجد سلسلة قمم أخرى إلى الشرق من الأولى كجبل القواصر والمرصعانية وجبل المساخين شرقي النبك ورأس الدارة وجبل مهين. والسلسلة الثالثة هي المطلة على دمشق وقد ذكرت سابقاً.

تأتي أهمية المرتفعات العالية أنها تؤمن رؤية وحماية لمناطق مهمة لدمشق والأقاليم الجنوبية كلها. وتؤمن حماية لمدينة دمشق وإقليمها، ولعل من المهم كذلك الإمكانات الكبيرة التي تقدمها هذه المرتفعات لمراقبة كل ما يحصل في فلسطين المحتلة حتى صحراء النقب وإلى قبرص ومن ضمنها لبنان، ولكن تبقى هذه الإمكانات بقدر ما تتمكن دمشق من تحريكها ووضعها قيد الاستفادة والتنفيذ، مع ذلك فقد استثمر بعض هذه المرتفعات في إقامة مراكز مراقبة ورصد وقواعد حماية ودعم ومساندة، ولعل الأخطر في الوضع الحالي هو وجود مرصدين إسرائيليين في سنام جبل الشيخ يؤمنان للكيان الصهيوني مراقبة مساحة كبيرة من جنوب سورية وجنوب لبنان، وقد تم تحرير واحتلال هذا المرصد في بداية حرب تشرين التحريرية في عام ١٩٧٣م، ولكن استعاده الصهاينة مرة أخرى.

التضاريس الوسطى والشمالية الشرقية:

تشمل التضاريس الوسطى كلاً من السلسلة التدمرية بما يتبعها من مرتفعات البلعاس ١١٠٥م، والشومرية ١٠٧٢م، والشاعر ١٢٦٢م، يُضاف إليه بعض التلال المتفرقة في مناطق السلمية وحماه (كاسون، كفراع، زين العابدين) وإلى

الشمال منها جبل الزاوية ٩٣٩م، والوسطاني والأعلى وباريشا، وإلى الشمال منها جبل سمعان ٨٧٠م، وجبال حلب الغربية (عفرين).

تتكون السلسلة التدمرية من عدد من الجبال التي تمتد من شمال الضمير وحتى نهر الفرات وأهمها جبل غنطوس ١٤٠٦م، وجبل بطم ١٣٣٨م، وجبل البصيري والأبتر وجبل أبو رجمين ١٣٨٧م، وتنتهي بجبل البشري (٨٦٥م). تمتد السلسلة التدمرية بطول ٢٤٠كم وعرض يتراوح بين ٢٠ – ٤٥كم.

أما الجبال الشرقية فيمثلها جبل عبد العزيز وطوال العبا وامتداد جبال سنجار في سورية، يمتد جبل عبد العزيز بطول ٥٠كم وعرض ١٥كم وارتفاع ٩٢٠م فوق مستوى سطح البحر. وفي أقصى الشرق يوجد مرتفع قره تشوك بارتفاع ٧٦٩م فوق مستوى سطح البحر.

تأتي أهمية هذه المرتفعات في الداخل السوري لأسباب كثيرة منها اقتصادية وحيوية وإستراتيجية يمكن توظيفها لأغراض محددة وفق ما تراه الدولة مناسباً، وبالفعل فقد بدأت باستثمار تلك المرتفعات في الاتصالات ومحطات القياس المناخية والدفاع الإستراتيجي وفي إقامة المحميات والتحريج وفي إقامة منشآت سياحية، وبعض هذه المرتفعات توجد فيه أوابد تاريخية ومراكز عمرانية قديمة ذات قيمة حضارية مستغلة في الجوانب السياحية والدينية.

ب- أهمية التضاريس في سورية:

تأتي أهمية دراسة التضاريس في سورية وفي غيرها من أهمية التضاريس ذاتها التي يمكن تحديدها بالأبعاد الآتية:

١- تزيد التضاريس في مساحة أرض الدولة السورية، حيث يؤخذ الشكل المستوي، أو السهول، الأساس في حساب المساحة، وأحياناً يؤخذ الشكل الجيوئيدي للأرض أي المستوي الخالي من الارتفاعات أو الانخفاضات وبالتالي فإن التضاريس تزيد من المساحة بنسبة ارتفاعها وتعقدها أو انخفاضها دون مستوى سطح البحر، وفي الحالتين توجد في سورية.

تشكل الارتفاعات التي تزيد عن ١٥٠٠م فوق مستوى سطح البحر نحو ١٠% من مساحة سورية (١٩ ألف كم٢)، في حين تصل مساحة المرتفعات التي يزيد ارتفاعها عن ١٠٠٠م فوق مستوى سطح البحر إلى ٧٠ ألف كم٢، وتعادل نحو ٣٧% من المساحة العامة للدولة (الجمهورية العربية السورية)، مما يجعل من مساحة الجمهورية العربية السورية أكبر من مساحتها بنحو الثلث قياساً لدول منبسطة تقل فيها التضاريس. مع العلم أن خط ارتفاع ٦٠٠م، فوق مستوى سطح البحر هو المأخوذ عالمياً.

٢- تفيد التضاريس في التنوع المناخي وهذا ما يظهر في تضاريس الساحل السوري حيث تزداد الرطوبة وتنخفض درجات الحرارة والأمر ذاته في إقليم الجبال العالية وفي إقليم جبل العرب وهضبة الجولان حيث يختلف مناخ هذه المناطق عن المناطق المجاورة لها. وهذا يساعد في تنوع الزراعات المتلائمة مع تلك التغيرات المناخية نتيجة للارتفاع مما يُسهم في تحقيق الأمن الغذائي السوري. ويوجد كذلك إمكانات جيدة وأحياناً متميزة للنشاط السياحي بالنسبة لمراكز عمرانية بعيدة عن المقومات السياحية النموذجية كالبحر والغابات، كما هو الحال في دمشق وحلب. فالجبال العالية القريبة من دمشق تشكل الملاذ الأساسي للترويح السياحي والنزهة لسكان إقليم دمشق الكبرى، وكذلك يشكل جبل سمعان وجبل حلب الغربية (عفرين) المجال الحيوي للترويح عن السكان في حلب وحواضرها.

٣- تشكل التضاريس أهم مصادر المياه في سورية إذا استثنينا نهر الفرات، القادم أساساً من مناطق جبلية ولكن من خارج سورية في هضبة الأناضول، أما في سورية فنجد المرتفعات تشكل منابع كل موارد المياه الجارية كنهر بردى والأعوج، واليرموك والعاصي والينابيع الكبيرة على جانبي خط الصدع السوري - الإفريقي والتي تتغذى من قمم التضاريس الغربية (بهرا

وتنوخ)، ومن هضبة القصير وكذلك منبع السن والينابيع في سفوح الجبال الغربية وفي الرصيف القاري لأنها تتلقى أعلى كميات الهطل في سورية وكميات كبيرة من تساقط الثلوج.

٤- مصدر للثروات المعدنية ولمواد البناء، وهذا بحد ذاته بحاجة لدراسات ميدانية واختبارية وذلك قياساً لما في تضاريس العالم من موارد من هذا القبيل.

٥- التنوع الحيوي: تشكل التضاريس أحد أهم مراكز التنوع الحيوي في سورية، كما في جبال الساحل والمرتفعات العالية وهضبة الجولان وجبل عبد العزيز والبلعاس وجبل البشري، حيث تساعد التضاريس في اعتدال درجات الحرارة وزيادة الرطوبة، وهذه تشكل الأساس في زيادة الغطاء النباتي الحلقة الأولى والأساسية في السلسلة الغذائية للتنوع الحيوي المرتبط به (الأحياء العاشبة، واللاحمة والطيور والزواحف وغيرها).

٦- تفيد التضاريس في إقامة مراكز الأبحاث العلمية بأنواعها المختلفة السطحية وتحت السطحية التنموية والإستراتيجية وتؤمن لها الحماية المناسبة بالمستويات المختلفة. وفي الدول المتقدمة تنتشر مراكز الأبحاث في بطون الجبال أو على قممها، وفقاً للأهداف الموضوعة لأجلها الدراسات المناخية والفضائية والطبية والنووية والعلمية البحتة. ولا يخفى على أحد أهمية مراكز الأبحاث في مجالات الحياة كافة وفي قوة الدولة وتقدمها وازدهارها.

٧- تشكل المرتفعات مقوماً سياحياً بارزاً، فهي تُعد المقوم الثاني في السياحة بعد البحر على الصعيد العالمي، وقد بينا في فقرة سابقة أهمية التضاريس للسياحة في دمشق وحلب على سبيل المثال، ولكن تشكل التضاريس من أهم مقومات جلب الاستثمارات وإقامة المشاريع السياحية وما يرتبط بها من خدمات وشبكات نقل وربما توزيع للسكان من جديد إذا توافرت شروط الحياة المناسبة للإقامة الدائمة.

٨- الأهمية الجيواستراتيجية للتضاريس في القضايا الأمنية والسياسية والعسكرية، وقد توضح ذلك عند الدراسة التفصيلية للتضاريس في سورية، فالتضاريس تشكل عامل قوة للدولة في الأحوال العادية وسيادة الأمن والاستقرار أو في مجال تعرضت الدولة للهجوم من قوة خارجية فهي تمكن القوات السورية من الدفاع بشكل جيد، أو في حال أرادت سورية تحرير أراضيها وتأمين الدعم اللوجستي لقواتها في تحرير أراضيها المغتصبة كلها. أما في حال وجود حرب عصابات داخل الدولة أو دخول قوات غازية وسيطرتها على بعض تلك التضاريس فإنها تتحول إلى عامل ضعف أو إرباك للدولة، أو أنه يتطلب جهوداً إضافية وخسائر لتحريرها وإعادة الأمن إليها كما حصل في الحرب الكونية على سورية حيث تركزت معظم العصابات الإرهابية في المناطق الوعرة والجبلية.

ج- عوامل تشكل التضاريس السورية:

سوف لن نتعمق في هذا المجال فهو ليس من صلب الدراسة المقررة في الجغرافية السياسية، لذلك سوف نضع العنوان دون تفصيل يذكر.

لقد تشكلت التضاريس السورية نتيجة للعوامل الآتية:

١- الحركات المولدة للجبال، وبشكل خاص الحركات الألبية والتي تميزت بالشدة والاستمرارية منذ منتصف الجوراسي وحتى منتصف الزمن الثالث، وقد لعب الاتجاه دوراً واضحاً في تشكلها أيضاً فهي إما ذات اتجاه شمالي جنوبي وهو الغالب أو شمالي شرقي – جنوبي غربي.

٢- بنية الصخور، وذلك من حيث نوعيتها وسماكتها، وقد توضح ذلك في الصخور الرسوبية التي أعطت كل تضاريس سورية المعروفة، وتتميز الصخور الرسوبية بأنها طرية، ومطواعة مع الحركات الأرضية، وهذه من خصائص الصخور الرسوبية.

٣ – حركات التصدع والانكسار، وظهر هذا العامل بقوة في تأثيره في تكوين الصدع السوري – الإفريقي من جبال العثمانية في شمال لواء اسكندرونة حيث يمر النهر الأسود ثم العمق ثم الغاب حيث يمر نهر العاصي، وكذلك ينتهي إليه إقليم الجولان في مستوى دون سطح البحر عند الحولة وطبريا، وتوجد صدوع كثيرة على جانبي التضاريس الوسطى والغربية وأهمها صدع أنطاكية السويدية الذي يشكل المجرى الأدنى لنهر العاصي.

٤– النشاط البركاني، واتضح تأثير ودور النشاط البركاني في التضاريس السورية في الأقاليم الجنوبية في سورية (الحدود الجنوبية لإقليم دمشق الكبرى وحوران وجبل العرب والجولان) وفي حمص وطرطوس، وتوجد في سورية أكبر الصبات البركانية الرباعية المستمرة في العالم (اللجاة).

٥– المناخ بعناصره الأساسية وهي الحرارة وفروقها (ارتفاعها وانخفاضها وملائمتها)، والرطوبة بمستوياتها المختلفة وبمقاديرها وأشكالها، الأمطار والثلوج والرطوبة النسبية والعامة والندى والشابورة وغيرها، بالإضافة لتأثير الرياح في المناطق الجافة وشبه الجافة حيث لها التأثير الواضح في تعديل التضاريس.

إن التضاريس ما أن تظهر على السطح حتى تبدأ العناصر المناخية بالعمل وقد تتحول التضاريس في مرحلة متقدمة إلى تضاريس مناخية (حتية، مائية أو ريحية)، وتستفيد عناصر المناخ من الانكسارات ومن اتجاه التضاريس ومن بينة الصخور في تطور عمليات الحت والنقل والترسيب أو في تباطؤها.

٦– عامل البحر، الذي يعد عاملاً مهماً في التضاريس البحرية وبخاصة التي تقترب من مياه البحر وذلك من خلال تأثير الأمواج وحركة التيارات البحرية وعمليات التحلل الكيميائي، ولا ننسى هنا دور حركتي الانخفاض والارتفاع في الشواطئ والسواحل السورية، وبقايا الحضارات القديمة خير شاهد على ذلك في طرطوس والبسيط.

٧- عامل الزمن، وهو ليس عاملاً بحد ذاته يمتلك الأدوات ليفعل فعله في التضاريس ولكنه يمثل الحاضن الضروري للاستمرار من جهة، ولتقوم العوامل السابقة بدورها ونشاطها. فالعناصر المناخية أو دور البحر أو دور الحركات الأرضية لا تتم بين ليلة وضحاها بل تحتاج لوقت طويل بعضها لعشرات الملايين من السنين، لذلك يعد الزمن شرطاً أساسياً في عمليات التشكل والتعديل للتضاريس.

٤- المناخ في سورية وأهميته الاقتصادية والسياسية:

للمناخ في سورية أهمية كبيرة تلامس معظم جوانب الحياة الاجتماعية وأهمها:

١- يؤثر المناخ في النشاط الزراعي في سورية، حيث ترتبط بخصائص المناخ المتنوع أنواع من الزراعات ذات الأهمية الإستراتيجية كالحبوب، وفي مقدمتها القمح، وكذلك القطن، والشوندر السكري، والزيتون والحمضيات. وعلى العموم كل نوع من الزراعة يتوافق مع خصائص محددة من المناخ لارتباط النبات عموماً بالحرارة والرطوبة، ولأن الإنتاجية تزداد مع وجود الخصائص المناخية المناسبة للنبات المزروع.

وكذلك الحال بالنسبة للثروة الحيوانية التي تشكل نحو ٣٦% من قيمة الناتج المحلي الزراعي، فهي تعتمد أساساً على القاعدة العلفية الطبيعية، وهذه بدورها مرتبطة بالمناخ ارتباطاً مباشراً.

٢- يعكس المناخ حقيقة الوفر المائي لارتباط ذلك بالأمطار والثلوج من جهة وكمية التبخر الكامن من جهة ثانية، فالموازنة المائية قائمة على المدخلات (الأمطار، والوارد من الأنهار، أو تحت الأرض) والمخرجات الطبيعية وهي التبخر والتسرب الداخلي والجريان السطحي الخارجي.

إن الموازنة المائية في سورية إيجابية، وإن كانت ليست جيدة، ولكن لأن معظم الأمطار والمقدرة بـ ٦٢ مليار م٣، تهطل في الشتاء حيث يقل التبخر جداً، ولهذا الموضوع جوانب تقنية ونظرية متعددة ليس المكان مجالاً لها هنا.

٣- للمناخ دور واضح في التوزيع الجغرافي للسكان في سورية، فالكثافات السكانية متوافقة إلى درجة كبيرة مع زيادة الهطل المطري واعتدال درجات الحرارة، ولذلك تُقسّم سورية إلى مناطق استقرار أولى، ثانية، ثالثة، رابعة،خامسة، وهذه كلها متوافقة طردياً الأولى مع زيادة الكثافة السكانية والاستقرار البشري الشديد، وهكذا.

٤- للمناخ دور في قوة الدولة السورية، فهو يؤثر في زيادة الإنتاج الزراعي، ويساعد بالتالي في تحقيق الأمن الغذائي من خلال تنوع المحاصيل الزراعية وزيادة الإنتاجية والإنتاج، ويزيد من توافر المياه أساس التنمية والعمران والتقدم في سورية، فالاقتصاد الزراعي السوري، الذي يشكل البنية التحتية لقوة الاقتصاد، يُعدّ أساس قوة سورية القادرة على إطعام سكانها وتأمين احتياجاتهم السلعية والمواد الأولية الضرورية.

٥- للمناخ دور فعّال في العلوم العسكرية وفي الصناعات العسكرية التي تسعى جاهدة للتوافق مع الخصائص المناخية لتستطيع تأدية مهامها بشكل مناسب على صعيد تأمين احتياجات الأفراد (الجنود) وتسهيل عمل كل الآلات والمعدات وكافة صنوف الأسلحة لتحقيق أهدافها وتنفيذ المهمات المطلوبة، لذلك فالعلاقة قوية بين الخصائص المناخية (من حرارة ورطوبة وأمطار وثلوج ورياح وغيرها) من جهة، وفاعلية وقوة القطعات العسكرية وتحقيق الأهداف والإستراتيجيات المرسومة من جهة ثانية.

٦- يؤثر المناخ في أمزجة السكان ومدى تلاؤمهم مع بيئاتهم الطبيعية والاجتماعية والإنتاجية، وحتى النفسية منها، وليس هذا مقتصراً على السوريين بل كل شعوب العالم تتأثر بالعناصر المناخية لدرجة أنه في بعض الدول لا يُسئل عن الأحوال الصحية والنفسية بل عن حالة الطقس. وللمناخ دور في عمليات الترويح والتنزه والسياحة وهذا بحد ذاته مهم في تجدد قدرة المنتجين على الإنتاج من جديد وتحسين مقدراتهم كمياً ونوعياً.

- العوامل المكونة للمناخ في سورية:

أسهمت وتسهم مجموعة من العوامل الجغرافية في تشكل المناخ في سورية وهي:

١- الموقع: يُعد الموقع من أهم العوامل المكونة للمناخ في سورية، والموقع هنا يُقسم إلى نوعين مهمين وهما:

أ- الموقع الفلكي الذي يمتد من ٣٢.١٩ْ (ْ درجة، َ دقيقة) إلى الجنوب الشرقي من قرية العانات في أقصى جنوب محافظة السويداء، إلى ٣٧.٢٠ْ في الشمال الشرقي من محافظة الحسكة في عين ديوار، شمال خط الاستواء، وإلى شمال مدار السرطان من ٨.٧ْ إلى ١٣.٧ْ مما يجعل سورية ضمن المنطقة المعتدلة الحارة، تبلغ كمية التشمس نحو ٣٧٤٠ ساعة في الجنوب ونحو ٣١٥٠ ساعة تشمس في الشمال.

ب- الموقع الجغرافي، ويمتد من خلال إشراف سورية على البحر المتوسط في شماله الشرقي وامتداد أراضيها في الشرق والجنوب الشرقي إلى منطقة الحماد وصحراء النفوذ الكبرى (الجوف) مما يعني تأثر سورية بالمؤثرات الصحراوية كما تأثرها بمؤثرات البحر المتوسط، بالإضافة لانفتاحها شمالاً نحو المؤثرات القطبية والشمالية الباردة، وتأثرها بالصحراء الكبرى جنوباً، وإن كان للبحر الأحمر دور مميز في بعض أيام السنة.

٢- التضاريس السورية: في غربها ووسطها وفي جنوبها، وتأثير التضاريس يأتي من خلال:

أ- الامتداد، حيث يكون شمالياً جنوبياً في المرتفعات الغربية وفي الجنوبية كذلك، في حين تأخذ التضاريس الوسطى الاتجاه الشمالي الشرقي إلى الجنوبي الغربي بما فيها جبل العرب.

ب- الارتفاع، إن ارتفاع التضاريس يزيد من فرص جذب الجبهات الهوائية الماطرة فيزداد الهطل والتساقط وبتنا نعلم أن ٣٧% من مساحة سورية يزيد ارتفاعها عن ١٠٠٠م (٧٠ ألف كم٢).

ج- اتجاه التضاريس بالنسبة للجبهات الهوائية. فالجبال الغربية تمنع إلى درجة كبيرة دخول الجبهات الهوائية الرطبة باتجاه الداخل السوري لأن اتجاهها متعامد مع اتجاه تلك الجبهات ولذلك يتغير المناخ في المناطق الداخلية بسرعة وتضعف المؤثرات البحرية. ولكن هذه التضاريس باتجاهها الشمالي الجنوبي تسمح بمرور الجبهات الباردة القادمة من الشمال إلى وسط وجنوب سورية، فتنخفض درجات الحرارة فيها وتسقط الثلوج عند وصول المؤثرات القطبية.

د- الفتحات التضاريسية الكبيرة، كما في فتحة أنطاكية في لواء اسكندرونة وفتحة حمص وفتحة القنيطرة حيث نجد مناخاً متوسطياً في الجولان وماطراً في حمص ومتوسطياً في سفوح جبال حلب الغربية وهضاب إدلب.

٣- حركة الضغوط الجوية: تتأثر سورية بمجموعة من الجبهات والضغوط الجوية أهمها:

أ- المنخفض الأيسلندي، ومنخفضات البحر المتوسط (البليار والأدرياتيكي) ولكنها ذات اتجاه غربي وجنوبي غربي، وهي ممطرة ومعتدلة البرودة.

ب- منخفض البحر الأحمر، والصحراء الكبرى من الجنوب جافة في أغلبها ولكن قد تكون ممطرة بخاصة على جنوب سورية.

ج- المنخفض الهندي القادم من الشرق والذي يصل إلينا جافاً وحاراً، ولكن قد يؤثر على وسط وشمال الساحل السوري والجبال الساحلية على هيئة أمطار نتيجة لتأثير جزيرة قبرص وتعديل خواص هذا المنخفض خلال عودة هذا المنخفض في جزء منه إلى السواحل السورية على هيئة رطبة.

د- المنخفضات القطبية القادمة من الشمال والتي يظهر تأثيرها من خلال انخفاض درجات الحرارة الشديد وتساقط الثلوج.

- تنوع المناخ في سورية:

يتنوع المناخ في سورية على قاعدة الاعتدال المائل للحرارة، وذلك للعوامل المكونة له والمذكورة سابقاً، وعليه فإن التنوع المناخي ليس متطرفاً ولكن توجد تصانيف مناخية مبنية على أسس علمية أهمها تصنيف دومارتون وإمبرجيه وكوبن وثورنثويت ولانغ. معظم هذه التصانيف قائمة على الفعالية المطرية أو الأمطار والحرارة والنبات.

$$\text{القيمة الفعلية للأمطار} = \frac{\text{معدل المطر السنوي}}{\text{معدل الحرارة}} + 10 \text{ حسب تصنيف دومارتون}$$

ويمكن تصنيف المناخ في سورية إلى الآتي (دون الدخول في التفاصيل):

١- مناخ رطب، (جبال الساحل) الأمطار تزيد عن ١٣٠٠مم سنوياً. الصيف معتدل الحرارة أقل من ٢٢ْ .

٢- مناخ رطب، الصيف حار، الحرارة أكثر من ٢٢ْ ، الأمطار بين ٦٠٠ - ٨٠٠ مم/الساحل، الجولان، جبل العرب، أقصى الشمال الشرقي، بعض مناطق المنطقة الوسطى.

٣- مناخ شبه جاف حار، المناطق الشرقية والجزيرة السورية، قليل الأمطار.

٤- مناخ شبه جاف مائل للبرودة، إقليم المرتفعات، هضبة حلب، جنوب سورية، الأمطار بين ٣٠٠ - ٤٥٠ مم.

٥- مناخ جاف وحار، مناطق حوض تدمر، وادي الفرات، الفيضات، الزلف، أقل من ٢٠٠مم سنوياً.

ويمكن تقسيم المناخ في سورية إلى أنواع مناخية أسهل وأبسط من السابق إلى الآتي:

١- المناخ المتوسطي، ويقسم إلى قسمين:

أ- المناخ المتوسطي النموذجي والذي يتلقى أمطاراً حتى ٩٠٠مم سنوياً (الساحل، الجولان).

ب- المناخ المتوسطي غير النموذجي (الداخلي) أو الهضبي المتوسطي وأمطاره من ٢٠٠ - ٥٠٠مم.

٢- شبه الصحراوي وأمطاره بين ٥٠ - ٢٠٠مم/ البادية السورية، الجزيرة السورية الجنوبية.

٣- المناخ الجبلي، ويقسم إلى قسمين:

أ- الساحلي (المتوسطي الجبلي) يتلقى أمطاراً أكثر من ١٥٠٠مم سنوياً.

ب- الجبلي الداخلي، وهو ثلجي بالغالب.

- دور المناخ في الاقتصاد المحلي:

لا يخفى على أحد دور المناخ في الاقتصاد المحلي وبخاصة الزراعي منه بشقيه النباتي والحيواني على حد سواء، ولذلك توجد علاقة قوية جداً بين التنوع المناخي وتنوع الاقتصاد الزراعي أو أنواع الزراعات والأنشطة الزراعية. في سورية مناطق حارة رطبة في الحمة وقريباً من طبريا والحولة حيث يمكن إنتاج /الباكوريات/ والموز. وفي الساحل السوري المناخ معتدل ورطب تجود زراعات الأشجار المثمرة كالحمضيات والزيتون والخضار والفواكه، وقد أدخلت أشجار مثمرة جديدة ذات قيمة اقتصادية كالكيوي والأفوكادو والليتشي والقشطة والمانجوس، وفي الجبال العالية يُزرع التفاح والكرز وفي الأحواض الداخلية يزرع المشمس وأشجار الفاكهة الأخرى (الخوخ، الدراق، الإجاص..) ويزرع العنب والجوز والفستق الحلبي. أما المحاصيل الشتوية الإستراتيجية كالقمح

والشعير والقطن والشوندر السكري فالمناخ السوري يناسبها وتعطي إنتاجية عالية.

في المحصلة يؤدي المناخ إلى التكامل الزراعي الغذائي والصناعي، فالمحاصيل الصناعية، القطن والشوندر السكري، توجد قاعدة صناعية مهمة للدولة والمجتمع على حد سواء حيث القيمة المضافة العالية من هذه المحاصيل لإيجاد فرص عمل كثيرة وإنتاجيتها العالية في الأرض والمصنع.

إن إيجاد قاعدة علفية جيدة ومتنوعة وموزعة جغرافياً يُسهم في وجود ثروة حيوانية كبيرة كالأغنام والماعز والأبقار وهذه تشكل إضافة كبيرة للاقتصاد المحلي.

- المناخ عامل من عوامل قوة الدولة:

عندما لا يكون المناخ متطرفاً، أي حاراً جداً وجافاً أو بارداً جداً أو ممطراً جداً، فإنه يُشكل عامل قوة للدولة، كونه يلبي الاحتياجات المطلوبة اجتماعياً واقتصادياً دون أن يؤدي إلى خسائر مادية كبيرة في الحالات المتطرفة المذكورة سابقاً. فالمناخ الجاف له سلبياته من خلال آثاره غير الإيجابية على الزراعة وموارد المياه وعلى الثروة الحيوانية ويفرض على السكان نمطاً من حياة التقشف أو الاستهلاك الزائد للطاقة، والحال كذلك عندما يكون المناخ بارداً. وتستهلك الدولة أموالاً كثيرة لترميم وإصلاح البنى التحتية في حال كان المناخ ماطراً جداً، وقد يؤدي لخسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات من خلال الانجرافات والسيول وما إلى ذلك. باختصار المناخ المعتدل بأشكاله المختلفة يمثل أفضل أنواع المناخ حيث تتوافر المياه وتكون الحرارة في الحدود المناسبة للأنشطة الاقتصادية وللقوى العسكرية والأمنية وللعلاقات الاجتماعية، وهذا ما يتوافق مع معظم المناخات في سورية.

٥- موارد المياه في سورية وأهميتها الجيواستراتيجية:

في الكتابة عن الماء يستحضر الإنسان عظمة هذا المورد الطبيعي، وتقدير الخالق له حيث قال: «وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون»[١]. ولعل أعظم التكريم من الله سبحانه وتعالى في أن جعل عرشه على الماء: «وهو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام وكان عرشه على الماء»[٢] ، والماء طاهر بوجوده تُطهّر به الأشياء. قال تعالى: «وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً»[٣]، ويعود للماء المبارك الفضل الأكبر في الزراعة وما ينتج منها من غذاء: «ونزلنا من السماء ماءً مباركاً فأنبتنا به جناتٍ وحب الحصيد»[٤] وبيّن الله كذلك أن من هذا الماء ينبت الزرع والمرعى فيأكل الناس وتأكل الأنعام كذلك: «إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام»[٥].

إن الحديث عن الماء لا ينتهي (يمكن العودة لكتاب إستراتيجية الأمن المائي العربي[٦]) فالماء أرخص موجود وأغلى مفقود. ولا تستطيع الدول ولا المجتمعات أن تسمح بأن يتعرض هذا المورد للنقصان أو للضغوط الخارجية من الدول المجاورة كما حصل في التسعينيات من القرن العشرين مع تركيا عندما قطعت مياه الفرات مدة شهر وهددت سورية والعراق باستغلال كامل المياه وذلك لأهداف سياسية أولاً واقتصادية ثانياً.

- أنواع موارد المياه في سورية:

---

(١) سورة الأنبياء، آية ٣٠.

(٢) سورة هود، آية ٧.

(٣) سورة الفرقان، آية ٤٨.

(٤) سورة ق، آية ٩.

(٥) سورة يونس، آية ٢٤.

(٦) الكتاب للمؤلف.

تتنوع موارد المياه في سورية كالآتي:

١- الأمطار والتساقط.

٢- المياه السطحية والجارية، وتشمل: أ. الأنهار، ب. البحيرات، ج. المياه في البادية.

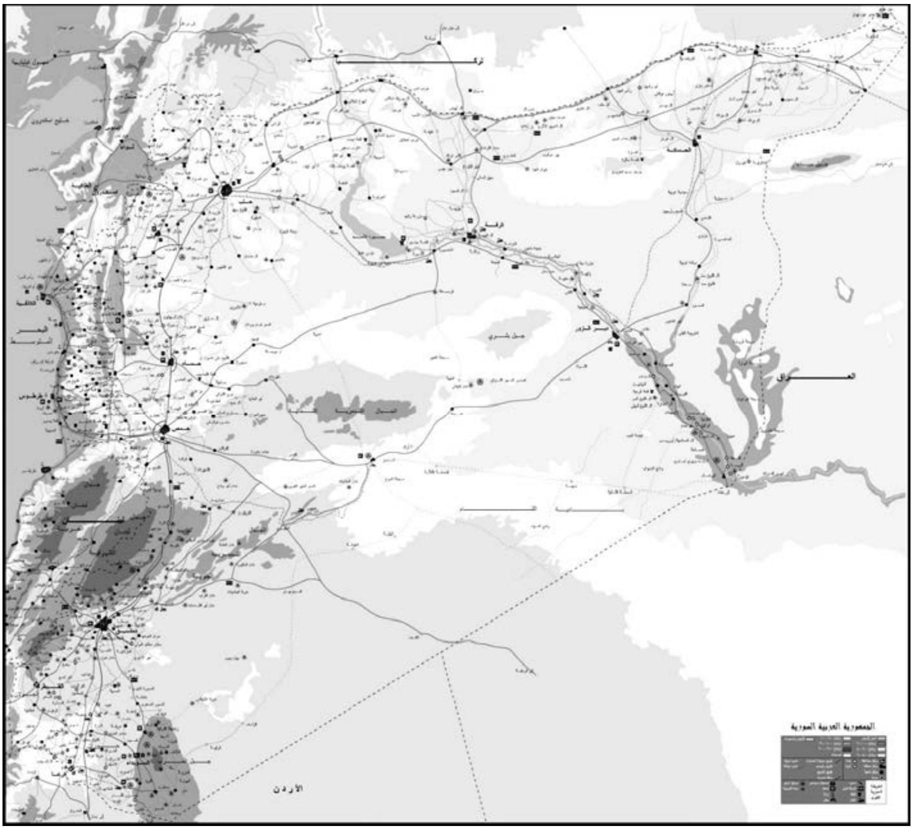
٣- المياه الجوفية.

١- **الأمطار والتساقط:** تُقدر كمية الأمطار في سورية بنحو ٦٢ مليار م٣ سنوياً، وهي تتراوح بين ١٠٠مم في شرقي البادية وبعض المناطق الداخلية وبين ٢٠٠٠مم سنوياً كما في سفوح وقمم الجبال الغربية ويزيد التبخر الكامن في بعض المناطق الداخلية، حيث الحرارة المرتفعة، عن ٢٤٠٠مم سنوياً، هنا تكون الموازنة المائية خاسرة. ولولا نهر الفرات وروافده لكانت الموازنة المائية خاسرة في أكثر من ٧٠% من مساحة سورية.

في الفصلين الانتقاليين نتيجة لتأثير الجبهات الهوائية المتوسطية وفي الصيف نتيجة لتأثير المنخفض الموسمي الهندي وعودته رطباً من قبرص، فيؤدي للهطل في السفوح الوسطى والشمالية للمرتفعات الغربية، في حين تهطل الأمطار الصيفية في جنوب سورية بتأثير واضح في بعض الأيام أو في بعض السنوات من منخفضات البحر الأحمر المتعمقة. تتساقط الثلوج على المرتفعات السورية سنوياً فوق ارتفاع ١٠٠٠م، ولكنها تتساقط على كل الأراضي السورية عندما تكون المنخفضات القطبية قوية ومتعمقة، وقد تستمر عدة أيام وتتكرر مرتين أو ثلاث مرات أو أكثر في العام الواحد. بينما يسقط البرد في فصلي الخريف والربيع في مناطق متعددة من سورية، ولا تستثنى منطقة من المناطق، ولكن يكون التساقط موضعياً وليس عاماً.

٢- **المياه السطحية والجارية:** تشمل المياه السطحية والجارية الأشكال الآتية:

أ- **الأنهار والأودية:** سوف نختصر هذا الموضوع بشدة لأنه ليس مجاله هنا بالتفصيل. أهم الأنهار:الخريطة رقم (٦)



الخريطة رقم (٦)

نهر الفرات: الخصائص الهيدرولوجية: ينبع الفرات من الهضبة الأرمنية – الأناضولية من على ارتفاع يزيد عن ٣٠٠٠م فوق مستوى سطح البحر، وهو يتشكل من التقاء نهرين في المجرى الأعلى وهما: فرات صو، ومراد صو، وذلك قبل مدينة كيبان التركية بنحو ٨كم، حيث تم إقامة سد كبير باسم المدينة. يخترق النهر مناطق جبلية ثم يدخل سهول ماردين وعينتاب وأورفة، ويدخل الحدود السورية الحالية عند مدينة جرابلس بارتفاع يُقدّر بنحو ٣٢٥م فوق مستوى سطح البحر، ويخرج منها عند مدينة البوكمال إلى العراق وهو على ارتفاع ١٦٥م وبذلك ينحدر النهر نحو متر كل ٤.٢كم في سورية. يلتقي الفرات مع دجلة عند بلدة كرمة علي (القرنة) ويشكلان شط العرب.

يبلغ طول النهر ٢٣٣٠كم، أو ٢٨٨٠كم (مع مراد صو ٣٠٦٥كم)، ويبلغ طول شط العرب ١١٠كم. يقطع النهر نحو ٦٨٠كم في سورية، تبلغ مساحة حوضته نحو ٣٥٠ ألف كم٢ (٦٧٣ ألف كم٢ مع مراد صو) منها ٢٧.٤% في تركيا، ١٦% في سورية، ٤٦.٣% في العراق، ونحو ١٠.٣% في السعودية. مساحة حوضته في سورية ٧٠ ألف كم٢.

أهم روافده:

الخابور: ينبع من رأس العين ويلتقي معه نهر الهرماس (**جغجغ**) القادم من القامشلي، طوله نحو ٤٤٦كم، ومتوسط غزارته ٥٠م٣/ثا. ويُقدّر صبيبه السنوي بنحو ١.٥ – ٢ مليار م٣. يلتقي بالفرات شرق دير الزور عند بلدة البصيرة.

الساجور: طوله نحو ١٠٨كم، صبيبه السنوي نحو ١٨٠ مليون م٣ استثمرته تركيا بالكامل.

البليخ: طوله نحو ١١٦كم. ينبع من عين العروس، ومتوسط غزارته ٦م٣/ثا. يصب في الفرات جنوب شرق الرقة.

يبلغ متوسط غزارة النهر نحو ١٠٠٠م٣/ثا، ويتراوح صبيبه السنوي بين ٣١ – ٣٥ مليار م٣، وهذا الصبيب في تراجع مستمر، حيث قُدّرت غزارته في السنوات الأخيرة بنحو ٨٣٥م٣/ثا وقد تصل في فترة التحاريق لنحو ١٥٠م٣/ثا، تقدر الكمية القادمة من تركيا بنحو ٨٧% من غزارة النهر، والباقي ١٣% يأتي من المنطقة العربية.

يتغذى النهر من ذوبان الثلوج في الربيع والصيف ومن الهطل المطري في الخريف والشتاء، لذلك يمتلك النهر أعظميان في غزارته. أهم المشاريع السورية سد الفرات العظيم، الذي أقيم عام ١٩٧٤م بطول ٤٥٠٠م وعرض ٦٠م، تشكلت خلفه بحيرة بطول ٨٠كم ومساحة ٦٣٠ كم٢، وطاقة تخزين ١١.٩ مليار م٣، سد البعث بطاقة تخزين ٩٠ مليون م٣، سد تشرين (عند يوسف باشا) بطاقة تخزين ١.٩ مليار م٣، سدود الخابور التسعة التي تبلغ طاقة تخزينها ٤٠٧ مليون م٣، أكبرها سد السابع من نيسان بطاقة تخزين ٢٠٠ مليون م٣. سد الخابور الكبير بطاقة تخزين ٦٦٥ مليون م٣، سد الحسكة الشرقي بطاقة تخزين ٣٠٦ مليون م٣. وبذلك تبلغ طاقة تخزين السدود على الخابور نحو ١.٣٧٨ مليار م٣. سد الساجور بطاقة ٨.٩ مليون م٣، فتصل بذلك طاقة التخزين على نهر الفرات نحو ١٥.٢٦٨ مليار م٣.

نهر دجلة: يسير دجلة على الحدود السورية في أقصى الشمال الشرقي منها بنحو ٥٠كم (٤٥كم). وتعوّل عليه الدولة آمالاً كبيرة في تحسين الخصائص الاقتصادية والعمرانية والبيئية للمنطقة الشمالية الشرقية من سورية، وتثبيت السكان المحليين وتطوير وتنمية الاقتصادي المحلي، ولذلك بدأت بإقامة مشروعها الضخم على هذا النهر في عام ٢٠١٠م. ينبع دجلة من منطقة قريبة من منابع الفرات. يبلغ طوله نحو ١٧١٨كم (١٩٥٠كم) وتبلغ مساحة حوضته نحو ٣٤٠ ألف كم٢. متوسط غزارته نحو ١٣٠٠م٣/ثا ويبلغ متوسط صبيبه السنوي نحو ٤١ مليار م٣.

نهر العاصي: ينبع العاصي من منطقة الهرمل من عيون متعددة أهمها الزرقاء واللبوة. وينتهي مجراه الأعلى في قطينة، أما مجراه الأوسط فينتهي عند جسر الشغور، ويصب في البحر المتوسط عند مدينة السويدية. أهم روافده نهرا عفرين والأسود، واللذان كانا يشكلان بحيرة العمق (تم تجفيفها) ليخرج منها ما يُعرف بالعاصي الصغير والذي يصب بالعاصي القادم من الجنوب. يبلغ طول النهر نحو ٥٧١كم، تتغير غزارة النهر تبعاً لمجراه باتجاه المصب. فهي في نهاية مجراه الأعلى (قطينة) ١٣م٣/ثا وفي نهاية مجراه الأوسط (جسر الشغور) ٤٥م٣/ثا بينما تبلغ عند مصبه في السويدية ٨٧م٣/ثا. تبلغ مساحة حوضة النهر نحو ١٤ ألف كم٢، جلها في الأراضي السورية، وأهم المشاريع المقامة عليه هي الغاب والعمق وقطينة والرستن ومحردة.

نهر بردى: ينبع من سفح جبل الشير (الشيخ) منصور في وهدة الزبداني. ترفده عدة عيون مثل عين الفيجة، عين الخضراء. متوسط غزارة النهر في مجراه الأعلى (التكية) ٣م٣/ثا. وفي مجراه الأوسط تزداد غزارته لنحو ١٢م٣/ثا بفضل عين الفيجة (٩م٣/ثا). يصب النهر في بحيرة العتيبة قاطعاً مسافة تُقدّر بنحو ٧١كم. ويلتقي به أودية مهمة مثل وادي هريرة ووادي منين. يتراوح صبيبه السنوي بين ١٠٠ – ٤٠٠ مليون م٣. تمت الاستفادة من مياه النهر بالكامل منذ قديم الزمن حيث تم شق عدة أقنية (أنهر) بالاستفادة من الارتفاع وإمكانات توزيع المياه على أكبر مساحة ممكنة من غوطة دمشق التي تدين بوجودها مع المدينة ذاتها للنهر، وأهمها: يزيد، تورا، المزاوي، الديراني، عيشة، القنوات، بانياس.

نهر الأعوج: ينبع من السفوح الشرقية لجبل الشيخ، يتكون النهر من رافدين اثنين أساسين وهما: السيبراني الذي ينبع من بلدة عرنة من على ارتفاع ١٤٠٠م فوق مستوى سطح البحر، وسمي بالسيبراني نسبة لبيت سابر، والثاني ويُعرف بالجناني نسبة لبيت جن، ترفد النهر ينابيع تغذيتها ثلجية ومطرية (مثل عين عيسى) ينتهي النهر في مستنقع الهيجانة قاطعاً مسافة طولها ٧٠كم. متوسط غزارته ٢.٥م٣/ثا، ويبلغ تصريفه السنوي نحو ٨٠ مليون م٣.

نهر اليرموك: يُعد اليرموك أحد روافد نهر الأردن. طوله ٦٥كم، منها ٤٥كم في سورية، يتكون من التقاء الأودية: الزيدي، الذهب، الهرير، العلان، الرقاد، وبحيرة المزيريب، يصب في نهر الأردن جنوب غرب بحيرة طبريا بنحو ٩كم.

نهر قويق: ينبع من تركيا حالياً في عينتاب طوله ١٢٦كم، يدخل مدينة حلب ووسطها ويتابع جنوباً إلى منخفض المتح. قامت تركيا منذ عقود بتجفيفه، ولذلك فهو يُصرّف مياه السيول، كانت غزارته نحو ٥م٣/ثا أعيدت له الحياة منذ عقد من الزمن بضخ المياه إليه من الفرات.

نهر الكبير الشمالي: يبلغ طوله ٨٠كم، وهو نهر سوري قليل الغزارة نحو ٣ – ٥م٣/ثا، يبلغ صبيبه السنوي نحو ١٥٠ – ٢٥٠ مليون م٣، أقيم عليه سد ١٦ تشرين بطاقة تخزين ٢١٥ مليون م٣، ينتهي النهر إلى البحر المتوسط جنوب مدينة اللاذقية.

نهر الكبير الجنوبي: يبلغ طوله ٥٠ كم ومتوسط غزارته نحو ٣م٣/ثا، وصبيبه السنوي يُقدّر بنحو ١٥٠ – ٢٥٠ مليون م٣.

نهر السن: طوله نحو ٦كم فقط، متوسط غزارته نحو ١٢م٣/ثا، وتصريفه السنوي يُقدّر بنحو ٣٦٠ مليون م٣. مستثمر في الزراعة وتأمين الشرب لمدينتي اللاذقية وطرطوس، والمدن الأخرى في المنطقة مع البلدات والقرى الساحلية.

ب- البحيرات: لا توجد في سورية بحيرات طبيعية كبيرة ويكاد يقتصر وجود الطبيعي منها على بحيرتين صغيرتين وهما:

١- بحيرة مسعدة، التي وجدت في فوهة بركان منطفئ مساحتها ١كم٢، وهي في شمال غرب إقليم الجولان.

٢- بحيرة الخاتونية، والتي تقع في السفح الشمالي لجبل سنجار مع حدودنا مع العراق، وهي جوفية كارستية، تُقدّر مساحتها بنحو ٣كم٢.

ج- المياه السطحية في البادية السورية: قد يعتقد البعض أن البادية السورية خالية من موارد المياه، وهذا ليس صحيحاً، فالمياه السطحية في البادية موجودة بأشكال مختلفة، هي قليلة ولكنها مهمة جداً. وأهمها:

١- الخبرات، وهي مناطق منخفض تتجمع فيها مياه السيول لفترة طويلة، وقد تبقى طيلة العام، وهي مياه عذبة صالحة لكل الاستخدامات الحيوية. أهم هذه الخبرات خبرة جبل سيس (أسيس)(*).

٢- الروضات، وهي شكل آخر من أشكال موارد المياه في البادية تتكون في بطون الأودية السيلية حيث تتجمع المياه وتبقى لأسابيع عدة. وهي صالحة للاستخدام.

٣- الفيضات، وهي توجد في الجزء الشرقي من البادية السورية، حيث تكون الأرض منبسطة وواسعة فتغمرها مياه السيول فتسقي النباتات الصالحة للرعي وتبقى منها كمية لا بأس بها في الحفر والمنخفضات التي تتخلل تلك الفيضات وهي صالحة للاستخدام.

٤- السبخات، وهي موجودة كذلك في الجزء الشرقي من البادية إلى الشرق والشمال الشرقي من الفيضات حيث الوهدة الفراتية، هنا تتشكل السباخ بشروط محلية موضعية منها: وجود طبقة كتيمة تحت السطح، وكذلك استواء السطح ووجود كبريتات الكالسيوم (الجبس) مع وجود الحرارة المرتفعة فإن هذه تؤدي إلى تبخر المياه وازدياد ملوحة المياه المتبقية، والتي تكون مالحة أساساً بفعل تحلل الصخور ووجود الأملاح فيها، وأهم السباخ في سورية: سبخة الجبول الواقعة بين حلب ونهر الفرات إلى الشرق من السفيرة، وسبخة جيرود المشهورة الواقعة إلى الشمال الشرقي من الرحيبة، وكذلك سبخة الموح في حوض تدمر وبعض السباخ الصغيرة في حوض الدو.

(*) أجرى الباحث عليها دراسة ميدانية، وتبين بأنها قادرة على تأمين مياه الشرب لعدة آلاف من السكان، وثرواتهم الحيوانية. حيث توجد مدينة قديمة بناها الوليد بن عبد الملك، انظر مجلة دراسات تاريخية العددان ٦٩ - ٧٠، ١٩٩٩م.

٣- **المياه الجوفية:** تعد المياه الجوفية الرافد الأساسي للمياه السطحية التي تُمكّن المجتمع من الزراعة وتوفير المياه لتلبية الاحتياجات السكانية المتنوعة وللثروة الحيوانية، وهي موجودة في كل مكان في سورية وهي تقسم إلى قسمين:

١- قسم يرتبط بالهطل المطري مباشرة، وهذه المياه تكون قريبة من السطح وتتأثر مباشرة بغزارة الهطل أو بقلته ولذلك يُمكن أن تجف في سنوات المحل والقحط والجفاف وبخاصة في حال تكرارها. وأعماقها تختلف من منطقة لأخرى وحسب بنية الصخور الحاملة لها.

٢- قسم عميق ليس مرتبطاً بالهطل بل يعود للعصور المطيرة التي سادت منذ أكثر من ١٢ ألف سنة، وهذه كمياتها محدودة واستثمارها يخضع لشروط مناسبة وإلا تنتهي ولا تتجدد ويمكن أن تكون مالحة في القسم الأخير منها.

تقسم المياه الجوفية في سورية إلى سبعة أحواض وهي:

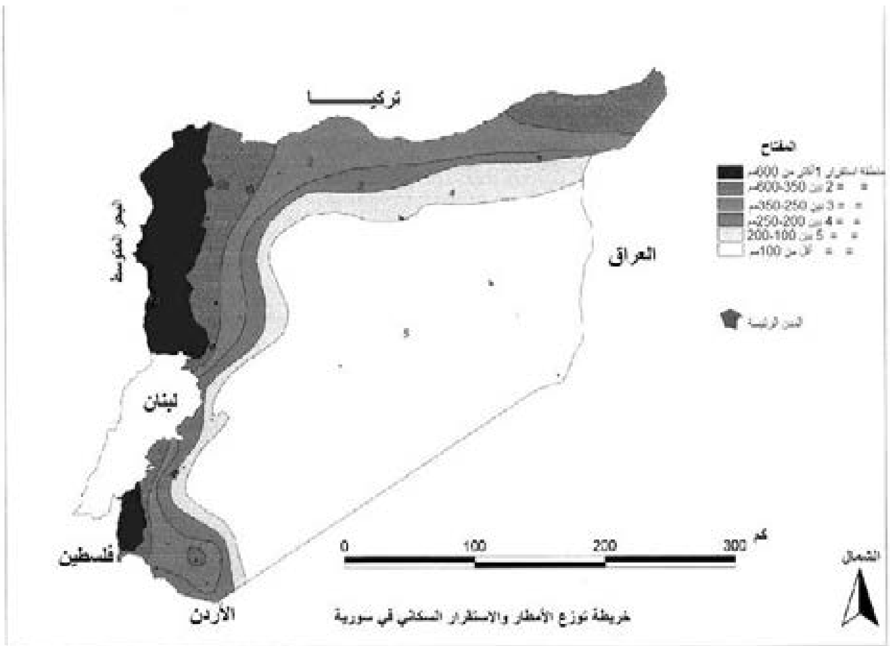
١ - حوض الساحل.　　　٢ - حوض العاصي.

٣ - حوض الفرات.　　　٤ - حوض البادية.

٥ - حوض اليرموك.　　　٦ - حوض المطخ.

٧ - حوض دمشق.

– دور المياه في توزيع السكان في سورية: الخريطة رقم (٧)



الخريطة رقم (٧)

لو نظرنا إلى خريطة سورية البشرية، من حيث مناطق الاستقرار وكثافة توزع السكان لوجدنا أنها متوافقة إلى درجة كبيرة مع كميات الهطل المطري، أي توجد علاقة طردية بين زيادة كثافة السكان وغزارة الهطل المطري، هذا من جهة، ولكن من جهة ثانية، توجد علاقة طردية كذلك بين توافر المياه السطحية الجارية كما هو الحال في الاستقرار البشري بجوار نهر الفرات، حيث تتوزع مجموعة من المراكز العمرانية المهمة المرتبطة مباشرة بالفرات مثل الميادين والبوكمال ودير الزور والرقة وجرابلس. بل إن مدناً مهمة وتاريخية كحمص وحماه وجسر الشغور وأنطاكية ارتبط وجودها بنهر العاصي. وإذا أردنا أن نُعطي مثالاً نموذجياً لدور المياه في التوزع السكاني لكانت دمشق وحوضتها خير مثال على ذلك، فدمشق هبة بردى العظيم وكذلك مجموعة المدن والمراكز العمرانية في الغوطة الشرقية وجزء من الغوطة الغربية مع نهر الأعوج (دوما، حرستا، عربين، جوبر، زبدين، جرمانا، السيدة زينب، المليحة، الكسوة، سبينة، داريا، المعضمية وغيرها). وكذلك وادي بردى المليء بالمراكز العمرانية.

وتوجد علاقة وثيقة بين الينابيع ونشأة المدن القديمة وتوزعها، فكل المدن السورية إما أن تقع على مجرى مائي سطحي أو قرب الينابيع، كما في الجزيرة السورية أو في أماكن وجود المياه الجوفية كما في جنوب سورية وباديتها والمناطق المرتفعة في الأقاليم السورية.

- دور المياه في الاقتصاد السوري:

تُعد الزراعة القطاع الأساسي في الاقتصاد السوري، وهي تستثمر نحو ٨٩% من موارد المياه في سورية، أي أن للمياه الدور الحاسم في استقرار الإنتاج الزراعي والذي تترتب عليه نتائج إستراتيجية بالنسبة للدولة السورية، وذلك للأسباب الآتية:

١- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

٢- يعمل في الزراعة نحو ٢٨% من قوة العمل السورية.

٣- تحقيق الأمن الغذائي السوري، الذي يُعد الركيزة القوية لأمن سورية واستقرارها وقدرتها على التصدي والصمود، وقد أثبتت الحرب الكونية على سورية خلال السنوات الأربع الماضية صحة ذلك، وعليه يمكن القول بأن المياه هنا مع الغذاء أسهما بالفعل في ثبات وقوة الدولة السورية.

٤- تؤمن الزراعة المواد الأولية للصناعات الغذائية المهمة ذات المصدر النباتي (القمح، العصائر، الشوندر السكري، القطن..)، والمصدر الحيواني (الألبان ومشتقاتها، الجلود والأحذية والألبسة والسجاد وغيرها).

وللمياه دور مهم في الصناعة، حيث لابد من استخدام المياه في كل أنواع الصناعات الاستخراجية (كالفوسفات التي تحتاج من أجل تركيزها من ٢٨ - ٣٢% إلى ٩٥ - ٩٨% إلى كميات كبيرة من المياه).

- دور المياه في السياسة الإقليمية:

يأتي دور المياه في السياسة الإقليمية من خلال أهميتها للأسباب الآتية:

١- تشكل المياه أساس النشاط الزراعي الذي يؤمن الغذاء للسكان.

٢- للمياه دور واضح في تطور الصناعة بكافة أنواعها ومستوياتها.

٣- يُعد الماء أساس التنمية الحضرية والتوسع العمراني والازدهار المدني.

٤- عدم توافر المياه بالقدر المطلوب من جهة وعدم توزعه بالشكل الكافي ليتوافق مع التركز العمراني والأنشطة الزراعية.

ولذلك تسعى كل دول المنطقة جاهدة لتأمين المياه بالقدر الكافي وبالزمن المناسب وفي كل الأماكن الضرورية، من هنا كان لابد من أن تظهر قضايا المياه في السياسات الإقليمية لدرجة التهديد بالحرب إذا تطلب الأمر. لا يخفى على أحد أن تركيا كانت من أكثر دول المنطقة استخداماً للمياه في التفاوض السياسي أو في الإستراتيجيات السياسية، داخلياً وخارجياً، أي داخل الدولة التركية وخارجها مع دول الجوار كسورية والعراق. لقد كانت فلسفة تركيا في التعامل مع موارد المياه كورقة ضغط سياسية لتحقيق أهداف محددة، كما حصل في

تسعينيات القرن الماضي عندما هددت بقطع الفرات من أجل إخراج عبد الله أوجلان (زعيم كردي) من سورية فتمكنت من ذلك وتم القبض عليه في أوغندا بمساعدة صهيونية، ولا يزال يركن في السجون التركية.

لقد قامت الصهيونية بالاعتداء على المياه العربية في فلسطين ولبنان وفي الجولان السوري وجمعّت تلك المياه لتوجيهها إلى الساحل الفلسطيني حيث توجد المستعمرات والمستوطنات الصهيونية والمدن الكبيرة، وجرتها كذلك إلى صحراء النقب لتقيم المستوطنات والمزارع، لذلك يمكن القول بأن أحد أهم الأسباب التي دفعت بالكيان الصهيوني للاحتفاظ بالجولان وجزء من جبل الشيخ هو غنى المنطقة بموارد المياه ولأنها تشكل منابع وروافد نهر الأردن وبحيرة طبريا.

حاولت سورية جاهدة منذ عقود تحصين نفسها بموارد المياه من خلال بناء منظومة متكاملة من السدود بلغ عددها ١٦١ سداً بطاقة تخزين تصل لنحو ١٩ مليار م٣، مع وجود ثمانية سدود قيد التنفيذ وأهم السدود السورية: سد الفرات ويخزن ١١.٩ مليار م٣، سد تشرين ويخزن ١.٩ مليار م٣، وبذلك استطاعت أن توجد قاعدة مائية مناسبة لاتزان سياستها المائية المتوافقة مع الخطط الزراعية والتنموية. أما من الناحية الإقليمية فحاولت التفاهم مع تركيا على الحصص التي تستحقها مع العراق في مياه الفرات ولم تنظر للموضوع من منظور قطري بل من منظور قومي مما جعل من المحاور السوري قوياً في مباحثاته مع الجانب التركي. وقد أعرب السوريون عن امتعاضهم الشديد من قيام السلطات التركية بقطع نهر الساجور أحد روافد الفرات، وكذلك قامت قبل ذلك بقطع نهر قويق الذي يمر في وسط مدينة حلب، وقد تم التنسيق مع تركيا كذلك لإقامة سد جديد على العاصي وإعادة استثمار مياهه بشكل أفضل. أما بالنسبة لنهر اليرموك فقد أقامت سورية عدة سدود على وادي الرقاد كسدود كودنة وبريقة وغيرها، وتم البدء بإنجاز سد الوحدة مع الأردن ولكن الكيان الصهيوني اعترض على قيامه وهدّد بضربه. وقامت سورية بتأمين الأردن من المياه أكثر من مرة من السدود المقامة على روافد اليرموك لأن الصهاينة لم يقدموا للأردن وفق اتفاقية وادي عربة كميات المياه المنصوص عليها أو أنهم

قدموا مياهاً ليست صالحة للاستخدام البشري، فقامت سورية بتعويض الأردن بالمياه المطلوبة.

إن سياسة سورية المائية قائمة على علاقات حسن الجوار من جهة وضمان الحقوق العربية من جهة ثانية.

٦- التُرَبُ الزراعية وأهميتها الاقتصادية والسياسية:

تشكل الترب بالفعل أساس النشاط الاقتصادي من حيث الزراعة، وإقامة المنشآت الاقتصادية الأخرى، وكذلك الخدمية، ولذلك من الضرورة بمكان تسليط الضوء على الترب الزراعية في سورية، بالنظر لتلك الأهمية.

- أنواع الترب في سورية وقيمتها الاقتصادية:

قبل الحديث عن الترب الزراعية فإنه لمفيد جداً التوقف على البنية الوظيفية للأراضي في سورية، وهي كالآتي:

الجدول رقم (٣)

يبين البنية الوظيفية للأراضي في سورية ونسبها العامة

النوع	المساحة مليون/هـ	النسبة المئوية %
أراضي زراعية	٥.٩٣٤	٣٢.٠٤
أراضي أبنية ومرافق عامة	٠.٦٥٢	٣.٥٢
مروج ومراعي	٨.٢٦٦	٤٤.٦٤
حراج	٠.٥٩٨	٣.٢٣
رمال وصخور	٢.٩٠٧	١٥.٧٠
مستنقعات	٠.١٦١	٠.٨٧
المجموع	**١٨.٥١٨٠**	**١٠٠**

تشكل الأراضي الزراعية نحو ثلث الأراضي في سورية وإذا أضفنا إليها المروج والمراعي التي تُعد رديفاً حيوياً واقتصادياً لها وبالتالي فالرصيد السوري في الترب يُعد من أفضل الدول المماثلة مما يزيد من إمكانات استثمار الترب وزيادة الإنتاج الزراعي وتأمين احتياجات السكان الغذائية.

ويمكن تصنيف الترب السورية إلى الآتي:

١- ترب البحر المتوسط الحمراء (التيراروزا)، وهي توجد في الساحل السوري، حيث تزيد الأمطار عن ٦٠٠مم سنوياً، وهي ترب خصبة صالحة لزراعة المحاصيل الزراعية والأشجار المثمرة، وغنية بالحديد والمعادن وكربونات الكالسيوم. تشكل هذه الترب نحو ٤.٦% من الترب الزراعية في سورية.

٢- ترب البحر المتوسط البنية، وهي توجد في المناطق الداخلية السهبية منها، حيث تتراوح الأمطار بين ٣٥٠ - ٦٠٠مم سنوياً. هذه الترب خفيفة صالحة لزراعة الحبوب واللوزيات وغيرها.

٣- الترب الحمراء الداكنة (الكروموزول)، توجد في جنوب سورية في المناطق التي تتراوح أمطارها بين ٣٥٠ - ٦٠٠مم سنوياً، ذات منشأ بركاني، صالحة لزراعة معظم المحاصيل الزراعية والأشجار المثمرة، وتشكل نحو ١٢% من مساحة الأراضي السورية.

٤- الترب البنية الصفراء، توجد في المناطق الداخلية السورية التي تلي الترب البنية المتوسطية في المناطق التي تتراوح أمطارها بين ١٥٠ - ٣٠٠مم سنوياً، قليلة الخصوبة. وتشكل نحو ٢٥.٨% من الترب السورية.

٥- الترب الصحراوية، وهي ترب فقيرة قليلة الخصوبة، وتشكل ترب المراعي، أمطارها أقل من ١٥٠مم سنوياً، وتشكل الرمال نحو ٣٥%، غنية بالأملاح والمعادن، ولكن ينقصها الدبال (المادة العضوية) أخصبها يوجد في بطون الأودية وفي الفيضات. وتشكل نحو ٢٢.٩% من الترب السورية.

٦- الترب اللحقية، وهي ترب شكلتها الأنهار والمسيلات المائية كما في سهل الغاب والروج والفرات والكبير الشمالي والجنوبي وبردى والأعوج. تشكل نحو ٢.٩% من الأراضي الزراعية السورية، إنها ترب خصبة جداً وثقيلة في بعض المناطق، صالحة لزراعة كل أنواع المزروعات.

٧- الترب الجبسية، وهي ترب غنية بكبريتات الكالسيوم، تتركز هذه الترب في حوض الفرات أساساً لأسباب هيدروجيولوجية معروفة، وتشكل نحو ٢٩.٨% من الترب الزراعية السورية.

٨- الترب الملحية، توجد هذه الترب في السباخ، وفي المناطق التي يجب أن تتوافر فيها شروط التملح، وتشكل نحو ٢% من الترب الزراعية السورية.

- مشكلات الترب في سورية:

تتعرض الترب في سورية لمخاطر ومشكلات كثيرة أهمها:

١- التملح، وهو ظاهرة خطيرة تصيب مساحات واسعة من الترب الزراعية في حوض الفرات، ولكي تتحقق لابد من توافر الشروط الآتية:

أ- وجود طبقة كتيمة في الأسفل.

ب- استواء الطبقات والسطح.

ج- وجود الجبس.

د- توافر الحرارة العالية.

أما آلية حدوث التملح فتتحدد من خلال ارتفاع الماء الشعري الباطني الذي انحلت فيه كميات كبيرة من الأملاح، فبعد جفاف مياه الحقل بفعل الحرارة تبدأ المياه الباطنية بالارتفاع بعكس الجاذبية إلى السطح حيث تتبخر المياه وتبقى الأملاح على السطح وبتكرار العملية تزداد ملوحة التربة وتتدنى خصوبتها حتى تصل مرحلة الموت، وعدم القدرة على الإنتاج.

٢- التصحر، الذي يصيب الأراضي الزراعية الواقعة بجوار البادية السورية على اتساعها، حيث تنتقل الرمال بفعل الرياح مؤدية لتراجع القدرة الإنتاجية للترب الزراعية سنة بعد أخرى وقد تمتلئ بالرمال وتصبح غير صالحة للإنتاج الزراعي وحتى الرعوي، وللتصحر أسباب كثيرة وآليات متعددة ونتائج طبيعية وبشرية واقتصادية تحتاج لدراسة مفصلة.

٣- الانجراف، وهو ظاهرة توجد في كل المناطق، حيث تتجرف التربة بفعل نشاط المياه ولكن لابد من توافر شرط الانحدار، لذلك أكثر ما توجد هذه الظاهرة في المرتفعات الجبلية.

٤- الزحف العمراني الذي أدى لأسوأ مشكلة تواجهها الترب الزراعية وبخاصة في غوطة دمشق التاريخية، وفي الأراضي الزراعية الواقعة بجوار المدن السورية (كل المدن السورية) التي نشأت بالأساس بجوار الترب الزراعية ومصادر المياه الضرورية للنشاط الزراعي. والمشكلة في هذه الظاهرة أن الدولة لم تتمكن من ضبطها ولا إيقافها، على الرغم من أنها تنشأ أمام أعين أجهزة الدولة ومؤسساتها المعنية، وهي مستمرة ولا أحد يستطيع إيقافها لأنه لا أحد يريد ذلك.

وتوجد مشكلات أخرى كثيرة منها تدني الإنتاجية الزراعية، وتفتت الرقعة الزراعية من خلال نظام الملكية والتوريث، وكذلك مشكلات أخرى مثل التغدق والتذرية وغيرها.

- فاعلية الترب في السياسة السورية:

تأتي فاعلية الترب وتأثيرها في السياسة السورية الداخلية تحديداً من خلال دورها في الإنتاج الزراعي السوري وارتباط كتلة سكانية كبيرة بها، وتُشغّل أكثر من ٢٨% من قوة العمل السورية، ويُشكّل الإنتاج الزراعي المرتبط بالترب الزراعية نحو ٢٦% من الناتج الإجمالي السوري، ويجب أن لا ننسى أن الترب

الزراعية السورية تقوم بتحقيق الأمن الغذائي السوري الذي أثبتت الحرب الكونية على سورية أن للأمن الغذائي الدور الأهم والحاسم في صمود السوريين وتصديهم لكافة أشكال التدخلات الأجنبية في بلادهم وفي سلسلة العقوبات الظالمة عليهم، وقد فهم المتآمرون على سورية أن للغذاء فاعلية كبيرة في قوة سورية لذلك حاولوا مستميتين لتفريغ صوامع ومخازن الحبوب السورية من محتواها ومخزونها الإستراتيجي وتهريبها إلى تركيا أو حرقها.

وإذا عرفنا أن إنتاج الترب الزراعية يشكل مواد أولية لمعظم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة مثل (القطن، الشوندر السكري، القمح، البقول، الأشجار المثمرة، السمسم...) وقد اكتسبت الصناعات الغذائية السورية سمعة عالمية جيدة وكذلك المنتجات الصناعية السورية ذات المصدر الزراعي والتي تنتجها الترب الزراعية، ومن هنا تأتي فاعلية الترب الزراعية السورية في السياسة السورية كونها تمثل صلب ومحور الخطط التنموية للمجتمع السوري.

٧- التنوع الحيوي في سورية وأهميته الاقتصادية والسياسية:

يقصد بالتنوع الحيوي الأنواع النباتية والحيوانية البرية منها فقط، أي التي تعيش لوحدها في البيئة السورية البرية بعيداً عن التدخل المباشر للإنسان، فالتنوع الحيوي موجود قبل الإنسان ولكنه تأثر به وبنشاطاته المتراكمة غير المناسبة. على الرغم من أن المساحة المغطاة بالحراج لا تشكل أكثر من ٣.٢% (٦٠٠ ألف هكتار) إلا أنه يمكن القول أن مساحة المراعي والمروج. والتي تشكل نحو ٤٤.٦% تُعدّ رديفاً لمساحات الحراج لأنها المجال الجغرافي المناسب لزيادة الأحراش وتحسين البيئات الحيوية.

– أهمية التنوع الحيوي في تحسين المنظومات البيئية:

تأتي أهمية التنوع الحيوي من خلال تحسين المنظومات البيئية في المناطق السورية، حيث تسهم النباتات البرية في إيجاد بيئة مناسبة لحياة برية حيوية غنية متوافقة مع كثافة الغطاء النباتي. الذي بدوره يعكس غنى المنطقة بالرطوبة والحرارة المناسبة، فالعلاقة الوثيقة بين المنظومة البيئية، وفي المحصلة مع التنوع الحيوي، وبين العناصر المكونة للمجال الجغرافي علاقة حيوية بحيث نجد دور كل من التضاريس والترب والمياه والأمطار والحرارة والنشاط الإنساني في طبيعة وخصائص تلك المنظومة التي هي بدورها تشكل البنية الأساسية للتنوع الحيوي.

- أهمية التنوع الحيوي في المناخ:

يعكس المناخ خصائص التنوع الحيوي من جهة، وتنوع وشدة التنوع ذاته وتبيانه من منطقة لأخرى. وإذا كان تأثير المناخ من خلال عناصره، في التنوع الحيوي أساسياً إلى هذه الدرجة، فإنه بالوقت نفسه يؤثر التنوع الحيوي في المناخ كعلاقة تفاعلية من خلال زيادة التبخر (عملية النتح) واعتدال الاستفادة من السطوع الشمسي الذي يحدد إلى درجة كبيرة خصائص المناخ، وبخاصة المحلي منه (المناخ ألأصغري)، ولذلك يصبح من الضروري العمل على زيادة التنوع الحيوي قدر المستطاع لأن ذلك سيؤثر بالفعل في خصائص المناخ المحلي.

- أهمية التنوع الحيوي في السياحة:

تشكل السياحة إحدى الفعاليات ذات الأهمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وبخاصة في بلد كسورية يمتلك مقومات سياحية متميزة. وفي المقومات الطبيعية للسياحية يأتي التنوع الحيوي أحد أهم مقومات السياحة بعد مقوم البحر، الذي يشكل العامل الأكثر أهمية في السياحة العالمية، فسياحة الغابات والمستنقعات والتضاريس، وحتى الاعتدال المناخي (كما لاحظنا سابقاً) مهمة في الاقتصاد السوري، ومن

الصعوبة بمكان تحديد أهميتها الواقعية لأن ارتباط السكان بالتنوع الحيوي في مجال الترويح والسياحة قوي جداً، ويغطي كامل الجغرافية السورية وإذا أضفنا إليها البحيرات الداخلية المقامة على السدود تصبح سياحة التنوع الحيوي من أهم أنواع السياحة في سورية في المناطق الداخلية.

- أهمية التنوع الحيوي في أمن الدولة:

يأتي دور التنوع الحيوي في أمن الدولة في مجالات متعددة كالآتي:

١- للتنوع الحيوي دور في تأمين مادة أولية للصناعة وبخاصة صناعة الأثاث والصناعات اليدوية.

٢- يؤمن التنوع الحيوي مجالاً كافياً في الدفاعات الجوية في الغابات وفي الأحراش الواقعة بالقرب من المؤسسات الإنتاجية الإستراتيجية.

٣- يمكن للتنوع الحيوي أن يؤمن مكاناً مناسباً لإقامة مراكز الأبحاث العلمية المتخصصة العسكرية منها والمدنية.

٤- يساعد التنوع الحيوي في تحسين خصائص النباتات الزراعية المحلية من خلال استنباط أنواع جديدة قادرة على تحمل الملوحة والجفاف.

- مشكلات التنوع الحيوي في سورية:

يعاني التنوع الحيوي في سورية من مشكلات عدة أهمها:

١- التصحر.

٢- الرعي الجائر والمبكر.

٣- الصيد الجائر وغير القانوني في البر والبحر.

٤- الاحتطاب من أجل التدفئة أو التفحيم أو لتوسع الأراضي الزراعية.

٥- الزراعة الهامشية في المناطق شبه الجافة حيث تساعد على تدهور الغطاء النباتي وبخاصة العلفي منه وتؤدي بالوقت نفسه لانجراف الترب الرعوية.

- إستراتيجية تنمية التنوع الحيوي في سورية:

لقد حاولنا فيما يأتي أن نصيغ إستراتيجية مناسبة لتنمية التنوع الحيوي في سورية تتضمن الآتي:

١- التوسع في عدد المحميات، والعمل على تحسينها، حيث يوجد في البادية ٩٥ محمية، وأهم المحميات السورية هي:

أ- التليلة بمساحة قدرها ٣٥ ألف هكتار، وتبعد نحو ٣٠ كم عن تدمر.

ب- الشوح والأرز عند قمة النبي متى بالقرب من صلنفة.

ج- محمية جبل عبد العزيز.

د- محمية الفرنلق.

هـ- محمية البلعاس.

و- محمية اللزاب.

ز- جباتا الخشب وطرنجه.

ح- جزيرة الثورة (الفرات).

٢ - تنمية الموارد المائية.

٣- حماية الترب الرعوية وتنميتها.

٤- إشراك السكان المحليين في إدارة وحماية المحميات والتنوع الحيوي.

٥- سن القوانين والتشريعات اللازمة لحماية التنوع الحيوي.

٦- تنشيط ودعم عمليات التشجير والحزام الأخضر.

٧- التصدي للتصحر والعمل بكل الوسائل لوقفه ومنعه من الانتشار.

٨- تنظيم الرعي وتحديد الحمولة الرعوية لمنع حدوث الرعي المبكر والجائر.

٩- إعداد البرامج الثقافية والإعلامية حول المحميات والمنظومات البيئية والتنوع الحيوي.

١٠- دعم سكان البادية بوسائل مساعدة في الطبخ والتدفئة للتقليل من الاحتطاب وقطع الأشجار والشجيرات والنباتات المعمرة.

الفصل الثالث

الخصائص السكانية في سورية وأهميتها الجيواستراتيجية

١ - كتلة السكان ومعدل النمو.

٢ - توزيع السكان والعوامل المؤثرة فيه.

٣ - التقييم الجيواستراتيجي لمحاور التوزيع السكاني في سورية.

٤ - البنى (التراكيب) السكانية في سورية وأهميتها الجيواستراتيجية.

- التركيب العمري للسكان في سورية.
- التركيب النوعي (الجنسي) للسكان.
- التركيب الاقتصادي للسكان (قوة العمل السورية).
- التقييم الجيواستراتيجي للبنى السكانية في سورية.

١- كتلة السكان ومعدل النمو في سورية:

تمثل كتلة السكان في الدولة القوة الحيوية الفاعلة فيها، فهي مصدر النشاط الاقتصادي والإبداع الفكري وأساس التراكم المعرفي والفعل الحيوي الذي يدفع بالإرث الثقافي والتاريخي نحو مستقبل الدولة. ويحول الموارد الطبيعية السطحية (المياه والترب والتنوع الحيوي) وفوق السطحية كالمناخ والمجال الجوي، وتحت السطحية كالمياه والمعادن وأشباه المعادن ومصادر الطاقة التقليدية (النفط والغاز) وغير التقليدية والموارد الحيوية المائية إلى سلع ومنتجات وقيم مادية وروحية تشكل أساس المجتمع وأركان الدولة وقوتها في الزراعة والصناعة والتجارة والعلاقات البينية في المجتمع ومع دول العالم.

وتعد كتلة السكان أحد أركان قوة الدولة ولذلك نجد كل الدول القوية على المستوى العالمي تمتلك كتلة سكان كبيرة، ولكن ليس بالضرورة أن تكون كل دولة ذات كتلة كبيرة بالسكان هي دولة قوية ومتقدمة. ونحن لا نريد أن نذكر الأمثلة المتعددة في الاتجاهين، ولكن نقتصر على ذلك الولايات المتحدة (نحو ٣٠٠ م ن)، الصين (١.٤ مليار ن)، اليابان (١٢٤ م ن)، بينما نجد في الطرف الآخر، أندونيسيا (٢٠٠ م ن)، باكستان (١٥٠ م ن)، مصر (٩٥ م ن)، نيجيريا (١٢٠ م ن).

يجب أن تتوافر علاقة رياضية مريحة بين كتلة السكان ومساحة الدولة بحيث تكون المساحة الفعالة فيها مريحة للسكان، ولذلك ليس من الضروري أن تمتلك الدولة مساحة كبيرة وكتلة سكان كبيرة لتكون دولة قوية، وفي قوة الدولة توجد معايير أخرى تطرح أسئلة كثيرة مثل:

هل قوة الدولة في سكانها؟ أو هل قوة الدولة في مساحتها؟

هل قوة الدولة في اقتصادها؟ أو هل قوة الدولة في العسكرة والقدرة القتالية؟

هل قوة الدولة في معدل نموها السكاني أو الاقتصادي أو الاثنين معاً؟

هل قوة الدولة في سعادة سكانها وفي عدالتها؟ أو هل قوة الدولة في حيادها وعدم انجرارها إلى محاور دولية لا تخدم في النهاية مصالحها؟

من هنا يأتي التساؤل المنطقي، ما الكتلة السكانية التي يجب توافرها في الدولة لتجعل منها قوية قادرة على حماية نفسها ومصالحها ومواطنيها وسيادتها وتحقق الرفاهية لسكانها؟ لأن الغرض من الدولة كما يقول أفلاطون هو سعادة المواطن وتقديم الخير له.

باختصار كتلة السكان في حجمها وفي أهميتها يصعب تحديد رقمها، ولكن توجد متطلبات للدولة وللمجتمع يجب أن تتوافر، ولا يمكن توافرها من غير أن تتوافر لها كتلة من السكان لتحقيقها وهي:

١- توافر العدد الكافي من قوة العمل التي يحتاجها المجتمع في كل مجالات العمل المتنوعة.

٢- توافر العدد الكافي من السكان لإعمار المناطق الصالحة للاستقرار الجيد.

٣- توافر العدد الكافي لتشكيل جيش مناسب يحمي الدولة والمجتمع ويحقق أهداف الدولة إقليمياً وعالمياً.

٤- توافر كتلة سكان مناسبة كقوة استهلاكية للمنتجات والسلع لتحريك القوة الاقتصادية وإيجاد قيمة مضافة كافية لإيجاد خدمات وبنى تحتية مناسبة.

بعد هذا العرض نخلص إلى نتيجة مفادها أن كتلة السكان مهمة جداً وأساسية في بناء أية دولة وفي تركيب أي مجتمع لأنها تشكل أهداف أنشطة الدولة وأساسها.

الجدول رقم (٤)

تطور كتلة السكان في سورية منذ مطلع القرن العشرين وحتى ٢٠١٤م والمتوقع لعام ٢٠٢٥م.

العام	كتلة السكان م ن
١٩٢١	١.٣
١٩٤٧	٣.١
١٩٦٠	٤.٥
١٩٧٠	٦.٣
١٩٨١	٩
١٩٩٤	١٣.٧
٢٠٠٠	١٦.٣
٢٠٠٤	١٧.٧
٢٠١٤	٢٤.٣
المتوقع ٢٠٢٥	**٢٧.٦**

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء لسنوات مختلفة.

يبين الجدول أن كتلة السكان في سورية قد تضاعفت خلال عقدين من الزمن من عام ١٩٦٠م إلى عام ١٩٨١م (٤.٥م ن إلى ٩م ن)، في حين تضاعف تقريباً خلال العقدين التاليين حتى عام ٢٠٠٤م (١٧.٧م ن)، وكذلك كان الحال في فترة الاستعمار الفرنسي، على الرغم من العوامل المساعدة على النمو السكاني التي اختلفت بين فترة وأخرى، غير أن كتلة السكان المتزايدة متقاربة جداً، وأهم العوامل التي ساعدت على النمو السكاني في عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، هي:

١- التشجيع الحكومي للولادات، حيث كانت تُعطي السلطات وسام العائلة أو الأسرة للتي كانت تنجب أكثر من ١٥ فرداً.

٢- إعطاء راتب التعويض العائلي عن كافة الأولاد.

٣- الحاجة الكبيرة لقوة العمل التي كانت تحتاجها المشاريع التنموية الكبيرة الزراعية والصناعية.

٤- التحسن الصحي وإعطاء اللقاحات ضد الأمراض الأساسية.

٥- تحسّن مستوى المعيشة وارتفاع الراتب الغذائي كماً ونوعاً.

لقد وصل معدل النمو السكاني في سورية في العقود المذكورة لأكثر من ٣% بحيث لاحظنا أن كتلة السكان تتضاعف كل نحو ٢٥ سنة، أو حتى أقل من ذلك، ففي عقد السبعينيات كان معدل النمو السكاني نحو ٣.٢% انخفض إلى ٣% في الثمانينيات، ولكن ككل ظاهرة طبيعية تعود إلى حالة من التوازن تتوافق مع مثيلاتها من الظواهر في الأقاليم الجغرافية الأخرى، فقد استمر معدل النمو بالانخفاض ليصل إلى ٢.٧% في التسعينيات، وكان في العقد الأول من هذا القرن نحو ٢.٤% وهو في تراجع مستمر لأن هذا المعدل على الصعيد العربي هو ٢%، بينما على الصعيد العالمي نحو ١.٢% وهو في تراجع على الصعيدين المذكورين.

ولعل أهم العوامل التي تدفع في تراجع معدل النمو، هي:

١- تحسّن الوعي الثقافي لدى معظم الأسر بحيث يرتبط مستوى هذا الوعي بعدد الولادات عكسياً، أي توجد علاقة عكسية بين زيادة الوعي وعدد الولادات.

٢- ارتفاع سن الزواج عند غالبية الإناث في المدن والأرياف على حد سواء.

٣- دخول المرأة مجالات العمل وزيادة اهتمامها بالثقافة والقضايا العامة الاجتماعية والسياسية مما أثر بشكل واضح على تأخر سن الإنجاب من جهة، وعدد حالات الحمل والإنجاب من جهة ثانية.

٤- ارتفاع تكاليف تربية الأطفال ومتطلباتهم وزيادة الحاجة لرعايتهم وتربيتهم مما يجعل من المرأة أولاً والرجل ثانياً غير قادرين على إيجاد الوقت والجهد الكافيين بالإضافة لمتطلبات الحضانة والروضة وغير ذلك.

٥- ارتفاع تكاليف الحياة على العموم من سكن ومواصلات ولباس وغذاء وغيرها مما قلل من حالات الزواج وتأخر العنوسة وتشكيل العائلات الجديدة.

٦- زيادة معدلات الطلاق للأسباب المذكورة مجتمعة اجتماعية وشخصية واقتصادية وحتى سياسية.

٧- تأثير الأزمة بكل أبعادها الأمنية وتهجير كثير من العائلات وعدم قدرة الشباب على الاستقرار وإيجاد الشروط الضرورية للزواج والإنجاب، حيث يعاني نحو ربع الشعب السوري من هذه الحالة، وهناك ما بين ٢ - ٣ مليون سوري قد هاجر خارج سورية حيث أغلبهم يعيش في ظروف لا تليق بالإنسان.

٨- استشهاد أعداد لابأس بها من شباب سورية في هذه الحرب الظالمة التي تشنها قوى الظلام والتكفير والصهيوأمريكية ضد سورية، بالإضافة للضحايا (وهم أيضاً من الشهداء)، الذين سقطوا ظلماً جراء القصف الهمجي العشوائي على المدنيين في معظم المدن السورية، وفي حواضرها وأريافها. كل هذا سيؤدي إلى تراجع معدل النمو السكاني.

ولكن تبقى هناك عوامل أخرى تدفع باتجاه المحافظة على معدل نمو مرتفع، وهي:

١- وجود عادات وتقاليد مهيمنة على مناطق جغرافية وعائلات تشجع على الزواج وتعدد الزوجات والإنجاب بكثرة، والزواج المبكر بحيث يبقى معدل الخصوبة مرتفعاً.

٢- تحسّن مستوى المعيشة والحصانة ضد الأمراض وانخفاض معدل الوفيات الطبيعي لنحو ٣ بالألف وهي أقل من المعدل العالمي بنحو ثلاث مرات (٩ بالألف) بالطبع هذا حتى نهاية السنة الثانية من الأزمة في بداية عام ٢٠١٣م.

٣- ارتفاع أمد الحياة أو متوسط عمر الإنسان السوري، والذي وصل لمصافي الدول المتقدمة حيث وصل إلى ٧٦.٤ سنة في عام ٢٠١٣م.

٢- توزيع السكان والعوامل المؤثره فيه:

لو نظرنا إلى خريطة توزيع السكان في سورية وأماكن استقرارهم لوجدنا الحقائق الآتية:

أ- أن السكان لا يتوزعون بشكل متجانس على الجغرافية السورية، كما يبينه قانون الكثافة العامة (الحسابية) حيث تبلغ الكثافة نحو ١٢٩.٦ن/كم٢، في بداية عام ٢٠١٤م السكان/المساحة = ن/كم٢، وقد تطورت من ٢٥ ن/كم٢ في عام ١٩٦٠م إلى ٩٦ ن/كم٢ في عام ٢٠٠٤م، وهي متبدلة باستمرار، ولكن هذا التوزيع مضلل وغير صحيح على الرغم من فوائده في المقارنة وفي معرفة علاقة الإنسان بالأرض من خلال تبيان هذه الكثافة ونصيب الجماعات البشرية من المساحة العامة للدولة.

ب- توزع السكان في سورية على شكل شريط جغرافي حيوي من الجنوب الشرقي لسورية في جبل العرب إلى غرب سورية ووسطها ثم شمالها وشمالها الشرقي، وكأن هذا التوزيع يحيط بوسط وشرق سورية قليلة السكان من ثلاث جهات.

ج- التدرج في الكثافات السكانية من الخارج باتجاه الداخل متوافقاً من الارتفاع إلى الانخفاض.

د- وجود شريطين داخليين يشذان عما ذكر، وهما وادي الفرات من مدخله في سورية عند جرابلس في الشمال إلى مخرجه في البوكمال في الشرق، وكذلك شريط حوض العاصي القريب من مجرى النهر مباشرة.

وهكذا نجد أن السكان في سورية يتوزعون وفقاً لعوامل جغرافية مؤثرة وقوية، هي:

١- العوامل الطبيعية، وتشمل: أ. البحر، ب. موارد المياه. ج. الترب الزراعية.

٢- العوامل البشرية - الاقتصادية، وتشمل: أ. طرق المواصلات. ب. الموارد الاقتصادية. ج. المشاريع التنموية.

سوف لن نقوم بعملية تحليل لدور كل عامل من العوامل ولكن سنبين أهمية كل عامل في توزيع السكان.

أ- **عامل البحر،** الذي يشكل أهم عوامل جذب السكان واستقرارهم من أقدم العصور، وقد كان ولازال وسيبقى أقوى العوامل في التنمية الاقتصادية وفي السياحة وعامل اتصال خارجي للدولة وللمجتمع السوري، إقليمياً وعالمياً، والآن اكتشفنا في رصيفه القاري ثروات هائلة من النفط والغاز، بالإضافة لاحتوائه على كميات كبيرة من المياه العذبة التي تخرج دون فائدة تقدر بنحو ٥ مليار م٣ سنوياً، ويمتلك عامل قوة للدولة السورية في حمايتها من المخاطر الخارجية أيضاً بالإضافة للطاقة الحيوية الغذائية الموجودة فيه ولإمكانات الاستفادة من تياراته وأمواجه في توليد الطاقة الكهربائية.

ب- **موارد المياه،** لو تفحصنا خريطة التوزع السكاني لوجدناها متوافقة في كثافة الاستقرار البشري في سورية مع كميات الهطل المطري من جهة، ومع شبكات المياه الجارية: الأنهار وكذلك الينابيع أو مع توافر المياه الجوفية، وهذه حقيقة كاملة لا تقبل النقاش، فالماء هو الحياة، وهو الشرط الأساسي للاستقرار البشري ولممارسة كافة الأنشطة الحيوية الاجتماعية الاقتصادية (الفرات بروافده، العاصي بروافده، والينابيع التي تصب فيه، بردى العظيم مع شقيقه الأعوج بالإضافة إلى روافد اليرموك من أودية مهمة كالعلان والرقاد والزيدي والدهب وغيرها، كذلك الدور الذي يؤديه نهر السن وبعض أنهار الساحل المهمة كالكبيرين الشمالي والجنوبي ومرقية والصنوبر وقنديل وغيرها).

ج- **الترب الزراعية الخصبة،** حيث شكلتها الأنهار كحوضات مهمة أو أحواض سهلية أو مصاطب بحرية في الساحل أو في دمشق والعاصي والفرات، فهذه الترب هي التي استقر عليها الإنسان السوري ومارس نشاطه الاقتصادي وأمّن شروط حياته منها، فالماء والتربة عاملان متكاملان يجذبان السكان للنشاط الزراعي والاستقرار وبالتالي كان لهما الدور الأبرز في توزيع السكان في سورية منذ فجر التاريخ.

د- **طرق المواصلات،** بما أن سورية بلد حضاري قديم توسط الحضارات القديمة وأدى دوره الإبداعي بين تلك الحضارات، وقد كانت التجارة إحدى الوسائل والأشكال التي قام بها السوري تاريخياً مجسداً تلك العلاقات بين الحضارات. وتشكل طرق المواصلات البنية التحتية الأساسية للتجارة، حيث تتحرك القوافل في خطوط معلومة، وبما أن هذه الخطوط بحاجة لخدمات من جهة ولاستراحات وأحياناً الإقامة من جهة ثانية، فقد نشأت مراكز عمرانية ارتبطت كلياً بهذه الخدمات، لذلك جاء توزيعها الجغرافي في الاتجاهات من جهة وفي المسافات بينها وفقاً لنوع وأهمية خدماتها من جهة ثانية متوافقاً مع هذه الخدمات، فالمسافات بين المراكز العمرانية التي نشأت على طرق المواصلات تتراوح بين ٣٥ - ٤٥كم بالنسبة للكبيرة منها لأنها تشكل مراكز مبيت وإقامة وخدمات أساسية مثل:

خط دمشق حلب، دمشق - دوما - القطيفة - النبك - حسياء - حمص - حماه - خان شيخون - معرة النعمان - سراقب - حلب.

خط الساحل: اللاذقية - جبلة - بانياس طرطوس.

خط حلب - الباب - منبج - جرابلس.

خط حلب - حارم - أنطاكية - اسكندرونة.

خط الفرات - دير الزور - الميادين - الصالحية - البوكمال.

خط دمشق - درعا: دمشق - الكسوة - الصنمين - شيخ مسكين - درعا.

في حين كانت المسافات بين المراكز الثانوية كمحطات سريعة وللاستراحة بمسافات تتراوح بين ٨ - ١٢كم مثل: دمشق - القابون - حرستا - دوما - خان العروس - القسطل - النبك - دير عطية - قارة - البريج - حسياء - شمسين - آبل - حمص.

بالنتيجة مثل هذه المحطات تراجع دوره ولكن وجد لنفسه شروط جديدة وعوامل مساعدة جديدة للاستمرار، ولكن هذا التوزيع يعود الفضل بوجوده إلى حركة القوافل وما تؤديه من وظائف وما تحتاجه من خدمات.

هـ- **المشاريع التنموية** التي أقامتها الدولة في معظم الجغرافية السورية سواء في أحواض الأنهار الكبرى كنهر الفرات، حيث قامت الدولة بإقامة سد الفرات واستصلاح الأراضي الزراعية لري نحو ٦٤٠ ألف هكتار، وقامت بالمشروع الرائد فبنت القرى النموذجية، وكذلك قامت بتجفيف مستنقع الغاب ليتحول إلى أهم المشاريع الاقتصادية - السكانية، حيث بنيت عشرات القرى والبلدات، وتم كذلك إنجاز مشروع ري العاصي الأعلى والأوسط من قطينة إلى الرستن وحماه، والحال ذاته في سهل جبلة وسهل اللاذقية حيث مشروعي السن والكبير الشمالي والآن مشروع الكبير الجنوبي، أما أحدث المشاريع الاقتصادية - السكانية في سورية فقد كان مشروع دجلة - الخابور الذي تراجع الإنجاز فيه بسبب الحرب الكونية الظالمة على سورية.

وهناك مشاريع تنموية مهمة أخرى في استثمار الموارد الاقتصادية الإستراتيجية مثل مشروع الفوسفات في خنيفيس حيث تم بناء مدينة خنيفيس، وكذلك مدينة الرميلان والسويدية في شمال شرق سوريا حيث خامات النفط، ويتم بناء المدن الصناعية الكبرى في سورية وهي تشكل مراكز جذب سكاني جديد/عدرا العمالية، حسياء، النجار، وغيرها..

بالنتيجة قامت العوامل الطبيعية بدورها الواضح في توزيع السكان في سورية، وتقوم العوامل البشرية بهذا الدور كذلك في كل يوم من خلال بناء المدن الجديدة أو الأحياء الجديدة أو المشاريع التنموية الجديدة، لأن عجلة التطور الازدهار مرتبطة بالقدرة العقلانية لتوزيع واستثمار الموارد البشرية على الجغرافية السورية بما يتوافق وخصائص الموارد الطبيعية السطحية وتحت السطحية في سورية.

٣- التقييم الجيواستراتيجي لمحاور التوزيع السكاني في سورية:

إذا كان السكان هم القوة الحيوية في المجتمع السوري وفي الدولة السورية، وإذا كانوا هم مصدر النشاط الاقتصادي وهم المستهدفون في عمليات التنمية والتخطيط لاستثمار الموارد الطبيعية السورية، وهم كذلك محور وقطب خطط الدولة المستقبلية في حماية سورية والدفاع عنها فإن دراسة وتحليل محاور التوزيع السكاني على الجغرافية السورية يُعدّ أساس الإستراتيجية الحيوية في السياسات السكانية السورية، لأن الأرض الفعالة في الدولة تُقاس من خلال قدرة السكان على الاستفادة المباشرة من هذه الأرض أو المساحة، ولكي توضع بالحسبان المجالات الجغرافية المستقبلية لعملية التوسع في الاستقرار البشري وفي إستراتيجيات الدفاع عنه في المستقبل، فالمحاور الجيواستراتيجية لتوزيع السكان في سورية هي كالآتي:

١- المحور الشمالي، حيث يمثل أحد مراكز الثقل السكاني في سورية والذي يضم نحو ٢٢.٦% من سكان سورية (محافظة حلب).

٢- المحور الجنوبي، ويشكل الثقل الأكبر لاستقرار السكان، حيث يضم نحو ٢٨.٣% من سكان سورية (يضم محافظات دمشق، ريف دمشق، درعا، السويداء، القنيطرة).

٣- المحور الأوسط ويضم نحو ٢٣.٥% من سكان سورية ويضم (حمص، حماه، إدلب).

٤- المحور الشمالي الشرقي، ويضم نحو ١٦.٦% من السكان (الحسكة، دير الزور، الرقة).

٥- محور الساحل، ويضم نحو ٩% من سكان سورية.

من ملاحظة محاور الاستقرار السكاني في سورية مع مطابقتها للخريطة الجغرافية السورية نستنتج الآتي:

١- أن الثقل السكاني في سورية يتوافق مع المحور الممتد من شمال حلب إلى الحدود الأردنية ويضم نحو ٧٤.٤% من سكان سورية.

٢- يشكل المحوران الثانويان للتركز السكاني وهما الساحل والشمال الشرقي نحو ٢٥.٦% من سكان سورية.

٣- أن محور الساحل على الرغم من أنه يشكل أصغر محاور الاستقرار السكاني إلا أنه يُعد أكثرها كثافة سكانية وأن أجزاءً مهمة منه قد ضمت إلى المحور المتوسط في محافظات إدلب وحماه وحمص.

٤- توجد خلخلة سكانية كبيرة في المحور المتوسط وبخاصة في حمص وحماه، حيث تشكل البادية السورية الجزء الأعظم من محافظة حمص وكذلك بالنسبة لريف دمشق.

٥- تشكل المنطقة الوسطى في المحور الشمالي الشرقي منطقة خلخلة سكانية كبيرة حيث نجد التركيز السكاني في ثلاثة اتجاهات:

أ- مع وادي الفرات من البوكمال – الميادين – دير الزور – الرقة.

ب- مع نهر الخابور واتجاه طريق دير الزور – الحسكة إلى القامشلي.

ج- اتجاه الحدود الحالية مع تركيا من عين العرب إلى تل أبيض – رأس العين – الدرباسية – عامودا – القامشلي – القحطانية – المالكية – عين ديوار.

٤- البنى (التراكيب) السكانية في سورية وأهميتها الجيواستراتيجية:

من الضروري عند دراسة البنى السكانية إظهار أن لهذه البنى الدور الكبير في تفاصيل الإستراتيجيات التي تضعها الدولة السورية لمواجهة القضايا الآتية:

أ- الاحتياجات الغذائية والصحية والنفسية والاجتماعية للأمهات الحوامل وإيجاد المراكز الطبية والرعاية الضرورية للحصول على ولادات صحية سليمة يسهل تأمين متطلباتها اللاحقة.

ب- تأمين متطلبات الأطفال الرضّع وكذلك أطفال ما قبل الدراسة الابتدائية من لقاحات ضد الأمراض والأغذية الضرورية وما يرتبط بها.

ج- تأمين احتياجات رياض الأطفال وفترة النمو ما قبل المرحلة الابتدائية.

د- إعداد البنى التحتية اللازمة للتدريس ومستلزمات الدراسة والمدارس والقاعات والمدرسين والإدارات لكل المراحل الدراسية ما قبل الجامعة.

هـ- إحداث الجامعات والمعاهد، العامة والخاصة، بما يلبي احتياجات سوق العمل وطموحات المجتمع السوري واحتياجاته من التخصصات التقنية والنظرية والاجتماعية.

و- إحداث فرص عمل تتوافق وإمكانات الدولة من جهة وخططها التنموية والفئات الشابة التي تدخل سوق العمل، وذلك بالتنسيق مع القطاع الخاص وتشاركية المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تستطيع أن تلامس أكبر فئات المجتمع، وبخاصة الشابة منه.

ز- تدريب وإعداد ذوي الاحتياجات الخاصة بما يتوافق مع إمكاناتهم للاستفادة من قدراتهم وحسن انخراطهم في المجتمع.

ح- التوجه نحو الدراسات العليا بكافة التخصصات لتلبية احتياجات الجامعات والمعاهد المتوسطة والعليا من أعضاء هيئة التدريس والهيئات الفنية اللازمة للتدريس وتخريج الطلبة والمتخصصين.

ط- إنشاء مراكز البحث العلمي بمجالاته المتعددة النظرية والتطبيقية.

بالنهاية للبنى السكانية دور أساسي وحيوي في الحراك الاجتماعي والتطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإقليمية.

- التركيب العمري للسكان في سورية:

يبين الجدول رقم (٥) البنى العمرية في سورية وما يقابله في الدول المتقدمة في عام ٢٠٠٤م، وتطورها في عام ٢٠١٤م.

الفئة العمرية	النسبة المئوية من السكان %	النسبة المئوية في الدول المتقدمة %	النسبة في عام ٢٠١٤م
حتى ١٤ سنة	٣٩.٦	٢٠	٣٥
من ١٥ - ٦٤	٥٦.٨	٦٥	٦٠.٧
م٦٥ وما فوق	٣.٦	١٥	٤.٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: المجموعة الإحصائية.

يبين الجدول السابق أن الفئة العمرية الأولى وهي الفئة غير المنتجة عملياً تشكل أكثر من ثلث السكان، وهذا ما يزيد نسبة الإعالة في المجتمع السوري، وكذلك يترتب عليه مواجهة هذه الحالة التي تتطلب خططاً طموحة لتأمين احتياجات هذه الفئة العمرية من اللقاحات الطبية والبنى التحتية لرياض الأطفال والمدارس والمدرسين الرعاية الاجتماعية والنفسية والتربوية.

ويبين الجدول التغير الواضح في البنى العمرية بين ٢٠٠٤م و٢٠١٤م وتراجع الفرق بين التراكيب العمرية في سورية وبين الدول المتقدمة. ويبين الجدول كذلك ارتفاع الفئتين الوسطى والعليا، حيث تشكل الفئة الوسطى قوة العمل الاقتصادية والحيوية في المجتمع، في حين تمثل الفئة العليا تحسّن مستوى المعيشة وإطالة أمد الحياة عند المواطن السوري وهذا يصب في النهاية في قوة المجتمع السوري والدولة السورية.

- التركيب النوعي (الجنسي) للسكان:

يعد هذا النوع من التراكيب السكانية ذا أهمية اجتماعية واقتصادية وحيوية ولربما أبعد من ذلك، ويقاس عادة بعدد الذكور بما يقابله من عدد الإناث ١٠٠/١٠٠ أو يؤخذ كنسبة مئوية للذكور إلى مجموع السكان أو الإناث لمجموع السكان يتشكل التناسب النوعي للسكان في سورية كالآتي:

١٠٤.٥ ذكور/١٠٠ إناث.

٥١.١% ذكور و٤٨.٩% إناث.

يُساعد التناسب المذكور في الحالتين على إيجاد توازن في المجتمع السوري والاتجاه نحو حالة الاتزان الاجتماعية الضرورية للتجدد الحيوي والنمو السكاني لتلبية احتياجات المجتمع أولاً ولزيادة الكتلة السكانية التي تُعد المصدر الأساسي لكل التفرعات الحيوية والاقتصادية والدفاعية والجيواستراتيجية ثانياً.

- التركيب الاقتصادي للسكان (قوة العمل السورية):

يُعد التركيب الاقتصادي للسكان مرآة تعكس الواقع الاقتصادي وقطاعاته المتنوعة والمتكاملة لأنه يبين توزع القوة الحيوية الإنتاجية في المجتمع السوري على الفعاليات الإنتاجية الأساسية والخدمات التي تكمّلها اجتماعياً واقتصادياً، والجدول الآتي يبين التركيب الاقتصادي للسكان:

الجدول رقم (٦) يبين التركيب الاقتصادي للسكان

الفعالية الاقتصادية – الاجتماعية	النسبة المئوية %
الزراعة	٢٦.٢
الصناعة	٢٤.٨
الخدمات (فنادق، تجارة، مطاعم، نقل، مال).	٤٩
المجموع	**١٠٠**

المصدر: المجموعة الإحصائية.

يبين الجدول السابق أن الزراعة والصناعة تضمان نحو ٥١% من قوة العمل السورية في حين تحتوي الخدمات على ٤٩% من هذه القوة مع العلم أن هذا القطاع يحتوي مفردات كثيرة، ولكنه في النهاية يؤدي خدمات اجتماعية واقتصادية كبيرة ولكنه مع ذلك فهو مرتفع جداً. لأن الذي يوجد قيمة مضافة اجتماعية هما الزراعة والصناعة، اللذان ينتجان السلع الغذائية بنوعيها النباتي والحيواني والسلع والمنتجات الصناعية التي تلبي احتياجات المجتمع أفراداً وجماعات، ولذلك من الضروري أن يزداد التوجه نحو هذين القطاعين المهيمنين على الرغم من الدور الكبير للخدمات اجتماعياً واقتصادياً.

– التقييم الجيواستراتيجي للبنى السكانية في سورية:

من خلال القراءة الجيواستراتيجية للبنى السكانية المذكورة آنفاً نستطيع أن نتوصل إلى التقييم الآتي:

١– أن فتوة المجتمع السوري مهمة جداً وقادرة على تأمين احتياجات الدولة من قوة العمل الضرورية لتلبية احتياجات السكان.

٢– تبين البنى السكانية أن الدولة السورية قادرة على تأمين احتياجاتها الحيوية الضرورية لحماية الجغرافية السورية في جبهاتها المختلفة ووفق مستويات التحديات التي تواجهها دون أية مشكلات في تلك البنى.

٣- يمثل التحسن في مستوى المعيشة المستند إلى الخدمات الصحية الجيدة والعمليات الإنتاجية المتقدمة ومستوى الدخل المترتب عنها الأساس الذي نتج عنه زيادة أمد الحياة في سورية وارتفاع متوسط عمر المواطن السوري بما يزيد من المجال الحيوي للمجتمع السوري ويُحسّن مستوى عطائه الحضاري بالمجمل.

٤- يوجد تحسّن ملحوظ في تراجع نسبة الفئة العمرية الأولى وتراجع في قاعدة الهرم السكاني لصالح الفئتين الثانية والثالثة مما يقلل من نسبة الإعالة وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق انفراج في نسب الفئات العمرية لصالح التوازن في مكونات المجتمع السوري.

٥- يميل المجتمع السوري للاتزان في علاقاته الحيوية من خلال التجدد الحيوي والزواج وتشكيل الأسر والعائلات الجديدة بفضل الاقتراب من حالة التوازن الحيوية بين نسبة الذكور إلى نسبة الإناث.

الفصل الرابع

الهجرة في سورية وأبعادها الجيواستراتيجية

- **تعريف الهجرة وأركانها.**
- **اتجاهات الهجرة في سورية.**
- **آثار الهجرة السكانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أمن الدولة.**

- تعريف الهجرة وأركانها:

للهجرة أهمية كبيرة لما لها من دور في القضايا السكانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد أسهمت في تكوين المجتمع السوري واختلاطه وبخاصة في المدن وفي الأماكن التي أقيمت فيها مشاريع تنموية كبيرة، وكانت على مر العصور عامل تنظيم للسكان من جهة، واستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية من جهة ثانية.

الهجرة:

هي حركة مكانية للسكان بهدف الإقامة والعمل داخل الإقليم أو خارجة أو داخل الدولة أو خارجها.

أركان الهجرة:

لا يكفي أن نقول أن الهجرة هي حركة السكان في المكان بغرض الإقامة والعمل وما إلى ذلك من معانٍ متعددة، ولكن لابد من أن تتحقق أربعة نقاط متكاملة لتصبح هذه الحركة هجرة وتدعى بأركان الهجرة، وهي:

١- فعل الحركة من مكان لآخر، أي الانتقال من مكان الإقامة إلى مكان إقامة آخر.

٢- توافر المدة الزمنية الضرورية لتحقق الإقامة اللازمة وهي أن لا تقل عن موسم عمل أو أكثر، كأن نقول هجرة موسمية لقطاف الزيتون أو البرتقال أو حصد القمح أو جمع القطن أو العنب أو صيد السمك وما إلى ذلك من فعاليات.

٣- شرط الإقامة وليس التنقل والسياحة والسفر، فإذا لم يتحقق هذا الشرط، أي أن يقيم المهاجر في مكان محدد فإن غيابه عن منزله لو استمر طيلة حياته وعشرات الأعوام متنقلاً فلا يُعد ذلك هجرة أبداً.

٤- شرط الإرادة، أي اتخاذ القرار بالحركة والهجرة بذاته دون دفع إرادي من الآخرين وإلا أصبح تهجيراً وليس هجرة، ويُمكن القول أن هذا الشرط حساس جداً، لأنه لا يتعامل مع هذه الظاهرة إلا شكلياً، وليس عن الأسباب التي دفعت بالمهاجر لاتخاذ إرادة أو قرار الهجرة.

اتجاهات الهجرة في سورية:

سوف لن نتحدث عن اتجاهات الهجرة قبل قيام الجمهورية العربية السورية، لأن ذلك لا يخدم موضوعنا في الجغرافية السياسية إلا إذا حمّلنا موضوع هجرة واستقرار بعض المجموعات السكانية غير العربية والتي استقرت في محاور جغرافية مكانية في سورية، وقد تم بالفعل توجيه الإعلام والمؤسسات الراعية للإرهاب في العالم لتلك المجموعات لتحقيق أهداف لا تخدم مصالح المجتمع السوري ولا تضامنه.

عرفت اتجاهات الهجرة في سورية محاور متعددة ومستويات مختلفة أيضاً، ويمكن تقسيم هذه الاتجاهات إلى الآتي:

١- الهجرة من الأرياف السورية إلى المدن السورية:

ربما كانت هذه الهجرة من أكثر اتجاهات الهجرة بروزاً في سورية في كل الأقاليم السورية وخلال العقود السابقة تشتد حيناً وتتراخى حيناً آخر، ولكن تيارها مستمر دائماً. وفي هذا الاتجاه نجد أن زيادة كتلة السكان في الأرياف نتيجة لمعدل النمو المتزايد ولتراجع القدرات الإنتاجية للأرض الزراعية أو لمحدودية أعداد وإنتاجية الثروة الحيوانية، وللاتجاه العام للشباب نحو حياة معاصرة تتوجه أعداد كبيرة من الشباب للاستقرار والإقامة والعمل في المدن

الإقليمية كبيرها وصغيرها، ولكن نجد بالدرجة الأولى الهجرة نحو المدن الكبيرة ففي كل محافظة يهاجر الشباب إلى مركز المحافظة بالدرجة الأولى حيث الخدمات وفرص العمل والتعلم متوافرة وحيث مركزية المشاريع التنموية التي وضعتها الحكومات السورية المتتالية (الخطط الخمسية حتى الخطة الحادية عشرة).

٢- الهجرة من المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة:

هذا الاتجاه هو تتمة للاتجاه السابق، فقد يهاجر الفرد الذي هاجر من الريف إلى المدينة الإقليمية إلى مدينة أخرى أكبر منها والأمثلة كثيرة جداً لأن المهاجر أساساً ترك ريفه لتحسين مستوى دخله ومعيشته، والمدن الصغيرة لا تمتلك الفرص بالمستوى الجيد إلا لقلة منهم ولذلك من الطبيعي أن يهاجر من مدينة لأخرى أكبر لأن الظروف قد تكون أفضل، والأمر ذاته بالنسبة لأبناء المدن الصغيرة فقد يهاجر بعضهم إلى مدن أكبر فيها فرص أربح ومناسبة أكثر.

٣- الهجرة نحو دمشق عاصمة الجمهورية العربية السورية:

لا تشكل دمشق عاصمة للجمهورية العربية السورية فقط، بل هي أقدم عاصمة مسكونة في العالم كله، وهي أحد جذور الحضارة الإنسانية، فليس غريباً أن تكون قطب توجه للمهاجرين السوريين ولأنها تحتوي نحو خمس سكان سورية (٢٠%) ونحو أربعة أضعاف سكانها المحليين. ما الأسباب التي تدفع السوريين للهجرة إلى مدينة دمشق والاستقرار فيها؟

١- كونها عاصمة للجمهورية العربية السورية، حيث تستقر فيها مراكز الثقل الأساسي للفعل السياسي السوري، رئاسة الجمهورية وبقية السلطة التنفيذية (الحكومة ورئاستها)، والسلطة التشريعية (مجلس الشعب)، والسلطة القضائية، والسلطة الإعلامية.

٢- المدينة الثقافية والعلمية الأولى في سورية.

٣- وجود ظهير زراعي وعمراني هو من الأكبر في سورية (حوضة دمشق).

٤- وجود البعثات الدبلوماسية العالمية للدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع سورية.

٥- كونها تشكل الثقل الاقتصادي الثاني في سورية بعد مدينة حلب.

كل هذه الأسباب وغيرها جعلت منها عوامل جذب سكانية هي الأكثر قوة في سورية إضافة إلى أنها تشكل مركز قيادة الجيش والقوات المسلحة، وبما أن سورية دولة مقاومة ضد المخططات والمشاريع الصهيوأمريكية والغربية، فقد استقرت فيها نسبة جيدة من الشباب السوريين من كل المحافظات السورية التي تطوعت في الجيش أو تؤدي خدمة العلم (الجندية) ونسبة كبيرة منها استقرت في دمشق وأوجدت فرص عمل مناسبة.

٤- الهجرة نحو مدينة حلب:

تعد حلب المركز الاقتصادي الأول في سورية، حيث الثقل الإنتاجي للصناعة وللخدمات الإنتاجية الأولى ومعامل الذهب الأبيض والصناعات الثقيلة، وحيث المدن الصناعية الكبيرة (مدينة الشيخ نجار أهم وأكبر المدن الصناعية في سورية) لذلك هاجرت أعداد كبيرة من الشباب والعائلات فاستقرت فيها وبخاصة من أرياف المحافظة ومن أرياف إدلب والمحافظات الشرقية (الرقة ودير الزور والحسكة)، ويجب أن لا ننسى أن حلب مدينة كبيرة مليونية جميلة، تمتلك عراقة المدن السورية، ومن أقدم مدن العالم، وفيها ثاني أكبر الجامعات السورية، والكليات العسكرية والمعاهد العلمية والتطبيقية، ويعد ظهيرها الزراعي والخدمي متميزاً، ولذلك شكلت أحد مراكز الاستقطاب للهجرة في سورية.

٥- الهجرة إلى المشاريع التنموية الكبيرة والإستراتيجية في سورية:

بعد الاستقلال وفي الخمسينيات من القرن الماضي بدأت الدولة بتنفيذ مشاريع تنموية كبيرة وإستراتيجية كتجفيف مستنقع سهل الغاب، وإقامة سد الفرات، وخطة الدولة لاستصلاح ٦٣٥ ألف هكتار، والبدء بالمشروع الرائد،

وكذلك تنفيذ مشروع سهل الروج، وسهلي جبلة واللاذقية، وإقامة الموانئ الكبيرة (اللاذقية وطرطوس)، ومشروع استثمار الفوسفات واستخراج النفط في شمال شرقي سورية.

لقد أعقب ذلك هجرة متزايدة من أجل الإقامة والاستيطان بشكل دائم، وبخاصة في المشاريع الزراعية الكبيرة (الغاب، الروج، سهل الفرات)، في حين أدى استخراج الفوسفات لبناء مدينة خنيفيس، وأدى استخراج النفط لبناء مدينة الرميلان.

بالفعل ازداد تيار الهجرة الداخلية نحو المشاريع التنموية فأدى ذلك لإعادة توزيع قوة العمل السورية والاستقرار في المراكز العمرانية الجديدة. وفي كل مراكز الاستقرار جاء السوريون من أنحاء سورية مما ساعد في خلق علاقات مواطنية قوية يطغى فيها الانتماء إلى الوطن والمجتمع السوري، وهكذا كانت الهجرة إلى المدن الكبيرة حيث الصناعة والمدن الصناعية الكبيرة التي توجد فيها كل أنواع الفعاليات الصناعية إلى جانب الأحياء العمالية التي تستوعب كتلة سكانية كبيرة لا تقل عن ٥٠ ألف نسمة كما هي الحال في مدينة عدرا العمالية (١٥٠ ألف نسمة) أو في مدينة حسياء العمالية (نحو ٥٠ ألف عامل) وهكذا في مدينة الشيخ نجار في حلب، ويخطط أن يكون في كل محافظة مدينة صناعية كبيرة تستوعب أعداداً كبيرة من السكان ليستقروا فيها ضمن مواصفات السكن المدني الحضري المتميز.

– آثار الهجرة السكانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أمن الدولة:

للهجرة آثار متعددة داخل المجتمع السوري، سنحاول التعرف عليها باختصار بما يخدم الموضوع الأساسي لهذا الكتاب، وهذه الآثار هي:

آ – الآثار السكانية:

كما هو معلوم فإن الفئة السكانية التي تقوم بالهجرة ضمن الحركة السكانية الطبيعية هي فئة الشباب، أي دون وجود أسباب طاردة طارئة كالحروب والجفاف وغيرها من الأسباب التي تصيب المجتمع عامة، ولذلك فإن انتقال هذه الفئة الشابة من بيئتها الطبيعية إلى مناطق أخرى يخلق متغيرات وآثاراً في بنية السكان وفي معدل النمو في المجتمعات المحلية التي غادرتها ولعل أهم هذه الآثار هي الآتي:

١- تراجع كتلة السكان نتيجة لهجرة أعداد مباشرة من السكان أولاً ونتيجة لتراجع معدل النمو السكاني ثانياً، لتراجع عدد الزيجات وبالتالي المواليد.

٢- التغير الملحوظ في البنى السكانية حيث تتراجع فئة الشباب أو الفئة الوسطى في المجتمع وتزداد نسبة فئة صغار السن وكبارهم، وهذا ليس لكثرة الولادات بل للنقص في الفئة الوسطى لأنها هي المهاجرة.

٣- ارتفاع نسبة الإناث في المجتمع المحلي، لأن النسبة الغالبة على المهاجرين أنهم من الذكور، مما يحدث خللاً واضحاً في النسبة النوعية (الجنسية للسكان).

٤- ارتفاع معدل الوفيات في المجتمع لأنه بالأساس هي مرتفعة في فئتي الصغار وكبار السن، ولكن نتيجة لتراجع نسبة فئة الشباب فالأمر يوحي بارتفاع معدل الوفيات في المجتمع.

بالطبع تنعكس طبيعة هذه الآثار في مناطق الطرد السكاني بحيث تزداد كتلة السكان وترتفع فئة الشباب أو الفئة الوسطى في المجتمع، وتنخفض نسبة الإناث وتتراجع نسبة فئتي صغار وكبار السن، ويتراجع معدل الوفيات ومعدل النمو السكاني الطبيعي.

ب – الآثار الاقتصادية:

تترتب على هجرة فئة الشباب من الأرياف نتائج اقتصادية متعددة، أهمها:

١- تراجع مساحة الأراضي الزراعية وبخاصة المزروع منها سنوياً، لعدم وجود قوة عمل كافية لذلك.

٢- تراجع الإنتاج والإنتاجية الزراعية، لأن تطبيق الطرق العلمية واستخدام التقانة الحديثة في الزراعة لتحقيق إنتاجية مرتفعة تحتاج لقوة شابة متوافقة مع العلم والتقانة.

٣- ارتفاع معدل التصحر السنوي في الأراضي الزراعية الهامشية في مناطق الاستقرار الثالثة والرابعة والخامسة، لأن التصدي للتوسع الفيزيائي للتصحر يحتاج إلى وسائل تقنية وأعمال ميدانية تقوم بها الفئات الشابة.

٤- تراجع قدرة الدولة على تنفيذ خططها التنموية في المناطق التي تعاني من تيار الهجرة الشديد لأن الخسارة الكبيرة في القوة الحيوية الاجتماعية يصعب تعويضها وتؤثر سلبياً في تنفيذ الخطط التنموية الزراعية والحرفية على حد سواء.

أما في منطقة الجذب للمهاجرين في المدن فنجد التنافس على فرص العمل الموجودة وبالتالي تدني الأجور ووجود ضغط شديد على الإمكانات المادية للمجتمع في المدن مما يخلق أزمات واضحة في تأمين فرص العمل، لأن القادمين متخصصون في العمل الزراعي، حيث لا توجد أراضٍ زراعية وهم غير مؤهلين للعمل في الحرف والصناعات إلا بعد تأهيلهم لمثل هذه الأعمال. ومثل هذه الحرف والصناعات قد تحتاج لشهادات ودراسات أكاديمية وتدريبية وفي كل الأحوال تبقى علاقة المهاجرين من ناحية العمل والفرص المتاحة علاقة غير سليمة وتحتاج لكثير من الرعاية والاهتمام.

ج - الآثار الاجتماعية:

على الرغم من أن هذه الآثار ذات أبعاد اجتماعية ونفسية وسياسية، فهي لم تُعطَ حتى الآن ما تستحق من اهتمام في الدراسات الأكاديمية وهي بالفعل تحتاج لمزيد من الرعاية، لأن هذه الآثار منفعلة ومتدحرجة، ويتأثر منها المجتمع في المنطقتين الطاردة والجاذبة على حد سواء بعمق وقوة، وأهم مظاهرها في منطقة الطرد الآتي:

١- ارتفاع معدل العنوسة، وقد يرافقها أيضاً ارتفاع معدل الطلاق لهجرة الذكور الشباب وعدم توافر الظروف الاجتماعية الضرورية لذلك.

٢- حدوث خلل في التوازن الاجتماعي لهجرة الفئة الشابة.

٣- زيادة الضغط النفسي والاجتماعي على المرأة الريفية نتيجة لارتفاع حالات الطلاق والهجرات والعبء الاجتماعي والعائلي المفروض عليها.

٤- تراجع مستوى الأمن والاستقرار في كثير من المناطق وتعرضها لعمليات السرقة وأحياناً الاحتيال وغير ذلك من الأمراض الاجتماعية الفردية والجماعية على حد سواء.

٥- ارتفاع معدل الأمية والفقر وما يرتبط بهما من عادات ونتائج وبخاصة التسرب من المدارس.

وفي مناطق الجذب السكاني تظهر رزمة كبيرة من الآثار السلبية للهجرة لعل أهمها الآتي:

١- زيادة الضغط الشديد على الخدمات بكل أنواعها، التعليمية والصحية، والاتصالات والمياه وغيرها.

٢- ارتفاع أجور السكن والتنافس الشديد للوصول إليه، وبالتالي قد يؤدي، وهذا ما أدى بالفعل إلى انتشار العشوائيات والمساكن الوضيعة، وأحياناً ما تدعى ببيوت الصفيح.

٣- ظهور أمراض اجتماعية متعددة فردية واجتماعية، كالمخدرات والجنوح، والسرقات، وغيرها، وقد ازدادت مثل هذه الأعمال والظواهر في الأزمة التي تعيشها سورية.

٤- صعوبة التأقلم لدى كثير من المهاجرين مما يخلق عندهم حالات عدم الانسجام وعدم الاتزان وما يترتب على ذلك من ظواهر نفسية واجتماعية.

٥- ارتفاع معدل البطالة والفقر والجهل وهذه كلها تشكل ترباً تنبت فيها أمراض وظواهر اجتماعية غير مقبولة اجتماعياً.

د - الآثار السياسية وأمن الدولة:

يمكن أن تنشأ حالات عدم استقرار اجتماعي تتبعها مواقف سياسية وانفعالية كما حدث في دمر والقامشلي قبل الأزمة السورية حيث حُرقت مؤسسات خدمية واجتماعية دون هدف محدد، أي لحالة عبثية جاءت من هجرة هؤلاء الشباب الغاضبين واستقرارهم في مناطق غير مناسبة لهم. وبالتالي يمكن أن تظهر حالات مشابهة، لذلك من الضروري جداً البحث عن الأسباب التي دفعت بهؤلاء للهجرة إلى مناطق بعيدة عن مناطقهم وغير متوافقة مع اهتماماتهم وإقامتهم، ولو فتشنا لوجدنا أنهم جاؤوا لتكرار الجفاف في أراضيهم الزراعية ولتدني دخولهم من أراضيهم الزراعية ولعدم قدرتهم على تأمين مستلزمات الحياة الضرورية وما يطمحون إليه في مستقبلهم، ولذلك نحن كجغرافيين نقول إن عدم وجود تنمية إقليمية تراعي إمكانات وحداتهم الإقليمية وتُوجِدْ شروطاً مادية قادرة على التطور الذاتي أدت وستؤدي إلى الهجرة أولاً وإلى ضعف الأمن والاستقرار في مناطق الطرد والجذب ثانياً.

الفصل الخامس

الواقع العمراني في سورية وآثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

- نشأة العمران في سورية.
- توزع العمران في سورية.
- خصائص العمران في سورية.
- دور العاصمة دمشق في الدولة السورية.
- الآثار السياسية والأمنية للعمران في سورية.

- نشأة العمران في سورية:

لقد سُكنت سورية منذ نحو مليون سنة، وعاشت على أراضيها جماعات إنسان نياندرتال منذ نحو ١٥٠ – ٨٠ ألف سنة سابقة في يبرود، وحوض الساحل وفي عفرين، وظهر الإنسان العاقل منذ نحو ٤٠ ألف سنة على كامل الجغرافية السورية، كانت سورية وستبقى من أكثر المناطق في العالم ملائمة لسكن الإنسان واستقراره وبناء المراكز العمرانية وذلك لجملة من العوامل التي ساعدت على هذا الاستقرار، وهي:

١– المناخ المناسب، حيث اعتدال درجات الحرارة، وكذلك كميات الهطل المطري المتوافقة مع الأنشطة الاقتصادية الحيوية.

٢– توافر الموارد الضرورية للحياة البشرية مثل:

أ– موارد المياه، كالأنهار والينابيع والمياه الجوفية.

ب– توافر الترب الزراعية الخصبة.

ج– توافر الغطاء النباتي والمراعي الكافية.

٣– عامل البحر المعتدل والذي يُسهم في تأمين:

أ– الغذاء الحيوي.

ب– الاتصال الحضاري والاقتصادي مع شعوب العالم.

ج– اكتشاف كميات كبيرة من مصادر الطاقة في الرصيف القاري.

د– وجود كميات هائلة من المياه العذبة في الرصيف القاري أيضاً.

٤- العامل التاريخي المهم والذي لم ينقطع دوره عبر القرون، بحيث يشكل جذراً مشتركاً للحضارة الإنسانية، ولا أدل على ذلك من توثيق عشرة آلاف موقع أثري وحضري ذي قيمة تاريخية وثقافية للبشرية كلها.

وهكذا نجد أنه من الصعوبة بمكان تحديد نشأة العمران في سورية، ولكن هذه الاستمرارية في تعاقب الحضارات التي أوجدت مراكز عمرانية القسم الأعظم منها لا يزال عامراً ويمتلك مقومات قوية للنمو والازدهار، طبيعية وبشرية واقتصادية، كدمشق وحلب وحمص وحماه واللاذقية وطرطوس وتدمر ومنبج وإدلب وجسر الشغور ومعرة النعمان وخان شيخون وصيدنايا ويبرود ومعلولا وقطنا وبصرى الشام وشهبا وأنطاكية واسكندرونة، في حين اندثرت بعض المراكز العمرانية المهمة تاريخياً كماري وأوغاريت وعمريت وأفاميا ومرديخ وكثير غيرها، كما تُدعى بالمدن المنسية، وذلك لأسباب طبيعية واقتصادية وتاريخية كالزلازل وحروب التدمير وتحول طرق المواصلات والفعاليات الاقتصادية.

ويبقى السؤال المطروح والمكّمل للعمران القديم، وهو كيف يمكن الاستدلال على سكن واستقرار الإنسان القديم في سورية؟ تأتي الإجابة عنه باختصار من خلال الآتي:

١- اكتشاف المواقع الأثرية التي تدل مباشرة على إقامة واستقرار الإنسان فيها حيث بقاياه من سكن ومن أدوات حجرية أو برونزية أو فخارية استخدمها، والتي تبين درجة التطور من جهة وتنظيم العمران من جهة ثانية.

٢- وجود تلال صنعية (أي جمعها الإنسان وبنى مساكنه عليها)، وذلك في السهول الزراعية الخصبة، كما في سهول حمص وحماه وحوضة دمشق والجزيرة السورية.

٣- المغاور الطبيعية والصنعية، والكهوف في الجبال العالية والتي تكثر في جبال القلمون (يبرود وغيرها) والساحل وحوض العاصي.

٤- المدن المنسية وبقايا المراكز العمرانية في كل مكان في الجغرافية السورية.

لقد بدأت الزراعة وتربية الحيوان في سورية منذ نحو عشرة آلاف سنة، حيث بدأ بناء القرى والمراكز العمرانية التي تطورت مع الزمن لتصبح مدناً تتكون من الآتي:

أ- أحياء سكنية.

ب- مركز عبادة أساسي.

ج- مركز قيادة وحكم المدينة وظهيرها.

د- القوة العسكرية التي تؤمن الحماية.

هـ- الأسواق التجارية والحرف المرتبطة بها لإنتاج وبيع السلع والأدوات المنزلية والإنتاجية.

و- الأسوار التي تحمي المدينة وبواباتها للجهات الأربع التي تُغلق في المساء وتُفتح في الصباح.

زاد الإعمار في سورية في العصور الحجرية وبخاصة الحديث منه، وكذلك في العصر البرونزي والنحاسي، وزاد التركز العمراني ونموه في عهود الدويلات والممالك منذ الألف الرابع قبل الميلاد. الكنعانية الداخلية والبحرية (الفينيقية) بمسمياتها المختلفة: الآرامية والعمورية وغيرها الكثير، واستقبلت الهجرات الكبرى القديمة من شبه جزيرة العرب، ثم تعرضت سورية للاجتياحات الكبيرة والتي أعقبتها قرون من الاحتلال والسيطرة الأجنبية، كما حصل بغزوات اليونان والرومان، ثم جاء الفتح الإسلامي العربي وهيمن على الحياة الثقافية والاجتماعية والعقدية منذ القرن السابع الميلادي (القرن الأول الهجري في سنة ١٤ هـ/٦٢٥م). بعدها جاء الغزو المغولي والتتري ثم الغزو الفرنجي (الصليبي) وكان من أقساها الغزو العثماني الذي استمر أكثر من ٤٠٠ سنة من ١٥١٦م حتى ١٩١٨م، ثم عاد الغزو والاستعمار الأوروبي تطبيقاً لاتفاقية سايكس بيكو

في عام ١٩١٦م بين فرنسا وبريطانيا ولتنفيذ وعد بلفور الاستيطاني في فلسطين عام ١٩١٧م، حيث جُزئت سورية إلى أربعة كيانات سياسية أصبحت دولاً فيما بعد، وهي: سورية، ولبنان، والأردن، وفلسطين.

إن حبل الاستقرار البشري والتركز العمراني في سورية لم ينقطع منذ أن وُجد الإنسان عليها لكنه تعرض لكل ما يمكن أن يقال في شريط استعادة أحداث البشرية كلها كبداية الاستقرار الإنساني، وإقامة المراكز العمرانية واستحداث الزراعة بشقيها النباتي والحيواني ثم الصناعة والمدن الكبرى والممالك والإمبراطوريات ثم الاستعمار بكافة أشكاله التقليدية والاستيطانية والحديثة والتجزئة والحروب، وحالات السلم والبناء، باختصار تاريخ سورية ونشأة وتطور العمران فيها يختزل تاريخ البشرية بمجمل ألوانه وأشكاله الإيجابي والسلبي المزدهر والمتراجع، لأن سورية تقع في قلب العالم القديم الذي توسعت دوائره إلى العالم كله ولكن مازالت سورية قلب العالم سياسياً وحضارياً وجيواستراتيجياً.

- توزع العمران في سورية:

يشبه توزع العمران في سورية، بل يتطابق معه اتجاهات التوزع السكاني التي ذكرناها في فصل سابق، وهذا أمر طبيعي لأن المراكز العمرانية تحاكي بالضرورة توزع السكان، وتتطابق معه، فالذين يقيمون المدن والبلدات والقرى هم السكان ولو اختلفت خصائصهم المعيشية والإنتاجية، وهنا ينشأ بحث آخر عن حجم المراكز العمرانية وتصنيفها، وهي ليست موضوع بحثنا في هذه الفقرة بل في الفقرة اللاحقة.

تتجه محاور العمران في سورية وفق اتجاهات الحركة الحيوية للمجتمع السوري في الجغرافية السورية وذلك كالآتي:

١- اتجاه يتوافق مع الهطل المطري وتوافر الترب الزراعية، حيث تتوافر شروط الحياة الأساسية، الزراعة وتربية الحيوان فنجد تركز المراكز العمرانية في

المنطقة الجنوبية (دمشق وحواضرها، في حوضتها الكبرى دوما، الكسوة، داريا، المليحة، جرمانا وبقية المراكز العمرانية حولها، درعا ومجموعة كبيرة من المراكز العمرانية كالشيخ مسكين، نوى، طفس، داعل، بصرى الشام، أنخل، وغيرها، السويداء والمراكز الكبيرة القريبة منها مثل شهبا، القنوات، القريا، وغيرها، القنيطرة، مجدل شمس، الحمة، عين منين، بريقة، نبع الصخر، جباتا الخشب، حضر، وغيرها، بالإضافة لقطنا، الزبداني، يبرود، صيدنايا، التل وغيرها).

وفي المنطقة الوسطى نجد حمص وحماه ومحردة والسقيلبية، جسر الشغور، وغيرها الكثير، وفي الساحل نجد اللاذقية وطرطوس وجبلة وبانياس والقدموس والدريكيش وصافيتا والقرداحة وبيت ياشوط وكسب وصلنفة والحفة، وفي الشمال نجد حلب العريقة وإدلب والباب ومنبج وإعزاز وعفرين وأريحا ومعرة النعمان وغيرها.

أما في المنطقة الشرقية فنجد حاضرة البادية السورية وهي تدمر، وفي المنطقة الشمالية الشرقية حيث دير الزور والرقة والحسكة والقامشلي والمالكية والطبقة والميادين والبوكمال ورأس العين والدرباسية وعامودا وغيرها.

إن هذا يدلل إلى دور الأمطار والمياه والترب الزراعية في توزع المراكز العمرانية والذي يعد من أقوى الاتجاهات.

٢- اتجاه يتوافق مع حركة التجارة القديمة والمواصلات الحالية كما في اتجاه درعا – الكسوة، دمشق، القطيفة، النبك، دير عطية، قارة، حسياء، حمص، تلكخ، طرطوس، بانياس، جبلة، اللاذقية.

ومن حمص إلى حماه، مورك، خان شيخون، معرة النعمان، سراقب، حلب، ومنها إلى إعزاز ريف حلب إلى حارم إلى اللواء (أنطاكية، اسكندرونة)، من سراقب إلى إدلب، أريحا، جسر الشغور، بداما، اللاذقية، ومن حلب إلى

الباب، منبج، جرابلس، حلب، الرقة، دير الزور، الحسكة، القامشلي، الرميلان، المالكية، ومن دير الزور إلى الميادين، البوكمال.

إذن توزعت المراكز العمرانية في سورية حسب اتجاهات خطوط المواصلات مما يجعل لهذه الخطوط الدور الكبير في توزعها ولكن يجب القول هنا أن هذا التوزع يتقاطع مع وجود موارد المياه والترب الزراعية ولو قاطعنا بين الاتجاهين الأول والثاني لوجدنا تطابقاً كبيراً، ربما تشذ الأمور في بعض المناطق كما في جزء من جبال القلمون من القطيفة إلى قارة، وحتى إلى بدايتها في حسياء فعامل المواصلات هو الأساس في توزع هذه المراكز. حتى بالنسبة لمحافظة السويداء نجد للمواصلات دوراً في التوزع الداخلي للمراكز العمرانية، ولكن بما أن المحافظة تقع في الجنوب الشرقي من سورية وتنافسها درعا في خطوط الاتصال مع الأردن وشبه جزيرة العرب فلم يظهر دور المواصلات في توزيع المراكز العمرانية فيها إلا على الصعيد الداخلي كما ذكرنا، ولكن مع ذلك يمكن لهذا الدور أن يتطور في المستقبل وقد أعطت الأزمة مثالاً على ذلك عندما تحول طريق الترانزيت من محافظة درعا إلى محافظة السويداء، والحال ذاتها بالنسبة لتدمر حيث تمثل محطة مهمة على الطريق الواصل بين المحافظات الشمالية الشرقية (دير الزور، الرقة، الحسكة) وبين دمشق والمنطقة الجنوبية والأردن وشبه جزيرة العرب.

٣- اتجاه البحر المتوسط حيث شكل منذ القديم بوابات خروج ودخول وإقامة علاقات حضارية بين السوريين والعالم الخارجي وتعبر مدن الساحل قديمها وحديثها عن أهمية ودور البحر في حياة السوريين وفي حضارتهم التي نقلوها إلى أطراف وشواطئ البحر المتوسط كله. فمدن اللاذقية وجبلة وبانياس وطرطوس هي حواضر ترتبط بالبحر مباشرة وهذه الرابطة والعلاقة القوية ستزداد مع الزمن ليس لأن لموانئها دوراً كبيراً في الاقتصاد السوري (تصدير النفط والاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية) بل لأن لهذا الدور الأهم في تطوير

السياحة في سورية حيث لا ينافس البحر عامل طبيعي آخر في الجذب السياحي وفي إقامة المنشآت السياحية مما سيؤدي إلى نشوء مراكز عمرانية مرتبطة به وبهذه الفعالية مثل (البسيط، الشاطئ الأزرق، الشاطئ الذهبي... وغيرها).

إذن توجد ثلاثة اتجاهات رئيسة لتوزع المراكز العمرانية في سورية مرتبطة بالمياه والترب والموارد الاقتصادية واتجاه شبكات الطرق والمواصلات قديمها وحديثها، ويبقى البحر العامل البارز في هذا التوزع ولكنها كلها مترابطة متقاطعة بحيث تعمل هذه الاتجاهات كمنظومة واحدة وبخاصة في المنطقة الساحلية حيث توجد الاتجاهات الثلاثة في حين لا يوجد في المناطق الداخلية سوى اتجاهين اتجاه المياه والترب مع اتجاه المواصلات.

- **خصائص العمران في سورية:**

توجد تعاريف كثيرة للمدينة أغلبها أوروبي، وأهمها:

١- تعريف فريدريك راتزل: المدينة هي كل مركز عمراني يحتوي العناصر الثلاثة الآتية:

أ- التركيز السكاني الشديد.

ب- كتلة السكان الكبيرة.

ج- النشاط المهني.

٢- تعريف فاغنر: ركز فاغنر على الوظيفة التجارية واعتبرها الأساس في تميزها عن الأرياف.

٣- المدينة عند ريختهورن، تتميز بالتنوع التجاري والصناعي.

٤- المدينة عند كريستللر يجب أن تهتم إضافة للتجارة والصناعة بالإدارة لفعالياتها وفعاليات ظهيرها من الأرياف المرتبطة بها.

٥- يرى أوروسو أن المدينة تتركز فيها حركة المواصلات والصناعة والتعليم والإدارة وحركتا الاستيراد والتصدير.

٦- لعل تعريف ديكنسون أسهل التعاريف وأشملها عندما يقول بأن المدينة تشمل كل الأنشطة الاقتصادية والإدارية والثقافية عدا الزراعة.

تعريف المدينة كما نراه: هي منظومة عمرانية وسكنية واقتصادية وخدمية وإدارية تهدف إلى تأمين فرص العمل لسكانها وخدمة ظهيرها من النواحي كافة.

الأسس المتبعة في التصنيف العمراني في سورية:

توجد في سورية، أسس عدة متبعة في التقسيم العمراني أو أنه يعتمد عليها في التصنيف العمراني، وهي:

١- الأساس السكاني، وهو الذي يعتمد أساساً في التقسيم العمراني ويُبنى على العدد، في حين يُمكن أن يُبنى على الكثافة في الكيلو متر المربع كما في بعض الدول، ولكن غالبية الدول تأخذ به، وهو الآتي:

١- المزرعة، ويصل عدد سكانه حتى ٢٠٠ نسمة.

٢- القرية، ويتراوح عدد سكانها بين ٢٠٠ - أقل من ٥٠٠٠ نسمة.

٣- البلدة، ويتراوح عدد سكانها بين ٥٠٠٠ وأقل من ٢٠٠٠٠ نسمة.

٤- المدينة، كل تجمع يزيد عدده عن ٢٠ ألف أو ٥٠ ألف حسب الدستور الجديد.

٢- الأساس الاقتصادي، ويؤخذ به في تصنيف المركز العمراني الزراعي من خلال النشاط الزراعي، أو النشاط الزراعي والحرف المرتبطة بها، وبالحاجات المنزلية الأولية، أو بالحرف والخدمات المرتبطة بها.

٣- الأساس الإداري، وهذا الأساس يوضع بالحسبان حسب الحاجة إليه كمراكز النواحي، والمناطق، وحتى المحافظات، وقد لا يكون عدد السكان هو الأساس المستقل أو الوحيد في هذا التقسيم لأن وظيفة الإدارة تحقق فوائد كبيرة للدولة وللمجتمع الأهلي أو المحلي المرتبط بهذا المركز.

٤- الأساس التاريخي، يؤخذ عندما يكون للمركز أهمية تاريخية مميزة كتدمر وبصرى الشام وسمعان.

٥- الأساس التنظيمي، وهذا الأساس بدأ بالتراجع على الرغم من أهميته، ولكن بسبب أن القرى الكبيرة قد بدأت بوضع مخططات تنظيمية لها لما له من دور كبير في استعمالات الأراضي ومحاربة العشوائية والاقتصاد في البنى التحتية والاستفادة من الخدمات بشكل أفضل.

- **خصائص فن العمارة في سورية:**

اتصف العمران القديم في سورية بعدة صفات أهمها الآتي:

١- البساطة وعدم التعقيد.

٢- التلاؤم مع المناخ، والعناصر المناخية كالحرارة المرتفعة والمنخفضة والصقيع والأمطار وغيرها.

٣- استخدام المواد الأولية المحلية في البناء.

٤- الاستخدام الكامل للكتلة العمرانية وظيفياً.

٥- المحافظة على الأصالة وما يحمله فن العمارة من إرث ثقافي.

٦- اختيار الموقع المناسب للمركز العمراني حيث يتصف بالآتي:

أ- أن يكون المكان مرتفعاً ومشرفاً على الأراضي الزراعية.
ب- يحقق الحد الأدنى من حركة الدفاع.
ج- الاستفادة من حركة الهواء واعتدال درجة الحرارة.
د- الابتعاد عن الأراضي الزراعية لأنها ذات قيمة اقتصادية وتاريخية واجتماعية كبيرة.

والجدول رقم (٧) يبين المراكز العمرانية بمراتبها وفقاً لكل محافظة في سورية

المحافظة	عدد المزارع	عدد القرى	عدد البلدات	عدد النواحي	عدد المناطق	عدد المدن
مدينة دمشق	-	-	-	-	-	١
ريف دمشق	٨٢	٢٠٩	٣٢	٢٧	٩	٣٣
حلب	١٣٠٩	١٤٨٢	٣٨	٣٢	٩	١٠
حمص	٤٣٩	٤٩٠	١٧	١٦	٦	٧
حماه	٥٦١	٥٥٧	٢١	١٧	٥	٨
اللاذقية	٣٠٨	٤٥٦	١٨	١٨	٤	٦
دير الزور	٢٢٢	١٣٠	٢٧	١١	٣	٦
إدلب	٥٢٦	٤٣٧	٢٢	٢٠	٥	٩
الحسكة	١٦٠٨	١١٤٥	١٠	١٢	٤	٥
الرقة	١٠٢٤	٤٠٦	٨	٧	٣	٣
السويداء	٣٦	١٢٤	٩	٩	٣	٣
درعا	٦٦	١٢٧	١٩	١٤	٣	١١
طرطوس	٣٤٧	٤٨١	٢٢	٢٢	٥	٥
القنيطرة	١٥٠	١٦٥	٥	٤	٢	٢
المجموع	**٧١٧٣**	**٦٢٠٩**	**٢٤٨**	**٢٠٩**	**٦٢**	**١٠٩**

المصدر: المجموعة الإحصائية.

يظهر الجدول أن محافظة ريف دمشق تحتوي أعلى تجمع للمدن تليها درعا بفارق ثلاث مرات وأقلها القنيطرة، وأن متوسط عدد المدن لكل محافظة نحو ٧.٧ مدينة، وهذا يعني أن خمس محافظات فقط تقع فوق المتوسط في حين أن تسع محافظات تقع دونه، ويبين الجدول أن نسبة المدن إلى المزارع هي ٦٥.٨/١ ونسبة القرى إلى المدن هي ٥٦.٩/١، في حين أن نسبة البلدات إلى المدن تعادل ٢.٢/١.

- دور العاصمة دمشق في الدولة السورية:

لا يخفى على أحد أن العاصمة في أية دولة تمثل مركز القلب بالنسبة لها، وهي تعد رأس الدولة ومصدر قراراتها، ولذلك يجب أن تتوافر في العاصمة بعض الحقائق التي تُسهم وتُسهّل عليها وظائفها وفعالياتها الأساسية:

١- الأفضل أن تقع في وسط الدولة، وهذا له علاقة بشكل الدولة الذي تم التعرض له في مكان آخر في هذا الكتاب، فكلما كان الموقع في الوسط وكان شكل الدولة دائرياً أو قريباً منها أسهم وسهّل على العاصمة فعالياتها لأن الدولة كالخلية الحية ولأن عاصمتها تمثل موقع النواة فيها التي تقع في وسطها.

٢- أن تتصل العاصمة بشبكة من المواصلات الممتازة التي تنطلق في كل الاتجاهات وبخاصة إلى المناطق الفعالة في الدولة، حيث تصبح الحركة من العاصمة أي النواة إلى الأطراف، والحركة هنا تعني حركة الأفراد والجماعات بين العاصمة والمحافظات التي تكون الدولة، أو حركة السلع والمنتجات من وإلى العاصمة إلى مكونات الدولة. إنها كالشرايين التي تنقل الدم من القلب إلى أجهزة الجسم وأطرافه ومكوناته.

٣- أن تحتوي العاصمة فعاليات مهمة ومميزة تجذب المواطنين إليها وتحملّهم ما يسرّهم ويلبي طموحاتهم ويؤدي فائدة لهم وللوطن، بالوقت نفسه تجعل من كل أفراد المجتمع في الدولة ينشدّون لرؤيتها والتمتع بالوصول إليها دون وجود عقبات أو مصاعب تحد من وصولهم إليها.

٤- أن تمتلك العاصمة مكانة تاريخية وثقافية وحضارية في الدولة يعتز بها كل مواطن ويرى بها استكمالاً لانتمائه الوطني.

٥- احتواء العاصمة على البنى السياسية التي ينتظر المجتمع والمواطنون منها الفعل السياسي لقيادة الدولة والمجتمع، وبالنظر لوجود رئاسة الدولة، وبقية السلطة السياسية (التنفيذية) والسلطة التشريعية والقضائية وحتى السلطة الرابعة (الإعلامية).

٦- احتواء العاصمة ولو جزئياً على ثقل اقتصادي مهم تُسهم من خلاله في تأمين فرص العمل لنسبة لابأس بها من قوة العمل في الدولة، وتلبي نسبة مقبولة في إنتاج السلع والمعدات والاحتياجات التي يحتاجها المجتمع.

٧- أن تتركز في العاصمة مؤسسات نقابية وعلمية وتعليمية مميزة تؤدي خدمات ومخرجات يحتاجها المجتمع بتميز وتُسهم في قوة الدولة، وفي إعداد كوادر إدارية وعلمية وثقافية وسياسية.

ولو حاولنا الآن إسقاط ما تم ذكره من الخصائص السبع السابقة على مدينة دمشق العاصمة السياسية للدولة السورية فماذا سنجد؟.

١- أن موقع دمشق بالنسبة للجغرافية السورية ليس مناسباً لأنها لا تقع في وسطها، بل هي تقع في جنوب غرب سورية، حيث لا تبتعد عن الحدود اللبنانية أكثر من ٥٠كم ونحو ١٠٠كم عن حدود فلسطين والمسافة ذاتها عن الحدود الأردنية، لكنها تقع في وسط سورية الطبيعية وبلاد الشام فالمسافة بين العريش والبحر الأحمر وقناة السويس وبين دمشق تماثل المسافة تقريباً بينها وبين جبال طوروس.

٢- تتصل دمشق بشبكة من المواصلات مع المنطقة الجنوبية، ومع الأردن وشبه جزيرة العرب وتتصل مع وسط سورية وشمالها وغربها ومع لبنان بطريق دولي عريض (أوتستراد) وتتصل مع طريق من الدرجة الأولى بالمحافظات الشمالية الشرقية (دير الزور، الرقة، الحسكة)، وقد تم تطوير شبكة

النقل بالسكك الحديدية بالاتجاهات المذكورة سابقاً عدا لبنان (حيث الخط القديم معطل)، وكذلك مع الأردن (فالخط الحجازي معطل) أما مع وسط سورية وشمالها وغربها، فدمشق تتصل بشبكة مناسبة، ولكنها غير كافية وهي بخط واحد، فهي تحتاج لأن يكون بخطين مكهرّب لينقل من العاصمة ركابها وبضائعها ويأتي بالعكس بالحركة ذاتها.

٣- على الرغم من إمكانات الوصول إلى دمشق من كل المحافظات، إلا أنه يمكن أن تتحسن سبل الوصول إليها من خلال تحسين النقل بالسكك الحديدة وبالنقل الجوي والنقل بالحافلات شريطة مضاعفة البنى التحتية الموجودة حالياً، بناء اتسترادات جديدة في كل الاتجاهات، وسكة حديد جديدة، وبناء سكة حديد (ترام واي) من مطار دمشق الدولي إلى العاصمة، ولكن بالوقت نفسه لابد من تحسين شبكات النقل الداخلي والجماعي في مدينة دمشق ذاتها، كالمترو ومحطات السكك الحديدة وتنظيم حركة الحافلات بالشكل الأفضل وتوسيع شبكات الطرق داخل المدينة.

٤- يرى السوريون جميعاً بأن دمشق مدينة مميزة ومتفردة فهي أقدم عاصمة تاريخية ليس في سورية بل وفي العالم، وتملك طابعها التاريخي المميز الذي يجعل منها مركز استقطاب للسوريين جميعاً ولمحبي الإطلاع على الأصالة والثقافة والحضارة والتراث.

٥- تشكل دمشق العاصمة السياسية لسورية وتتركز فيها رئاسة الدولة ورئاسة مجلس الوزراء وبقية الوزارات والسلطة التشريعية (مجلس الشعب) والسلطة القضائية، وفيها السلطة الرابعة (جريدة الثورة، والبعث، وتشرين، والوطن، والبلد وغيرها من المطبوعات الثقافية التابعة لاتحاد الكتاب العرب ووزارة الثقافة وغيرها). وتتركز فيها سفارات الدول التي تقيم سورية معها علاقات دبلوماسية.

٦- تتركز في دمشق وظهيرها التابع لها (في حوضة دمشق) نحو ٢٢% من الثقل الاقتصادي السوري، وفيها من فعاليات الحرف اليدوية التاريخية الكثير الكثير، وهي بذلك تسهم في تأمين فرص عمل لمعظم سكانها ولمن جاء واستقر بها من جهة، وتؤمن سلع ومنتجات لتلبية احتياجات المجتمع السوري من جهة ثانية.

٧- تحتوي دمشق على أهم المؤسسات الثقافية والتعليمية والبحثية والعلمية في سورية، حيث جامعة دمشق أم الجامعات السورية وأكبرها وأعرقها، والمعاهد العليا والمتوسطة وهيئة تخطيط الدولة، والمكتب المركزي للإحصاء، وهيئة الطاقة الذرية، والطاقة الحيوية، والبحوث العلمية، وغيرها الكثير إضافة للعديد من الجامعات الخاصة التي افتتحت في السنوات السابقة، فدمشق أكبر وأهم مركز ثقافي وعلمي في سورية، فيها المسارح القومية والخاصة دور السينما ومكتبة الأسد ودار الأوبرا وهيئة الإذاعة والتلفزيون ومؤسسات أخرى تجعل من دمشق الثقل الحضاري والعلمي للدولة.

- الآثار السياسية والأمنية للعمران في سورية:

تترتب عن خصائص العمران واتجاهات استقراره رزمة من الآثار السياسية والأمنية التي يجب أن تولى الاهتمام الكافي عند وضع إستراتيجية تطوير العمران أو عند وضع خطط وإستراتيجيات الحماية والدفاع في السلم والحرب على حد سواء، وهي:

١- أن العمران في سورية لا يتوافق مع المساحات الجغرافية، أي مع المجال الأرضي، ولكنه يتوافق مع الرطوبة والتربة والمياه، ومع اتجاهات الحركة والاتصالات بين مكونات الجغرافية السورية، ونقصد بها الأقاليم الجغرافية، مما يجعل من القرارات السياسية والقرارات الأمنية متوافقة مع هذا التوزع والاستقرار بحيث يجب الأخذ بالحسبان العلاقات التاريخية والجغرافية مع لبنان والأردن بالدرجة الأولى ومع العراق بالدرجة الثانية، حيث توجد مساحات

واسعة تكاد تكون خالية من العمران والاستقرار البشري، بينما يتطلب الأمر النظر بعين الريبة وعدم الثقة بالعلاقات المكانية مع الجارة تركيا لوجود أطماع لها ظاهرة وباطنة في كل المجال الجغرافي المعمور سواء مع لواء اسكندرونة المحتل أولاً، أو مع الشريط الحدودي الممتد من اللواء وحتى عين ديوار في الشرق، وفي الأزمة الحالية شكلت تركيا البوابة الأخطر للدولة السورية حيث فتحت حدودها الطويلة أمام الإرهابيين وسعت لإحداث حزام أمني جغرافي داخل الأراضي السورية لابتلاعه وضمه فيما بعد كما حصل في ماردين وديار بكر وعينتاب وأورفه ومرسين وجزيرة ابن عمر أولاً، ثم في لواء اسكندرونة ثانياً، وهي تريد أن تضم إليها وفق منطلق الجيوبوليتيك الاستعماري كل الأراضي التي تمتد من كسب في الغرب وحتى اليعربية في الشرق مروراً بحارم وسلقين وحلب والرقة والحسكة.

٢- إن وجود المساحات الواسعة والخالية تقريباً من العمران في وسط وشرق سوريا يجعل من الدفاعات السورية غير كافية لتغطيتها أو أنها ليست قوية بالمستوى المطلوب، وجاءت الأزمة لتؤكد حقيقة ذلك، حيث شكلت المنطقة الواقعة بين العانات في جنوب محافظة السويداء وحتى اليعربية خاصرة رخوة في عمق الجغرافية السورية، وخطوط إمداد لوجستية للعصابات الإرهابية معدات وأفراداً، فندرة وجود المراكز العمرانية في هذه المناطق جعل من صعوبة مراقبتها وحمايتها خاضعة لطبيعة العلاقات السياسية الإقليمية، وهذا بحد ذاته ليس متعلقاً بالجمهورية العربية السورية بل بكل الدول المجاورة كالأردن والعراق وحتى السعودية.

وبما أنه لا توجد شروط مناسبة للتركز العمراني وبناء مراكز عمرانية كبيرة فإنه من المتوقع أن تبقى هذه المناطق لفترات طويلة على حالها، ولكن يمكن تعويض الخلل بهذا العامل من خلال التطور التقني بمحطات الاستشعار المبكر، والمراقبة التقنية وتكثيف دوريات الاستطلاع الجوية أو الفضائية مع التوجه نحو تحسين العلاقات مع الدول المجاورة (الأردن والعراق وحتى السعودية)، تحت عنوان المصلحة المشتركة والتكامل الأمني للجميع.

الفصل السادس

الخصائص الاقتصادية في سورية وأهميتها الجيواستراتيجية

١- خصائص الاقتصاد السوري.

٢- البنى القطاعية الأساسية في الاقتصاد السوري.

أ- أهمية القطاع الزراعي ومقوماته:

١ً- دور الزراعة في الاقتصاد السوري.

٢ً- دور الزراعة في أمن الدولة.

٣ً- مشكلات الزراعة وإستراتيجية حلها.

٤ً- إستراتيجية تطوير وتنمية القطاع الزراعي.

ب- القطاع الصناعي وأهميته الاقتصادية والسياسية:

- مقومات الصناعة في سورية.

- البنية القطاعية للصناعة في سورية.

- مشكلات الصناعة وإستراتيجية تنمية الصناعة السورية.

- دور الصناعة في أمن الدولة وقوتها.

ج- قطاع التجارة وأهميته الإستراتيجية:

- التجارة الخارجية وقوة الدولة السورية.

- التجارة الداخلية وأمن الدولة.

- الميزان التجاري السوري.

- بنية الصادرات والواردات السورية.

٣- تأثير الأزمة في الاقتصاد السوري.

٤ - إستراتيجية تنمية الاقتصاد السوري.

يُشكل الاقتصاد ثمرة العلاقة الحيوية بين المجتمع والوسط الجغرافي أو الطبيعة عموماً، ويعكس بالوقت نفسه مدى التطور العلمي والمعرفي وتراكم الخبرات لدى المجتمع ذاته، ولذلك أُعطي الاقتصاد القدر الكبير من الاهتمام البشري على مر العصور، وكان الشغل الشاغل للقوى الفاعلة في المجتمعات ومن خلاله تم تقسيم المجتمعات إلى طبقات على أساس ملكية وسائل الإنتاج، والقوى المنتجة وعلاقات الإنتاج الناجمة عنها، ونحن هنا لسنا في صدد هذا النوع من الدراسة التفصيلية، ولكن بالفعل للاقتصاد الدور الحاسم في صنع القرارات السياسية والإستراتيجية، وعلى الرغم من أن آدم سميث قد عرّفه بعلم الثروة إلا أن ماركس وضعه أساس وحجر الزاوية في نظريته الاجتماعية والسياسية والتاريخية وعرّفه بأنه النشاط المادي المحدد للبنى الاجتماعية ولقوى الإنتاج.

وقد حاولنا تقديم تعريف للاقتصاد انطلاقاً من التعاريف الكلاسيكية له وانسجاماً مع الأسس العلمية الجغرافية، كالآتي: هو مجمل الأنشطة الإنسانية التي يمارسها المجتمع في الأوساط البيئية مستخدماً ما أبدعه من معدات وأدوات ومعرفة وعلوم في العناصر الطبيعية المتنوعة السطحية وتحت السطحية والموقع والعلاقات المكانية والغلاف الجوي في إطار زماني محدد لإنتاج سلع ومعدات وخدمات تحقق فائدة اجتماعية مادية ومعنوية، وتلبي احتياجات محددة (فردية واجتماعية) وتنمي منظومات وعلائق طبيعية وبشرية.

يتضمن هذا التعريف العناصر الآتية وهي مجال اهتمام الجغرافيين:

١- النظام الاقتصادي.

٢- قوة العمل.

٣- الموارد الطبيعية المعدنية وشبه المعدنية والسطحية والجوفية.

٤- رأس المال المستثمر ودورته العامة.

٥- التقانة المنتجة.

٦- التوزع الجغرافي للموارد والإنتاج.

٧- طرق الإنتاج.

٨- الزمن المحدد لأي نشاط اقتصادي.

١- خصائص الاقتصاد السوري:

يتصف الاقتصاد السوري بعدة خصائص عامة، لا ندخل في تفاصيلها، وهي:

١- ضعف النمو الاقتصادي قياساً للدول التي تسعى نحو التطور والخروج من دائرة الدول النامية، ولكنه مع ذلك يزيد عن ٣% (سنوياً) في المتوسط، وبالتالي فهو أعلى من معدل النمو السكاني المتجه نحو الانحدار من ٣% إلى ٢.٤% إلى أقل من ذلك.

٢- ضعف ارتباط الاقتصاد السوري بحركة الاقتصاد العالمي، فيما عدا النفط قبل الأزمة، لأن الاقتصاد يتوجه بالدرجة الأولى نحو تلبية الاحتياجات الداخلية، وهذه ليست عيباً في الاقتصاد السوري، بل يمكن أن تكون إيجابية تُحسب له.

٣- تدني دور القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، إذا استثنيا النفط، فهو بحدود ٢٥ - ٢٧%، والواقع أن ارتفاع هذه النسبة في الصناعات التحويلية يزيد من القيمة المضافة ويوجد فرص العمل الكثيرة ويرفع من سوية مجمل القطاعات الأخرى.

٤- ضعف الإنتاج الزراعي، على الرغم من أن سورية من البلدان المتزنة في الإنتاج الزراعي حيث تكفي نفسها من معظم المحاصيل الزراعية الإستراتيجية وغير الإستراتيجية، ولكن بالنظر لوجود إمكانات زراعية كبيرة،

ومتكاملة فإن حالة الضعف هذه تُظهر النقص في التخطيط والاستثمار الأمثل للموارد الزراعية المتاحة.

٥- ضعف تدريب العمالة وتدني المستوى التعليمي لقوة العمل السورية، حيث تبلغ نسبة الذين لا يحملون الشهادة الإعدادية نحو ٧٠%، وبالتالي توجد مصاعب حقيقية في تدريب وتأهيل قوة العمل السورية.

٦- ارتفاع نسبة البطالة في قوة العمل والتي تراوحت بين ٩ - ١٢% وفق معطيات الحكومة السورية، في حين كانت تقدر من جهات أخرى بنحو ١٨ - ٢٣% وقد ازدادت في الأزمة لتصل لنحو ٤٠% وخاصة بعد توقف معظم مؤسسات القطاع الخاص عن العمل في حلب وريف دمشق والتي تستوعب نحو ٦٠% من قوة العمل السورية.

٧- تدني القدرة التنافسية، وهذه موجودة في معظم اقتصاديات دول العالم، في الدول النامية وبعض الدول المتقدمة، وهذا عائدة لأمرين أساسيين وهما مستوى الجودة المطلوبة في السلعة المنتجة، وللبحث العلمي الدور الأساس في ذلك، والسعر المناسب وهذا له علاقة بتكاليف الإنتاج، ومدخلاته والمستوى التقني للإنتاج.

٨- ضعف الدعم المصرفي والسياسة المصرفية غير المحفزة، فالنشاط المصرفي في سورية يحتاج لمزيد من التحرر من القيود التي تُكّبل قدرات المصارف العامة، والمتخصصة على حد سواء، وكذلك المصارف التابعة للدولة وللقطاع الخاص مما يقلل من فرص الاستثمار والتحويلات المالية والارتباطات مع المفاصل الاقتصادية الإنتاجية، ولعل للعقوبات الأخيرة وغيرها المستمرة منذ عقود دوراً في ذلك، ولكن فساد بعض المدراء والموظفين الكبار يزيد من ترهل وتراجع الدعم المصرفي.

٩- ضعف التنمية الإقليمية في الجغرافية السورية، وقد ظهرت آثار ذلك في العقد الأخير ومرحلة ما قبل الأزمة السورية، حيث كانت تتركز الأنشطة الاستثمارية الكبرى في الثقلين الأساسيين في سورية: دمشق وريفها وحلب وريفها، في حين لم ترقَ الاستثمارات والمشاريع التنموية في معظم الأقاليم الجغرافية الأخرى، بما فيها الساحل السوري إلى المستوى الذي يوجد تنمية مستدامة تحد من هجرة قوة العمل الإقليمية إلى المركزين السابقين، وقد كان للعوامل الجغرافية الطبيعية الدور المحفز سلباً في زيادة تيار الهجرة لتكرار الجفاف وعدم توافر أسس الحياة المناسبة لحاجات السكان من جهة ولا تتوافق مع طموحات قوة العمل الشابة الإقليمية من جهة ثانية.

١٠- تعدد الأنظمة الاقتصادية في سورية، كالقطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المشترك والتعاوني، ولهذا التنوع دور إيجابي في فتح المجال للاستفادة من التنوع في هذه الأنظمة لتحفيز الاستثمار من جهة والتشاركية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية.

٢- البنى القطاعية الأساسية في الاقتصاد السوري:

أ- أهمية القطاع الزراعي ومقوماته:

تأتي أهمية القطاع الزراعي بالنسبة للدولة السورية من خلال الآتي:

١- تلبية الاحتياجات الأساسية المعاشية للسكان.

٢- وجود قسم كبير من السكان محسوبين على هذا القطاع.

٣- يُمكّن قطاع الزراعة من الاستفادة من المياه والترب والظروف المناخية.

٤- تحقيق الأمن الغذائي أحد أهم مفردات ومكونات الأمن الوطني والقومي.

٥- المساهمة في أمن الدولة.

٦- تقديم مادة أولية للصناعة في معظم الصناعات ذات الأهمية الكبيرة: الغذائية، المنسوجات، الجلدية، الأدوية، الأثاث..

٧- تشكل نحو ٢٦% من الناتج القومي.

أما مقومات الزراعة في سورية كالآتي:

١- **الترب الزراعية،** والتي تُقدّر بنحو ٦.٥٨٦ مليون هكتار يضاف إليها نحو ٨.٢٦٦ مليون هكتار عبارة عن مروج ومراعي حيث تشكل البنية التحتية الأساسية لتربية الثروة الحيوانية، وهي تمثل الشق الثاني من القطاع الزراعي، بالإضافة لنحو ٥٩٨ ألف هكتار مساحة الأحراج والغابات الرديف المهم للثروة الزراعية في سورية، تشكل الأراضي القابلة للزراعة نحو ٣٢% من مساحة سورية.

٢- **موارد المياه،** والتي تُقدّر بنحو ٦٢ مليار م٣ المتجدد منها مطرياً، ويوجد في سورية نحو ١٦١ سداً بطاقة تُقدّر بنحو ١٩ مليار م٣، ويوجد ثمانية سدود قيد التنفيذ ونحو خمسة قيد التأهيل. تستحوذ الزراعة على ٨٩% من موارد المياه (أي نحو ١٧ مليار م٣)، والباقي للصناعة والأغراض البلدية، ويُخزّن سد الفرات نحو١١.٩ مليار م٣، وسد تشرين على الفرات كذلك نحو ١.٩ مليار م٣.

٣- **الظروف المناخية،** حيث تتباين من المتوسطي النموذجي إلى المتوسطي الداخلي وإلى الجبلي وشبه الصحراوي، وهذا التنوع يفيد في التكامل الزراعي الضروري لتحقيق الأمن الغذائي.

٤- **قوة العمل الزراعية،** والتي تشكل نحو ٢٨% من قوة العمل في سورية وهي مهمة جداً في مجالي العدد والتأهيل.

٥- **البحث العلمي،** والإرشاد الزراعي والبيطري وتأتي أهمية هذا من خلال:

أ- زيادة الإنتاج.

ب- تحسين الإنتاجية.

ج-الاستفادة المثلى من المقومات الزراعية.

د- مقاومة الأمراض في المحاصيل والأشجار المثمرة والخضار.

هـ- إنتاج اللقاحات للثروة الحيوانية.

و- استنباط نباتات زراعية مقاومة للجفاف والملوحة.

ز- تحسين السلالات الحيوانية المحلية.

٦- **السوق،** حيث تنتهي السلعة الزراعية وتتجدد الدورة الاقتصادية الزراعية ويؤدي التسويق الجيد إلى إيجاد القيمة المضافة الضرورية للنشاط الزراعي من خلال:

أ- المنافسة بالجودة وبالسعر.

ب- التوضيب والتصنيف والتغليف.

ج- التركيز على الباكوريات.

د- إيجاد أسواق خارجية.

هـ- التخزين المناسب ووسائل النقل الحديثة.

و- التصنيع.

٧- **الإدارة،** إن بيد الإدارة للقطاع الزراعي نجاح هذا القطاع أو تباطؤ نموه وتدني ريعه الاقتصادي، وتأتي أهمية الإدارة الزراعية في وزارة الزراعة (أي في المركز) أو في الأقاليم الزراعية حيث تكون فاعلية الإدارة أكبر.

٨- **التصنيع،** الذي أصبح مقوماً حيوياً للنشاط الزراعي لأن القسم الأكبر من المنتجات الزراعية تُعدّ مادة أولية للصناعات الغذائية والجلدية والنسيجية، ولذلك فإن تطور الصناعات المرتبطة بالمنتجات الزراعية يؤدي بالضرورة إلى تحسين الإنتاجية الزراعية وزيادة الإنتاج والتوسع الأفقي والرأسي للزراعة وتحسين خصائص وإنتاجية الثرة الحيوانية.

٩- **الاستثمارات،** ولعل هذا المقوم يعكس إلى درجة كبيرة خطط التنمية الزراعية والتركيز على البنى التحتية للزراعة في استصلاح الأراضي وتحسين خصائصها وزيادة كتلة المياه المخزنة وشبكات نقل المياه وتوزيعها وطرق

استخدامها والتصنيع الزراعي وما تحتاجه من معدات وأدوات وآليات وأدوية وفي البحث العلمي الزراعي، وكل هذا وغيره من مخازن ووسائل نقل وغيرها تعتمد على مستوى الاستثمار في هذا القطاع.

دور الزراعة في الاقتصاد السوري:

تحتل الزراعة مكانة متميزة في الاقتصاد السوري، لأن سورية تمتلك مقومات زراعية إيجابية قادرة، إذا استثمرت بالشكل المناسب، أن تجعل منها دولة رائدة في هذا المجال، وهذا يُعدّ من الإمكانات التي تُتاح للدول لتدخل نوادي الدول المتقدمة والمتكاملة في مواردها واقتصادها كما في هولندا والدانمرك وفرنسا، وحتى الولايات المتحدة وروسيا.

يتحدد دور الزراعة في الاقتصاد الوطني من خلال كتلة الإنتاج الكبيرة في المحاصيل الزراعية الإستراتيجية كالقمح الذي كانت تتراوح كمياته قبل الأزمة أو قبل ٢٠١٣م تحديداً بنحو ٤ - ٦ مليون طن في السنة من مساحة تُقدّر بنحو ١.٩ مليون هكتار، وبمتوسط غلة نحو ٢.٥ - ٣ مليون طن في الهكتار، ولكن كانت تزيد الغلة في الأراضي المروية الجيدة عن ٥ طن في الهكتار. لقد كانت سورية قادرة على تصدير نحو مليوني طن في بعض السنوات في حين أثرت عليها الأزمة لتجعل من الإنتاج يتراجع لأقل من مليون طن نتيجة لمنع الإرهابيين المزارعين من الذهاب إلى حقولهم في بعض المناطق أو حتى في جمعهم للمحصول في أماكن أخرى، أو أن الإرهابيين قاموا بسرقة الإنتاج أو بحرقه.

ويأتي دور الزراعة كذلك في تأمين منتجات زراعية تدخل في الصناعة كمادة أولية لابد منها أو أنها تخلق صناعات مرتبطة بها كلياً كمحصول القطن الذي أوجد الصناعات النسيجية القطنية، وصناعة زيوت القطن والكسبة اللازمة للثرة الحيوانية. لقد وصل إنتاج القطن في سورية لأكثر من مليون طن سنوياً (١.٢٥ م طن)، ولكن كان الإنتاج في الغالب يتراوح بين ٠.٥ - ١ مليون طن

سنوياً. وهو يتوزع بمساحة تُقدّر بنحو ٢٥٠ ألف هكتار وتصل غلته بالمتوسط لنحو ٤.٢ طن/هـ. والقطن محصول إستراتيجي متميز يوجد صناعات رأسية متكاملة من حلجه إلى غزله إلى نسجه إلى المنتجات النهائية وهو بذلك يمثل المحصول الاقتصادي الصناعي الأول في سورية، يُوجدْ فرص عمل لأعداد كبيرةِ من المواطنين ويمكن أن يُوجِدْ قيمة مضافة كبيرة قادرة أن تلغي البطالة في سورية.

أما المحصول الآخر الإستراتيجي فهو الشوندر السكري، الذي لا زال لم يأخذ فرصته التي يستحقها في الاقتصاد الوطني أو الزراعي على الرغم من إنتاجيته العالية، والتي تتراوح بين ٤٥ – ٧٥ طن في الهكتار الواحد، وينتج الآن في سورية ١.٥ مليون طن سنوياً من مساحة تقدر بنحو ٣٢ ألف هكتار.

يأتي محصول الزيتون من الشجرة المباركة التي تزرع في سورية، حيث موطنها الأصلي، في كل المحافظات تقريباً، وقد أصبحت سورية الدولة الأولى في عدد أشجاره (أكثر من ١٠٠ مليون شجرة) بمعدل أربع أشجار لكل مواطن وبإنتاج يزيد عن مليون طن زيتون ونحو ٣٥٠ ألف طن من الزيت، وهو محصول له الأهمية الحيوية في حياة السكان الشيء الكثير ويُدّر أرباحاً كثيرة في الاقتصاد الوطني ويدخل كمادة أولية في كثير من الصناعات.

أما البرتقال الذي غدا محصولاً إستراتيجياً في السنوات ألأخيرة لأن سورية بدأت تحتل مرتبة متقدمة على المستوى العالمي (الخامسة أو الرابعة عالمياً) حيث وصل الإنتاج لنحو ١.٢ مليون طن، ويشكل البرتقال مادة أولية في الصناعة كذلك مما يزيد من قوة العمل المضافة في الاقتصاد السوري.

توجد محاصيل اقتصادية زراعية كثيرة في سورية بدأت تجد لها أسواقاً واسعة في الأسواق الإقليمية كالتفاح والعنب والتبغ والتين والكاكي (الخرمة). وهناك محاصيل جديدة أخذت طريقها نحو الأسواق المحلية لتلبية الاحتياجات السكانية مما مكنها من الاستغناء عن الاستيراد كالكيوي والأفوكادو وغيرها.

يجب أن لا ننسى دور الثروة الحيوانية في الاقتصاد الوطني وبشكل خاص ثروة الأغنام (أغنام العواس المتميزة) والتي يُقدّر عددها بنحو ٢٥ مليون رأس. ولهذه الثروة دور كبير في تأمين احتياجات السوق المحلية من مادة اللحم، إضافة للحليب، وكذلك دورها في التصدير إلى الدول الإقليمية حيث تلقى الرواج الكبير والأسعار المرتفعة.

في النهاية نجد أن الزراعة تؤمن احتياجات السكان من الغذاء أولاً، كالأساسي منه: الخبز والمعجنات واللحوم والبيض، والألبان ومشتقاتها، والزيت والزيتون وما يرتبط بهما وتأمين المواد الأولية للصناعات الغذائية ثانياً، (العصائر، والمثلجات والمربيات والسكر)، وتأمين المواد الأولية للصناعات النسيجية وصناعة التبغ ثالثاً. ولكن يبقى للزراعة دور كبير في تشغيل اليد العاملة التي تبلغ نحو ٢٨% من قوة العمل السورية، أي ما يزيد على مليون عامل تقريباً، وكذلك يبلغ نصيب الزراعة في الاقتصاد الوطني نحو ٢٦% من الناتج المحلي الإجمالي السوري، وهذا بحد ذاته يشكل عامل قوة للقطاع الزراعي.

دور الزراعة في أمن الدولة:

لقد توضح دور الزراعة في قوة الدولة السورية وفي أمنها الوطني والقومي في الأزمة الأخيرة بشكل جلي، بحيث لم يعد أحد يستطيع أن ينكر هذا الدور الذي كنا نشير إليه في مناسبات كثيرة، الإستراتيجي، فقد بينت الأزمة أن الدولة السورية بقيت قادرة على تأمين احتياجات مواطنيها من الرغيف ومن المنتجات السلعية الغذائية بكافة أنواعها إلى كل المواطنين، وفي معظم الحالات بالسعر ذاته الذي كان قبل الأزمة لمدة سنتين وأكثر دون إجراء أي تبدل، ولكن عندما تركزت مؤامرة الدول المعتدية على سورية على اقتصادها أولاً، وبالأخص على الاحتياجات الغذائية للمواطن السوري فقد بدأت ترتفع أسعار بعض المواد، لأن قيمة الليرة السورية تراجعت أمام العملات الأجنبية بنحو مرتين أو أكثر،

فارتفعت أسعار بعض المواد الغذائية في كل المناطق البعيدة، ولكن الدولة استطاعت أن تؤمن كل المواد السلعية الغذائية في كل المناطق البعيدة عن سيطرة الإرهابيين، وأحياناً في نفس الأماكن التي يسيطر عليها الإرهاب ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، وبقي رغيف الخبز محافظاً على سعره طيلة ثلاث سنوات ونصف من الأزمة دون أية زيادة، ثم ارتفعت ربطة الخبز (١.٥كغ) نحو ٦٦.٦% لتصبح ٢٥ ل.س، ومثل هذا لا يوجد في أية دولة في العالم، فقد وصلت تكلفة ١كغ من الطحين في سورية في السنة الأخيرة ٢٠١٤م إلى نحو ٨٥ل.س.

لقد مكّن الاقتصاد الزراعي الدولة من التصدي للحرب الكونية التي شُنت عليها واستطاعت أن تحافظ على قوتها في مواجهة معظم الأشكال والمستويات من الضغوط للنيل من صمودها وحتى بقائها، بالطبع لا نُنكر هنا دور الحكومات السورية في إيجاد السياسات الغذائية وتأمين احتياجات المواطنين والسوق المحلية من مشارب مختلفة، ولكن كان للنشاط الزراعية المستمر، على الرغم من كل المحاولات التي وضعت لمنع وصول المواد الغذائية والإنتاج الزراعي بين المحافظات الدور البارز في استمرار الصمود السوري وفي تأمين الأسواق المحلية بكافة المنتجات الزراعية، حيث توجد كل المنتجات بدون استثناء في أسواق المحافظات السورية، ولكن أسعارها مختلفة مكانياً من جهة وغير مناسبة لكثير من المواطنين من جهة ثانية، وهذا موضوع آخر تتداخل فيه عوامل أخرى متعلقة بالعرض والطلب، وبارتفاع مدخلات الإنتاج وبأتاوى وضرائب الإرهابيين وبالنفوس المريضة التي توجد عند تجار الأزمات الذين يقتاتون على لقمة عيش المواطن السوري، ويتاجرون بها.

بالمحصلة استفادت الدولة السورية مما بنته من بنى تحتية وزراعية وسياسات زراعية مرتبطة بالدولة من جهة وبالتكامل الاقتصادي السوري من جهة ثانية، وأسهمت هذه الحالة الإيجابية في صمود سورية وتصديها للمؤامرة والحرب الكونية عليها.

مشكلات الزراعة وإستراتيجية حلها:

بما أن لقطاع الزراعة هذا الدور الحيوي فإنه من الضروري التعرف على مشكلاته ، ولكن باقتضاب، لأنه يحتاج إلى مؤلف في هذا المجال. وأهم مشكلات القطاع الزراعي هي الآتي:

١- مشكلات الترب الزراعية، وهي كثيرة وأهمها: التصحر، والتملح، والتغدّق، والانجراف، والزحف العمراني، وتدني الخصوبة ونظام الملكية الزراعية وغيرها.

٢- مشكلات موارد المياه، وهي أيضاً كثيرة وأهمها: تذبذب كميات المياه سنوياً بسبب تذبذب الوارد المائي من الأمطار والأنهار العابرة، التبخر الذي تتعرض له، الهدر، التلوث، وطرق الري في الزراعة التي تستأثر بنحو ٨٩% من موارد المياه في سورية.

٣- الهجرة من المناطق الزراعية لأسباب مختلفة طبيعية وبشرية (كالجفاف وزيادة معدل النمو السكاني، وتدني الإنتاجية، وبالتالي الدخل...).

٤- عدم ارتقاء البحث العلمي الزراعي المستوى المناسب لرفع الإنتاجية الزراعية وتحسين السلالات النباتية والحيوانية وتحصينها من الأمراض والآفات.

٥- ضعف الإرشاد الزراعي والبيطري لنقل منتجات ومخرجات البحث العلمي إلى المزارعين والمربين وتدريبهم على أحدث الطرق الزراعية وتزويدهم بالمعرفة العلمية الزراعية.

٦- ضعف الاستثمارات في المجال الزراعي، ربما لأنها تحتاج إلى وقت كي تُعطي ثمارها وليظهر ريعها، في حين توجد مجالات للاستثمارات لا تحتاج لوقت كالنشاط الزراعي، مع العلم أن الاستثمار في النشاط الزراعي بعد أن يصل إلى مرحلة الإنتاج يُعطي بوتائر متسارعة ريعه المستمر والدائم مع التكلفة المتدنية قياساً للاستثمارات المشابهة.

٧- سوء تسويق المنتجات الزراعية وبخاصة أوقات المواسم الجيدة، حيث لا توجد أسواق قادرة على استيعاب كل المنتج. وبالنظر لضعف التسويق الخارجي لأسباب سياسية أحياناً وضعف نشاط السياسة الخارجية في هذا المجال أحياناً أخرى.

٨- سوء التخزين من جهة وعدم وجود المخازن الكافية من جهة أخرى مما يحرم الدولة والمزارعين من توريد المنتج الزراعي. بما يتوافق وحاجة السوق المحلي، وليجعل الأسعار مناسبة للمنتج والمستهلك على حد سواء.

٩- تدني تصنيع المنتجات الزراعية، التي تزيد عن حاجة الأسواق من جهة، ولا تُخزّن بالشكل المناسب من جهة ثانية، مما يزيد من خسائر القطاع الزراعي ويُضعف من تنمية وتطور القطاع الصناعي المعتمد على المادة الأولية الزراعية.

إستراتيجية تطوير وتنمية القطاع الزراعي:

يجب أن تتوجه إستراتيجية تطوير وتنمية القطاع الزراعي نحو حل المشكلات التي يواجهها القطاع والتي تم استعراض أهمها في الفقرة السابقة، مع ذلك يمكن القول إن الإستراتيجية يجب أن تكون متكاملة في الآتي:

١- في وضع الخطط المناسبة المدروسة علمياً على المستويين الإقليمي والمركزي.

٢- في تنفيذ الخطط الموضوعة بعد تأمين كل مستلزماتها المادية (المعدات والآلات والبرامج وغيرها)، والبشرية (قوة العمل والمتخصصين والإداريين).

٣- في متابعة تنفيذ الخطط ووضع الإطار القانوني والتشريعي لضمان التنفيذ والمحاسبة ومراجعة مراحل التنفيذ من أجل تحديد العقبات والمشكلات وإجراء التعديلات اللازمة ضمن الزمن المحدد والمستوى الفني والتقني المطلوب.

٤- تأمين الاستثمارات الضرورية للتخطيط والتنفيذ والمراجعة، لأنه من دون الاستثمارات الكافية لا يمكن ضمان تنفيذ أي من الخطط الموضوعة لتنمية وتطوير الزراعة في سورية والمشكلة في الاستثمار يمكن حلها من خلال تأمينها من قبل الدولة أولاً أو من قبل الأفراد والمساهمين ثانياً، أو من قبل التشاركية بين الدولة والقطاع الخاص وإيجاد سبل التمويل الذاتي والمشترك.

٥- التأكيد على المشاريع الزراعية الكبيرة التي تنتج كميات كبيرة من المنتجات الزراعية التي تلبي احتياجات الأسواق الكبيرة وتوفر كميات مناسبة للتصدير وللتصنيع المتوافق مع الخطط الزراعية وهذا يزيد بالفعل من القيمة المضافة في القطاع الزراعي، ولكن يجب التنويه إلى أنه يجب أن يسير هذا التوجه مع خطط الدولة في دعم المشاريع الزراعية الأسرية أو المنزلية أي دعم الاقتصاد المنزلي بحيث يستطيع قطاع كبير من المواطنين في تأمين احتياجاتهم من السلع الغذائية الأولية في الثروة الحيوانية وفي الحدائق المنزلية والفسحات المناسبة لهذا الاقتصاد كالأسطح والشرفات والحدائق المنزلية أو الحواكير الصغيرة.

وفي نهاية هذا البحث أود وضع بعض الخطوات المتكاملة التي تسهم في إستراتيجية تنمية القطاع الزراعي في سورية، وهي:

١- تنمية الموارد المائية وترشيد استهلاكها.

٢- حماية الترب الزراعية.

٣- دعم الاستثمار الزراعي.

٤- التنمية الريفية والإقليمية لمنع الهجرة من الأراضي الزراعية.

٥- دعم الإرشاد الزراعي والبيطري وتحسين المهارات والخبرات الزراعية.

٦- دعم البحث العلمي الزراعي.

٧- دعم الصيد البحري والنهري.

٨- استخدام الأساليب العلمية في التسويق الزراعي.

٩- إتباع الدورات الزراعية.

١٠- منع تهريب الثروة الحيوانية.

ب- القطاع الصناعي وأهميته الاقتصادية والسياسية:

تأتي أهمية الصناعة في سورية لأنها تسعى لتحقيق جملة من القضايا التي تهم المجتمع السوري ولأنها تمتلك خصائص متعددة تؤدي فوائد مهمة للمجتمع، وهي:

١- تساعد الصناعة في إيجاد فرص عمل كثيرة للشباب الذين يستعدون للدخول في قوة العمل السورية ضمن مستويات متنوعة كالتخصص وعدم التخصص، فالصناعة تساعد في إيجاد فرص عمل مضاعفة في القطاعات الأخرى حيث كل فرصة عمل في الصناعة توجد فرصتي عمل في القطاعات الأخرى، وهي تزيد كذلك في التوسع العمراني.

٢- تشكل الصناعة قاطرة الاقتصاد الوطني في المجمل كونها تستخدم المواد الأولية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني، وهي أساس الاقتصاد السوري. ولوجود مواد أولية شبه معدنية ومعدنية أخرى في سورية تدخل في عمليات التصنيع ثم إن منتجات الصناعة تلبي الاحتياجات الفردية والجماعية للمجتمع السوري، وتأتي بقيمة مضافة مرتفعة توجد أساس تطور البنى التحتية الخدمية والإنتاجية والاجتماعية، وهي الآن تعطي نحو ٢٥% من الناتج المحلي السوري.

٣- تساعد في تطوير وتثقيف الطبقة العاملة في سورية والتي تعد رائدة في المجتمع والدولة، فهي تزيد من النضج الثقافي والسياسي داخل المجتمع السوري.

٤- تُعدّ الصناعة ودرجة التصنيع في المواد الأولية المحلية ودورها في الاقتصاد الوطني أحد أهم معايير التقدم بين الدول، ولذلك تُصنّف الدول الصناعية بأنها دول متقدمة.

٥- تُمكّن الصناعة في سورية من تقوية الدولة السورية وتأمين مستلزمات الدفاع والأمن الوطني والقومي، وتزيد من فاعلية السياسة السورية الداخلية والخارجية على حد سواء.

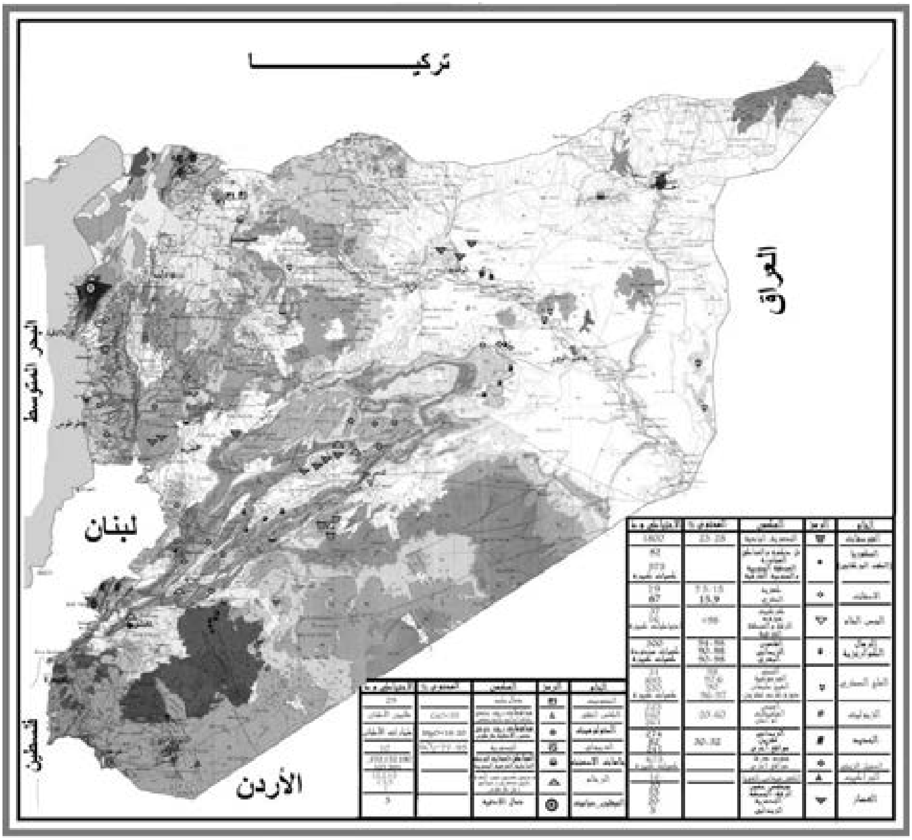
مقومات الصناعة في سورية:

تتعدد مقومات الصناعة والنشاط الصناعي في سورية وتتكامل مع بعضها لتشكل منظومة واحدة لابد من توافرها، أو توافر أغلبها على الأقل لتندفع عجلة الصناعة إلى الأمام، وهي:

١- المواد الأولية الضرورية: تعد كل مادة طبيعية تدخل في الصناعة، لغرض تعديلها أو تغليفها أو إنتاج منتج آخر منها، أو تخزينها لفترة أخرى أو إضافة أي شيء إليها، مادة أولية صناعية، وتنقسم إلى قسمين:

أ- المواد الأولية الزراعية، النباتية والحيوانية بكافة أشكالها وأنواعها وأصنافها كالمحاصيل الزراعية الحقلية والأشجار المثمرة والثروة الحيوانية بمشتقاتها، الحليب والبيض والعسل والأنسجة والجلود واللحم والعظام والصيد (البري والمائي) والغابات.

ب- المواد الأولية المعدنية وشبه المعدنية، في سورية أغلب المواد الأولية هي شبه معدنية كالنفط والغاز والكبريت والملح والفوسفات والصخور النفطية وغيرها، لكن تستورد سورية خامات الحديد (نصف مصنعة) والفحم الحجري أحياناً وبعض المعادن الأخرى. الخريطة رقم (٨)



خريطة توزع الموارد المعدنية وشبه المعدنية في سورية

الخريطة رقم (٨)

٢- **مصادر الطاقة:** على الرغم من توافر مصادر متعددة للطاقة في سورية، المتجدد منها وغير المتجدد، أي التقليدي وغير التقليدي، إلا أن الطاقة الأساسية في سورية هي في الحقيقة الطاقة الكهربائية المتولدة من مصادر متعددة وهي:

أ- الطاقة المائية من سد الفرات وسد البعث وغيرهما.

ب- طاقة الفيول الذي تعمل عليه مولدات ضخمة موزعة على معظم الجغرافية السورية.

ج- طاقة الغاز الطبيعي الذي بدأت تعمل عليه محطات كبيرة لتوليد الطاقة الكهربائية.

د- مولدات صغيرة الحجم تعمل على الفيول في بعض المناطق أو أثناء انقطاع التيار الكهربائي كما يحصل الآن في معظم المدن الصناعية نتيجة للاعتداء الدائم على شبكات نقل الطاقة وأحياناً على محطات التوليد من قبل الإرهابيين.

٣- **قوة العمل السورية** الكافية لتأمين كافة مجالات النشاط الصناعي سواء من حيث العدد، وهو أساسي في النشاط الصناعي والخدمات المرتبطة به، أم من حيث التخصص وهو أمر لابدّ منه من أجل قيادة النشاط الصناعي وتطويره، وتحسين أدائه وإنتاجيته على الرغم من أن نحو ٧٠% من قوة العمل السورية غير متحصلة على الشهادة الإعدادية، أو ما دونها إلا أنه يُمكن تعويض ذلك من خلال التدريب والتأهيل اللازمين للنشاط الصناعي، ويعمل في قطاع الصناعة نحو ٣٠% من قوة العمل السورية وهذا بحد ذاته مقوم مهم جداً في مستويات متعددة.

٤- **رأس المال:** يُشكل رأس المال أو الاستثمارات **المقوم الأهم** في النشاط الصناعي لأن كل عمليات ومراحل هذا النشاط، بالإضافة للبنى التحتية الصناعية وتأمين المواد الأولية ومصادر الطاقة وأجور العمل والإدارة تتطلب رأس المال الضروري والكافي لمجمل محطات ومفاصل هذا النشاط، ومن دونه لا توجد صناعة

ولا نشاط صناعي، ولذلك من الضروري بمكان تأمين الاستثمارات اللازمة لإقامة الصناعة وتشغيل النشاط الصناعي وحتى نقل المنتج إلى الأسواق.

٥- السوق أو التسويق: يُعدّ السوق الحلقة الأساسية والأكثر فعالية في الدورة الاقتصادية عموماً وفي النشاط الصناعي خصوصاً، هنا تنتهي سلسلة حلقات النشاط الصناعي، وهنا كذلك تبدأ دورة الاقتصاد من جديد، لأنه بعد بيع السلعة تُسترد كل تكاليف الإنتاج بأنواعها، المدخلات والأجور، والإهلاك وثمن الأرض وغيرها، وكذلك تُعطي السلعة قيمة مضافة، وربح مهم حيوي لزيادة رأس المال وتراكمه ليأخذ أدواراً أخرى في تجديد وتوسيع المؤسسات الإنتاجية، وفي سورية توجد أسواق داخلية كبيرة هدفها تلبية احتياجات السكان من السلع الفردية والاجتماعية الاستهلاكية والإنتاجية على حد سواء، وتُقاس السوق السورية الداخلية من خلال عاملين اثنين:

أ- عدد السكان، وهو في تزايد مستمر، فسوق حجمها نحو ٢٤ مليون نسمة كافية لبناء وتوسع كل أنواع الصناعات الاستهلاكية.

ب- القدرة الشرائية للسلع المنتجة، وهذا يتحدد من خلال دور ومكانة السلعة بالنسبة للمشتري من جهة، ولقدرة السلعة على تلبية ذوق واهتمام المشتري من جهة ثانية.

وسعر السلعة يُقاس من خلال قانون السوق المعروف وهو: العرض والطلب، ومدى توافر السلعة في السوق ومدى الطلب عليها، ولكن المنافسة في السوق تتحكم بها خاصيتان، وهما:

١- السعر، الذي يجب أن يتوافق مع أمرين وهما:

أ- مستوى الدخل للمشتري.

ب- تكاليف الإنتاج وهامش الربح الضروري لاستمرار الدورة الاقتصادية.

٢- جودة السلعة، وهي تقاس بالمستوى التقني المنتج لها، وهذا له علاقة بالقدرة العلمية والتقنية للإنتاج وتلبية أذواق المستهلكين في السلعة مع متانتها وقدراتها على تجسيد الإبداعات العلمية العالمية في مجال السلعة ذاتها.

٦- **البحث العلمي:** يُشكل البحث العلمي الرافعة الأساسية للنشاط الصناعي، لأن التوطن الصناعي يحتاج إلى إيجاد منطلقات للإبداع والتطوير الصناعي السوري من داخل المجتمع السوري أولاً، وبالاطلاع على آخر المستجدات والتطور في كل المجالات التي تُعنى بها الصناعة السورية على الصعيد العالمي للاستفادة من التخصص العالمي والتقسيم العالمي للعمل، كون ذلك يقلل من نفقات البحث العلمي، فهو مكلف جداً، ويُسرّع من وتيرة التطور العلمي والصناعي. إن تعزيز شعار صُنع في سورية يحتاج إلى دعم البحث العلمي في سورية أولاً، والبحث العلمي يحتاج إلى أركان ضرورية لينطلق بالاعتماد على نفسه ديناميكياً، وهي:

١- البنى التحتية الضرورية.

٢- الأجهزة والمعدات.

٣- البرامج والمكتبات والانفتاح على المستجدات العالمية.

٤- الباحث الذي يُشكل عماد البحث العلمي.

٥- التشريعات والقوانين الضامنة للإبداع والمشجعة له.

٦- رأس المال والاستثمارات الكافية.

٧- **البنى التحتية المناسبة والمدن الصناعية:** ليس من الضروري أن تكون البنى التحتية هنا خاصة بالصناعة لأنها، أي الصناعات قادرة على الاستفادة من أي بنى تحتية موجودة لإتمام دورتها في الإنتاج والاستهلاك، وأهم البنى التحتية الضرورية للنشاط الصناعي هي:

أ- شبكات الطرق بأنواعها البرية وبشقيها الإسفلتي والحديدي، تبلغ أطوال شبكة الطرق نحو ٥٠ ألف كم، ويبلغ طول السكك الحديدية نحو ٢٨٣٣كم، لتأمين المواد الأولية الزراعية والمعدنية وشبه المعدنية، وتأمين الفيول والغاز، وكذلك لنقل المنتجات الصناعية نصف المصنعة إلى المصانع حسب توزيعها الجغرافي، ونقل السلع والمنتجات النهائية إلى الأسواق السورية في المدن والمراكز العمرانية الموزعة في الجغرافية السورية.

ب- الموانئ التجارية لاستيراد المواد الأولية الصناعية والآلات والمعدات، ولتصدير المنتجات الصناعية إلى الأسواق الخارجية.

ج- شبكات المياه الضرورية للنشاط الصناعي بكافة مراحله الإنتاجية.

د- شبكات الصرف الصحي.

هـ- شبكات نقل الطاقة الكهربائية اللازمة للصناعة.

و- شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والشابكة (النت).

ولذلك كان للمدن الصناعية الكبرى الدور المهم في تطوير وتركيز وتوطين الصناعة في سورية، كونها تقلل من المسافات بين المؤسسات الإنتاجية وبالتالي النفقات وتُمكّن من الاستفادة من العلاقات الرأسية في عمليات الإنتاج للسلعة، والاستفادة من العلاقات المكانية في حسن استثمار المياه والطاقة والاتصالات وغيرها. وأهم المدن الصناعية في سورية هي: مدينة عدرا الصناعية، مدينة حسياء الصناعية، مدينة الشيخ نجار الصناعية، ولكن توجد العديد من المدن الصناعية الصغيرة الرادفة لتلك المدن وتسعى الدولة السورية لافتتاح مدن صناعية كبيرة في كل المحافظات السورية ولكن الأزمة الأخيرة أخرّت في تنفيذ تلك المدن وحاولت العصابات الإرهابية الاستيلاء على بعضها كما حصل في مدينة الشيخ نجار ولكن الجيش السوري تمكّن من تحريرها وإعادتها للعمل.

٨- **الإدارة:** لاشك أن للإدارة الدور الحاسم في النشاط الصناعي لأن كل المقومات التي ذُكرت سابقاً لا تستطيع أن تؤدي وظيفتها بالشكل المناسب، الناضج والفعال، دون وجود إدارة علمية وعصرية لاستثمار تلك المقومات عقلانياً من خلال تقليل الهدر في الاستثمارات وفي الزمن وفي تحسين خصائص الإنتاج ليكون منافساً في السوق الهدف الرئيس للمنتج الصناعي، والإدارة لم تعد ترفاً ولا وجاهة بل هي جزء من عمليات الإنتاج. وفي رأي الكثيرين للإدارة الحصة الكبرى في إتمام العمليات الإنتاجية وتلبية احتياجات الأسواق المحلية والمنافسة في الأسواق الخارجية ويجب أن تتوافر شروط محددة أساسية في الإدارة:

أ- المرجعية الأخلاقية الضرورية.

ب- الخبرة العلمية بالمستوى المطلوب.

ج- ضرورة وضع الإدارة تحت معيار المراقبة والمحاسبة في أي وقت كان.

٩- الأمن والتشريعات المناسبة: لا يختلف اثنان أن رأس المال جبان وأن النشاط الصناعي يحتاج إلى مناخ مناسب للاستثمار وللإنتاج وللنقل وللتوزيع، ذلك بأن المؤسسات الصناعية تقع في مراكز جغرافية محددة وليست واسعة، ويسهل التأثير عليها مباشرة من خلال التأثير في وصول المواد الأولية أو الطاقة أو العمالة أو عمليات الإنتاج ذاتها، أو حتى في نقل المنتج إلى الأسواق، لا بل يُمكن للحالة الأمنية أن تؤثر على الحلقة الأهم في سلسلة الدورة الإنتاجية وهي السوق، فعندما لا تتوفر شروط الأمن المناسبة يعزف الكثير عن الذهاب إلى الأسواق وشراء السلع بحرية، باختصار لابد من توافر حد مناسب من الأمن للنشاط الصناعي، في مؤسسات الإنتاج وفي شبكات النقل وسبل تأمين مكملات العمليات الإنتاجية وفي توزيع المنتجات وإيجاد المناخ المناسب، والمربح للبيع الهدف الرئيس للصناعة. وقد أثبتت الأزمة السورية صحة ما ذُكر، فالمناطق التي أصابها الإرهاب أو احتلها الإرهابيون توقفت فيها عجلة الإنتاج الصناعي، بل أكثرها سُرق أو دُمّر بالكامل.

أما بالنسبة للتشريعات المناسبة للنشاط الصناعي، فهي تتدرج وفق الآتي:

أ- إيجاد تشريعات مناسبة للمستثمرين لتشجيعهم بالنشاط الاستثماري.

ب- إيجاد تشريعات مناسبة للأنشطة الصناعية الإنتاجية تتوافق مع مستويات الصناعة كالصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

ج- إيجاد تشريعات مناسبة لإنشاء الأسواق التجارية الصناعية والمعارض وغيرها.

د- إلغاء الحلقات الوسيطة بين المستثمرين الصناعيين والمؤسسات الإدارية التي تتعامل مع المستثمرين لإكمال إجراءات استثماراتهم من أجل محاربة الفساد المستشري في هذا المجال وعلى مختلف الأصعدة.

البنية القطاعية للصناعة في سورية:

تتكون البنية القطاعية الصناعية في سورية من الآتي:

أولاً: الصناعة الاستخراجية: تُشكل الصناعة الاستخراجية عماد الصناعات التحويلية في الغالب كونها تؤمن لها المادة الأولية المعدنية وشبه المعدنية التي ستشكلها وتنتجها أو تؤمن مصدر الطاقة الضروري لإتمام العمليات الإنتاجية التصنيعية، وفي سورية تقوم الصناعة الاستخراجية بالآتي:

أ- استخراج النفط والغاز من الأراضي السورية من الأحواض والحقول النفطية والغازية الموزعة في مساحات كبيرة من الجغرافية السورية، في الجزيرة وحوض الفرات والبادية والقلمون وغيرها، حيث تُجمع المادة المستخرجة وتنقل إلى مصفاتي حمص وبانياس بالنسبة للنفط، أو إلى مراكز تجميع الغاز في مناطق متفرقة لتتم الاستفادة منه في صناعة الطاقة وغيرها.

ب- استخراج الفوسفات من مناجمه الموزعة في مناطق البادية السورية (خنيفيس، الحمرا، الصوانية، وغيرها)، ثم تُجمع المادة المستخرجة وتركز مادة خامس أكسيد الفوسفور فيها لتتصل لنحو ٩٥% أو أكثر (تتراوح نسبته بين ١٨ - ٣٥%) بعدها يُنقل بالسكك الحديدة إلى حمص ومركز التصدير في مرفأ طرطوس، يُقدّر الاحتياطي بنحو ٥ مليار طن، والإنتاج بنحو ٣ مليون طن سنوياً.

ج- استخراج الجص من مناطق متفرقة كالرصافة والحسكة والنهر الكبير الشمالي ليسهم في صناعة الإسمنت.

د- استخراج الملح من منجم التبني والسباخ الكبيرة (الجبول، البوارة، أم برغوث، الموح، وغيرها..) يُقدّر الاحتياطي في التبني بنحو مليار طن، ويبلغ الإنتاج نحو ١٣٠ ألف طن سنوياً.

هـ- استخراج الرخام من مناطق متفرقة في سورية، البدروسية، الرحيبة، عفرين، القرداحة، بيت ياشوط ودمشق وغيرها.

و- استخراج الطف البركاني بنحو مليون طن سنوياً، والتعامل مع البازلت لإنتاج الإسمنت والخيوط الصناعية والأنابيب.

ز- الرمال والحصى الموجودة في السلسلة التدمرية والزبداني والرقة وجبل البشري، واستخراج الكوارتز لصناعة الخزف والزجاج والسيراميك والإسمنت.

ح- استخراج الإسفلت في كفرية، يُقدّر الاحتياطي بنحو ١٠٠ مليون طن.

وتوجد معادن أخرى في سورية بانتظار استخراجها تفيد في الصناعات التحويلة، وهي: الكروم والنحاس والرصاص والحديد والمنغنيز.

ثانياً: الصناعات التحويلية: تشمل الصناعات التحويلية كل أنواع الصناعات التي تقوم بتعديل أو تغيير أو تشكيل أو إضافة لأية مادة أولية عضوية كانت أم معدنية وشبه معدنية، وفي سورية توجد الصناعات التحويلية الآتية:

١- الصناعات الغذائية بكافة أنواعها بالإضافة لصناعة الطحين والعصائر، وهي تشكل نحو ٢٦% من الصناعات التحويلية في سورية، ويعمل بها نحو ١٣% من قوة العمل العاملة في الصناعة. وتضم ٢٣ شركة كبيرة تنتج الزيوت النباتية، والصابون، والأطعمة المعلبة والألبان والأجبان والبسكويت والشوكلا، والبيرة، والنبيذ، والخضار المجففة والحلويات.

٢- الصناعات النسيجية، وهي من أهم الصناعات السورية، حيث تمتلك سمعة عالمية جيدة المعتمدة على المادة الأولية المحلية، القطن نحو مليون طن سنوياً في السنوات الخيرة، والأصواف وغيرها من الأغنام والماعز..، وتضم الصناعات النسيجية في سورية نحو ٢٧ شركة كبيرة تنتج الغزول، القطن،

الصوف، القماش، الملابس والسجاد.. وتنضم إليها مؤسسة حلج وتسويق الأقطان.

٣- صناعة الإسمنت ومواد البناء، وتضم شركات الإسمنت والأنابيب البيتونية والأدوات الصحية، وتتكون من ١١ معملاً تنتج نحو ٥ مليون طن سنوياً.

٤- الصناعات الكيماوية (الكيميائية) وتضم ١٣ شركة كبيرة تنتج الأدوية والدهانات والمنظفات والأسمدة، والبلاستيك، الإطارات، المطاط، الزجاج، الدباغة والأحذية والورق.

٥- الصناعات الهندسية، وهي مهمة جداً وتتكون من ١٣ شركة كبيرة وتنتج الفولاذ، الإلكترونيات، الخشب المضغوط، المحركات، المحولات، البطاريات، الكابلات، الألمنيوم، حديد البناء، الأدوات المنزلية، الكبريت وأقلام الرصاص، القضبان الحديدية والدرفلة (الساحل، حماه).

٦- صناعة السكر وتضم ١٠ مؤسسات وتنتج السكر والخمير والخل والمولاس.

٧- صناعة التبغ.

٨- صناعة وسائل النقل البرية والبحرية والمعدات الزراعية (السفن، القوارب، السيارات، الجرارات... وغيرها).

٩- صناعة الأثاث، ولسورية شهرة عالمية بهذه الصناعة.

١٠- الصناعات اليدوية وهي متنوعة وذات أهمية كبيرة اقتصادية وسياحية وتاريخية.

تعد الصناعات التحويلية المحرك الرئيس للتنمية في سورية، لأنها الأكثر فاعلية في تحويل الهيكلية الاقتصادية من نشاطات ذات قيمة مضافة متدنية إلى نشاطات ذات قيمة مضافة مرتفعة.

وتضاف إلى قطاع الصناعة كذلك **صناعة السياحة** التي باتت إحدى أهم الصناعات في سورية قبل حدوث الأزمة حيث كانت تستقبل أعداداً من السياح تتراوح بين ٣ – ٥ مليون سائح وهذا رقم قليل إذا ما قورن بأهمية وإمكانات المقومات السياحية السورية والتي تنقسم إلى قسمين:

أ- المقومات الطبيعية:

١- البحر المتوسط أحد أفضل بحار العالم في السباحة وفي الخصائص الطبيعية للنشاط السياحي.

٢- التضاريس، وهي متعددة حسب خصائصها المتوسطية أو الداخلية المرتفعة.

٣- الغطاء النباتي.

٤- البادية السورية.

٥- التنوع في البيئات السورية.

ب- المقومات البشرية، وتشمل:

١- الأوابد التاريخية الغنية والتي تتجاوز عشرة آلاف موقع، كالقلاع والمدن المندثرة والمدن الحية ذاتها.

٢- البنى التحتية المناسبة.

٣- المعارض الثقافية والتراثية التي تشد الزائرين والمهرجانات.

وهناك رزمة أخرى من المقومات ليس المجال مناسباً لذكرها.

وأخيراً لابد من الإشارة إلى أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية تُعطي نحو ٦٩% من الناتج المحلي الصناعي وتُشغّل نحو ٨٠% من قوة العمل في الصناعة.

مشكلات الصناعة وإستراتيجية تنمية الصناعة السورية:

توجد مشكلات عدة في الصناعة السورية وهذا شيء طبيعي لأنه لا توجد صناعة في أية دولة إلا وتوجد فيها مشكلات متعددة، وأهم هذه المشكلات هي الآتي:

١- مشكلات في المادة الأولية، ولعل الأمر هنا يتحدد في المواد الأولية المعدنية، لأنه لا توجد مشكلة في المادة الأولية الزراعية. لا بل تصدر سورية مواد أولية زراعية، فالمشكلة هنا في عدم قدرة الصناعات الغذائية على استيعاب معظم المنتجات الزراعية، إنما المشكلة فعلاً موجودة في احتياجات الصناعة السورية للمواد الأولية المعدنية كالمعادن الثقيلة وغيرها.

٢- مشكلات في التسويق، وهذه مشكلة طبيعية أيضاً لأن قانون التسويق والبيع يخضع لظروف متعلقة في تكاليف الإنتاج والمنافسة والجودة والسعر والعرض والطلب، وكل الصناعات العالمية تعاني من هذه المشكلات وإن كانت بمستويات متباينة.

٣- مشكلات في البحث العلمي، تسعى الصناعة السورية إلى توطين الصناعات وإيجاد منطلقات جديدة ومحلية للتطور والنمو الذاتي وهذا يحتاج لدعم شديد من البحث العلمي ليُعطي مخرجات مناسبة تلبي حاجات الأسواق وأذواق الزبائن المشترين في الداخل والخارج، وبالنسبة لسورية وكل الدول النامية وحتى بعض الدول المتقدمة تعاني من مشكلات البحث العلمي التي تخضع لظروف الإبداع والابتكار، والتجريب والتعليم في كل المراحل الدراسية بالإضافة لدعم البحث العلمي بالأركان التي ذكرت سابقاً.

٤- مشكلات متعلقة بالتمويل والاستثمار، تسعى الصناعة السورية من خلال الاعتماد الكامل على التمويل الذاتي، الحكومي والخاص والمشترك، إلى تأمين احتياجات الصناعات المحلية ولكن للحق يجب القول أنه من الصعوبة بمكان تأمين كل مستلزمات الصناعة بالمستوى الذي تطمح له الدولة السورية، ولكن الإيجابية الكبيرة في هذا المجال هي السعي الدائم لإيجاد السيولة بالقدر المقتدر عليه لضمان استمرار النشاط الصناعي والتنمية الصناعية.

٥- مشكلات متعلقة بالإدارة، ربما كانت هذه المشكلات هي الأكثر تأثيراً في الصناعات السورية لأن لمشكلات الإدارة آثاراً كبيرة وحساسة على تطور الصناعة وتحسين أدائها ومخرجاتها وتسويق منتجاتها وتأمين مدخلاتها بالمستوى المناسب، فالإدارة غير الكفوءة، وهي تكاد تلامس معظم أنواع الصناعات بمستوياتها وأنواعها وبشكل خاص التابعة للقطاع العام أولاً، تؤدي إلى تباطؤ في النمو الصناعي وإلى تخفيض القيمة المضافة في الإنتاج الصناعي، وإلى كساد في تصريف المنتجات أو إلى صعوبات في تأمين المادة الأولية، وفي تحسين شروط الإنتاج وفي الترويج الإعلامي وإيجاد الأسواق المناسبة والمشجعة للصناعة، الأسواق الداخلية أو الخارجية على حد سواء، بينما الإدارة الجيدة الكفوءة قادرة على التقليل من الخسائر ورفع وتيرة النمو وزيادة الأجور وتحسين شروط العمل وفي المكافئات والحوافز، وفي إيجاد الأسواق والترويج للمنتجات، ودعم البحث العلمي وإيجاد سبل مناسبة للتمويل وهذه بحق تعد قضية وطنية بامتياز وليست صناعية فقط لما للإدارة من دور في الحراك الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

إستراتيجية التنمية الصناعية في سورية:

ليس من السهل وضع إستراتيجية عامة لتنمية الصناعة في سورية، فهذا يحتاج إلى جهود متكاملة من فريق عمل متعدد التخصصات ويعمل في مفاصل إنتاجية وخدمية على مستوى الدولة، ولكن سنحاول أن نضع خطوطاً عامة لإستراتيجية تنمية الصناعة في سورية.

١- تطوير الصناعات التي توجد فيها مواد أولية محلية كالصناعات الغذائية بأنواعها والصناعات النسيجية والصناعات البتروكيميائية والإسمنت والصناعات الجلدية والصناعات المرتبطة بالفوسفات والأثاث واليدوية.

٢- الحماية الجمركية للمنتجات الصناعية المحلية، وهذه موجودة في كل دول العالم، شرط أن تلبي أذواق المشترين وتحقق معايير الجودة.

٣- مكافحة الفساد وحماية المال العام والتحفيز الإداري المناسب وفق معياري المحاسبة الشديدة والمكافأة الجيدة.

٤- دعم البحث العلمي بكل ما يحتاجه من نفقات ومعدات وبرامج ومراجع ومواد وربطه بالجامعات السورية.

٥- التفتيش عن أسواق خارجية جديدة تتناسب مع مخرجات الصناعة السورية، من خلال نشاط وزارة الخارجية السورية والمشاركة بالمعارض العالمية.

٦- إقراض الصناعيين قروضاً ميسرة من حيث:

أ- الحجم، ب- الفائدة، ج- المدة الزمنية.

٧- التعامل بسلة من العملات الأجنبية لتخفيف العقوبات عن الصناعات السورية، وتأمين احتياجاتها من المواد الأولية وقطع الغيار والتجديد وغير ذلك.

٨- وضع سياسة نقدية مناسبة ومشجعة للاستثمار بتخفيض الفائدة وما يرتبط بذلك من إجراءات مشابهة.

٩- وضع تشريعات مناسبة لتنمية الصناعة.

١٠- توطين صناعة السيارات لأنها تخلق عناقيد صناعية تنهض بالاقتصاد السوري عموماً.

١١- زيادة عدد المدن الصناعية الكبيرة ودعمها بكل ما تحتاجه من بنى تحتية ومصادر طاقة وحمايتها من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها كما حصل في مدينة الشيخ نجار في حلب.

١٢- الاهتمام الكافي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأنها قادرة أن تصبح محفّزاً قوياً للصناعة السورية كونها تعتمد على الموارد البشرية، ولا تحتاج لموارد طبيعية كبيرة ولا إلى استثمارات كبيرة، ولا إلى مساحات كبيرة وقد أثبتت فاعليتها في دول مهمة في العالم، كالولايات المتحدة، واليابان، والصين والهند...

دور الصناعة في أمن الدولة وقوتها:

لا توجد فعالية اجتماعية واقتصادية تؤدي دوراً حاسماً في قوة الدولة والحفاظ على أمنها كما هي الصناعة، وذلك للأسباب الآتية:

١- تؤمن الصناعة المعدات والأدوات التي تُسهم مباشرة في قوة الدولة وحمايتها من المخاطر التي تتعرض لها.

٢- تؤمن الصناعة بمستويات مختلفة السلاح الذي تحتاجه سورية وكذلك الذخيرة التي تحتاجها تلك الأسلحة، بدءاً من أدناها حتى أعقدها، وأكثرها فاعلية في المعارك التي تخوضها في الحرب الكونية عليها، وفي التصدي للعدوان الصهيوأمريكي الدائم.

٣- تؤمن الصناعة السورية معظم السلع والمنتجات والمعدات التي تحتاجها الدولة السورية والمجتمع السوري، وهذا بحد ذاته يُعدّ إنجازاً ضخماً للصناعة السورية، لأنه يجعل سورية بحالة من الأفضلية بين الدول المماثلة، لولا هذه الأزمة والحرب الكونية التي تتعرض لها.

٤- تؤمن الصناعة قيمة مضافة كبيرة، ويمكنها أن تحقق قيمة مضافة على كل المواد الأولية المحلية، تُمكّن الدولة من خلالها توجيه فائض القيمة هذا إلى أية جهة تسهم في قوة الدولة وفي تحقيق إستراتيجياتها الداخلية والخارجية.

٥- تهيئ الصناعة ظروفاً مناسبة لتشغيل أعداد كبيرة من قوة العمل الشابة مما يهيئ الفرص للاستقرار الاجتماعي وبالتالي الاستقرار السياسي.

٦- تنتج الصناعة باستمرار فكراً اجتماعياً سياسياً نقيّاً مناسباً للتغيير والتحديث في البنى الهيكلية للدولة عامة وهذا يساعد مما لا شك فيه في التطوير والتنمية وبخاصة كالحالة السورية حيث تسهم الدولة في معظم الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

٧- الصناعة قادرة على زيادة الروابط المتينة بين أقاليم الدولة السورية من خلال علاقاتها التشابكية في تصنيع المواد الأولية، وتوزيع المنتجات والسلع والبنى التحتية التي تحتاجها والرؤى التبادلية في توزع الموارد البشرية والاستفادة منها في أفضل وجه، كل هذا في المحصلة يقوّي الدولة في الداخل ويوجه فائض القوة فيها لاستثمارها في أهداف الدولة في الخارج.

٨- أخيراً تجعل الصناعة من سورية دولة مهابة إقليمياً ويُحسب لها حساب دولياً. وليس من السهولة تمرير المؤامرات عليها وتنفيذها لأن الصناعة تضع الدولة في موضع القوة، وبالتالي إمكانات اتساع مجال الأمن الحيوي للدولة في إقليم المشرق العربي والمتوسطي.

ج- قطاع التجارة وأهميته الإستراتيجية:

تعد التجارة مرآة للاقتصاد الوطني من جهة ولمدى تطور المجتمع ومستواه المعيشي من جهة ثانية، فالتجارة تعكس حالة الإنتاج الزراعي والصناعي وما تحتويه من سلع ومنتجات أولية ومصنعة وحتى نصف المصنعة، وتعكس بالوقت نفسه قدرة المجتمع بأفراده وجماعاته في استهلاك المنتجات وتداولها حيث الحلقة الأخيرة في النشاط الاقتصادي الذي هدفه أولاً تأمين احتياجات المجتمع من السلع. ولكن كلما كانت القدرة الشرائية للمجتمع أكثر قوة زادت الحركة التجارية، وتسارعت وتيرة إعادة وتشغيل الدورة الاقتصادية مما يجعل الاقتصاد بحالة انتعاش ونمو دائمة وهذا بالضبط ما يتوافق مع القوانين الاقتصادية الرابحة والمحفزة ولكي تكون التجارة على مستوٍ مقبول فإنه لابد من توافر بنية تحتية جيدة لها وهي كالآتي (الحديث هنا عن التجارة الداخلية):

١– توافر أسواق مناسبة تلبي أذواق واحتياجات المواطنين السوريين مثل:

أ– الأسواق التاريخية، وهي موجودة في كل المدن السورية.

ب– التخصص في هذه الأسواق، وهذا متوافر في المدن الكبرى، وبخاصة دمشق وحلب.

ج– وقوعها في وسط المدينة كي يتمكن المواطنون من الوصول إليها بيسر.

٢– وجود شبكة جيدة من المواصلات يتمكن المواطنون من الوصول إليها بيسر.

٣– بناء مجمعات أ سواق كبرى تتوافق مع طموحات المجتمع السوري على قاعدتي:

أ– النمو المتزايد لعدد السكان.

ب– التطور التقني والحضاري المتواكب مع مثيلاته إقليمياً ودولياً.

٤– السعي لتأمين معظم الفعاليات الاجتماعية والخدمية التي يحتاجها الزبائن خلال عمليات الشراء، كالطعام والترفيه والاتصالات وحتى العلاج والرياضة وغيرها، أي جعل عملية البيع والشراء كأنها نشاط اجتماعي تكاملي.

٥– ضرورة التوزيع الجغرافي للمؤسسات التجارية على كامل الجغرافية السورية لتلبي احتياجات كل المناطق السورية وتزيد من فرص السياحة الداخلية على أساس الفعالية التجارية.

٦– عندما تقوم التجارة الداخلية بتأمين احتياجات السكان من السلع فإنها تحقق أهم خاصية حضارية اجتماعية في استقرار المجتمع وزيادة علاقاته الداخلية وروابطه المادية أساس كل نشاط اجتماعي وثقافي لاحق.

التجارة الخارجية وقوة الدولة السورية:

قبل كل شيء تُعرف الدولة بقدر ما تحتل مكانة في الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية والسياسة العالمية، أي أن فعالية الدولة في المسرح العالمي

تأتي من خلال قدرتها على احتلال حيز يهتم به الآخرون، فالدولة يجب أن تضخ شيئاً أو أشياء في الاقتصاد العالمي مهما كان متواضعاً ويجب بالوقت نفسه أن تشتري سلعاً ومواداً من الاقتصاد العالمي، فلكي تكون الدولة دولة بالمعنى السياسي والحيوي يجب أن تُعطي وتأخذ وهذا مبرر قيام العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى ومعيار تصنيفها مع منظومة الأسرة الدولية.

تشكل الموانئ البحرية والبوابات البرية الحدودية، وأحياناً الموانئ الجوية، شرايين اتصال الدولة السورية بالدول الأخرى حيث تصدر من خلالها السلع والمنتجات والمواد الأولية إلى السوق العالمية، كما يحصل في مينائي اللاذقية وطرطوس والبوابات مع تركيا (باب الهوا، نصيبين، القامشلي..)، ومع العراق (التنف، الجوادية، الميادين..)، ومع الأردن (نصيب، درعا..)، ومع لبنان (الدبوسية، الحميدية، جديدة يابوس...)، أو عبر ميناء بانياس النفطي، وتتم عمليات تصدير للسلع الخفيفة الوزن والغالية الثمن من مطار دمشق الدولي أو حلب الدولي، أو اللاذقية (الشهيد باسل الأسد) الدولي.

تجري دراسة التجارة الخارجية في سورية وفي كل الدول بتحليل واقعي لكل من:

١- الميزان التجاري السوري.

٢- بنية الصادرات والواردات.

الميزان التجاري السوري:

يميل الميزان التجاري السوري إلى التعادل الإيجابي في معظم السنوات. أي أن قيمة المستوردات تعادل قيمة الصادرات على الرغم من أن معظم قيم الصادرات هي نفطية وفوسفاتية، ولكن يلاحظ أنه في العقد الأخير بدأت تزداد قيمة الصادرات غير النفطية بالطبع عندما تتساوى قيمة الصادرات مع قيمة الواردات يجعل من الدولة في حالة اقتصادية مريحة مبدئياً، وبخاصة فيما

يترتب على هذا من حرية في اتخاذ القرارات السياسية والابتعاد عن الإملاءات المهيمنة للدول الكبرى، ولكن هذا لا يعني بالوقت نفسه أنه يُمكن إيجاد قيمة مضافة وسيولة كافية لتنفيذ الخطط الطموحة أو للاستثمارات الضرورية في البنى الهيكلية الاقتصادية والإدارية لتلبية احتياجاتها من فرص العمل التي يجب أن تُفتتح بما يتوافق وحجم قوة العمل المطروحة في السوق الاقتصادي والاجتماعي من جهة وحتى احتياجات السوق الاقتصادي والاجتماعي ذاته.

بنية الصادرات والواردات السورية:

مما لاشك فيه أن دولة نامية مثل سورية سيغلب على صادراتها المواد الأولية كالنفط والقطن والفوسفات والجلود والحيوانات الحية والزيوت والخضار والفواكه، حيث تكون القيمة المضافة فيها ضعيفة جداً، ولكن كل دول العالم تُصدّر مواد أولية، حتى المتقدمة منها، ولكن بنسب قليلة، في حين يغلب على الواردات السورية المواد المصنعة ونصف المصنعة كوسائل النقل والآلات والمعدات والأجهزة في المجالات الإنتاجية والخدمية والترفيهية أيضاً، وكذلك السلع ذات الاستخدام الفردي (الاستهلاكي) أو الجمعي. وهذه الخاصية موجودة في كل الدول النامية، ولكن نعلم كذلك أن من بين الواردات السورية بالإضافة للمواد الغذائية مواد نصف مصنعة أو مواد أولية معدنية وشبه معدنية وكيماوية وبلاستيكية تستخدمها الصناعات السورية الرأسية والمتكاملة كالغذائية والمعدنية والهندسية. فالصناعات السورية اكتسبت سمعة جيدة أيضاً في الصناعات الغذائية والجلدية والأثاث والطبية والهندسية، والكابلات وما إلى ذلك من صناعات مكملة للاستخدامات الإنتاجية والاستهلاكية.

على العموم، يسعى الاقتصاد السوري ليغير حقيقة في بنية الصادرات والواردات بحيث تميل الكفة لصالح الصادرات المصنعة في سورية، وليزيد من القيمة المضافة في الصادرات السورية في المجالات الزراعية والنسيجية والفوسفاتية والنفطية، وهي المواد الأولية المصدرة من سورية.

لقد لوحظ في السنوات الأخيرة، سنوات ما قبل الأزمة والحرب على سورية، ارتفاع نصيب الصادرات الإلكترونية، والمعلوماتية في الصادرات السورية بحيث وصلت لنحو ١% من القيمة الإجمالية للصادرات. وهذا يمثل خطوة نوعية باتجاه تنويع الصادرات، وتصنيعها وكذلك تنويع مصادر الدخل الوطني في سورية من جهة أخرى.

٣- تأثير الأزمة في الاقتصاد السوري:

لقد أثرت الأزمة بشكل كبير في كثير من خصائص وبنى وفعاليات الاقتصاد السوري، ويمكن تلخيص أهم تلك الآثار بالآتي:

١- التراجع الكبير في معدل النمو الاقتصادي، بعدما عرف استقراراً واضحاً بين عامي ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م بمعدل نمو وسطي نحو ٥% سنوياً، وقد أصبح سلبياً منذ عام ٢٠١١م وحتى عام ٢٠١٣م (-٣%، -١٨%، -١٥%) على السنوات ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣) أي بمعدل تراجع وسطي بلغ - ١٦.٥% سنوياً.

٢- التأثر الشديد والمباشر بالوضع الأمني جهوياً وإقليمياً ومركزياً ونقصد هنا الأداء في الفعاليات الاقتصادية.

٣- على الرغم من التراجع الذي شهده قطاع الزراعة في الفترة ما قبل الأزمة في عام ٢٠٠٦م كانت نسبته نحو ٢٤% من الناتج المحلي ليصل إلى ١٦% في عام ٢٠١٠م، إلا أن هذا القطاع كان من أكثر القطاعات المقاومة والتي أثبتت قدرتها على الصمود خلال الأزمة فقد ارتفع نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي من ١٦% إلى ٢١% في عام ٢٠١٢م إلى ٢٢% في عام ٢٠١٣م، ولكن يجب التنويه هنا إلى أن سبب الارتفاع ليس الإنتاج الزراعي بحد ذاته بل التراجع النسبي للقطاعات الأخرى كالصناعة والخدمات، ولكن تراجعت قيمة منتجاته من ٢٩٢ مليار ل.س في عام ٢٠٠٦م إلى ٢١٧ مليار ل.س في عام ٢٠١٣م. مع ذلك كان معدل النمو في القطاع الزراعي إيجابياً (١٩%).

٤- لقد تأثرت الصناعة بشكل عام وكذلك الصناعة الاستخراجية بشكل خاص بالأزمة تأثراً كبيراً حيث تراجع نصيبها من ٢٤% في عام ٢٠٠٦م إلى ١٤% في عام ٢٠١٣م، ويجب ألا ننسى أن البنية التحتية الأساسية للصناعة قد تعرضت للأذى الشديد وللتدمير في بعض منها وللسرقة والنهب في بعضها الآخر، وتجلت الآثار التدميرية للصناعة بالآتي:

أ- الاستيلاء على حقول النفط والغاز، وعلى خطوط نقلها في الأماكن غير الإنتاجية وتراجعت القدرة التصديرية للنفط لنحو ٤% فقط.

ب- تدمير أجزاء مهمة في بعض المفاصل الطرقية، وبخاصة شبكة السكك الحديدية.

ج- عدم القدرة على إيصال الطاقة والمواد الأولية إلى بعض المدن الصناعية أو المعامل والمصانع في ريفي دمشق وحلب.

د- تم تفكيك وسرقة معظم المعامل والمصانع في المراكز الصناعية في حلب وريفها وبشكل خاص مدينة الشيخ النجار الصناعية والعرقوب والشيخ سعيد، وغيرها. وتم تدمير معظم منشآت المدينة الصناعية في عدرا، وكذلك في بعض المدن السورية.

لقد بلغت نسبة التراجع في القطاع الصناعي نحو ٦١%، حيث كانت قيمة الناتج الإجمالي الصناعي في عام ٢٠١٠م نحو ٣٥٣ مليار ل.س، في حين تراجع إلى ١٤١ مليار ل.س في عام ٢٠١٣م.

٥- تراجع الاستثمارات الحكومية وفي القطاع الخاص أيضاً، ولكل منها أسبابه، فالاستثمارات الحكومية تراجعت بفضل وجود أولويات في سلم اهتمامات الدولة لأن سورية في واقع حرب إرهابية تدميرية، يتوجب عليها أولاً حماية الدولة أولاً والانتصار على الإرهاب ثانياً.

ولتحقيق ذلك يجب توجيه كل طاقات الدولة المادية وغير المادية لكسب هذه المعركة قبل كل شيء، في حين للقطاع الخاص أسبابه المختلفة المتعلقة بالأمن وتدمير المنشآت والابتزاز وأحياناً التهديد بالقتل، ثم يجب أن لا ننسى مقولة أن رأس المال جبان، ولا يستطيع المغامرة في ظروف غير مناسبة.

٦- تراجع بنية الصادرات السورية في مجالي نصف المصنع والمصنع وزيادة نسبة المواد الخام في تلك الصادرات، وهذا نتيجة طبيعية لتأثير الأزمة في قدرة الصناعة على العمل لأنها تعرضت كما ذكرنا سابقاً للتدمير والسرقة.

الجدول رقم (٨) يبين حالة الصادرات السوية

حالة الصادرات	٢٠١١%	٢٠١٢%	٢٠١٣%
صادرات مصنعة	٣٨	٣٥	٢٩
صادرات نصف مصنعة	١٣	١٢	١٠
صادرات خام	٤٩	٥٣	٦١
النسبة العامة	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، تحليل الوضع الاقتصادي، نيسان ٢٠١٤م

٧- ارتفاع العجز في الميزان التجاري السوري لأسباب كثيرة، أهمها:

أ- تراجع قيمة الصادرات المصنعة ونصف المصنعة على الرغم من تراجع المستوردات.

ب- الحصار الاقتصادي الذي تم تشديده على الاقتصاد السوري وطرق التمويل والتحويلات المالية والمقاطعة من الدول الإقليمية.

ج- عدم تمكن الدولة من التحول شرقاً أو نحو الدول التي تؤيد الشعب السوري والدولة السورية (دول بريكس وإيران) لارتباط الاقتصاد السوري القوي بالدول الأوروبية التي فرضت عليه المقاطعة.

٨- النقص في قوة العمل في مناطق كثيرة من سورية وبعضها مناطق ذات أهمية اقتصادية، في حين ازداد تركزها في مناطق أخرى على حساب قوة العمل الموجودة، أي حدث خلل كبير في توزع وتركز قوة العمل مما خلق ظروفاً غير مناسبة لجريان فعالية الاقتصاد السوري وقدرته المثلى على الاستفادة من قوة العمل الحيوية في المجتمع السوري، مع الأخذ بالحسبان خروج أعداد كبيرة من الشباب السوري من مجال النشاط الاقتصادي السوري إلى خارج سورية.

٤- إستراتيجية تنمية الاقتصاد السوري:

يحتاج وضع إستراتيجية في تنمية الاقتصاد السوري إلى فريق متكامل من المهتمين في التخطيط الاقتصادي لذلك سنحاول وضع بنود عريضة لتوجيهات التنمية في الاقتصاد السوري دون إسهاب في التفاصيل لأن ذلك لا يحقق الفائدة المرجوة. وهذه البنود هي بمثابة شروط أو محددات لإستراتيجية التنمية:

١- ضرورة توافر الإرادة الصادقة للتنمية والتطوير.

٢- ضرورة توافر الكفاءة في المخططين.

٣- ضرورة توافر المرجعية الأخلاقية للمخططين ولإستراتيجية التنمية ذاتها.

٤- العمل على تحقيق النمو الاقتصادي بنحو ضعفي معدل النمو السكاني على الأقل.

٥- العمل على تحقيق العدالة في تأمين فرص العمل وفي الاستثمار وفي التوزيع.

٦- ضرورة إجراء الإصلاح والتطور (التنمية) بعيداً عن جيوب المواطنين وشد الأحزمة على الفقراء.

٧- العمل على المواءمة الدائمة بين متطلبات السوق والاحتياجات الاجتماعية.

٨- الاعتماد على المدخل التشاركي في التخطيط والاستثمار والتنفيذ والمراجعة.

٩- التوجه بقوة وثبات نحو التنمية الإقليمية لأنها الأكثر فاعلية وقدرة على الاستثمار العقلاني الأمثل للموارد الطبيعية الموزعة في الأقاليم الجغرافية السورية، وكذلك للموارد البشرية العامل الحاسم في إستراتيجية التنمية في الاقتصاد السوري لما لذلك من آثار اقتصادية إيجابية وكذلك آثار سياسية ووطنية أثبتت الأزمة صحة ذلك بوضوح.

١٠- التركيز على تنمية القطاعات الثلاثة الأساسية في سورية وهي:

أ- قطاع الزراعة بشقية النباتي والحيواني.

ب- قطاع الصناعة مع إيلاء الأهمية للصناعات التي تتوافر لها مواد أولية محلية كالزراعة والفوسفات والنفط.

ج- قطاع السياحة الذي يوجد له عشرة آلاف موقع سياحي بحاجة لاستثمار وتطوير.

١١- التوجه شرقاً في إيجاد علاقات واتفاقيات اقتصادية محفزة للاقتصاد السوري على أساس توافر الأسواق المشجعة لتصريف المنتجات السورية وتأمين المواد الأولية الرخيصة، بعيداً عن مهددات المقاطعة والمحاسبة والإملاءات والحصار التي تمارسها أوروبا وكندا والولايات المتحدة.

١٢- الاهتمام باقتصاد المعرفة الذي غدا ظاهرة متميزة عالمياً بحيث لم يتأثر كثيراً بالأزمات المالية والاقتصادية العالمية، وينمو بمعدل ١٠% سنوياً، ولأن العامل البشري هو الأساس في هذا الاقتصاد وسورية تمتلك قدرات جيدة، وإن كانت بحاجة لتدريب وتأهيل بالمستوى العالمي، وتوجد بنية تحتية مناسبة لها، ولعل انطلاقة رائدة في هذا الاقتصاد تحتاج لجملة من المعطيات، أهمها:

أ- وضع سياسة تعليمية مناسبة.

ب- إنشاء مراكز تقنية كحاضنة لهذا الاقتصاد وتدريبية.

ج- الانفتاح على التجارب العالمية (بانغلورفالي Bangalore Vally في الهند)، سيليكون فالي في الولايات المتحدة، والشركات المعنية بهذه التقانات.

د- الاستثمار في هذا المجال ومساعدة القوة الشابة التي لا تحتاج لمبالغ ضخمة.

هـ- إيجاد أسواق لتصريف المنتج وحماية هذا المنتج وطنياً من المنافسة الخارجية.

الفصل السابع

المكونات الجغرافية لدولة الجمهورية العربية السورية

مفهوم السيادة.

السلطة في سورية:

- **تعريف السلطة.**
- **عقيدة الدولة السورية.**
- **السلطات العامة في سورية.**

١ - السلطة التنفيذية.

أ - صلاحيات رئيس الجمهورية العربية السورية.

ب - صلاحيات مجلس الوزراء.

ج - مجالس الإدارة المحلية

٢ - السلطة التشريعية.

٣ - السلطة القضائية.

- **المحكمة الدستورية العليا.**

عند دراسة أية دولة لابد من وضع محددات منهجية لهذه الدراسة لأن الدولة مركب حيوي (كائن) يعيش في مجال جغرافي، أو مجال حيوي يحدد قدرة الدولة على التعبير عن نفسها أو تحقيق ذاتها بنموها وتطورها في هذا المجال. ضمن إطار العلاقات المكانية للدولة في إقليمها، وكذلك لمكونات الدولة المكانية كالأقاليم والمناطق التي تنتمي للدولة أي تحت سيادتها الجغرافية. أو كالمؤسسات والهيئات ذات الفعاليات الاقتصادية والخدمية (الاجتماعية والثقافية) أو كالبنى السياسية المكونة لذات الدولة على قاعدة توجيه مقدرات الدولة نحو تحقيق أهدافها في النمو والازدهار داخلياً وفي محيطها الإقليمي ونسقها الدولي. باختصار تسعى الدولة لتعديل جذرها الفردي (المواطن) وأسها الجمعي (الأسرة والمجتمع) من أجل أن تثبت أنها متلائمة في مجالها الجغرافي الداخلي، حيث المواطن منفتح على إستراتيجياتها وفاعل في مسار تحقيقها، ومن أجل أن تبرهن أنها الأفضل (قوة وعدالة) بين الدول.

لقد سعت الدولة السورية منذ نشأتها في عام ١٩٤٦م، بعد جلاء القوات الأجنبية وحتى تحت ظل الانتداب، أن تثبت أنها دولة لمواطنيها، وأنها تضع الخطط السنوية وغير السنوية (حتى الخطة الخمسية الأولى في سبعينيات القرن الماضي) لتستثمر مواردها الطبيعية والبشرية لترفع من مستوى المعيشة لمواطنيها وتبني بنية تحتية وتقدم خدمات أفضل من الدول المحيطة بها في كل المجالات التعليمية والصحية والتقانية والاتصالات وغير ذلك، وساعية بجهد كبير لتحصين الدولة وتقويتها ضد الأخطار المهددة لها وبشكل خاص من العدو الصهيوني، فكانت الحكومات تتسابق لتنظيم الجيش وتسليحه وإيجاد قاعدة مادية مناسبة للتسليح والتدريب والتوجيه العقائدي ليكون جيش الوطن بكل أطيافه.

وعملت الحكومات السورية وبخاصة بعد الحركة التصحيحية بقيادة الرئيس الخالد حافظ الأسد على السعي لإيجاد تضامن عربي مقبول في بعض الأزمات والمواقف ذات الأبعاد القومية كحرب تشرين التحريرية ومساعدة لبنان إبان الحرب الأهلية (قوات الأمن العربية) ومقاطعة الكيان الصهيوني، لأن مفهوم الوحدة العربية يواجه من قوى عربية وإقليمية ودولية بالعداء الدائم، أو بعدم الرغبة به في المرحلة الحالية والتي امتدت لنحو ثلاثة أو أربعة عقود، بغض النظر عن التصدي الإسرائيلي له والسعي لتكريس الحالة القطرية العربية وفرض حالات عدم الاتزان أو حتى العداء بين بعض الدول العربية، مع ذلك حاولت سورية في السبعينيات من القرن الماضي وقبل توقيع اتفاق كامب ديفيد بين مصر والكيان الصهيوني في عام ١٩٧٨م إقامة بعض أشكال الاتحادات العربية مع مصر وليبيا (اتحاد الجمهوريات العربية)، أو مع العراق ولكن لم تكتمل مثل هذه المحاولات بل كانت في بعض الأحيان تنتهي إلى خلافات حادة كما حصل مع العراق ومع مصر.

وعلى العموم لا تستطيع القيادة السورية، السلطة التنفيذية أو التشريعية، إلا أن تأخذ هذا التوجه لأنه خيار إستراتيجي وعقائدي في الدولة السورية، ولأن القَسَمْ الدستوري لرئيس الجمهورية العربية السورية يتضمن هذا الخيار والتوجه في السعي أو العمل لتحقيق وحدة الأمة العربية، لأن سورية كجغرافية هي جزء من الوطن العربي وكمجتمع فالشعب السوري جزء من الأمة العربية (الدستور المادة الأولى)، باختصار تصبح أهداف الدولة السورية قائمة على الآتي:

١- العمل على تطبيق سيادة الدولة على أراضيها.

٢- حماية أراضي ومساحة الدولة من أي اعتداء وضمان استقلالها.

٣- العمل على تحقيق السعادة والخير لمواطني الدولة، وهو الهدف الذي تقوم من أجله كل دول العالم نظرياً، وكذلك ضمان حريات جميع المواطنين السياسية والاجتماعية وحريات الاعتقاد الديني.

٤- العدالة والمساواة بين جميع مكونات المجتمع السوري على قاعدة مفهوم المواطنة والانتماء لهذا الوطن، دون النظر من زاوية أغلبية أو أقلية، أو أصول اثنية أو انتماء ديني أو مذهبي.

٥- العمل على تكريس الهوية العربية السورية كهوية وطنية لكل السوريين كافة بغض النظر عن انتماءاتهم الداخلية، الإثنية أو الدينية أو المذهبية أو القبائلية أو العشائرية.

٦- العمل على تطوير وتفعيل الهوية العربية القومية والانتماء القومي العربي بما يضمن حماية المصالح العربية، والدفاع عن أراضيها وتحرير المستعمر منها من قبل الكيان الصهيوني، لا بل العمل للقضاء على هذا الكيان الذي يهدد الوجود العربي والثقافة العربية والهوية العربية، وعلى سورية لاعتبارات كثيرة لا أقل منها الجوار الجغرافي، تقع مسؤولية قيادة العرب في هذه الحرب الوجودية ضد الكيان الصهيوني.

مفهوم السيادة:

تعني السيادة في هذا المعنى السيطرة والهيمنة ضمن الحقوق المشروعة التي يعترف بها الغير أو تعترف بها منظومة العلاقات الدولية على أساس أن لكل دولة حق السيادة على أراضيها ومساحاتها ومياهها وأجوائها وتحت أراضيها ضمن الحدود المعترف بها.

وكذلك فإن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة (الدستور المادة الخمسون)، فالسيادة تمثل شكل ظهور الدولة خارجياً، بين الدول والنظام الدولي، وداخلياً بين مواطنيها والأقاليم والمناطق التي تتكون منها. وفي القاموس[1]: ساد قومه يسودهم فهو سيدهم وهم سادة، ويقال سُوّده قومه أي نصبوه سيداً وقائداً لهم، وفلان أسود من فلان أي أجلّ منه.

---

(١) قاموس الصحاح، ج ثاني، ص٤٩٠ – ٤٩٢. مختار الصحاح، ص٣٢٠.

وفي المعنى الأخير تتصل السيادة بالقدسية والاحترام الشديد، لأنها منقولة من السماء إلى الأرض. وهكذا فالسيادة مطلب حيوي لكل الدول، ولا تستطيع الدولة، بل لا يجوز لها، أن تستغني عنها، بالطبع قد تتراخى سيادة الدولة على أراضيها أو على سكانها أو في بنيتها الهيكلية المؤسساتية، الخدمية والإنتاجية والأمنية والدفاعية، لظروف لها علاقة في بنية الدولة من خلال تعدد القوميات وتنافر مطالبهم القومية وتعارض بعضها مع سيادة الدولة، أو لأن شكل مساحة الدولة غير مناسب لممارسة سيادتها بقوة، كالدولة الجزرية أو الدول ذات المساحات غير الفعالة، الصحراوية والغابية والبحيرية والجمودية، أو عندما تُحكم من أنظمة أو أفراد غير عادلة، وغير متوافقة وطنياً، أو قد تتعرض لهجوم خارجي أو لحروب أهلية أو لحروب إرهاب من نوع غير مألوف كما يحصل الآن في سورية، عندها قد نلحظ بعض المناطق التي تغيب عنها سيادة الدولة مرحلياً وبمستويات متباينة ولكن على المستوى الخارجي يبقى للدولة حق السيادة والعمل بكل ما تراه مناسباً لعودة هذا السيادة بالمستوى المناسب ولكن قد لا تتصرف الدولة وفق هذا النمط لإعادة السيادة بل وفق أنماط أخرى ذات مدخل مجتمعي حواري تتداخل فيه عناصر كثيرة من أجل أن تحافظ الدولة على مواطنيها وعلى البنى التحتية الأساسية في الدولة، وحتى لا تصل إلى حالة العنف المشروع مقابل العنف غير المشروع، وهذا بالفعل ما تقوم به الدولة السورية لإعادة حالة السيادة على مجمل أراضيها ومناطقها الجغرافية إلى المستوى الذي كان عليه قبل آذار من عام ٢٠١١م.

السلطة في سورية:

تعريف السلطة: تُعرّف السلطة بأنها كيفية ممارسة النظام السياسي، بكل ما يمتلك من وسائل متاحة، لحقوقه السياسية على أراضي الدولة، وفي إدارة شؤون الحكم على كتلة السكان المكونة لمجتمع الدولة وفي إدارة واستثمار الموارد المتاحة طبيعياً وبشرياً في داخل الدولة أولاً وفي انساق علاقات النظام السياسي بالأنظمة

السياسية الإقليمية ونظام العلاقات الدولية، الذي يفرض سلوكاً معيناً على الدولة، بما يتوافق مع إمكاناتها وقدراتها وفعالياتها المحسوبة فعلاً (أي حسب قوة الدولة ووزنها النوعي في النظام الدولي) ثانياً.

وهكذا نجد أن السلطة في سورية تجمع بين ما يتوجب عليها من سلوك وممارسة داخل الجغرافية السورية في حماية أراضي الجمهورية العربية السورية، وفي السعي لاسترجاع المسلوب والمغتصب منها، وفي ممارسة حقها في تنظيم العلاقات الأساسية التي يضمنها الدستور السوري وتكفلها القوانين والأنظمة المرعية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. ومن خلال ممارسة النظام السياسي السوري للسلطة في سورية يسعى النظام السوري لأن تظهر سلطته، كغيره من الأنظمة السياسية العالمية المتحضرة والديمقراطية، على أساس حماية الوطن وصيانته وتنمية المواطن وسعادته بضمان تعليمه وأمنه الصحي وتثقيفه وتأمين فرصة عمل له تتناسب مع إمكاناته (مبدأ تكافؤ الفرص) وحقه في التعبير والحياة حياة كريمة تليق به وتليق بالدولة السورية صاحبة السلطة والسيادة على الوطن والمواطن.

عقيدة الدولة السورية:

لكل دولة عقيدة لابد منها سواء اعترفت بذلك أم لم تعترف، والسبب في ذلك أن تشكل الدول ونموها وتطورها لابد من أن ينشأ من عقيدة محددة مبدئياً لمبرر مركزي تتمحور حوله مجمل القضايا الأساسية في الدولة مستقبلاً، وإلا كيف يمكن للدولة أن تستمر، فالفكرة المركزية للدولة، وهي التي تشكل عصب الدولة، يجب أن تكون واضحة وقوية لتجذب الناس إليها، ولتجذب القوى السياسية في المناطق الجغرافية التي تتكون منها الدولة، إنها باختصار روح الدولة، وقد لا تكون الدولة ممثلة سياسياً لأمة من الأمم، ولذلك قد لا تتطابق روح الدولة مع روح الأمة التي ينتمي شعب هذه الدولة إلى تلك الأمة التي تسعى لتحقيق أهدافها.

وعقيدة الدولة أكثر ما تتمحور نحو هدفين اثنين، وهما:

١- مبررات قيام الدولة ذاتها.

٢- أهداف قيام الدولة واستمرار نموها واستمرارها.

في البعد الأول حيث الحديث عن عقيدة الدولة ومبررات قيامها نرى أنه من الضروري التأكيد على العلاقة العضوية والجدلية بين العقيدة وبين المبررات، حيث توجدان في حالة أو صيرورة مركبة يصعب الفصل بينهما، وقد لا تظهر بالحالة العادية التي تمر بها الدولة ضرورة تبيان هذه العلاقة لأنها محققة فعلاً وتسير وفق نمطية مألوفة لا يسعى أحد للتعرف عليها ولا تفرض الظروف والأحداث اليومية ضرورة ذلك.

تنطلق مبررات قيام الدولة من أسس متعددة ولكنها متكاملة ومترابطة ومتفاعلة كضرورة لابد منها، وهي:

١- الأس المكاني أو الجغرافي، وهو الامتداد على الخريطة الجغرافية السياسية العالمية ضمن الإحداثيات الجغرافية، خطوط الطول ودوائر العرض، إذ لا يمكن أن تنشأ دولة دون جسم يحدد وزنها في المساحة.

٢- الأس السكاني، وهو كتلة السكان التي تنتمي إلى تلك المساحة والمكان الجغرافي الذي يسعى لتكوين دولة أو ظاهرة سياسية موحدة.

٣- الأس التاريخي، وهو أس معقد تتداخل فيه عناصر كثيرة، ولكن يحتل العنصر المنتصر فيه الفعالية الموجهة والمحركة لكافة العناصر لتوحد السكان المعنيين على الجغرافية المحددة لقيام دولة، وفي سورية تتوحد بالفعل العناصر التاريخية الحبلى بالإرث التاريخي والغنى المتعدد الأطياف ذي القيمة الإنسانية الكبيرة، وأنتج صفات وخصائص اثنوغرافية وانتروبيولوجية ذات تركيب معقد ومميز يمثل جذر الحضارة الإنسانية.

٤- الأس الاقتصادي، وهذا يقدم بحد ذاته بنية تحتية مؤثرة تجعل من التكامل الاقتصادي والمنفعة المتبادلة المحملة على الأسس السابقة الذكر ليصبح عامل المنفعة مرتبطاً بالأبعاد السياسية والاجتماعية والتاريخية، وليكون اقتصاد المجال الجغرافي المعني في إقامة الدولة العامل الذي يجعل من العوامل والأسس السابقة محققة لمعانيها في الحياة المادية لكتلة السكان تحت عنوان مصلحة الجميع للجميع. ولذلك كان التركيز عليه في الأزمة السورية من قبل القوى المهاجمة لسورية والقاصدة تدميرها لتجعل من الاقتصاد وسيلة حادة تضرب بها الأسس الأخرى لمبررات ومسوغات استمرار الدولة السورية وتفكيك علاقات الأقاليم الجغرافية السورية الاقتصادية ومن خلالها علاقة الأسر السورية في المناطق المستهدفة مع بنيان الدولة الاقتصادي، وفي مرحلة متقدمة انتفاء المبرر المادي (الحياتي) لجذب الأقاليم وانجذابها بعضها لبعض ومع مركزية الدولة، ومن ثم العمل على الأسس الأخرى وبخاصة الاجتماعية منها.

٥- الأس السياسي، وفي هذا الأس يتجمع فضل القيمة المكتسب من كل الأسس السابقة ليعطي المبرر السياسي لقيام الدولة من جهة ولظهور الهوية والانتماء للدولة والأمة من جهة ثانية تحت عنوان التجسيد السياسي والإداري لمصالح الأفراد والجماعات والاثنيات والقوى السياسية في المجال الجغرافي للظاهرة السياسية (الدولة) وللتعبير عن الآمال والرؤى المتحضرة للشعوب والجماعات البشرية في الحضارة الإنسانية من خلال المظهر السياسي المعترف به بين الأمم والشعوب وهو الدولة، أو من خلال ما تُحمّل الدولة فيها من معانٍ مقدسة كونها تمثل الإله على الأرض بما يتوافق والإرادة الإلهية، لأن هدف الدولة سعادة الإنسان وهذا يُرضي الإله لأن الإنسان هو بنيان الله وخليفته، ولأنه كما يقول ريتر (الجغرافي) هو مركز ا لكون في النهاية[1].

---

(١) سعيد، إبراهيم، دبس، ممدوح. تطور الفكر الجغرافي، جامعة دمشق، ٢٠١١م، ص٣٥٣.

في البعد الثاني لعقيدة الدولة نرى أن أهداف الدولة أو الغايات التي من أجلها توجد الدولة هي التي تعزز استمرار الدولة وتدفع بها باستمرار إلى الأمام، وحتى أكثر من ذلك فإنها توحّد مواطني الدولة وقواها السياسية الفاعلة في الأزمات الكبيرة والحادة كما يحصل الآن في سورية حول ضرورة الدفاع عن الدولة والاستماتة من أجل بقائها وإضفاء القيم والمعاني السامية على من يُقتل من أجل الدفاع عن الدولة ووضعه في أعلى سلم التقدير الاجتماعي والسياسي والأخلاقي (كالشهيد والشهادة)، وكذلك التقدير الأعلى لمن يقاتل ويُدافع ببسالة سواء جُرح أم لم يُجرح.

هنا بالفعل تتداخل الأهداف مع المبررات لتكوّن عقيدة على قاعدة المرجعيات الكبرى للدولة. لقد تشكلت عقيدة الدولة السورية من تقاطع المبررات مع الأهداف والغايات المرجوة بحيث أصبحت كمرجعيات حيوية للدولة، ويمكن تحديدها بعناوين كبيرة كالآتي:

١- الدفاع عن أراضي الجمهورية العربية السورية كاملة غير منقوصة والعمل بكل السبل لاسترجاع الأجزاء المسلوبة والمحتلة والمغتصبة منها كحق تاريخي وسيادي للدولة السورية وواجب تسعى إلى تنفيذه كل السلطات التنفيذية والتشريعية السورية.

٢- العمل بكل جد ونشاط وبكافة الأصعدة والمستويات للتصدي للعدو الصهيوني المهدد لوجود الدولة السورية وللأمة العربية التي تنتمي سورية إليها، وتشكيل جبهة المقاومة والتصدي لهذا الكيان الغاصب ودعم كل أشكال المقاومة ضده بغض النظر عن الانتماءات السياسية والعقدية، ومن خلال ذلك التصدي لكل المؤامرات الكبرى المحاكة ضد الأمة العربية من القوى الاستعمارية العالمية.

٣- العمل على بناء دولة سورية قوية قادرة على أن تحمي مصالح السوريين والعرب إقليمياً ودولياً من خلال إيجاد حالة التلاحم القوية بين الجيش

العربي السوري والقوات المسلحة السورية، القوة الضاربة للدولة السورية، مع مكونات المجتمع السوري بكافة أطيافه على قاعدة أن الجيش يمثل كل مكونات المجتمع السوري وواجبه الدفاع عن الوطن السوري، أولاً والوطن العربي ثانياً، ولذلك لابد من إيجاد الظروف المناسبة والشروط المادية الكافية لتسليحه وتدريبه والمحافظة على عقيدته وتنمية قدراته، فهو درع الوطن وعامل من عوامل التنمية في الدولة السورية فعلاً سواء في حماية الأرض السورية والسيادة السورية والموارد السورية والمجتمع السوري أم في بناء الدولة السورية وازدهارها وتطورها، وهذا يصب في النهاية في مصلحة العرب جميعاً كأمة واحدة.

٤- السعي مع بقية الدول المحبة للسلم العالمي إلى إيجاد نظام من العلاقات الدولية يهدف لتحقيق ذلك مع احترام حقوق كل شعوب العالم وأممه بما فيه مصلحة البشرية جمعاء في ظل القانون الدولي والعدالة الدولية بعيداً عن الهيمنة والتسلط والصراع لاكتساب المصالح والمنافع بالقوة.

٥- جعل المرجعية الأساسية في السياسة السورية، هو الشعب السوري أولاً من خلال أن الدولة السورية دولة ديمقراطية، ونظام الحكم فيها نظام جمهوري، أي أن السيادة في سورية للشعب السوري وأن مبدأ الحكم فيها يقوم على حكم الشعب بالشعب وللشعب، وأن تداول السلطة سلمياً هو الطريق الوحيد عبر الانتخابات المباشرة وبالتالي فالتعددية السياسية أساس نظام الحكم في سورية، وحتى تكون القوى السياسية ممثلة للشعب السوري كافة فإنه لا يجوز النشاط داخل الدولة السورية على أساس ديني أو طائفي أو قبلي أو مناطقي أو مهني أو عرقي أو الجنس واللون، وبذلك يوجه النشاط المجتمعي ذي الصبغة السياسية نحو وحدة الشعب السوري كظاهرة سياسية حضارية تستبعد التجزئة والتفرقة والتمييز، مما يجعل من مصطلح المواطنة الجذر السياسي الوحيد والقاسم المشترك لكل فعالية سياسية في سورية، بالطبع يضمن الدستور هنا وفي مجمل فقراته حماية التنوع الثقافي للمجتمع السوري مما يُشكّل تراثاً وطنياً يعزز الوحدة الوطنية ويوجه القوى

السياسية السورية نحو بوتقة صهر كل التنوع في سورية لخلق مواطن مؤمن بوطنه وعروبته وأمته.

٦- تهدف الدولة السورية، كغيرها من الدول، إلى سعادة وخير مواطنيها وأمنهم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وإيجاد تكافؤ فرص بين المواطنين على أساس العدالة الاجتماعية، واستثمار الموارد الطبيعية المتاحة، ووضع سياسة اقتصادية تلبي الاحتياجات الأساسية للمجتمع أفراداً وجماعات، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة، وقد وضعت الدولة السورية في حسبانها كهدف اجتماعي أخلاقي، كفالة كل مواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليُتم والشيخوخة، ربما كانت هذه المادة من الدستور (الثانية والعشرون) من أهم المواد التي تجعل من كرامة المواطن وسعادته مرجعية لسياسة الدولة في الرعاية الاجتماعية والإنسانية.

٧- جعلت الدولة السورية من إعداد مواطنيها المناسب، تعليمياً وثقافياً ورياضياً، هدفاً من أهدافها التي تسهم في إنشاء الأجيال المتعلمة والمثقفة والصحيحة البنية والمتمسكة بهويتها وتراثها وانتمائها القومي ووحدتها الوطنية، فقوة الدولة في صحة وثقافة مواطنيها وخبراتهم وتخصصاتهم المتنوعة والمتكاملة.

٨- ضمان الدولة لحرية التعبير السياسي والحريات الشخصية لكل مواطن سوري على مبدأ حقوق المواطنة وواجباتها والمساواة أمام الحقوق والواجبات لكل المواطنين السوريين دون تمييز بين جنس أو أصل أو لغة أو دين أو عقيدة، وبذلك وضعت الدولة ذاتها مع المواطن في معادلة واحدة أساسها حق المواطن وحق الدولة وواجب المواطن وواجب الدولة بعلاقة حضارية تضمن حرية الفرد والمجتمع وواجب الدولة لضمان هذه الحريات، ويصبح بذلك هذا الحق مصان في الدستور وتنظمه القوانين المرعية لتنمية المواطن والدولة من النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية على

حد سواء. ومن هنا كذلك تفتقت بنود ومواد في الدستور السوري لصيانة وحرمة الحياة الخاصة لكل مواطن وسرية مراسلاته واتصالاته. وجاءت بذلك حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام وحق التظاهر والاجتماع سلمياً كالإضراب عن العمل لتحقيق مكتسبات مهنية.

السلطات العامة في سورية:

أولاً: السلطة التنفيذية:

تعد السلطة التنفيذية في أية دولة أحد أهم أشكال السلطة في الدولة كونها تُعنى بتطبيق الدستور في معظم فقراته المتعلقة في رئاسة الدولة ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات التي تهتم بقضايا المواطنين كافة الخدمية بأنواعها، والإنتاجية بأنواعها أيضاً وترسم السياسات الداخلية والخارجية للدولة، وعلاقاتها مع الدول الأخرى وكيفية انخراطها في النظام الدولي ومؤسساته المختلفة. سنحاول باختصار التطرق إلى مكونات السلطة التنفيذية في سورية من خلال التعرف على المواد الدستورية الحاكمة لسلطتي رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ولمجالس الإدارة المحلية:

١- صلاحيات رئيس الجمهورية العربية السورية:

لقد جاء في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م والذي تم الاستفتاء الشعبي عليه في ٢٠١٢/٢/٢٦م بأن نظام الحكم في سورية نظام جمهوري، وأن السيادة فيه للشعب وأن دين رئيس الجمهورية هو الإسلام. وهذا يعني أن رئيس الجمهورية هو ممثل لسلطة الشعب وأنه يمتلك باسم الشعب سلطة قوية مهيمنة، كونه يمثل إرادة الشعب التي هي أقوى سلطة وأقوى إرادة داخل الجمهورية العربية السورية. وبالتالي فهو نائب للشعب كله دون استثناء بمكوناته الطبقية والإثنية والطائفية والقبلية وبأقاليمه الجغرافية الموزعة داخل الجغرافية السورية

وفي أي مكان تُفرض فيه السيادة السورية براً وبحراً وجواً في داخل الجمهورية وفي خارجها ضمن المؤسسات التي تلتحق برعاية الدولة السورية.

توجد في الدستور السوري نحو ٣٤ مادة متعلقة برئيس الجمهورية وتفاصيل مهامه وواجباته ومسؤولياته والحالات التي تُنظم شؤون رئاسة الجمهورية (من المادة ٨٣ إلى المادة ١١٧)، وإذا كنت لا أود أن أنقل تفاصيل هذه المواد الموجودة في الدستور والتي يُمكن العودة إليها للاستزادة. إلا أنه من المفيد فعلاً الوقوف عند بعض تلك المواد لتوضيحها وتبيان إمكانات الاستفادة منها في تحليل المحددات الإطارية لشخصية رئيس الجمهورية وللفعالية الجيوبوليتيكية لمنصب الرئاسة كقدرة متوافرة يستطيع رئيس الجمهورية استخدامها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف الكبرى للدولة السورية ومعايشة حالة الاتزان في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة بما يضمن قيادة الرئيس لتلك الأنشطة نحو ضمان استقرار سورية وازدهارها الاقتصادي والعلمي والثقافي وحماية مواردها وسيادتها على أراضيها ومياهها وأجوائها وتحقيق أمنها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي واحتياجاتها كدولة تنمو في مجاليها الحيويين الإقليمي والدولي.

تُحدد جملة من الشروط (أربعة شروط)، الشخصية التي ستصبح رئيساً للجمهورية العربية السورية من خلال الترشح لهذا المنصب مشكلة منظومة واحدة مترابطة ومتداخلة يُمكن النظر إليها كحزمة تهدف إلى صيانة منصب الرئاسة من أية مخاطر قد تُخل في بعض مهمات وصلاحيات رئيس الجمهورية، وهي:

١- العمر بأربعين سنة، كونه العمر المتعارف عليه في التراث العربي والإسلامي كعمر للنضج النفسي والعقلي والاجتماعي (حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة...) الأحقاب، آية ١٥، وهو العمر الذي أنزل به القرآن على سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، أي عمر النبوة المحمدية.

٢- التمتع بالجنسية العربية السورية بالولادة وليس بالاكتساب أولاً، ومن أبويين عربيين سوريين بالولادة أيضاً. وهذا يعني ضمان الانتماء للمجتمع العربي السوري، وللدولة العربية السورية لجيلين متتاليين على الأقل مما يوجد قاعدة انتماء وهوية موثوقة قومية واجتماعية ووطنية لمن سيكون رئيساً للدولة السورية، وتستكمل هذه القاعدة بأن لا تكون الزوجة أجنبية في حال كان المترشح متزوجاً أو أن لا يتزوج بأجنبية عندما يُصبح رئيساً، وهذا شرط يتوافق مع الجنسية العربية السورية ومع عمق أصالة هذه الجنسية للرئيس وحتى لأبنائه أيضاً. (ولا يجوز لرئيس الجمهورية ولا لنوابه أن يحمل جنسية أخرى إلى جانب جنسيته العربية السورية، ولا يجوز أيضاً لنوابه أو لرئيس مجلس الوزراء ولا لنوابه ولا للوزراء ولا لعضوية مجلس الشعب أو عضوية المحكمة الدستورية العليا). (المادة الثانية والخمسون بعد المئة من الدستور).

٣- أن لا يكون محكوماً بجرم شائن أبداً، حتى ولو أُعيد إليه اعتباره، سواء كان الجرم أخلاقياً أم وطنياً، أي يتعلق بسمعته كإنسان أو بسمعته كمواطن عربي سوري، وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية. فرئيس الجمهورية يمثل الشعب السوري كله ومنصبه أعلى منصب في الدولة السورية، وهو مؤتمن على البلاد والعباد، وعلى الحاضر والمستقبل، لذلك يجب أن يكون بمعيار الإنسانية النموذج الأفضل في المجتمع السوري، وبمعيار المواطنة المواطن النموذج والأفضل في سورية.

٤- أما الشرط الأخير الذي يجب توافره بمن سيصبح رئيساً لسورية هو الإقامة فيها إقامة متصلة لا تقل عن عشر سنوات، لأن منصب الرئاسة الغرض منه إدارة مؤسسات الدولة بنجاح ومهنية عالية لتحقق أهدافها في خدمة المجتمع السوري وهذا يتطلب بالفعل المعرفة الكافية بهذه المؤسسات وباحتياجات المواطن السوري وبطريقة تفكيره ومتطلباته المادية والروحية، وهذا لا يمكن أن يتحقق (أو لنقل أنه من الصعوبة أن يتحقق) عند شخص يريد

الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية وهو غير مقيم داخل أراضي الجمهورية العربية السورية.

ومن أجل ضمان تداول السلطة، وعلى منصب رئاسة الجمهورية، فقد اعتمدت مدة سبع سنوات ميلادية كولاية محددة للرئيس قابلة للتجديد مرة ثانية فقط، وهذا يعني أن رئيس الجمهورية يمكنه الاستمرار في منصبه مدة أربعة عشر عاماً كفترتين متتاليتين من خلال الترشح والانتخاب الكامل من الشعب مباشرة بعد انتهاء السبع سنوات الأولى.

لقد حدد الدستور السوري مهام رئيس الجمهورية العربية السورية، بعدد من المواد الموضحة في الدستور، ولكن يمكن القول أن القَسَمْ الرئاسي يُشكل الإطار العام لنشاط رئيس الجمهورية وللعناوين الكبيرة التي توجه منصب الرئاسة، فالقسم يمثل الشكل الأخلاقي والقانوني والإستراتيجي الحاكم لمنصب الرئاسة وهو كالآتي، الموجود في المادة السابعة من الدستور:

أقسم بالله العظيم أن أحترم دستور البلاد وقوانينها ونظامها الجمهوري، وأن أرعى مصالح الشعب وحرياته، وأحافظ على سيادة الوطن واستقلاله وحريته والدفاع عن سلامة أرضه، وأن أعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية ووحدة الأمة العربية. فالقسم هنا يتوزع إلى الفقرات الرئيسة الآتية:

١- احترام الدستور والقوانين التي تنظم سير الحياة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية والاحتياجات الروحية للمواطن السوري، وكذلك النظام الجمهوري الذي هو وعاء يحتوي كل ما ذكر ضمن نظام حكم شعبي جماهيري.

٢- مهمة رئيس الجمهورية الكبرى هي رعاية مصالح الشعب المادية وضمان حرياته العامة، الشخصية والفكرية والعقائدية والدينية.

٣- المحافظة على سيادة الوطن واستقلاله، بعدم تبعيته لأية قوى سياسية خارجية ليبقى حراً في قراراته وفق مصالح الشعب العربي السوري والأمة العربية، وكذلك حماية أراضيه من المعتدين، إقليميين أو دوليين.

٤- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع السوري من خلال تكافؤ الفرص للجميع والتوزيع العادل للدخل القومي على حواضر وبوادي الدولة السورية بما يتوافق والتركز السكاني. فالعدالة الاجتماعية هدف الدولة ومعيار نجاحها، لأن العدل هو أساس الملك، والملك هنا هو الحكم، والسلطة.

٥- العمل بما يتوافق مع الإمكانات الوطنية والظروف الإقليمية والدولية لتحقيق الوحدة العربية، لأن سورية والشعب العربي السوري جزء من الوطن العربي والأمة العربية، ويجب أن لا ننسى أن سورية هي قلب العروبة وهي صلب المقاومة العربية ضد الاستعمار بأشكاله المختلفة وضد الأطماع الصهيو - أمريكية في بلاد الشام وديار العرب كلها.

فالقسم إذن هو برنامج عمل كبير يحتوي عناوين ضخمة توجه مقدرات الدولة السورية بقيادة رئيسها نحو الأهداف العظيمة للدولة، سواء في داخل سورية أم في خارجها إقليمياً ودولياً، وهذا بالفعل ما يجعل من الدولة السورية مميزة على الصعيد العربي لأنها تحمل هموم العرب جميعاً ولأنها تهدف أيضاً وقبل كل شيء لتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية لسكانها وهو الهدف الأول في مشروع الدولة، أية دولة.

تأتي أهمية منصب رئيس الجمهورية من خلال دوره الفعال في قيادة الدولة والمجتمع السوري نحو الغد الأفضل، وتتبيّن هذه الأهمية من الصلاحيات الوطنية والإستراتيجية التي تُعطى للرئيس وأهمها:

١- حماية الوحدة الوطنية، وبقاء الدولة السورية من خلال هذه الوحدة كجغرافية وكمجتمع.

٢- تسمية رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم وقبول استقالاتهم وإعفائهم من مناصبهم، وبذلك يمتلك رئيس الجمهورية مفتاح القوة الفاعلة في الدولة السورية، لأن الذين يُعنون بالحياة المادية والروحية والدفاعية للمجتمع السوري هم الوزراء ونوابهم.

٣- رسم السياسة العامة للدولة في كل الجوانب الإنتاجية والخدمية والدفاعية للدولة السورية وأمنها العام والإشراف على تنفيذ تلك السياسة.

٤- لرئيس الجمهورية الحق في الاعتراض على القوانين التي يقرها مجلس الشعب بإصداره هو وبالتالي فرئيس الجمهورية يشكل الضمانة القانونية والتشريعية للقوانين الحاكمة في الجغرافية السورية.

٥- ولعل من أهم الصلاحيات المعطاة لرئيس الجمهورية هي إعلان الحرب والنفير العام أو التعبئة العامة لمواجهة الأخطار الكبيرة ضد الدولة السورية، وله الصلاحية كذلك بعقد الصلح والاتفاقيات السلمية مع أي طرف خارجي شرط موافقة مجلس الشعب، ولرئيس الجمهورية الصلاحية المبررة قانونياً بإعلان حالة الطوارئ ورفعها حسب المخاطر المهددة للدولة والمجتمع.

٦- يستطيع رئيس الجمهورية أن يُصبغ السياسة الخارجية للدولة السورية بصبغته الخاصة الوطنية من خلال صلاحياته في تعيين رؤساء البعثات الدبلوماسية لدى الدول الأجنبية، فهم الذين يصنعون وينفذون السياسة السورية الخارجية مع تلك الدول بما فيه خير لسورية واقتصادها وسمعتها في المسرح الدولي.

٧- بما أن رئيس الجمهورية هو القائد العام (الأعلى) للجيش والقوات المسلحة السورية، فإنه قادر أن يوجه، وبما أعطي من صلاحيات تم ذكرها، كل قوة الدولة السورية لحماية الدولة وبسط أمنها وسيادتها واستخدام تلك القوة لتحقيق الأهداف الكبرى للدولة في الحرب والسلم، وفي البناء والتشييد مصداقاً لشعار الجيش والقوات المسلحة بأنه للحرب والسلام، وللتحرير والبناء.

٨- لرئيس الجمهورية الحق في إصدار العفو، الذي يقدره بذاته بما فيه خير للدولة السورية وللأمن الداخلي وتقوية النسيج الاجتماعي في المجتمع السوري.

٩- يمتلك رئيس الجمهورية الحق في حل مجلس الشعب بقرار معلل، وهو السلطة التشريعية في الدولة السورية وبذلك تُصبح السلطتان التنفيذية والتشريعية مراقبتين بامتياز من قبل رئاسة الجمهورية بما يضمن قوة وسلامة الدولة السورية. وفي حال غياب السلطة التشريعية لسبب من الأسباب (كالانحلال) يتولى رئيس الجمهورية هذه السلطة.

١٠- يستطيع رئيس الجمهورية أن يُدعّم قراراته وإجراءاته الإستراتيجية بعرضها على الشعب السوري مباشرة باستفتاء عليها، ولعل هذه الصلاحية تختزل كل الصلاحيات الأخرى بحيث تتوطد العلاقة والثقة الكبيرة بين الرئيس والشعب لأنه مصدر التشريع ومصدر القوة.

٢- صلاحيات مجلس الوزراء:

يُعدّ مجلس الوزراء الهيئة التنفيذية والإدارية للدولة السورية في أعلى مستوياتها حيث تُناط به مهمة وضع وتنفيذ خطط الدولة في المجالات الإنتاجية والخدمية وتأمين احتياجات المواطنين من السلع والمنتجات، وتحسين أداء الدولة في مؤسساتها المتعددة وتأمين فرص العمل للقوة البشرية الجديدة والعمل على توزيع الثروة بالعدالة المرجوة وجمع الضرائب والسير بالخطط التعليمية، في وزارتي التربية والتعليم العالي وما يماثلهما في الوزارات الأخرى، لتحقيق أهدافها كماً ونوعاً، والعمل لتنفيذ قرارات الدولة التشريعية والقانونية في حماية المواطنين والسلم الأهلي، وزيادة وعي وثقافة المواطن السوري وانتمائه لدولته وأمته، وتنفيذ خطط الوزارات في الزراعة والصناعة لتأمين المتطلبات الغذائية للمجتمع السوري وتحقيق الأمن الغذائي وزيادة موارد المياه وتحقيق الأمن المائي، وكذلك العمل بكل جد لتطوير الصناعات المحلية وتأمين مستلزماتها من المواد الأولية

ومدخلات الإنتاج المناسبة (كالطاقة وغيرها) لتلبي احتياجات المجتمع السوري من السلع والمنتجات والخدمات وإيجاد الأسواق الخارجية المناسبة لتصريف المنتجات السورية بما يزيد من القيمة المضافة للمنتج السوري ليرفع اسم سورية عالياً في الأسواق العالمية، وهذا بدوره يوجد فرص عمل جديدة ومحفزة للاقتصاد السوري وداعماً له ليكون الضمانة لقوة سورية واستقلالها. وقد أثبتت الأحداث والأزمة في سورية صوابية دعم الاقتصاد الزراعي أولاً كونه أثبت أنه اقتصاد مقاوم، وهو لا يستطيع أن يقتلعه أحد ولا أن ينقله أحد خارج الجغرافية السورية كما حصل بالنسبة للاقتصاد الصناعي عند ضعاف النفوس واللاهثين خلف جمع الثروة دون الأخذ بالحسبان مصلحة الدولة والمجتمع السوري.

ويشرف مجلس الوزراء السوري على تنفيذ القوانين والمحافظة على مصالح الدولة وأمنها وحماية حريات المواطنين وحقوقهم. وله حق عقد الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول الأخرى وإعداد مشاريع القوانين بما فيها مشروع الموازنة السنوية العامة للدولة والتي تدلل على قدرة الدولة على التنمية وتقديم الخدمات للمجتمع السوري واستثمار الثروات الوطنية.

وهكذا نجد أن مهام مجلس الوزراء مكمّلة لمهام رئيس الدولة في الإعداد والتوجيه والتنفيذ لخطط الدولة وإستراتيجياتها في البناء وتحصين الوطن وتحقيق الازدهار والتقدم للمجتمع السوري وحماية سيادة الوطن وتحرير أراضيه ودرء الأخطار المحدقة به.

٣- مجالس الإدارة المحلية:

لقد جاء إحداث مجالس الإدارة المحلية في سورية عملاً بخطة الدولة لتطبيق لا مركزية السلطات والمسؤوليات وتركيزها في أيدي الشعب، ومن أجل النهوض بالمجتمع المحلي والمساعدة على النمو المتوازن في الأقاليم الجغرافية السورية وتأمين فرص العمل لأكبر شريحة ممكنه من المجتمع السوري وفي

المرسوم التشريع رقم /١٠٧/ لعام ٢٠١١م تعمق مفهوم الإدارة المحلية الشكل الثالث للسلطة التنفيذية في سورية. ولعل من المفيد هنا تبيان القاعدة الجغرافية والديمغرافية لهذا المرسوم كونها تجعل من سلطات هذه المجالس متفاعلة أيضاً أفقياً، كما جاء في أهداف المرسوم، وفق دوائر الاحتواء التكاملي والتفاعلية التبادلية للتخطيط والتنفيذ والاستثمار والنهوض بالمجتمع.

وجاء في تعريف الدوائر الجغرافية الديمغرافية لهذا المرسوم ما يبين حجم ومعنى كل دائرة إدارية كالآتي:

١- المحافظة، وهي حيز جغرافي ضمن التقسيم الإداري والمحلي للجمهورية العربية السورية يضم عدة مدن وبلدات وبلديات وقرى ومزارع، ولكن يمكن للمحافظة أن تكون مدينة واحدة، كما في مدينة دمشق التي تدعى بمحافظة مدينة دمشق.

٢- المدينة، كل مركز محافظة أو منطقة أو تجمع سكاني يزيد عدد سكانه على ٥٠٠٠٠ نسمة (٥٠ ألف)، وقد كان في التقسيمات السابقة عشرين ألف نسمة.

٣- البلدة، كل مركز ناحية أو تجمع سكاني أو مجموعة تجمعات سكانية يتراوح عدد سكانها بين ١٠٠٠١ – و٥٠٠٠٠ نسمة.

٤- البلدية، كل تجمع سكاني أو مجموعة تجمعات سكانية يتراوح عدد سكانها بين ٥٠٠١ – ١٠٠٠٠ نسمة.

٥- المنطقة، قطاع من المحافظة لا يقل عدد سكانه عن ٦٠ ألف نسمة، عدا القرى المرتبطة بمركز المنطقة مباشرة ويشمل ناحيتين.

٦- الناحية، قطاع من المنطقة لا يقل عدد سكانه عن ٢٥ ألف نسمة، ويمكن أن يكون ارتباطها المباشر بمنطقة مركز المحافظة.

٧- القرية، التجمع السكاني المحدث بموجب القانون /١٥/ لعام ١٩٧١م.

٨- المزرعة، التجميع السكان المحدث بموجب القانون /١٥/ لعام ١٩٧١.

٩- الحي، قطاع من المدينة أو البلدة أو البلدية لا يقل عدد سكانه عن ١٠٠٠٠ نسمة في المدن وعن ٥٠٠٠ نسمة في البلدات وعن ٤٠٠٠ نسمة في البلديات، وعن ١٠٠٠ نسمة في التجمعات السكانية التي ضُمت إلى المدينة أو البلدة.

وقد حدد المرسوم أهداف قانون الإدارة المحلية بالمادة الثانية منه بخمس نقاط هي:

١- تطبيق لامركزية السلطات والمسؤوليات وتركيزها في أيدي فئات الشعب تطبيقاً لمبدأ الديمقراطية، الذي يجعل الشعب مصدر كل سلطة من خلال توسيع وتحديد واضح وغير مزدوج لسلطات وصلاحيات مجالس الوحدات الإدارية لتمكينها من تأدية اختصاصاتها ومهامها في تطوير الوحدة الإدارية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعمرانياً.

٢- إيجاد وحدات إدارية قادرة على عمليات التخطيط والتنفيذ ووضع الخطط التنموية الخاصة بالمجتمع المحلي وتنفيذ المشاريع الخاصة بها بكفاءة وفعالية من خلال تعديل مستويات الوحدات الإدارية وتحديد هيكلتها المحلية بما يتماشى مع الوظيفة الأساسية لها ويهم المواطنين في هذه الوحدات بحيث تقتصر مهمة السلطات المركزية على التخطيط والتشريع والتنظيم، وإدخال أساليب التقنية الحديثة وتنفيذ المشروعات الكبرى التي تعجز عن تنفيذها الوحدات الإدارية.

٣- تعزيز الإيرادات المالية للوحدات الإدارية لتمكينها من ممارسة الدور التنموي في المجتمع المحلي إلى جانب الدور الخدمي وجعل هذا المجتمع مسؤولاً عن الحفاظ على موارده وتنمية هذه الموارد لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتقديم خدمات أفضل وتطوير فرص اقتصادية وتنموية ضمن

الوحدات الإدارية التي تساعد على خلق فرص عمل وإيجاد حالة من التكامل بين الدور الخدمي والدور التنموي.

٤- النهوض بالمجتمع في إطاره المحلي والمساعدة على النمو المتوازن وتكافؤ الفرص بين المناطق بتكريس التعاون المشترك بين الوحدات الإدارية من خلال إحداث إدارات مشتركة تستطيع أن تنفذ برامج ومشاريع كبرى بشكل كفوء وفعّال.

٥- تبسيط الإجراءات لتأمين الخدمات للمواطنين عن طريق إنشاء مراكز خدمة للمواطن تختص بمنح الرخص والخدمات والرعاية كافة بشكل مباشر وفق الأنظمة والشروط الموضوعة من قبل مجالس الوحدات الإدارية والوزارات والإدارات المعنية وصولاً للحصول عليها عبر خدمات الحكومة الإلكترونية بما يوفر الجهد والوقت والمال.

ثانياً: السلطة التشريعية:

تُعد السلطة التشريعية الأساس الذي يرتكز عليه نظام الدولة السورية، لما لهذه السلطة من دور فعّال ومصيري في بناء الدولة من جهة وفي توجيهها بثقة واتزان ومصداقية نحو أهدافها الكبرى بقيادة رئيسها رئيس السلطة التنفيذية وبأنشطة وأعمال مجلس الوزراء المتكاملة والمترابطة للاستثمار الأفضل لموارد الدولة الطبيعية، والبشرية للسير بالمجتمع السوري نحو حياة أفضل وأسهل وأرقى محروسة بالسيادة الوطنية وموصومة بالكرامة السورية (عراقة العرب والإنسانية).

يمكن القول أن الانتخاب المباشر الحر والديمقراطي والسري لأعضاء مجلس الشعب يعطيه المصداقية الكبرى (بغض النظر عن الحالات الفردية التي لا تتوافق في كثير من الأحيان مع ما ذكر)، للتمثيل الحقيقي للشعب السوري وتجسيد إرادته ضمن هذا المعنى الديمقراطي لنظام الانتخابات في

التصويت أو الاقتراع، ولذلك يكتسب مجلس الشعب هذا الدور القوي في إقرار أي قانون أو في المصادقة على أي نشاط تنفيذي مقونن لأنه يمثّل سلطة الشعب السوري. ولكن الذي يُكسبه قوة عقدية (أيديولوجية) مرجحة تؤكد صوابية وعمق القرارات والقوانين وحتى المراسيم المتخذة في رئاسة الجمهورية والسلطة التنفيذية كلها، وبعد موافقة مجلس الشعب عليها أولاً أو لاحقاً، هو أن نصف أعضاء مجلس الشعب على الأقل هم من العمال والفلاحين الذي يطعمون الشعب السوري وينتجون له السلع والمنتجات ويقدمون له الخدمات، ومن حق المنتج والمُعطي أن يكون السيد، ومن حقه على السلطات كلها أن تتوجه نحو خدمته وتلبية مطالبه بما يحتاجه من خدمات تعليمية وصحية وأولية وطاقوية وثقافية، وأن توجه طاقات الدولة الأمنية والعسكرية لحماية الأرض والعرض والسيادة.

ولعل في المادتين السبعين والحادية والسبعين ما يقوّي استقلالية اتخاذ القرارات في مجلس الشعب بما يخدم مصلحة الوطن العليا من خلال تطبيق حالة الحصانة لأعضاء المجلس وعدم مساءلتهم جزائياً أو مدنياً بسبب آرائهم أو التصويت في الجلسات العلنية والسرية على ما يرونه مناسباً ولو كان مخالفاً للسياسة العامة للدولة أو لفريق مهم فيها.

لقد حددت المادة الخامسة والسبعون اختصاصات مجلس الشعب كالآتي:

١- إقرار القوانين التي تصدرها السلطة التنفيذية.

٢- مناقشة بيان الوزارة الجديدة.

٣- حجب الثقة عن أحد الوزراء أو الوزارة كلها أو بعضها.

٤- إقرار الموازنة السنوية العامة والحساب الختامي المقدم.

٥- إقرار خطط التنمية المقدمة إلى المجلس.

٦- إقرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بسلامة الدولة (معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي تتعلق بحقوق السيادة) والاتفاقيات التي تُمنح امتيازات للشركات أو المؤسسات الأجنبية وغيرها كالتي تُحمّل الدولة نفقات غير واردة في الموازنة أو اتفاقات عقد القروض، أو التي تخالف أحكام القوانين النافذة ويتطلب نفاذها إصدار تشريع جديد.

٧- إقرار العفو العام.

٨- قبول استقالة أحد أعضاء المجلس أو رفضها.

ثالثاً: السلطة القضائية:

يُعد القضاء في أي بلد من العالم مصداقاً لحالة النظام ولرقي المجتمع ولمستوى وعي المواطن معاً، فهذه الزوايا الثلاثة تشكل المكونات الفعلية للدولة التي يجب أن تمثل المنظومة العقلية التجريدية لما أنتجه المجتمع في تراثه المعرفي والفكري والعلمي ولما استطاع أس هذا المجتمع وهو المواطن أو الفرد من امتثال القوانين والدستور والتشريعات والواجبات والحقوق، أي الامتثال الأخلاقي للمجتمع مكتوباً بنصوص، وبالوقت نفسه فالنظام السياسي هو المعيار الأنضج في المجتمعات المدنية لحقيقة الالتزام بالدستور الناظم للدولة وبالقوانين والتشريعات التي تُصدرها والتي يتوجب عليه الالتزام بها. فإذا كانت الدولة عند كثير من المفكرين تمثل عقداً اجتماعياً فإن النظام السياسي هو الذي يتوجب عليه حماية هذا العقد وتطويره من خلال الالتزام الفعال به، وحقيقة الالتزام تلك تتجسد بأن يكون القضاء في الدولة مستقلاً، وقد جاء في الدستور السوري بالمادة الثانية والثلاثين بعد المئة بأن القضاء في سورية، أو السلطة القضائية في سورية مستقلة، ومن واجبات رئيس الجمهورية ضمان استقلال هذه السلطة ويعاونه في ذلك مجلس القضاء الأعلى، الذي يرأسه رئيس الجمهورية ذاته.

إن استقلال القضاء يُوجد بيئة مثالية لإحقاق الحقوق بين مكونات الشعب السوري من جهة ولسعادة المواطن السوري ورقيه من جهة ثانية، أما بالنسبة للنظام السياسي السوري فسيادة القانون واستقلالية القضاة يضمنان للدولة كلها الفرص المناسبة والمريحة لحسن الأداء، ليس في المفاصل المهمة في الدولة فقط، بل وفي كافة المستويات، مما يقلل بالفعل من فرص تشكل ونمو الفساد والهدر وضياع المقدرات البشرية والاقتصادية والطبيعية مما ينعكس سلباً على كل المستويات وفي كل الاتجاهات. أليس من المفيد للموظف المسؤول أن يحمي نفسه بالقانون وأن يحميه القانون، وأن يكون القضاء بكل شفافية قادراً على حمايته فعلاً ممن يريد الإساءة له رأسياً أو أفقياً، أي من رؤسائه أو مرؤوسيه، أو من أقرانه وأمثاله. وعندما يكون القضاء مستقلاً والسلطة القضائية تمارس صلاحياتها بكل حزم وقوة وشفافية وعدل فإنه تتوافر بالفعل لكل فرد فرصة إيجاد العمل المناسب والأجر المناسب والقيمة المضافة الاجتماعية الكبيرة القادرة على رفع سوية حياة المجتمع السوري بالإجمال ونقله إلى مستويات المجتمعات المتقدمة، لأن استقلال القضاء وممارسته الرقابة على التخطيط والتنفيذ وجمع الضرائب وتوزيع الثروة سيقلل أولاً من الهدر الكبير (يُقدّر بنحو ٣٠% من الدخل القومي) في نتاج الشعب السوري، وسيضاعف من إنتاجية وحدة العمل السورية ثانياً.

تأتي أهمية السلطة القضائية في سورية من أنها المراقب الفعلي لكل أشكال الممارسة الديمقراطية السورية، بعد أن صدر قانون الانتخابات الجديد (في عام ٢٠١٢م)، والذي أقرته السلطة التشريعية بنداً بنداً، لأنه بالفعل قد وضع سورية على طريق الديمقراطية المعاصرة التي يطمح السوريون لتحقيقها على المستوى الرئاسي والبرلماني والإدارة المحلية كونها كلها تجري تحت سلطة القضاء فقط، ولقد ساوى هذا القانون بين السوريين جميعاً في الترشح وفي الانتخابات. والقانون الجديد، ومن خلال وضعه تحت سلطة القضاء الحرة يُسهم في إعادة بناء سورية على أسس ديمقراطية مقاومة للمشاريع الاستعمارية

والصهيونية وفي محاربة الإرهاب والفكر التكفيري، ويشكل نقلة نوعية ترسم مستقبل سورية بعيداً عن التدخلات الخارجية، إنها أقرب وأسلم طريق لتحصين الوطن والمواطن.

المحكمة الدستورية العليا:

تتوج السلطة القضائية في سورية بالمحكمة الدستورية العليا التي تُعدّ هيئة قضائية مستقلة مكونة من سبعة أعضاء يُسمّيهم رئيس الجمهورية بمرسوم، وتتلخص مهام هذه المحكمة بالآتي: (المادة السادسة والأربعون بعد المئة في الدستور):

١- الرقابة على دستورية القوانين والمراسيم التشريعية للوائح والأنظمة، أي أنها تشكل الضابط القانوني والمرجعية الدستورية لمجمل الحياة التشريعية والقانونية الناظمة للهيئات الفاعلة في المجتمع السوري.

٢- إبداء الرأي في دستورية مشروعات القوانين والمراسيم التشريعية وقانونية مشروعات المراسيم التي تصدرها رئاسة الجمهورية، وذلك بناء على طلب من السيد رئيس الجمهورية.

٣- الإشراف على انتخاب رئيس الجمهورية وتنظيم الإجراءات الخاصة بذلك.

٤- النظر في الطعون الخاصة بصحة انتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشعب والبت فيها.

٥- محاكمة رئيس الجمهورية في حالة الخيانة العظمى.

وتبين المادة السابعة والأربعون بعد المئة تفاصيل الإجراءات التي تتبعها المحكمة الدستورية العليا خلال مراقبتها الدستورية على القوانين ولكن بينت المادة الثامنة والأربعون بعد المئة أنه لا يحق لهذه المحكمة النظر في دستورية القوانين التي يطرحها رئيس الجمهورية على الاستفتاء الشعبي بعد أن تنال موافقة الشعب السوري.

الفصل الثامن

مظاهر قوة الدولة السورية

١- قوة الدولة في الجانب الاقتصادي.

٢- قوة الدولة في الجانب العسكري.

أ- عقيدة الجيش العربي السوري.

ب- بنية الجيش العربي السوري.

٣- قوة الدولة في سياساتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية.

٤- قوة الدولة السورية في الجوانب المدنية والإنسانية.

أ- تداول السلطة في الدولة السورية.

ب- حقوق المواطن ومفاهيم الديمقراطية السورية.

١- قوة الدولة في الجانب الاقتصادي:

لقد بيّنا في تحليل الجوانب الاقتصادية للفعالية الاقتصادية في سورية أنها متكاملة وتمتلك فرصاً مميزة لتلبي المعظم الأكبر لاحتياجات الشعب السوري، وهذا ما نريد إظهاره تحت هذا العنوان، حيث من الضروري عند الحديث عن أهمية الاقتصاد ودوره في قوة الدولة تبيان قدرة هذا الاقتصاد على تلبية الاحتياجات السلعية والأولية أولاً للمجتمع السوري وإمكانات تزويد احتياجات الفعاليات الإنتاجية (الزراعية والصناعية) والخدمية (الأجهزة والمعدات المستخدمة في مجالات المياه والصرف الصحي والتعليم والصحة والثقافة)، وبخاصة الأساسية منها، لأن تحقيق هذه المعادلة (الاحتياجات ⇔ قدرة التزويد الداخلي) تعطينا محصلة يمكن البناء عليها في تحديد مظهر قوة الدولة، فالدولة قد لا تمتلك موارد إستراتيجية تدر عليها أرباحاً ضخمة (كما في النفط والغاز والحديد والفحم..)، وهذا مهم إذا أُحسن توجيه ريعه إلى تنمية الجوانب الاقتصادية الأخرى، ولكن ليس بالضروري وجود ذلك، كما في الدول النفطية (العربية على الأقل)، ولكن عندما تتوافر في الدولة إمكانات تلبية معظم الاحتياجات الأساسية في المجتمع من مصدر محلي أو أنها تُنتج محلياً، بغض النظر عن مصدر بعض المواد الأولية، فإن ذلك يصب في خانة قوة الدولة، وهذا بالفعل ما يتوافق مع الحالة السورية، فالاقتصاد السوري لا يعوّل عليه ليكون اقتصاداً عالمياً ضخماً ولكنه يمتلك عوامل القوة الداخلية المتكاملة التي تجعله اقتصاداً متماسكاً ملبياً لاحتياجات المجتمع ومحققاً قيمة مضافة تتناسب مع طموحات الشعب السوري لعيش حياة كريمة أولاً، وإيجاد منظومة علاقات مادية ودبلوماسية وسياسية إقليمياً وحتى دولياً للدولة السورية يُمكن استثمارها

لتقوية الدولة وإمدادها بشبكة من القنوات المتنوعة والمتباينة في أهميتها تتيح لسورية شغل وزنها النوعي إقليمياً بالدرجة الأولى، ومن خلال معاهداتها واتفاقياتها الدولية بالدرجة الثانية.

تأتي أولوليات التقدير في وزن الاقتصاد السوري في ثقل قوة الدولة السورية من قدرة الاقتصاد الزراعي السوري على تحقيق الأمن الغذائي ذي الفاعلية الإستراتيجية التي ظهرت جلياً في العقود السابقة (منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين)، ولكن على الرغم من هذه الفاعلية التي لم تكن محسوبة في كثير من التقديرات، إلا أنها قد أظهرت فاعلية مضافة في مجمل مجالات التقدير خلال الأزمة السورية، فقد استطاعت سورية أن تمشي سنتين بارتياح (٢٠١١ - ٢٠١٢م)، من الأزمة باستثمار فائض القوة الاقتصادية وبشكل خاص الزراعي منها اعتماداً على التراكم الكمي والنوعي لمفردات الأمن الغذائي السوري، ولكن عندما اشتد الهجوم الإرهابي (العربي والغربي والإقليمي) على سورية فقد فُتحت جبهة الحرب على الاقتصاد الزراعي لتدمير البنية التحتية الأولية للأمن الغذائي فنهبت صوامع الحبوب (في سورية تبلغ طاقة تخزين صوامع الحبوب نحو ٦ مليون طن) ودمُرّت وحرق الاحتياطي الإستراتيجي من البذور وأجهزة التعقيم ومراكز الأبحاث الزراعية، وتم القضاء على ورش وأدوات الإرشاد الزراعي والبيطري في كل المناطق التي دخلها الإرهابيون، وبعد ذلك تم الانتقال إلى مطاحن الحبوب التي دُمرّت وسُرقت وفكك بعضها ليباع في تركيا وغيرها، (توجد في سورية ٣٤ مطحنة تابعة للشركة العامة للمطاحن تبلغ طاقتها الإنتاجية السنوية ٢.٤٦ مليون طن في حين أن الطلب السنوي يبلغ نحو ٢.٧ مليون طن وتعطي المطاحن الخاصة لا يقل عن نحو مليون طن، وبالتالي يوجد فائض في الطاقة الطحنية بنحو نصف مليون طن)، ثم تدمير أفران إنتاج الخبز وكذلك وسائط النقل، ثم تقطيع شبكات النقل في السكك الحديدية أولاً ثم الإسفلتية ثانياً وسرقة قوافل الإمداد من الطحين

إلى المراكز العمرانية الأساسية في سورية، مع العلم أن الدولة لم تدخر جهداً في إيجاد البدائل، ولكن تكّشف الأمن الغذائي السوري وضُربت مكوناته في دراسة ممنهجة لضرب العلاقة بين المواطن والدولة، من خلال تدمير أساس هذه العلاقة وهي تأمين احتياجات المواطن الغذائية التي اعتادت أجيال من السوريين على اعتبارها من مسلمات دور الدولة أمام سكانها، ومن بديهيات العلاقة القوية والسليمة بين المواطن ودولته. وفي المرحلة الثانية من ضرب الأمن الغذائي السوري كان التوجه نحو الآتي:

١- سرقة الموارد النفطية الأولية، وكذلك مشتقات النفط الضرورية لزراعة الحبوب ونقل المحصول وتخزينه وطحنه وعجنه وخبزه وتأمينه للمواطن، فقد أدت عمليات تفكيك حلقات دائرة الإمداد بالطاقة لوجستياً في كل مراحل هذه الدورة، إنتاجاً وتصنيعاً، إلى تراجع في الإنتاج الزراعي وفي القدرة على نقل وتزويد المراكز العمرانية ومناطق الثقل الكبيرة بالسكان بالغذاء مما أصاب الأمن الغذائي بضربة موجعة.

٢- تراجع مساحات الأراضي الزراعية وبخاصة المروية منها، وهي ذات الثقة أو ذات الدرجة العالية من الاعتماد عليها في تأمين الإنتاج والمردود والإنتاجية العالية.

٣- تراجع نوعية الإنتاج لعدم القدرة على تأمين مستلزمات الحماية والمعالجة من الأمراض بشتى أنواعها.

٤- ارتفاع تكلفة الإنتاج لعدة أضعاف، بحيث أصبح من الصعوبة بمكان إيجاد سياسة تسعير مناسبة لكلا طرفي المعادلة الغذائية وهي المنتجون والمستهلكون. وتُركت فوضى التسعير مرتبطة بالحلقة الوسطى بين طرفي المعادلة، وهذه الحلقة ربما كانت أشد أذى للوطن والمواطن من الإرهاب ذاته. فليس غريباً أن نجد الأسعار متباينة بين منطقة وأخرى، وبين سوق وآخر، وبين يوم وآخر، بل بين تاجر وآخر في المكان ذاته.

٥- على الرغم من الصعوبات الكثيرة التي واجهت وتواجه تزويد الأسواق المركزية في مناطق الثقل السكاني في سورية بالسلع الغذائية (لاعتبارات متعلقة بالنقل والطاقة والحواجز) إلا أن مساعي الدولة وخطواتها الحثيثة لتزويد كل المواطنين السوريين بالمواد الغذائية الأولية، بغض النظر عن خلفية المواقف السياسية أو الأمنية لبعض المناطق، قد فاجأت كثيراً من المحللين، لكن الباعث الأساسي لموقف الدولة السورية كان من واجبها الذي حرصت على القيام به في تحقيق مستوً مقبول من الأمن الغذائي، كما فعلت في مجالات الكهرباء والماء والتعليم والصحة.

ربما من المفيد كذلك توضيح أن قوة الاقتصاد السوري كانت قد تجلت في عوامل التوطن والتركز للنشاط الصناعي بين قطبي الاقتصاد السوري في حلب وريفها ودمشق وريفها، حيث التركز يزيد عن ٦٠% وهذا يُخفّض من تكاليف مدخلات الإنتاج الصناعي لوجود عوامل مساعدة في هذين الاتجاهين المهمين اقتصادياً، كتركز السكان في هذين القطبين، نحو ٥٠% من سكان سورية، ولتركز الاستثمارات المالية والإمكانات في قوة العمل وفي حجم الأسواق، مما يفرض معادلة التركز التي تحقق منافسة كبيرة وربحاً أكبر وقدرة على النمو والازدهار، وهذا هو الهدف الكبير للصناعة، ولكن بالوقت نفسه أظهرت الأزمة عوامل الضعف في هذا التركز وعدم التوزيع الجغرافي المتوازن والمتوافق مع أبجديات التخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية لذلك أثّر الإرهاب المنظم من العصابات الإرهابية ومن الدولة التركية، وربما من غيرها أيضاً في نتائجه المأساوية على قدرة وحيوية القطاع الصناعي وبخاصة في مدينة حلب وظهيرها الصناعي، حيث فُككّت المعامل والورش الكبيرة ذات القيمة الاقتصادية والإستراتيجية ونقلت إلى تركيا، وتم تدمير ما لم يتم نقله فكانت الخسارة مفجعة في هذا القطاع، وتم ضرب البنية التحتية في معظم المناطق، المتعلقة بالإنتاج وبالتسويق.

لقد أعطى القطاع الصناعي إمكانات هائلة للدولة السورية من خلال الآتي:

١- تصنيع المواد الأولية شبه المعدنية المحلية كالفوسفات والملح...

٢- تصنيع المواد الأولية الزراعية، النباتية والحيوانية، المحلية، وهي كثيرة ومتنوعة ومتكاملة.

٣- إيجاد فرص عمل كثيرة لنسبة كبيرة من الشباب السوري.

٤- جذب الاستثمارات المحلية وحتى العربية أو الدولية.

٥- إقامة مدن صناعية شكلت بؤراً لتطوير الاقتصاد السوري، ودفع عجلة التطور الاقتصادي السوري إلى الأمام.

في النهاية نصل إلى نتيجة مفادها بأن محصلة فائض القوة الاقتصادية للدولة السورية تتوافق مع طموحات الدولة السورية، وقد تنامت هذه المحصلة مع أهداف سورية وتوافقت مع ميزانها السياسي والإستراتيجي إقليمياً ودولياً، وقد ركبت السياسة السورية فائض القوة الاقتصادية خلال العقود السابقة على الأهمية الإستراتيجية لموقع سورية الجغرافي من جهة، ولموقع ودور سورية في الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية من جهة ثانية، وعلى الخصوص في موقعها ضمن محور المقاومة ضد العدو الصهيوني والتحالفات الإمبريالية ومخططاتها التدميرية والاستعمارية للوطن العربي.

٢- قوة الدولة في الجانب العسكري:

لا يخفى على أحد أن أحد أهم مظاهر قوة الدولة هو امتلاكها لقوات مسلحة متكاملة، براً وبحراً (في حال امتلكت شواطئ بحرية أو بحيرية) وجواً. لا بل يرى كثيرون أن الضمان الأول، والأقوى لقوة الدولة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وحتى لوجودها في النهاية، هو وجود جيش قوي وقوات ملحقة به (قوى الأمن الداخلي والأمن والمخابرات والجمارك)، قادرة على ردع التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها الدولة كالهجوم عليها من دول مجاورة أو

بعيدة أو الفتن الداخلية المهددة للسلم الاجتماعي ولسلامة الأنشطة الاقتصادية والحيوية للدولة، أو تهدد الدولة في التقسيم أو انفصال بعض الأقاليم عن جسم الدولة دون اتفاق قانوني ودستوري، أو أي خطر يهدد ممارسة الدولة لسلطاتها الأساسية (التشريعية والقضائية والتنفيذية) وبسط سيادتها على أراضيها وأقاليمها الجغرافية المكونة لها أو استثمار مواردها الطبيعية والبشرية بالشكل الذي تخطط له. باختصار يجب أن توجد حالة توازن في الدولة داخلياً وأن تستمر هذه الحالة وفي حال إصابتها بالخلل فإن وجود قوات مسلحة كافية ومدربة جيداً ومؤمنة بعقيدة حماية الدولة تحت عنوان الوطن يُصبح الضمان الأساسي لوجود واستمرار الدولة.

أما المخاطر الخارجية التي تتعرض لها الدولة فالقوات المسلحة تشكل الدرع الذي يحمي الوطن من تلك المخاطر فتصدها، وتُوجد حالة عدم الاعتداء مع الدول الأخرى إما من خلال الردع أو التحالف أو حتى باحتلال المناطق التي تشكل نقاط ضعف للدولة لأنها تُستغل من الدول الأخرى أو أن احتلالها يُوجد للدولة حينئذ حالة التوازن وحماية الدولة ودرء مخاطر الآخرين.

وعند دراسة الجانب العسكري في الدولة السورية، فإنه يجب التركيز على نقطتين أساسيتين، وهما:

أ- عقيدة الجيش العربي السوري والقوات المسلحة.

ب- بنية الجيش والقوات المسلحة وإمكانات حماية الوطن وتحقيق الأهداف.

أ- عقيدة الجيش العربي السوري والقوات المسلحة السورية:

تمثل عقيدة الجيش، أي جيش، العنوان الكبير الذي تتوجه إليه أهداف وآمال وعواطف أفراد الجيش والبنى الهيكلية الكبرى لهذا الجيش وهي، أي العقيدة، محور تطلعات الأجيال المتتالية المكونة للجيش كأنها تُتوارث جيلاً بعد جيل، ولكن ليس من السهل وضع عقيدة للجيش أولاً، وليس من السهولة كذلك تطوير هذه العقيدة، وسنحاول في هذا البحث المصغر التفتيش عن أسس عقيدة

الجيش العربي السوري، وعن المحطات التي أسهمت في تطوير هذه العقيدة، مع ذكر لبعض القيادات الوطنية التي تركت بصمة في خصائص عقيدة الجيش العربي السوري، والقوات المسلحة السورية.

في معرض الأسس التي تستند إليها عقيدة الجيش العربي السوي فإننا نجد تداخلاً بينها وبين خصائص ومفردات العقيدة ذاتها، مع ذلك نعتقد أن عقيدة الجيش اعتمدت على الآتي:

١- الولاء للوطن كلياً ضمن حدود الجمهورية العربية السورية، ومن ضمنها الأراضي المحتلة منها الجولان ولواء اسكندرونة، والأراضي الأخرى التي أخذت بالغصب من قبل تركية إبان العشرينات من القرن العشرين.

٢- الدفاع عن الهوية العربية السورية التي تحدد علاقة العروبة بالسوريين كإطار قومي يوجه آمالهم وتطلعاتهم وبالوقت نفسه تحدد علاقة السوريين بالعروبة على أنها العمق الإنساني والحضاري والتاريخي لكل ذلك ضمن إطار الدولة فقط.

٣- حماية النسيج الاجتماعي السوري كونه يشكل الجذر الحضاري للمجتمع السوري والقوة الكامنة فيه، التي يرتكز عليها اتزان الدولة السورية.

٤- فرض سيادة الدولة السورية على مجمل التراب السوري.

٥- حماية المؤسسات الإنتاجية السورية (الخاصة والعامة) كونها تشكل البنية التحتية لضمان قوة الدولة وتأمين شروط الحياة المادية للمجتمع السوري.

٦- الاعتماد على الإرث التاريخي والثقافي الذاخر بالولاء للمجتمع السوري والديار السورية بما يحمل من رفعة وعزة وشموخ، وقيم رفيعة انتقلت عبر الأجيال والعصور والحضارات التي تراكمت تاريخياً في سورية الطبيعية لآلاف السنين، من الآراميين والعموريين والكنعانيين وغيرها مروراً بالإسلام وما شكّل من قيمة مضافة حضارية انصهرت به الخصائص الإيجابية للمجتمع السوري.

لقد شكلت الإضافات النوعية لبعض القامات الوطنية خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها زخماً كبيراً وأعطت آفاقاً عالية التقدير في المجد والتصدي لقوى الظلام والمستعمرين، عندما زُينت ساحات دمشق وبيروت وحلب بهامات الوطن على أعواد المشانق على يد المجرمين العثمانيين (جمال باشا السفاح وحزب تركيا الفتاة)، وجاء الحكم العربي وإعلان الاستقلال ودحر العثمانيين من أراضينا تتويجاً لدماء شهداء الوطن في السادس من أيار في عام ١٩١٦م وعندما غدر الأوروبيون (الفرنسيون والإنكليز) بالعرب وتآمروا على استقلالهم وبدأوا باستعمار أراضينا ودخلوها مستعمرين استمرت ثورة الشيخ صالح العلي في الساحل السوري والتي كانت قد بدأت ضد العثمانيين، ولكن حالما قرر الفرنسيون الزحف إلى دمشق إذا لم تلبَّ مطالبهم، التي لا يمكن القبول بها من أي وطني سوري، قرر السوريون بقيادة البطل الشهيد يوسف العظمة التصدي للفرنسيين، وعدم السماح لهم بدخول دمشق إلا على الدماء التي ستشكل لعنة على الفرنسيين والتي سيزرع السوريون بها قمح الحرية في السنين القادمة فكان الحصاد في تحقيق الاستقلال وجلاء المستعمرين.

لقد شكلت مطالب الجنرال غورو التي بعث بها إلى الحكومة الوطنية في دمشق والتي كان ملكها فيصل بن الشريف حسين، الجذوة التي أشعلت لهيب النيران التي أحرقت فرنسا فيما بعد كونها وضعت عقيدة المقاتل السوري في مستوى لا يمكن إلا وأن ينتصر، مثل:

أ- تفكيك الجيش وإلغاء التجنيد الإجباري.

ب- تسليم الثوار (المتمردين) الذين يضربون مصالح فرنسا وخطوط تزويد قواتها.

ج- فتح أبواب دمشق لدخول القوات الفرنسية.

د- تسليم خطوط السكك الحديدة.

لقد كان الرد صاعقاً عندما علمت فرنسا بأن وزير الحربية السوري البطل يوسف العظمة قد جمع ما توافر من قوات ومتطوعين وأسلحة للتصدي للجنرال غورو في ميسلون، حيث استشهد ومعظم من كانوا معه، ولكن الفرنسيين لم يدخلوا دمشق دون مقاومة ودون دماء، وبذلك صُقلت عقيدة الجيش السوري بدماء قادته قبل دماء أفراده، فقد كان يوسف العظمة أول المستشهدين في سبيل الوطن. لقد بقي المستعمر ربع قرن في سورية لم يسترح فيها يوماً واحداً فقد اشتعلت الثورات في كل مكان، في الساحل بقيادة الشيخ صالح العلي، وفي الشمال بقيادة المناضل إبراهيم هنانو، وفي دير الزور والمنطقة الشرقية بقيادة شلاش، وفي دمشق بقيادة حسن الخراط، وفي الجنوب بقيادة أحمد مريود، والمجاهد سلطان باشا الأطرش وقد توحدت فصائل الثورة تحت قيادة سلطان باشا وفجروا الثورة السورية الكبرى من عام ١٩٢٥م إلى عام ١٩٢٧م ونال السوريون استقلالهم في عام ١٩٤٣م وكانوا قبل ذلك في عام ١٩٣٨م قد وضعوا الخطوط العامة لاستقلالهم. وحصلوا على حريتهم كاملة في السابع عشر من نيسان (٤ نيسان بالتقويم الشرقي) من عام ١٩٤٦م، حيث ولد الجيش العربي السوري وحيث كانت عقيدته التي بنيت حجراً حجراً، حتى وصلت إلى العلا وتربعت على قمم المجد مرفوعة برافعة دماء السوريين الأحرار، وصبرهم وتصديهم لكل معتدٍ حاول النيل من أرضهم وكرامتهم وعزتهم.

لقد كان لفلسطين ولتقسيمها في عام ١٩٤٧م ولقيام الكيان الصهيوني الغاصب وتهجير أهلنا في القرى والمدن الفلسطينية دوراً مهماً في تطعيم عقيدة الجيش العربي السوري لتصبح عقيدة العرب وإستراتيجيتهم في تحرير الأرض العربية من هذا الكيان، ولذلك لم يأتِ حاكم سوري حتى في ظل الانقلابات إلا وقد أخذت عنده فلسطين جزءاً مهماً في إستراتيجية الحكم أولاً، وإستراتيجية الجيش ثانياً لضرورات ثلاث وهي:

أ- أن الشعب السوري بأطيافه كلها مشبعٌ بعقيدة النضال ضد الاستعمار عموماً فكيف بالاستعمار الاستيطاني الذي احتل جنوب سورية الطبيعية خصوصاً.

ب- أن عقيدة الجيش العربي السوري، الدفاع عن ديار العرب أولاً وتحرير المحتل منها ثانياً، وهي عقيدة راسخة يتربى عليها الجندي والضابط منذ التحاقه بقطعته العسكرية.

ج- أن من بديهيات الحاكم الناضج، أو الذي يسعى للنجاح سواء تحقق ذلك أم لم يتحقق، هو إرضاء المؤسسة العسكرية أولاً وإرضاء الغالبية العظمى من السكان ثانياً، ثم يجب أن لا ننسى أن الغالبية من الحكام كانت تأتي من المؤسسة العسكرية.

إن ظاهرة الوحدة بين مصر وسورية في شباط ١٩٥٨م، كانت قد جعلت من الجيشين السوري والمصري جيشاً واحداً، حتى الآن لا يزال الجيش العربي السوري هو الجيش الأول، مما أضاف على قومية عقيدة الجيش العربي السورية تجربة جديدة ميدانية أكسبتها قوة وفاعلية أكثر في التعاطي مع مجريات الأحداث في وطننا العربي ولكن والحق يُقال أن ثورة الثامن من آذار قد شكلت نقلة نوعية متفردة في عقيدة الجيش، حيث كان قبل ذلك تتقاذفه الاتجاهات السياسية الوطنية يمنة ويساراً مما قد يؤثر على فاعلية الجيش واستعداداته وقدرته على تنفيذ المهام الموكلة له.

وعندما تقدم حزب البعث العربي الاشتراكي إلى سدة الحكم في سورية في الثامن من آذار في عام ١٩٦٣م فإن أولى المؤسسات الحكومية في الدولة السورية التي برزت كقوة اجتماعية وسياسية وأمنية كانت الجيش العربي السوري، الذي بدا للجميع منذ ذلك التاريخ أنه جيش وطني بامتياز أولاً وأنه جيش عربي ثانياً دون وجود إمكانات متاحة لأحد أن يؤثر سلباً في هذه العقيدة القوية، لا بل تقدم الجيش ليكون المدرسة المميزة وطنياً وقومياً في تخريج كوادر وطنية قادرة على إدارة معظم المفاصل الأساسية في الدولة السورية.

وفي عام ١٩٧٠م جاءت الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس الخالد حافظ الأسد، الذي جاء من المؤسسة العسكرية المذكورة حيث كان وزيراً للدفاع. هناك وضعت سورية كلها على طريق الاستقرار والانفتاح، طريق البناء في كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وانتقلت سورية كلها من حالة الدولة المتقوقعة إلى حالة الدولة المنفتحة وحالة إطلاق الطاقات الكامنة.

أما الذي يهمنا هنا فهو التطور الكبير في عقيدة الجيش العربي السوري الذي بدأ بالاستعداد لتحرير الأراضي التي خسرها في نكسة حزيران ١٩٦٧م، وما تركته من آثار سلبية على المواطن العربي عموماً والمواطن السوري خصوصاً، وعلى معنويات الجندي السوري، ولذلك جاءت حرب تشرين التحريرية وما تلاها من حرب الاستنزاف التي استمرت ٨٩ يوماً، حيث كان القائد حافظ الأسد قد أدرك أنه لابد من حرب جديدة تعيد للعرب ولو بالحد الأدنى ثقتهم بأنفسهم بأنهم قادرون على تحرير الأرض والوقوف بوجه العدو الصهيوني، وأنه يمكن استنهاض قوة العرب لتغيير شيء في الموازنة مع الصهاينة. بالفعل حققت حرب تشرين إنجازات عقدية مهمة في مستويات متعددة أهمها:

أ- قدرة الجيش العربي السوري، والعرب عموماً، على استيعاب التقانة العسكرية الحديثة.

ب- تحرير الإرادة العربية وإرادة الجندي العربي أولاً من أنه قادر على المواجهة والمبادرة وتحرير الأراضي المغتصبة.

ج- إن إعادة الحقوق والارتقاء بقدرات الجيش تحتاج إلى المزيد من التدريب على أفضل المستويات، وإلى تزويد الجيش بأحدث أنواع الأسلحة وأجهزة الاتصال والإمداد والإدارة.

د- انتقلت عقيدة الجيش إلى حالة البناء والتشييد إلى جانب مهمة الحرب والتحرير.

لقد استطاع الجيش أن يكتسب قيمة مضافة أخرى إلى عقيدته من خلال دخوله إلى لبنان في منتصف السبعينيات ليُسهم في إيقاف النزيف اللبناني وليُخمد نيران الحرب الأهلية وليرعى ولادة المقاومة ضد العدو الصهيوني وليقف بقوة ضد الغزو الصهيوني مقدماً نحو ٢٠ ألف شهيد، وهكذا ارتقت عقيدة الجيش العربي السوري وازدادت صلابة وقوة.

لقد أثمرت عقيدة الجيش العربي السوري والقوات المسلحة السورية ونجحت في أقوى اختبار يمكن أن تتعرض له أية عقيدة لأي جيش في العالم خلال الأزمة التي تعصف بسورية الحبيبة، والتي حضرّت لها قوى خارجية عظمى وإقليمية إضافة للعدو الصهيوني وأعراب النفط. فقد صُرفت المليارات من الدولارات لتدمير عقيدة الجيش العربي السوري وكانت البدايات مخيفة، حيث كل وسائل الإعلام تقريباً الإقليمية والدولية ركبت موجة التركيز على عقيدة الجيش في محاولات مستميتة لإحداث انشقاقات فيه ولكن على الرغم من كل الإغراءات لم تنشق ولا قطعة عسكرية واحدة كل الذي حصل كان في أفراد فروا من الخدمة، وهذا يحصل في كل جيوش العالم، وقد قُدّم الدعم اللوجستي والتمويل والتسليح لمن فر منهم ليُشكل جيشاً مناوئاً للجيش العربي السوري، ولكن دون فائدة، ما السبب يا ترى؟ لماذا فاجأ هذا الجيش العالم وكل المحللين بتماسكه وانضباطه ثم في بطولاته وقدراته العجيبة ليتحول من جيش كلاسيكي إلى جيش تتوالد فيه أشكال جديدة لا توجد في الجيوش العالمية زادته مهارة وصلابة وقدرة على التعامل مع كل أصناف الحرب المفروضة عليه، خاصة وأن الإرهاب والإرهابيين يتلقون في كل يوم خبرات وتدريبات ومهارات ونصائح بل وقيادات وغرف عمليات، وتُسخر لهم إمكانات الدول العظمى والتقانات المتطورة لهم. ببساطة أعطت عقيدة الجيش العربي السوري أكلها حسبما أرادت قيادة الجيش والدولة السورية، ولأول مرة تتسابق قيادات الجيش، وهذا لا يعد له أي جيش في العالم، في الاستشهاد والاقتحام.

إن الحديث عن العقيدة في الجيش والقوات المسلحة السورية ينقلنا إلى مستوى الحديث عن البطولة والعزة والشهادة والرجولة إنها عقيدة تميزت تاريخياً وأعطت ثمارها إستراتيجياً.

ب- بنية الجيش العربي السوري:

عند الحديث عن بنية الجيش العربي السوري تستحضرنا قوة وعظمة هذا الجيش الذي أذهل الناس جميعاً في أنحاء العالم، حتى الذين يتخذون موقفاً مخالفاً لعقيدة وتوجهات هذا الجيش، ذلك لأن الجيوش ليست في عددها، وعتادها والميزانية المرصودة لخدمتها فقط، وإن كان لهذا أهمية لا أحد يستطيع إنكار ذلك، بل الجيوش في فعالياتها وإنجازاتها وتماسكها وبخاصة في الحالات الاستثنائية التي تمر بها بلدانها أو إلى مستوى الضغوط المعاكسة التي تتعرض لها، وعليه فإن ترتيب الجيش العربي السوري، ليس كما صُنّف من حيث العدد والعتاد بأنه يحتل المرتبة السادسة والعشرين (٢٦) عالمياً، وأنه في المرتبة الثالثة عربياً بعد مصر والسعودية، بل هو يحتل المرتبة الأولى بكل جدارة والمسافة بينه وبين المرتبة الثانية بعيدة جداً ليست كالمسافة بين الثاني والثالث.

فالجيش العربي السوري تربع على عرش الجيوش العالمية في قدرته على الصمود أمام أشرس أنواع الحروب العالمية ضد الجيوش وهي حروب العصابات وحروب الإرهاب، والتضليل والافتراء والكذب وتسخير إمكانات هائلة إعلامية وحرب نفسية غاشمة ضده، والتي يشهد معظم المراقبين أن الجيوش لا تستطيع أن تصمد أمام هكذا إستراتيجيات مضادة، وهكذا نصل لنتيجة حيادية ليست بحاجة لأكثر من إعمال العقل والمنطق قليلاً بأن الجيوش في فعالياتها وقدرتها على حماية بلدانها والتصدي للمخططات المعادية ومنع العدو من تحقيق أهدافه في الميدان لا بل وإرغامه على تغيير كل خططه والانتقال بها من حالة لأخرى لعدم قدرته على تنفيذها، ولم نرَ ولم نسمع بجيش يزداد صلابة وقوة وعزيمة كلما ازدادت تضحياته وشهدائه وجرحاه وإصرار بعض جرحاه إلى العودة

إلى الحرب قبل التئام جراحهم ليبتكروا طرقاً جديدة في القتال فوق الأرض وتحتها، في النتيجة نجد أن بنية الجيش السوري وما لديه من مكونات قتالية ولوجستية لا تعكس بالفعل مستوى هذا الجيش أبداً.

أولاً: في جانب القوة البشرية Human Power:

١- يبلغ عدد عناصر الجيش والقوات المسلحة السورية نحو ٣٠٤ آلاف مقاتل في كافة صنوف الأسلحة.

٢- يبلغ عدد قوات الاحتياط نحو ٥٧٠ ألف فرد.

٣- يبلغ عدد المستخدمين العاملين في الجيش نحو ١٧٨ ألف فرد.

٤- يبلغ عدد الذين يدخلون سنوياً في سن التكليف الإجباري نحو ٥٠٠ ألف فرد.

٥- تُقدّر قوة العمل المتاحة لخدمة الجيش والمجتمع السوري بنحو ١١.٥٥٠ مليون نسمة.

٦- يُقدّر عدد الذين يصلحون لأداء الخدمة بنحو ٩.٩ مليون نسمة.

ثانياً: القوى البرية Land Powers:

يمتلك الجيش العربي السوري في قواته البرية الأعداد الآتية من الآليات المقاتلة وهي:

١- عدد الدبابات المقاتلة: ٤٩٥٠ دبابة.

٢- عدد المركبات المدرعة: ٥١٥٥ مدرعة.

٣- عدد المركبات ذاتية التسليح: ٤٣٦ مركبة.

٤- عدد المدفعية المتحركة: ٣٣٦٠ مدفعاً.

٥- عدد أنظمة الصواريخ متعددة الإطلاق: ٦٨٠ منظومة.

وتتكون القوات البرية السورية من إحدى عشرة فرقة عسكرية ومن القوات الخاصة وبعض الألوية والأفواج المستقلة وقوات دعم لوجستية.

ثالثاً: القوى الجوية Air Powers:

١- عدد الطائرات التي تخدم القوى الجوية: ٤٧٠ طائرة.

٢- عدد الطائرات المقاتلة/المعترضة: ٢١٦ طائرة.

٣- عدد الطائرات المقاتلة: ٨٤ طائرة.

٤- عدد طائرات النقل: ١٤٢ طائرة.

٥- عدد طائرات التدريب: ٦٦ طائرة.

٦- يبلغ عدد الطائرات المروحية المقاتلة والتدريبية: ١٩٧ طائرة.

وهي مسندة بفرقتي قوات دعم جوي متعددة الأغراض.

رابعاً: القوى البحرية Naval Powers:

١- عدد القطع البحرية الإجمالية: ٥٦ قطعة.

٢- عدد الفرقاطات: ٢ فرقاطة.

٣- عدد الطائرات البحرية: ٤٤ طائرة.

٤- كاسحات ألغام: ٧ قطع.

خامساً: قسم التزويد (النفط) Resovrces (Petroleum):

إن لقسم تزويد الجيش والقوات المسلحة بالوقود والطاقة أهمية عظيمة حيث يشكل عصب الحياة والحركة لأية قوة مقاتلة حيث أن المعدات والأدوات مهما كانت متقدمة إذا لم تزود بالطاقة اللازمة وبالكمية الكافية والنوعية المناسبة وبالوقت المناسب، فإنها تُصبح دون فائدة، فكل المركبات والدبابات والمدرعات والطائرات والسفن لا تتحرك ولا تحقق أية فاعلية في المعركة إذا لم يتم تزويدها بالشكل المناسب من الوقود الضروري لها.

- يبلغ إنتاج النفط في سورية مع هذه الأحداث نحو ٢٩٠ ألف برميل يومياً.

- يبلغ الاحتياطي المؤكد من النفط نحو ٢.٥ مليار برميل.

- توجد اكتشافات مهمة في سورية لم يتم الإعلان عنها وهي تشكل احتياطي إستراتيجي يردف قوة الجيش والقوات المسلحة لتأمين احتياجات سورية من الطاقة والمواد الأولية النفطية واحتياجات معدات الجيش والقوات المسلحة، وهناك احتياطات ضخمة اكتشفت من الغاز الطبيعي في مناطق مختلفة في سورية، وبخاصة في وسط وغرب سورية وفي الرصيف القاري.

سادساً: القوة اللوجستية Logistical Powers:

تشكل القوة اللوجستية بنية تحتية أساسية لتحرك القوات المسلحة السورية ضمن الجغرافية السورية وانتقالها من منطقة لأخرى لحماية البلاد وصد أي اعتداء يهدد الأراضي السورية، وكذلك لتزويد القطعات العسكرية الثابتة والمتحركة على حد سواء بالوقود والغذاء والذخيرة، داخلياً وخارجياً، سواء كان باستيراد وإدخال الاحتياجات المهمة للعمليات القتالية أو لتزويد القوات السورية خارج الحدود السورية براً وبحراً وجواً، ويدخل ضمن القوة اللوجستية قوة العمل الوطنية التي تدعم القوات المسلحة بتأمين المستلزمات المدنية وحتى العسكرية التي تحتاجها خلال التدريب أو العمليات القتالية بغض النظر عن بنية تلك القوة ومجالات عملها الاقتصادية، زراعية أو صناعية أو تجارية أو خدمية، المهم أنها تقدم الخدمات التي يحتاجها الجيش في غير العمليات القتالية ونقصد عدم المشاركة في العمليات القتالية مباشرة، وهكذا نجد أن القوة اللوجستية ليست مهمة فقط بل تشكل العامل المساعد والقوة الخلفية لقوة الجيش الفاعلة.

تتكون القوة اللوجستية الرادفة للجيش العربي السوري من الآتي:

١- الطرق البرية الإسفلتية: ٦٨.٥٧ ألف كيلو متر.

٢- السكك الحديدية: ٢٠٥٢ كيلو متر.

٣- الموانئ الكبرى: ثلاثة (٣) موانئ.

٤- قوة الأسطول التجاري: ١٩ سفينة تجارية.

٥- عدد المطارات الجاهزة للاستخدام: ٩٠ مطاراً.

٦- القوة العاملة في الدولة: ٥.٣٢٧ مليون عامل.

سابعاً: التمويل Financial:

يعد التمويل من أهم العوامل المؤثرة في قوة أي جيش من الجيوش لأن كل الأنشطة العسكرية، التدريبية والقتالية، وعمليات التزويد بالوقود والطاقة وعمليات التزويد بالمهمات (الألبسة والتجهيزات) وإنتاج الأسلحة أو شرائها بدءاً من السلاح الفردي وحتى الطائرات والصواريخ بأنواعها والدبابات والمدرعات والمدفعية ووسائط النقل وأجهزة الاتصال وبناء الدشم العسكرية والبنية التحتية بكافة أنواعها وكذلك المدارس ومراكز الأبحاث والأكاديميات وحتى الرواتب كلها تحتاج إلى تمويل بالقدر اللازم لأن النقص في التمويل سيؤثر في الإعداد والتدريب والتجهيز وحتى في العمليات القتالية، وعليه فالجيش كأي مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية أو الاقتصادية لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا بوجود تمويل كافٍ، ومصادر التمويل في الجيوش يجب أن تكون وطنية بالخالص لأن خلاف ذلك سيؤدي إلى نتائج كارثية على الجيش، فالتابعية لأية جهة مهما كانت غير وطنية سيجعل من الجيش رهناً لأجندات لا تخدم الدولة والمجتمع، لذلك يجب توفير احتياجات الجيش من الوطن ذاته وليس من مصادر أخرى لأن سيادة الدولة وحرية قراراتها ووطنية جيشها رهن بالتمويل الوطني.

وتبلغ الميزانية العسكرية نحو ٢.٥ مليار دولار في المتوسط تزيد أو تنقص حسب الاحتياجات وإستراتيجية التخطيط العسكري للتزويد والتطوير والتحديث والتدريب.

ثامناً: المجال الجغرافي المساند للجيش والقوات المسلحة السورية:

بالطبع لابد من توافر مجال جغرافي لأي جيش من الجيوش كي يتحرك فيه للأهداف الآتية:

١- المساحة الجغرافية التي يحتاجها للتدريب والتوزيع والمساندة والانتقال في الحرب من حالة إلى حالة.

٢- المساحة التي يتوجب عليه الدفاع عنها ومراقبتها.

٣- توزيع قواته واستقرارها وفق القيم الجغرافية العسكرية التي تمتلكها كل منطقة متوافقة مع الأهداف الإستراتيجية الوطنية والإقليمية وحتى الدولية.

وفيما يأتي الخصائص الجغرافية التي تدخل في الإمكانات اللوجستية والجيوبوليتيكية للجمهورية العربية السورية كقوة مجالية يستطيع استثمارها الجيش العربي السوري وهي:

١- المساحة الإجمالية الحالية ١٨٥.١٨٠ ألف كيلو متر مربع.

٢- طول الشاطئ السوري المطل على البحر المتوسط: ١٨٣ كيلو متر.

٣- طول الحدود السياسية ٢٤١٣ كم.

٤- طول الطرق المائية ٩٠٠ كم.

٣- قوة الدولة في سياساتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية:

يختلف المفكرون في تعريف السياسة اختلافاً كبيراً يصل لحد التضاد أحياناً، فمنهم القائل بأن السياسة فن قيادة المجتمع والدولة، ومنهم القائل بأنها فن التفاوض، ومنهم القائل بأنها فن التنازل، ومنهم القائل بأنها علم تحقيق أهداف الدولة بالحوار. ومنهم القائل بأنها التعبير المكثف عن الاقتصاد، ومنهم القائل بأنه امتداد للحرب أو الحرب امتداد للسياسة، ومنهم من يربطها بالقوة على أنها فن التعبير عن قوة الدولة، ولذلك ربطوها بالقوة العسكرية، ولذلك كان

للقوة الدور الأعظم في توجيه سياسة الدولة سواء كانت القوة عسكرية أم اقتصادية أم الاثنين معاً.

وقد آثرت أن لا آتي بالتعريفات حسب أصولها الاجتماعية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الدبلوماسية، فالموضوع ليس تحت هذا العنوان، ولكن تبرز قضية مهمة هنا، وهي أنه توجد علاقة حيوية بين قوة الدولة وبين سياساتها الداخلية والخارجية، لا بل يمكن القول أن بعض أوجه قوة الدولة يأتي في فاعلية سياساتها وكيف تدير شؤونها بين مكونات المجتمع من جهة وبينها وبين الدول الأخرى إقليمياً ودولياً، وفي هذا البحث سنتعرض إلى سياسة القوة التي تشكل أحد مظاهر القوة في الدولة.

لقد بات واضحاً عبر التاريخ السياسي للدولة السورية أن النظام السياسي وما يسلكه من سلوكيات متباينة تجاه القضايا الداخلية التي تهم المواطنين، فردية كانت أم جمعية، أو تجاه القضايا الخارجية الإقليمية منها والدولية، يشكل مرآة تعكس واقع الدولة كلها، أو بمعنى آخر قوة الدولة وقدرتها الكامنة أو الفاعلة، لأن السلوك السياسي للدولة هو الذي يحوّل أو ينقل قدرة الدولة الكامنة إلى قوة فاعلة تتم ممارستها في الأنساق المختارة لذلك، دولياً وإقليمياً ومحلياً.

سوف نناقش سياسة الدولة الداخلية في فقرة لاحقة ولذلك سنبين هنا كيف تفهم قوة الدولة من السياسة، فإذا كان هدف السياسة هو الفوز دائماً، ولو بمستويات محدودة، فإن القضية التي تُطرح هنا كيف يتم الفوز، وما تكاليفه؟ وهل جاء مناسباً بالقدر المناسب والزمن المناسب، فالحساب هنا بالسياسة هل تحقق الهدف أم لا، ولكن لا يمكن بل لا يجوز أن نفصل الهدف عن تكاليف تحقيقه، مادياً ومعنوياً، ولذلك لا يمكن الموافقة مع ميكافيللي في السياسة دون تحليل معمّق لذلك، الغاية تبرر الواسطة، وقوله بأن الحرب هي الفن الوحيد الذي يجب على القائد السياسي إتقانه، لأن معيار النجاح في السياسة هو الحرب، وهذا رأي سبق ذكره في السياسة، ولكن هل السياسة يجب أن تنتهي

إلى الحرب، كما يقول هتلر؟ في الواقع عندما تنغلق أبواب الحوار بالسياسة تنفتح أبواب الحوار بالسلاح، ولكن مع ذلك فنهاية الحرب أو مصير الحرب سينتهي إلى السياسة.

إن السياسة السورية الخارجية مبنية أساساً على مصالح الدولة السورية أولاً وعلى مصالح العرب ثانياً وعلى السلم والتعاون الدولي ثالثاً، وهذا بالضبط ما يجب أن يوجه سياسة أية دولة، ولكن يبقى السؤال المهم هل تستطيع الدولة السورية تحقيق ذلك واللعب على الإمكانات المتاحة للوصول إلى الأهداف أولاً، وتقليل الخسائر ثانياً، فهذا هو جوهر السياسة الخارجية، تدرك الدولة السورية أن مبادئ سياسة القوة في العالم ليست مريحة لغير الأقوياء، ولكنها تسعى جاهدة للوصول إلى الأهداف الآتية فعلاً:

١- حماية سيادة الجمهورية العربية السورية.

٢- استرجاع الأراضي المحتلة.

٣- لملمة وجمع عناصر القوة العربية، قدر المستطاع، لتوجيهها نحو التصدي للقوة الصهيونية الغاشمة التي احتلت الأرض العربية وتهدد الوجود العربي.

٤- إيجاد مستوى مقبول من العلاقات المريحة اقتصادياً وسياسياً مع دول بقيت محافظة على علاقاتها التقليدية الجيدة تاريخياً مع سورية مثل روسيا والصين وفنزويلا وكوبا وكوريا الشمالية وإيران.

فمبادئ سياسة القوة تتضمن عناصر تحتاج لممارسة جهد كبير في السياسة الدولية لضمان الحقوق السيادية أو إيجاد فسحة في النظام الدولي تتيح للدول أن تقيم علاقاتها بمستوى ممزوج بالحرية والاحترام والمصلحة في آن معاً، لأن هذه المبادئ قائمة على الآتي:

١- تشكل القوة الأداة المثلى لتحقيق الأهداف.

٢- إذا تعارضت مصالح الدول القوية (العظمى) مع أية أخلاقيات أو قوانين دولية فإن فك الارتباط مع هذه المنظومة يُصبح ضرورة مقبولة، لا بل ضرورية.

٣- الدولة كالكائن الحي ينمو ويكبر، وبالتالي تزداد حاجاته، وتتوسع، أي أن الحدود بمفهوم الدولة هنا ليست إلا حالة ضعف من الحالات التي يجب أن تُفتح دائماً فهي كاللباس الذي يجب تبديله بين حالة وأخرى.

٤- لا أحد يحترم الصغار والتابعين في نظام العلاقات الدولية فهم في النهاية رقم يُضاف أو يُنقص دون إحداث خلل في التوازن الدولي.

٥- تتناقض مصالح الدول بشكل طبيعي وبالتالي فالصراع بينها أمر طبيعي هو الآخر، والسياسة تعبير عن ذلك الصراع، ومن هنا كان مبدأ الإخلال في التوازن الدولي، إذا جاء من قبل الكبار، لا يشكل تناقضاً مع التوازن الدولي، فالخريطة السياسية يُمكن أن لا تتسع إلا لدولة واحدة في المجال العالمي الحيوي للدولة، وهذا بالضباط مناقض لكل القوانين الطبيعية ولسلامة العقل الخالص الذي نادي به هيغل وكانت في العلاقات الدولية وهو الذي اعتمدت عليه العولمة (الأمركة أو الصهينة) للهيمنة على العالم كله بعد انهيار الكتلة الاشتراكية والدعوة للسيطرة الأمريكية كونها تشكل النظام الاقتصادي الأفضل، وفق مبررات منظريهم، والنظام السياسي الأفضل والاجتماعي الأفضل، وما يليه من أفضل إلى أفضل، وكذلك التنظير بانتهاء الأيديولوجيات والحدود الجغرافية والتاريخ الإنساني المعتمد على الصراع أو الثورات.

لاشك أن السياسة السورية قد اكتسبت إرثاً مهماً عبر العقود الأخيرة من تراكم فضل القيمة السياسي الذي وضع قواعده الرئيس الخالد حافظ الأسد، وحماه وأخذ خصوصياته الكبرى كالآتي:

أ- عدم الانصياع للأوامر الخارجية مهما كانت قوية.

ب- عدم التسامح، أو عدم التنازل عن الحقوق السورية الأساسية.

ج- العمل بكل ما هو متاح لتقويض الاندفاع الصهيوني نحو الهيمنة على العرب.

د- إقامة علاقات مع دول صديقة تقليدية، مضمونة الصداقة ومجربة، تزيد في قوة الدولة السورية أو لا تؤثر عليها سلباً.

وفي بداية القرن الحادي والعشرين بدأت السياسة السورية بالانفتاح أكثر نحو أوروبا لإقامة شراكة تحت عنوانين:

أ- دفع الاقتصاد السوري لتحقيق معدلات نمو كبيرة ليكون رافعة لمستوى المعيشة للشعب السوري، وحتى لا يقل معدل الأجور عن ٣٠٠ دولار أمريكي.

ب- الشراكة المتوسطية التي تجمع الأوروبيين الجنوبيين والمشرفين على البحر المتوسط، وكذلك العرب المشرفين على المتوسط مع تركيا، وكان الشرط السوري عدم فرض الصهاينة على العرب كدولة متوسطية.

كان التوجه الأوروبي نحو سورية بهدف إيجاد منظمة متوسطية تجمع طاقات العرب مع طاقات الأوروبيين الجنوبيين كرديف للقوة الأوروبية، وربما للناتو، أو العمل بعدم السماح مستقبلاً بإقامة وحدة عربية أو تكامل عربي.

حاولت سورية ضمن توجهاتها الإقليمية تحسين علاقاتها مع الدول العربية، ولكن سياسة الاستقطاب في المنطقة العربية لا تسمح لأية دولة عربية أن تتقدم لقيادة مقدرات العرب وتوجيه سياساتهم نحو حماية مصالحهم القومية أو تشكيل قوة فاعلة في المنطقة لأن الهدف الأكبر في منطقتنا للقوى العظمى الغربية هو حماية إسرائيل وتأمين الظروف لهيمنتها إقليمياً وتأمين الإمدادات بالنفط العربي، لذلك طورت سورية علاقاتها مع تركيا وقطر بشكل خاص وأقامت مع الأولى انفتاح على مجمل البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتم الاتجاه نحو إضعاف دور بوابات الحدود الحالية وإزالة شرائط الألغام التي زرعت في فترات الاضطراب والتوتر في العقود السابقة، وبما أن الذين وضعوا اتفاقيات اقتصادية لم يراعوا المصلحة الوطنية على المدى البعيد فقد أغرقت

البضائع والمنتجات التركية الأسواق السورية بالبضائع والمنتجات المماثلة مما أدى إلى منافسة شديدة كان من نتائجها توقف معظم الصناعات السورية المماثلة للتركية عن العمل كونها لم تستطع المنافسة، واتضح فيما بعد أنه يوجد مخطط كبير للمنطقة مرسوم في الدوائر الأمريكية والغربية والصهيونية بأدوات تركية وقطرية وفيما بعد سعودية وإماراتية وأردنية لتفتيت سورية ووضع السلطة بأيدي إخوان المسلمين في كثير من الدول العربية وبخاصة الجمهورية منها، وبذلك أصيبت السياسة السورية بالدهشة أولاً وبالنكسة ثانياً مع هذه الدول، وقد نبهت السياسة السورية منذ البداية إن الذي يُخطط للمنطقة ليس ربيعاً عربياً بل مشروعاً أمريكياً إخوانياً تكفيرياً لخدمة إسرائيل وأن آخر ما يفكرون به هو الذي رفعوه أولاً تحت عنوان الحرية والديمقراطية.

لقد تبين لجميع دول العالم صدق استشراف السياسة السورية الخارجية بالمشروع التكفيري الإرهابي المخطط للمنطقة كلها العربية أولاً والإسلامية ثانياً، ولكن العنجهية الغربية المتمثلة في الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وأذنابها من الأعراب وغير الأعراب استمرت في دعم الإرهابيين حتى بات مشروعاً يهدد السلم العالمي والدول والأطراف التي دعمته ولازالت تدعمه حتى الآن.

باختصار السياسة الخارجية السورية على الرغم مما تعرضت له من انتكاسة مع بعض الأطراف المتحالفة معها سابقاً، والأمر بالفعل لا يعود للطرف السوري هنا بل لتلك الأطراف ذاتها وعدم مصداقيتها، ولكن مع ذلك فالسياسة السورية أثبتت أنها مبدئية ومنهجية بالوقت ذاته، حيث دافعت عن الحق وعن الاحترام في العلاقات الدولية ومبدأ السيادة وعدم التدخل في شؤون الغير، وهي الثوابت الدولية المطلوبة واتجهت نحو الطرق القديمة التي كانت تسلكها لتقوية الدولة السورية وزيادة قدراتها في التصدي للحرب الكونية عليها وذلك بتقوية علاقاتها مع إيران وروسيا والصين ومع بقية دول البريكس وكوريا

الشمالية وكوبا وفنزويلا وبعض الدول التي لا تدور مباشرة في الدائرة المركزية الأمريكية.

٤- قوة الدولة السورية في الجوانب المدنية والإنسانية:

تشكل الجوانب المدنية والإنسانية رزمة واحدة يصعب الفصل بينها، حيث يتداخل ما هو فردي يخص المواطن مع ما هو اجتماعي يلبي المصلحة العامة والاجتماعية المكونة من مجمل أفراد المجتمع مع فائض اجتماعي يضمن التناغم الداخلي بين مكونات المجتمع ويحافظ على النسيج الاجتماعي الرابط بين أفراد المجتمع السوري وقومياته وأعراقه وأديانه ومذاهبه تحت عنوان المواطنة والانتماء لهذا الشعب العظيم والدولة العتيدة التي شكلها لتضمن استمرارية وتدفق هذا العطاء الفكري والإنساني والحضاري بكل ما تحمل هذه الكلمة من معانٍ تاريخية واجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، سنحاول في هذه الفقرة الأخيرة من هذا الفصل التطرق باختصار إلى جانبين مهمين، وهما:

أ- تداول السلطة في الدولة السورية.

ب- حقوق المواطن السوري ومفاهيم الديمقراطية السورية.

تداول السلطة في الدولة السورية:

يقصد بتداول السلطة مبدئياً توافر الإمكانية لتغير رئيس الدولة أولاً وفق ما يحدده الدستور السوري، ثم صلاحيات الرئيس بتبديل الحكومات (رئيس الوزراء والوزراء) حسبما تقتضيه الظروف المحلية والدولية، وهذه القضية تُقدّر من رئاسة الجمهورية حصرياً، وفيما يأتي سنجري مقاربة على تداول السلطة في سورية منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن ٢٠١٥م مبينين مرجعية ذلك من الدستور الحالي المعمول به منذ ٢٠١٢/٢/٢٧م.

لقد استلم رئاسة الجمهورية منذ الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي، الاستقلال الأول في آب من عام ١٩٤٣ الرئيس شكري القوتلي أول رئيس حكم

سورية من ١٩ آب ١٩٤٣ وحتى ٢٩ آذار في عام ١٩٤٩م، نحو ثلاثة عشر رئيساً بالإضافة لاثنين مؤقتين(*) ويمكن ذكر نحو ستة رؤساء لسورية إبان الاستعمار (الانتداب) الفرنسي منذ ١٩٣٦/١٢/٢١م وحتى ١٩٤٣/٨/١٧(*)، وإذا حسبنا مدة الرئاسة هذه وحتى الوقت الحاضر فيكون متوسط ما حكم كل رئيس جمهورية نحو ٥.٢ سنة (١٣/٦٨)، وبذلك يتبين أن سورية تعدل الدول التي تدعي تداول السلطة، وهذا لا يعني أبداً أنه إذا تكرر انتخاب الرئيس لأكثر من مرة أو تمت البيعة له لفترة أو لفترات، كما حصل مع الرئيس الخالد حافظ الأسد، بأن السلطة لم يتم تداولها، حيث تُطرح الإمكانية ولكن إذا كان الشعب يريد الرئيس فهذا يعني ببساطة تداول السلطة. صحيح أن الدستور الذي كان وُضع مع ثورة آذار في عام ١٩٦٣م، والتعديلات التي جرت في عام ١٩٦٦م، أو الدستور الآخر في عام ١٩٧١م لم يكن يسمح بترشيح شخصية للرئاسة من خارج حزب البعث العربي الاشتراكي ولكن كان التأييد يأتي أولاً من ممثلي مجلس الشعب ثم يُستفتى على ذلك من الشعب مباشرة، وفي صناديق الاقتراع يمكن أن تتأثر نسب الموافقين سلباً أو إيجاباً، وقد أثبتت كل الاقتراعات (الاستفتاءات) على الرئاسة بأن إرادة الشعب السوري في أغلبيته العظمة (كانت فوق ٩٥%) تؤكد صوابية اقتراح حزب البعث وموافقة مجلس الشعب على ترشيح الرئيس الخالد حافظ الأسد.

ومهما قيل ومهما علق الذين كانت لهم مواقف على هذا النمط من تداول السلطة فإن حساباتهم لم تكن في بيدر الشعب السوري، وقد دعّم تشكيل الجبهة

(*) المؤقتان هما: عزت النص، الذي استلم الرئاسة منذ ١٩٦١/١١/٢٠م، وحتى ١٩٦١/١٢/١٤م، وعبد الحليم خدام، منذ ٢٠٠٠/٦/١٠م، وحتى ٢٠٠٠/٧/١٧م.

(*) وهم: هاشم الأتاسي، بهيج الخطيب، خالد العظم، تاج الدين الحسيني، جميل الألشي، عطا بك الأيوبي.

الوطنية التقدمية المكونة من سبعة أحزاب في بداية السبعينيات (١٩٧٢/٣/٧م) هذا الاتساق الممنهج في تداول السلطة في سورية.

لقد حكم سورية الرئيس الخالد حافظ الأسد نحو ٢٩.٥ سنة، منذ ١٩٧١/٢/٢٢م وحتى ٢٠٠٠/٧/١٠م، وهي نحو ٤٣.٣% من سنوات الحكم بعد الاستقلال. في حين تعادل فترة حكم الرئيس الدكتور بشار الأسد نحو ٢٢% من الفترة ذاتها.

يؤكد دستور الجمهورية العربية السورية بأنها دولة ديمقراطية وأن نظام الحكم فيها جمهوري، وبالتالي فتداول السلطة هو الأساس الذي تسير عليه الدولة السورية.

أما بالنسبة للشق الثاني من تداول السلطة في سورية فيتجسد في التغيير الذي يصيب رئاسة الوزراء والوزراء، وعلى قاعدة أن السلطة التنفيذية وُجدت لتؤدي الخدمات بأنواعها ومستوياتها للشعب السوري كما تطمح له الدولة السورية وفق الخطط الخمسية التي تضعها الدولة (حتى الآن نحن في الخطة الخمسية الحادية عشرة) أو الوصول إلى مستوى الدولة التي تلبي طموح المواطن السوري في داخل الدولة (من خدمات صحية وتعليمية وثقافية واجتماعية وبنية تحتية تؤمن ذلك)، أو في خارجها (على مستوى مكانة سورية إقليمياً في قيادة المنظومة العربية والدفاع عن الحقوق والمصالح العربية والتصدي للمخاطر الاستعمارية والصهيونية وإيجاد مكانة مرموقة للدولة السورية في النظام الدولي لتكون فاعلة في سيادة الأمن والاستقرار الدوليين، على قاعدة السيادة المتبادلة وعدم التدخل في شؤون الغير)، وعليه فإن تبديل الوزارات أو الحكومات السورية يتم وفق الإستراتيجية المذكورة آنفاً حيث يُقدّرها رئيس الجمهورية الذي يمتلك الصلاحية في ذلك.

لقد تداول على الدولة السورية نحو ٢٢ وزارة منذ الاستقلال في ١٩٤٦/٤/١٧م وحتى ١٩٥٨/٣/٦م، وعندما تمت الوحدة بين سورية ومصر

وكان أولها رئاسة سعد الدين الجابري وآخرها صبري العسلي في ١٩٤٦/٤/١٧م، وخلال الوحدة اثنان وهما: نور الدين كحالة، وعبد الحميد السراج مهمات كرئيسي وزراء في الإقليم الشمالي (سورية)، ومنذ الانفصال في ١٩٦١/٩/٢٩م، وحتى ١٩٧٠/١١/٢١م تم وضع نحو ١٣ وزارة كان أولها برئاسة مأمون الكزبري وآخرها برئاسة نور الدين الأتاسي، ومنذ عام ١٩٧٠م وحتى الآن تم وضع ١٢ وزارة. وبذلك تم تداول نحو ٤٧ وزارة منذ الاستقلال وحتى الآن، دون حساب فترة الوحدة بين مصر وسورية، فيكون متوسط فترة كل وزارة نحو ١.٤ سنة، دون حساب فترة الوحدة. وأطول فترة بقي فيها رئيساً للحكومة السورية في تاريخها كانت في نصيب محمود الزعبي الذي استمر أكثر من ١٢ سنة من ١٩٨٧/١١/١م وحتى ٢٠٠٠/٣/١٣م.

حقوق المواطن السوري ومفاهيم الديمقراطية السورية:

مما لاشك فيه إن هدف الدولة في النهاية هو سعادة المواطن وخدمته وتربيته وطنياً وقومياً وإنسانياً وإعداده الإعداد المناسب مهنياً وفكرياً ليكون قادراً على إيجاد فرصة عمل مناسبة (بغض النظر هل أُمّنت هذه الفرصة أم لا من قبل الدولة) تكفله أو تسهم في تأمين احتياجاته المعاشية له شخصياً، أو ليكوّن أسرة ويعيلها أو يُسهم في إعالة أهله وذويه، وذلك من خلال التعليم العام الأساسي أو المهني أو الجامعي أو العالي، كون التعليم حق للمواطن وواجب عليه وتضمنه الدولة في تشريعاتها وتوجد المؤسسات المناسبة لذلك، وبالتالي فالحق الأولي للمواطن يتطور ضمن النسق الآتي:

١- حقه في الحياة، وحياته الخاصة حرمة يحميها القانون (المادة السادسة والثلاثون).

٢- حقه في التعليم، والاستفادة من المؤسسات التعليمية التي تقدمها الدولة.

٣- حقه في التملك.

٤- حقه في الزواج وتكوين أسرة، وتكفله وعائلته في حالات الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة.

٥- حقه في حرية الانتقال والإقامة في أية بقعة على الأرض السورية.

٦- حقه في العمل سواء كان خاصاً أم عاماً من خلال عمل الدولة على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.

٧- حقه في الحياة بالأمن والاستقرار، ومن واجب الدولة تأمين ذلك بما يتطلب من شروط.

٨- حق المواطن بالاستفادة من كل أنواع الخدمات التي تقدمها الدولة بدءاً بالبنية التحتية الأساسية (المياه، الصرف الصحي، والكهرباء والاتصالات) أو بالخدمات الثقافية كالتعليم وارتياد المؤسسات الثقافية العامة كالمراكز الثقافية والمكتبات العامة والنوادي الرياضية والمسارح، وما إلى ذلك من خدمات مشابهة.

٩- حقه في الاقتراع والانتخاب والترشح والترشيح لأي منصب سياسي أو تشريعي إذا بلغ السن القانوني ولم يفقد حقوقه المدنية لأسباب متعلقة بأمن الوطن (كالخيانة والتخابر مع العدو).

١٠- حقه في التعبير عن رأيه كمواطن ينتمي لهذا الوطن ضمن الآليات التي ينظمها القانون (كالتظاهر، والإضراب) دون أن يكون ذا فعالية تهديمية تُخل بالأمن العام للمجتمع والدولة.

١١- حقه في الاعتقاد الديني تحت أي عنوان من العناوين الاعتقادية كالدين والمذهب والجماعة، دون تدخل أي جهة.

١٢- حق المواطن بالاستفادة من المؤسسات الصحية وأخذ اللقاحات المجانية وحمايته من الأوبئة والأمراض السارية في كل الأوقات وبخاصة في أوقات الجائحات والحروب.

١٣- حق المواطن في حماية ممتلكاته وما يبدعه من أعمال علمية أو أدبية أو فنية أو ثقافية.

١٤- حق المواطن بالتعبير بحرية عن آرائه وأفكاره السياسية والاجتماعية بشكل شخصي أو ضمن الأحزاب والهيئات والجمعيات (هيئات المجتمع المدني أو الأهلي) وفق ما تنظمه القوانين، لأن الحرية حق مقدس تكفله الدولة، كما جاء في المادة الثالثة والثلاثين، وتحافظ على كرامته وأمنه.

وتتفتق حقوق مدنية كثيرة للمواطنين السوريين مع التقدم العلمي والثقافي والإنساني ومع الاتجاه العام في الازدهار والتطور، ولذلك نجد إضافات مستمرة في حقوق المواطن السوري مثل: سرية المراسلات البريدية والاتصالات السلكية واللاسلكية وحق الطفل على والديه في التعليم، وحق الجنسية وعدم جواز تسليم المواطن السوري لأية جهة أجنبية.

أما الخصائص السورية في فهم الديمقراطية فقد ظهرت خلال العقود السابقة وتكرست مع بداية القرن الحادي والعشرين عندما توجهت سورية بزعامة الرئيس الدكتور بشار الأسد، للدخول في النظام العالمي على أسس من الثقة والفاعلية الاقتصادية والتشبيك المتعدد الوظائف مع الدول الإقليمية والدولية على قاعدة الاحترام المتبادل والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ومن خصائص الديمقراطية السورية، الآتي:

١- التضامن والتكامل واحترام مبادئ العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة.

٢- حرية الاعتقاد تحت أي عنوان شريطة عدم التعرض لاعتقادات الآخرين بالأذى وعدم الاحترام.

٣- حرية المواطن السوري بالإعراب عن رأيه علانية بالقول والكتابة، أو أية وسيلة أخرى.

٤- عدم جواز إبعاد المواطن عن وطنه لأي سبب كان ولا يجوز منعه كذلك من العودة إليه في أي وقت يريد.

٥- العمل حق لكل مواطن وواجب عليه، وتعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين، ويتولى القانون تنظيم العمل وشروطه وحقوق العمال.

٦- تكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام واستقلاليتها وفقاً للقانون.

٧- الحرية حق مقدس للمواطن، وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم.

٨- المواطنة مبدأ أساسي ينطوي على حقوق وواجبات يتمتع بها كل مواطن ويمارسها وفق القانون.

٩- المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

١٠- كفالة الدولة لمبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.

١١- لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وينظم القانون ذلك.

١٢- المواطنون متساوون في تولي وظائف الخدمة العامة، ويحدد القانون شروط توليها وحقوق وواجبات المكلفين بها.

١٣- حماية التنوع الثقافي للمجتمع السوري بجميع مكوناته واعتباره تراثاً وطنياً يعزز الوحدة الوطنية.

١٤- لا يجوز قيام الأحزاب السياسية في سورية أو التجمعات السياسية على أساس ديني أو طائفي أو قبلي أو مناطقي أو فئوي أو مهني أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو العرق أو اللون.

١٥- يقوم النظام السياسي في سورية على مبدأ التعددية السياسية، وتتم ممارسة السلطة ديمقراطياً عبر الاقتراع.

١٦- الدولة السورية ممثلة بالجمهورية العربية السورية، دولة ديمقراطية ذات نظام حكم جمهوري، أي قائم على مبدأ تداول السلطة سلمياً وفق الدستور والقوانين الناظمة لذلك، بحيث تكون السيادة للشعب وحده على مبدأ حكم الشعب بالشعب وللشعب.

باختصار الديمقراطية السورية قائمة على المساواة بين السوريين على أساس المواطنة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والمحافظة على النسيج الاجتماعي للمجتمع السوري المتعدد الاثنيات والطوائف والأديان والمذاهب.

الفصل التاسع

الأهداف الجيوبوليتيكية للدولة السورية

١- استعادة الأراضي المحتلة.

٢- حماية أراضي الدولة السورية.

٣- زيادة قوة الدولة السورية.

أ- في السياسات الخارجية.

ب- في التنمية الاقتصادية والبشرية.

ج- في تقوية الأقاليم السورية وزيادة روابطها التفاعلية.

د- في تحقيق الأمن المائي.

هـ- في تحقيق الأمن الغذائي.

٤- زيادة الروابط العربية وتوجيهها نحو التكامل العربي والوحدة العربية.

٥- التصدي للمؤامرات المستمرة ضد سورية والانتصار في الحرب الظالمة الكونية عليها منذ ١٧/٣/٢٠١١.

أ- أسباب الأزمة.

ب- تطور المؤامرة على سورية وأشكالها المتبدلة.

ج- مقومات (عناصر) القوة في الدولة السورية المستخدمة في هذه الحرب.

د- أشكال التصدي للمخطط التدميري ومستويات محاربة الإرهاب.

- **إستراتيجية رد الدولة على المرحلة الأولى من الأزمة.**
- **إستراتيجية الدولة السورية في التصدي للمرحلة الثانية من الأزمة.**

الأهداف الجيوبوليتيكية للدولة السورية

١- استعادة الأراضي المحتلة:

بما أن الجيوبوليتيك في الأساس، يهتم في احتياجات الدولة من الأراضي تلبية لواقع نموها وتطورها تحت قاعدة النمو الأرضي للدولة بما يتوافق مع الضخ الحضاري (الإنتاج الحضاري) للمجتمع مادياً وثقافياً في وجهيها الداخلي، ضمن الدولة، والخارجي، وعليه فإنه أولى بالدولة السورية أن تضع إستراتيجية استعادة الأراضي المحتلة وفق حالات قوة الدولة وضرورات الاستفادة على مراحل، كما سلبت واحتلت منذ عشرينيات القرن العشرين من جبال طوروس وحتى الحدود الحالية مروراً بسلخ اللواء واحتلال الجولان، ولم لا، وكذلك تقسم سورية الطبيعية حسب اتفاقية سايكس بيكو في عام ١٩١٦م، ووعد بلفور في عام ١٩١٧م، وإقامة الكيان الصهيوني في عام ١٩٤٨م، فسورية كما قُسّمت، في الماضي، خلال القرن العشرين إلى دول أو ضُمّت أراضيها على مراحل إلى دول أخرى كتركيا فإنه من الضروري (أو يُفضل) أن تعيد كيانها السياسي الكبير مرحلة بعد مرحلة، أو درجة فوق درجة، حتى ولو لم تستطع بلوغ ذلك، لأن الدول تضع ضرورات جيوبوليتيكية اعتماداً على الإرث التاريخي أولاً، وعلى الاحتياجات الحيوية للدولة آخذة بالحسبان المستجدات المفصلية كما حصل بالفعل بالنسبة لسورية خلال الحرب الكونية عليها، مما يجعل من إستراتيجية رسم جيوبوليتيك مضاد لحماية خطط أطماع الغير فيها ضرورة حيوية كخط أحمر أولاً ومن ثم السعي بكل السبل لإعادتها إلى الوضع الذي يتناسب مع قوتها وطموحها ثانياً.

من هنا تصبح قضية استعادة الأراضي المحتلة من سورية في المرحلة الحالية أهم القضايا التي تواجه سورية في الوقت الحاضر كونها ممتزجة حتى النخاع بحالة الإرهاب الذي فُرض عليها، وكون الجولان ولواء اسكندرونة أكثر المناطق التي جاء منها الإرهاب وقُدّم الدعم للإرهابيين متمثلاً بالكيان الصهيوني وبالحكومة التركية، وقد طوّر المتآمرون على سورية مع الإرهابيين أفكاراً أرضية لإقامة شريط مرتبط بالكيان الصهيوني في المنطقة الجنوبية ليحقق له الأمن وليكون عازلاً بين الجولان المحتل والدولة السورية، ولذلك قام الكيان الصهيوني بإمداد الإرهابيين بكل ما يحتاجونه سلاحاً وتمويناً وعلاجاً ومعلومات استخباراتية، وكل أنواع الدعم اللوجستي، وبالوقت نفسه فعلت تركيا الفعل ذاته، حيث فتحت حدودها وموّلت ودرّبت وسلحت وقدّمت كل ما تستطيع وأشرفت على سرقة معامل السوريين ومصانعهم وأرزاقهم، ولم تُخفِ نواياها بإقامة شريط عازل لتشرف عليه أمنياً واقتصادياً واجتماعياً وحتى تعليمياً ولتنطلق من ذلك نحو ضم جزء كبير من الأراضي السورية بما يوازي الحدود الجنوبية للواء اسكندرونة، وبذلك تجاوزت تركيا بأطماعها الميدانية خلال الأزمة السورية في الأراضي السورية الكيان الصهيوني، وقاما بالتنسيق معاً للوصول إلى تلك الأطماع في الجنوب والشمال. ولا أعتقد أن هذه الأطماع يُمكن مواجهتها إلا بإستراتيجية جيوبوليتيكية تسترجع اللواء ومجمل الأراضي السورية المحتلة من تركيا حتى السفوح الجنوبية لجبال طوروس، وكذلك الحال مع الكيان الصهيوني حيث بات من الضروري فتح جبهة الجولان وضرب كل المنشآت العسكرية والاستيطانية المقامة على هضبة الجولان، وهذا حق طبيعي للدولة السورية تضمنه القوانين الدولية، وإن كانت هذه القوانين لا تُفعَّل دولياً إذا كانت ضد الجانب الصهيوني، ونحن نتفهم ذلك فإسرائيل صنيعة استعمارية غربية ذات وظيفة غرضية لتمنع توحد العرب ولتشتت طاقاتهم وبذلك فهي فوق القانون الدولي ومحمية بالفيتو الأمريكي والغربي. مع ذلك عندما تريد الشعوب استرجاع أراضيها المحتلة لا تضع لهذه الاعتبارات أية قيمة فأمام الحقوق

المدعومة بقوة الشعب لا تعمل قوانين النظام الدولي والرعاية لدولية، فقط عندما تستهين الشعوب بحقوقها يتقدم دور المستعمر ومؤيديه ليعلو على القانون الدولي.

وتأتي أهمية الجولان من الاعتبارات الآتية:

١- كونه امتداداً طبيعياً لأراضي الجمهورية العربية السورية في الجهة الجنوبية الغربية.

٢- إشرافه على الجزء الشمالي من فلسطين المحتلة (الجليل وسهول الحولة وطبريا).

٣- يمثل نقطة الالتقاء بين طرق المواصلات القادمة من شمال فلسطين وجنوب لبنان باتجاه الداخل السوري، وإلى شمال الأردن، فهو يُشكل المنطقة الوحيدة التي تتصل بها دول الإقليم.

٤- احتوائه على كميات هائلة من موارد المياه (تقدر بنحو ١.٥ مليار م٣ سنوياً) زائدة عن احتياجات الإقليم كون متوسط الهطل المطري السنوي في الإقليم لا يقل عن ٦٠٠ مم، وبالتالي فالزراعة فيه لا تحتاج إلا لريّات تكميلية في حين أن المحصول الأساسي فيه بعلي يعتمد على المطر سواء كان بالنسبة للحبوب والبقول والأشجار المثمرة، وتقدر المياه الجارية فيه بنحو ٣٠٠ مليون متر مكعب سنوياً.

٥- احتوائه على أراضي زراعية خصبة (بركانية ناضجة في الغالب) تقدر بنحو ٢.٣% من مساحة الأراضي الزراعية في سورية، في حين أن مساحته أقل من ١% من مساحة القطر.

٦- لا يبعد أكثر من ٥٠ كم عن البحر المتوسط، ويُمكن رؤية البحر من بعض مرتفعاته من خلال فتحة سهل ابن عامر، ولذلك يتأثر بالمؤثرات المتوسطية المباشرة من حيث الحرارة والرطوبة والهطل المطري والتساقط الثلجي، وفي جزئه الغربي يحتوي على أراضٍ ذات مناخ حار يستفاد منها في زراعة الباكوريات وهذا يعزز دور الجولان في الأمن الغذائي السوري.

٧- يُمثّل الامتداد الجنوبي الطبيعي لجبل الشيخ ذي القيمة الإستراتيجية من كافة النواحي العسكرية والمائية الأمنية.

٨- جاء في تاريخ الصهاينة منذ مطلع القرن العشرين (في عام ١٩١٨م) على لسان بن غوريون أن حدود إسرائيل يجب أن تضم: النقب برمته والضفة الغربية والجليل وسنجق حوران وسنجق الكرك ومعان والعقبة، وجزءاً من سنجق دمشق وأقضية القنيطرة، ووادي عنجر وحاصبيا.

وفي ١٩١٩/٢/٢م قدمت المنظمة الصهيونية العالمية لمؤتمر الصلح في باريس (في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى): «أن جبل الشيخ هو أبو المياه الحقيقي بالنسبة لفلسطين لا يمكن فصله عنها دون إنزال ضربة جذرية بحياتها، فيجب أن يبقى تحت سيطرتنا».

يصعب فصل الجولان عن جبل الشيخ ويصعب فصل جبل الشيخ عن الجولان، فهما يشكلان وحدة طبيعية واحدة تتكامل عناصرها لتشكل هذه القيمة الإستراتيجية العظمى للدولة السورية، فاغتصابها يفقد سورية إمكانات كبيرة في الدفاع أولاً، وفي البناء الاقتصادي ثانياً، وفي تحقيق توازن القوة والاندفاع إقليمياً لاستعادة مكونات الجغرافية السياسية السورية الكبرى.

تبلغ مساحة الجولان نحو ١٨٠٠كم٢(*)، يحتل الكيان الصهيوني نحو ١٢٥٠كم٢ (٦٩%)، وقد هجرّت أغلبية سكانه في حزيران من عام ١٩٦٧م، (١٥٠ ألف نسمة)، وخلال حرب الاستنزاف التي استمرت ٨٩ يوماً في ١٩٧٤/٥/٣١م تمكنت القوات السورية من تحرير نحو ٥٥٠كم٢، بما فيها مدينة القنيطرة المركز الإداري للمحافظة (٣١% من مساحة الجولان). إن تحرير القنيطرة كان شاهداً على الآتي:

١- إصرار الشعب السوري على تحرير أرضه من الاحتلال.

(*) في بعض المصادر، ١٨٦٠كم٢.

٢- بسالة الجيش العربي السوري وتضحياته المقدسة ضد الغاصبين.

٣- الهمجية الصهيونية بكل أبعادها اللاإنسانية من خلال ما خلفته من تدمير للمقدسات وللمؤسسات الخدمية وللأحياء السكنية.

في ١٤/١٢/١٩٨١م صدر قرار ضم الجولان للكيان الصهيوني من قبل الكنيست الصهيوني، ولكن الأمم المتحدة ممثلة بمجلس الأمن الدولي رفضت قرار الضم بالقرار رقم ٤٩٧ تاريخ ١٧/١٢/١٩٨١م وقد تبع ذلك انتفاضة أهل الجولان في عام ١٩٨٢م، رفضاً للجنسية الإسرائيلية ولقرار الضم وتم إصدار وثيقة مجدل شمس الوطنية التي تبنت المبادئ الآتية:

١- هضبة الجولان أرض سورية، والجنسية السورية صفة ملازمة للسوريين.

٢- عدم الاعتراف بأي قرار تصدره إسرائيل حول الجولان.

٣- عدم الاعتراف بالمجالس المذهبية والمحلية التي تقيمها إسرائيل.

٤- كل من يقبل الهوية الإسرائيلية خائن ومطرود من الدين، ولا يُجوَّز ويُحرّم التعامل معه.

وأصدرت الأمم المتحدة قراراً بالتعويض عن تدمير القنيطرة بمبلغ ٦.٨ مليار دولار بأسعار ١٩٧٧م. ولأن إسرائيل أزالت ١١٠ قرية سورية ومركز عمراني مُسجّل.

إن حلّ مشكلة هضبة الجولان لا يتم بالتفاوض فهذا لن يحقق شيئاً ولن يعيد الحقوق لأصحابها ولن يعيد الجولان كاملاً، وعليه فإنه من الأفضل العودة إلى مقولة الرئيس الخالد حافظ الأسد، التي بيّن فيها أنه يمكن جعل الجولان مركزاً للدولة السورية وفي قلبها الجغرافي وهذا بالفعل الذي يدفع عنا، إذا ما وُظّف بشكل سليم، كثيراً من المخططات الإقليمية وحتى الدولية المهددة لسورية وللسوريين. ولكن تحتاج هذه الحالة المدعومة بالقوة من جهتين امتلاك القدرة المادية أولاً وإظهار حق السوريين ثانياً، وتحويلها إلى واقع ممكن.

ويمكن الاعتماد على قوانين النمو الأرضي للدولة بالطرق الحديثة مثل:

١- امتلاك إعلام تقني متقدم جداً مع البرامج المناسبة والكادر المناسب، وهذا ما كان يُدعى في الماضي بالتبشير والمبشرين لعقيدة الدولة الطموحة في النمو والتطور.

٢- إنتاج حضارة متقدمة وجهاها:

أ- بناء اقتصاد متكامل يلبي احتياجات السوريين من معظم السلع والمنتجات الأساسية مع بنية تحتية إنتاجية وخدمية واجتماعية متكاملة أيضاً تكفي لتوسع عمراني ومدني متقدم.

ب- التركيز على محفزات اقتصادية ديناميكية تقود الاقتصاد السوري كالمجمعات الزراعية والصناعية، وصناعة المعلومات وغيرها، ليدخل في الاقتصاد الدولي وليوجد لسورية مكانة مميزة في التجارة الدولية بما يتوافق ومكانة سورية الإقليمية والدولية.

أما بالنسبة إلى لواء اسكندرونة فالموضوع يختلف بعض الشيء من حيث المبدأ أولاً ومن حيث الطريقة التي يجب إتباعها لإعادة اللواء إلى أمه سورية. فمن حيث المبدأ يجب التركيز أولاً على الجريمة السياسية التي اقترفتها فرنسا في حق الدولة السورية التي كانت تستعمرها تحت قانون الوصاية الدولية أو الانتداب، حيث من واجب الدولة الوصية حماية أراضي وممتلكات الدولة الموصى عليها، وبالتالي ففرنسا دولة مسؤولة أمام السوريين والدولة السورية شرعياً وأدبياً وأخلاقياً وملزمة بالعمل لإعادة لواء اسكندرونة. ولكن حتى لا يسخر من هذا الطرح بعض الناس فإننا نقول ليس المقصود أن يطلب من فرنسا إرجاع اللواء ولا تحريره، ولكن من الضروري وضع فرنسا أما مسؤولياتها عن تلك الجريمة بالقانون الدولي، مما يوجد هامش بسيط من التبرير لاندفاع السوريين نحو تحرير اللواء، على الرغم من أن هذه الصيغة لا قيمة لها بالقانون

الدولي، فشرائع النظام الدولي، إن وجدت، فهي لا تعترف إلا بمجالات استخدام القوة لتحقيق الأهداف سواء كانت مدعّمة بالحق أم غير ذلك.

وبالتالي فإنه يتوجب على السوريين إيجاد القوة الكافية لإعادة اللواء بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى. عندها، أي أثناء نشاط ممارسة القوة، يمكن الاعتماد على وثائق الخارجية الفرنسية، والخارجية البريطانية وعصبة الأمم وما يتوافر من بقايا الرسائل السياسية المتعلقة بالموضوع سورياً وإقليمياً.

٢- حماية أراضي الدولة السورية:

تسعى كل دول العالم، بالدرجة الأولى، لحماية ذاتها من المخاطر الخارجية التي يُمكن أن تهدد وجودها، ويتجسد ذلك في حماية أراضيها التي تشكل أساس قيام الدولة وبنيتها الجغرافية ومجالها المكاني. فالأرض، كما اتضح في فصل سابق، جوهر نشأة الدولة وامتداد سيادتها ووجود مواردها وتوزع واستقرار سكانها إنها الخط الأحمر الذي يُحرك عواطف سكان أية دولة، ويدفع بهم للتضحية من أجله، ونقصد بالأرض هنا الوسط الجغرافي للدولة بمجالاته الثلاثة البري والبحري (المائي) والجوي، وعليه فإنه إذا كانت مهمة الدولة الأولى حماية أراضيها فالأجدى بالجيوبوليتيك، وهذا هو الواقع، التوجه أولاً نحو حماية أراضي الدولة ومن ثم التوسع نحو الأراضي المجاورة ثانياً، نحن في النقطة الثانية نريد أن نبين أنه ليس المقصود الاعتداء على أراضي الدول المجاورة لسورية، في حال وضع السوريون جيوبوليتيكاً وإنما إعادة الأراضي السورية التي تم احتلالها فعلاً من بعض دول الجوار، نقصد تركيا والكيان الصهيوني، وقد أظهرنا في فقرة تطور حدود الجمهورية العربية السورية مساحة الأراضي التي تقدم بها الأتراك من جبال طوروس، التي تمثل الحدود الطبيعية للتاريخ العربي والسياسي في المشرق العربي.

إن حماية أراضي الدولة السورية تتطلب وضع جيوبوليتيكيا مرنة ومتحركة تنظر بعين على الواقع الحالي للحدود السورية من جهة وبالعين الأخرى تنظر إلى الأراضي التي التهمتها تركيا وتشكل الحق التاريخي والحضاري والسياسي كذلك للشعب العربي السوري، وانطلاقاً من تلك الجيوبوليتيكيا المفترضة فإنه من الضروري التحرك وفق الخطوات الآتية:

١- إدخال مفاهيم الحق التاريخي للدولة السورية في مناهج التربية العسكرية بكلياتها الحربية والجوية والبحرية... وكليات الدفاع الوطني والأكاديميات العسكرية الأخرى، بالإضافة للتركيز عليها في مجالات التدريب للخدمة العسكرية وفي المناسبات التاريخية.

٢- ضرورة إعادة المفاهيم والمصطلحات الجغرافية السياسية للمناهج التربوية في المدارس بكافة مستوياتها وإلى الجامعات والمعاهد المتنوعة في كافة مؤسسات الدولة وفرض دراستها في المناهج حسب طبيعة كل مادة علمية وتربوية.

٣- التوجيه القوي والمراقب لمراكز الأبحاث العلمية والإستراتيجية بضرورة إعداد الأبحاث والدراسات وبكافة الأنواع عن المناطق الجغرافية السورية التي ضُمت أو احتلت أو سُلبت إلى الآخرين، مع تبيان إمكاناتها وقدراتها وأهمية التكامل معها والقوى المضافة التي يُمكن أن تعطيها الدولة السورية.

٤- وضع الخطط والدراسات السكانية والاقتصادية للتكامل والتشبيك مع تلك المناطق بخاصة المتعلقة بالبنى التحتية كالمواصلات (طرق، سكك حديدية، مطارات) والمشاريع الزراعية ومشاريع الري والتنمية الحدودية والتركيز على الثقافي منها.

٥- وضع سياسات حسن جوار وتهدئة مع المناطق الحدودية المقصودة في التنمية والتعاون المشترك والتفتيش دائماً عن المشترك والمتشابه والابتعاد قدر المستطاع عن المختلف والمتأزم وحمّال الأوجه المتناقضة.

٦- إيجاد بدائل متعددة ومتصلة أو مترابطة لخيارات القوة في المناطق القريبة والبعيدة عن الحدود الحالية على حد سواء بما يسمح بالتدخل وحماية الأراضي السورية الحالية وفرض حالة الأمن والاستقرار بما يتوافق ومصالح الدولة السورية.

٧- إقامة مراكز قوة بالمنشآت الضرورية، قادرة على التعامل مع كل الاحتمالات يُمكن توقعها من الجانب الآخر، مع إيجاد الحواضن الضرورية لذلك.

٨- وضع خطط تشجيعية وحوافز مميزة للاستقرار والاستثمار واستغلال الموارد المتاحة في المناطق الحدودية وإيجاد البنى التحتية الضرورية لذلك، وإصدار التشريعات التي تضمن نجاح مثل هذه الخطط.

في النهاية يهدف الجيوبوليتيك إلى حماية أراضي الدولة السورية وتحصينها وإعادة المأخوذ منها إلى تراب الوطن.

٣- زيادة قوة الدولة السورية:

يتوجه الجيوبوليتيك المعاصر عملياً إلى جملة من القضايا الرئيسة ذات الأبعاد المتكاملة وفقاً لرؤيتنا في هذا الموضوع، انطلاقاً من أن أهم أهداف الجيوبوليتيك بالأساس هو حالة الدولة في المستقبل وهي بلاشك حالة قوة الدولة. وبما أن تجارب الجيوبوليتيك في الغالب، على الصعيد العالمي قد أدت إلى كوارث على بعض الدول أو بعض المحاور الدولية كالحروب الكبرى وما بعدها / الحرب العالمية الأولى، الحرب العالمية الثانية، الحرب الكورية، حرب العدوان الثلاثي، حرب فيتنام، نكسة حزيران، حرب ١٩٧٣، حرب البلقان، حرب الأفغان../ لذلك كان من الضروري البحث عن آفاق جديدة لتطوير الجيوبوليتيك على أسس أخرى يقبلها العقل ويدعمها الواقع على مقولة هيغل (كل موجود معقول وكل معقول موجود).

من هنا جاءت محاولاتنا لتطوير الجيوبوليتيك ووضعه قيد الاستفادة لصانعي القرارات في الجمهورية العربية السورية على قاعدة أن من أهم الأهداف التي يجب أن يتوجه إليها الجيوبوليتيك السوري هو زيادة قوة الدولة السورية، وقد سعينا في هذا المبحث أن يتوجه الجيوبوليتيك إلى المجالات الآتية التي تزيد في قوة الدولة، وهي:

أ- في السياسات الخارجية.

ب- في التنمية الاقتصادية والبشرية.

ج- في تقوية الأقاليم السورية وزيادة روابطها التفاعلية.

د- في تحقيق الأمن المائي.

هـ- في تحقيق الأمن الغذائي السوري.

زيادة قوة الدولة السورية في السياسات الخارجية:

مما لاشك فيه أن ممارسة النشاط السياسي أو الفعل السياسي يحتاج إلى رزمة من الخصائص التي يجب توافرها برجل السياسة:

١- توافر المعرفة الضرورية بأبجديات العلوم السياسية، كالنظريات الكبرى في السياسة، كالنظرية الواقعية، والليبرالية، والنقدية ونظريات الجيواستراتيجيا الكبيرة، كنظرية ماكندر، وسبيكمان، وماهان، وغيرها.

٢- توافر المعرفة بالعلوم المتصلة مع العلوم السياسية بالقدر الكافي وبخاصة في الاقتصاد وعلم الاجتماع والتاريخ والجغرافيا.

٣- توافر المهارة والخبرة بالعمل السياسي على قاعدة فن الممكن والحوار والتشاركية والمحافظة على الحقوق.

٤- امتلاك المرجعية الأخلاقية الضرورية للعمل السياسي كالمصداقية والمبدئية.

٥- امتلاك خصائص السياسي المميز مثل: بعد النظر والإيمان بعقيدة تعبر عن مصالح الشعب، وإتقان فن الحرب والعلوم العسكرية، والتحصيل العلمي المناسب.

٦- توفر القدرة على التنظيم والإدارة والتعاون (العمل الجماعي: هنا تأتي بمعنى الاستشارة) والأخذ بالرأي العلمي المدّعم بالحجة والبرهان.

تميزت السياسة الخارجية السورية منذ عام ١٩٧١م بالتركيز في المجالات الآتية:

أ- تقوية علاقة الدولة مع الدول الاشتراكية والصديقة.

ب- الابتعاد قدر المستطاع عن نقاط التشابك ومراكز الاضطراب التي تهيمن عليها الولايات المتحدة وعدم إعطائها كثيراً من الأهمية.

ج- التوجه نحو المحيط العربي والاهتمام بالقضايا العربية والتوازن العربي.

د- التوجه نحو أوروبا الشرقية والغربية للاستفادة من هامش الخروج عن المراقبة الأمريكية المعطاة للأوروبيين أو التي لا تُحرّك الضغائن الصهيونية.

هـ- إبراز حق العرب والحق السوري كذلك في فلسطين وما نجم عن الاستيطان الإسرائيلي من نتائج غير إنسانية للفلسطينيين والعرب بما فيهم السوريين.

و- إيجاد علاقات اقتصادية تتوافق مع إمكانات الاقتصاد السوري.

ز- السعي لإقامة علاقات أمنية وعسكرية مع الدول القادرة على تأمين احتياجات الجيش السوري وتضمن استقلالية القرار السياسي السوري.

ح- العمل من خلال منظمات الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية الدولية (حسب القارات) لتقوية دور سورية من جهة وتحقيق الأمن والاستقرار الدولي من جهة ثانية.

لقد تطورت السياسة الخارجية السورية بالفعل بما يتوافق والرؤى الحديثة للجيوبوليتيك ودوره في زيادة قوة الدولة ولعل الأزمة السورية أو الحرب الكونية على سورية قد أضحت مثالاً حيّاً لهذا التطوير، وفي مؤتمر جنيف ٢ الذي انعقد بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٢م (٢١ ربيع الأول ١٤٣٥هـ) أثبت الوفد السوري برئاسة وزير الخارجية السوري (أ. وليد المعلم) أن السياسة الخارجية السورية سياسة مقاومة وتتحدى المصاعب التي تواجهها وتقاتل بعناد من أجل مصالح سورية السيادية والقومية عندما قال للحاضرين ومن بينهم وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري)، الآتي:

١- جئنا هنا لنقل مطالب الشعب السوري وليس لنقرر عنهم، ولا يستطيع أحد أن يتحدث عنهم ولا يقرر من رئيسهم ولا دستورهم.

٢- لا أحد له الحق بإضفاء الشرعية أو إزالتها إلا الشعب السوري.

٣- جئنا لننقذ سورية ولحمايتها من المغول والتتار، ونحمي حوار الحضارات والإسلام السمح وللمحافظة على المسيحيين.

٤- جئنا من أجل وقف الإرهاب وسنستمر بضربه.

٥- في سورية لا توجد أقلية، فالسوريون كلهم مسيحيون إذا ضُرب المسيحيون.

٦- تفنيد المعارضة التي يدعمها الغرب وكذلك إسرائيل، كالآتي:

أ- من يمثل الشعب السوري لا يمكن أن يكون عميلاً.

ب- ارتباط وتلازم المعارضة الخارجية مع إسرائيل.

ج- أيعقل أن يمثل سورية سعودي وشيشاني.

د- لقد توسلت المعارضة لتضرب سورية من أمريكا الغرب عموماً.

هـ- لقد جنيتم الخزي والعار من خلال ارتباطكم بأمريكا والغرب.

و- تريد المعارضة أن تكون سورية من طيف واحد، وما عداهم كفار مستباحون في دمائهم وأملاكهم وأعراضهم.

ز- إن الوهابية تُصّدر إلينا وحوشاً بشرية تأكل البشر وتبقر بطون النساء وتغتصبهم حتى بعد موتهم.

٧- حددت السياسة الخارجية السورية الهدف من جنيف ٢ وطرحته للنقاش مع الطرف الآخر وداعميه الذين يوجهونهم ساعة بساعة، وهو الآتي:

أ- وقف الإرهاب.

ب- مساعدة الشعب السوري.

ج- الضغط على الدول الداعمة للإرهاب.

د- تفعيل القوانين التي تتحدث عن القاعدة ومكافحة الإرهاب /٢١٧٠، ٢١٧١/.

٨- بينت الخارجية بأن الغرب هو سبب الأزمة الإنسانية في سورية، وبالتالي لا يحق له أن يتباكى على السوريين ولا أن يستغلها سياسياً.

٩- وضحت الخارجية أن ما حصل في سورية ليس جيوبوليتيك سياسي (جغرافية سياسية)، أي لإصلاح الدولة السورية وتحسين أدائها ومستوى حياة السوريين وكيف يحكمون أنفسهم، بل هو جيوبوليتيك بامتياز، أي مصالح لدول معينة في سورية اقتصادية وسياسية وحيوية (جيواستراتيجية) وإقليمية (تركيا، إسرائيل، قطر، السعودية، الأردن، الإمارات..)، ودولية (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا).

١٠- يطمح الشعب السوري إلى التعددية والديمقراطية والحرية وإلى دولة المؤسسات وحماية تراثها وآثارها.

١١- سورية تحارب الإرهاب منذ عقود وقد طالبت العالم بمحاربته والتعاون في مكافحته أو بتعريفه، ووضع ضوابط تميزه عن المقاومة وحق الشعوب.

١٢- بيّن الرئيس بشار الأسد بأن مكافحة الإرهاب لا يحتاج لجيوش بل إلى سياسات في مجالات متعددة، وعلى مستويات متعدد حتى لا ينمو بين الشباب، أما محاربته فتحتاج لقوات ميدانية تقاتله وتقضي عليه.

١٣- من يأتي إلى سورية لقتل السوريين، بنظر الغرب، هو ثورجي، ولكن لا يحق له العودة إلى بلادهم، حيث يُقتلون كإرهابيين ويجردون من الجنسية، هذا هو جيوبوليتيك الإرهاب الذي ظهر مع الأزمة السورية.

هكذا نصل إلى نتيجة مهمة وهي أن السوريين، من خلال قدرتهم على التفاعل العلمي والموضوعي مع تطور الأزمة في بلادهم، تمكنوا من تطوير مفهوم الجيوبوليتيك المعاصر بحيث استخدموه بالمستويين الأساسيين، وهما:

١- المستوى الداخلي، لتجميع عناصر القوة في الدولة والمجتمع وتراكم فائض القوة الذي امتلكوه خلال العقود السابقة كأداة لحماية الدولة والمجتمع أيضاً، وقد نجحوا في ذلك.

٢- المستوى الخارجي، بالاستفادة من ميزان القوى الدولي، والفرز الذي أصابه بعد تدمير ليبيا وغدر الدول الغربية الفاعلة في مجلس الأمن (الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا) حيث تمكنت سورية من دعم هذا الفرز ودفعه إلى الأمام لتقطف ثماره روسيا والصين، ولتزداد سورية مناعة وهيبة كافيتين لحمايتها من التقسيم أو الغزو الخارجي. وهذا بالفعل ما يطمح إليه الجيوبوليتيك وهو حماية الدولة أولاً وزيادة قوتها ثانياً.

في التنمية الاقتصادية والبشرية:

إن موضوع التنمية الاقتصادية والبشرية هو موضوع يخص الجغرافية السياسة، لأنه من اهتمامات الدولة ضمن حدودها وعلى جغرافيتها وفي مجالها الجغرافي المباشر، ولكن بما أن حصاد التنمية الاقتصادية والبشرية يشكل فائض قوة في الدولة لذلك فإن توظيف هذا الفائض بالشكل المناسب يُحسّن من

أداء الدولة ويسير بها نحو الأهداف الكبرى المرسومة أو الحالة التي يطمح إليها السوريون لتكون دولتهم العتيدة في المستقبل، وعليه فإن التنمية الاقتصادية والبشرية تدخل هنا ضمن أهداف الجيوبوليتيك ولكن أليس للجيوبوليتيك دور هنا؟ نعم يوجد للجيوبوليتيك دور مهم في التنمية الاقتصادية والبشرية من خلال الآتي:

١- توجيه السياسية الخارجية للدولة في إيجاد معاهدات واتفاقيات إقليمية ودولية تسهم في إنجاح التنمية وزيادة وتائر نموها وحسن تنفيذها اختصاراً للوقت والجهد والتكاليف.

٢- المساهمة في رسم توجهات الخطط التنموية الاقتصادية والبشرية بحيث يزيد من مشاركة الدولة السورية في القضايا الاقتصادية والاجتماعية، إقليمياً ودولياً، مما يُكسب الدولة السورية مكانة إقليمية ودولية تستخدم لتحقيق أهداف جيوبوليتيكية سورية.

٣- وضع محفزات تفاعلية للتنمية الاقتصادية والبشرية وفق معايير إقليمية ودولية قادرة على قيادة عملية التنمية وبالوقت نفسه تستفيد منها الدولة في التفاعل بالنظام الدولي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً مثل (قطاع المعلوماتية والسياحة والحريات وحقوق الإنسان والتعددية..).

إن الدخول في التفاصيل في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية يخرجنا من سياق الجيوبوليتيك ولكن باختصار يمكن القول إن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية أو الارتباط الذهبي بين منظومات الندرة وهي الموارد ومنظومات الوفرة وهي الخيارات هو الذي يدخل حصاد التنمية في دائرة الجيوبوليتيك، لأن قوة ومتانة اقتصاد الدولة وفاعليته وكذلك إعداد وتدريب وتأهيل الموارد البشرية بالاتجاه الأمثل يجعل من سورية دولة أنموذجاً كدولة ناجحة، ويقدم بالوقت نفسه أدوات فعالة للسير بالدولة السورية نحو أهدافها الكبرى.

تقوية الأقاليم السورية وزيادة روابطها التفاعلية:

تتشابك هذه الفقرة مع الفقرة السابقة ولكن بطريقة مختلفة عن مفهوم التشابك المألوف في العلاقات البينية، فالأمر هنا أنه إذا كانت التنمية تتطرق إلى القطاعات الأساسية في الاقتصاد وإلى البنى الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية لتحقيق أهداف في تحسين معدل النمو الاقتصادي والتغيير الضروري والمناسب (أي التطوير) في البنى الاقتصادية وفي تحسين مستوى الخدمات بأنواعها الإنتاجية والاجتماعية، وكذلك تحسين المستوى الثقافي والتعليمي، فإن تقوية الأقاليم السورية، وزيادة روابطها التفاعلية تعتمد على الخطط التنموية أساساً، ولكن على أسس مكانية جغرافية وليس على أسس وظائفية قطاعية (الزراعة، الصناعة، التجارة، الخدمات)، هنا تبدو القضية مختلفة بعض الشيء، حيث لابد من تقسيم الدولة السورية إلى أقاليم جغرافية متجاورة على أسس جديدة طبيعية وبشرية واقتصادية، بحيث نستطيع أن نحدد صفات وخصائص (هوية) كل إقليم من الأقاليم، لهدفين اثنين، وهما:

١- تحديد المتشابه بين الأقاليم السورية.

٢- تحديد المختلف بين الأقاليم السورية.

إن لهذا التحديد دوراً كبيراً في الوقوف على إمكانات كل إقليم وقدراته الإبداعية المكانية، حتى نتمكن بقوة وبفاعلية كبيرة الاستفادة من هذه القدرات لاستثمارها في تنمية الإقليم أولاً، وبالتالي الأقاليم كلها، ولإيجاد علاقة مكانية قوية بين الأقاليم المتجاورة وغير المتجاورة على حد سواء، ولكن الأفضلية للمتجاورة أولاً، ثم توجيه فائض قوة هذه الأقاليم نحو تقوية الدولة السورية في الداخل أولاً وتحسين أدائها، وبعد ذلك الاستفادة منه لتحقيق الأهداف الجيوبوليتيكية الكبرى.

إن تحديد المتشابه بين الأقاليم يُسّهل على الدولة كيفية التعامل معها والعمل على وضع الخطط المركزية لتنفيذها في كل إقليم وفق هذا الإقليم، وهذا يقلل من النفقات والتكاليف والهدر ويُمكّن من تحقيق الأهداف بسهولة ويسر وبضوابط مدروسة ومسيطر عليها. أما تحديد المختلف بين الأقاليم فإنه يُمكّن سلطات كل إقليم من الأقاليم السورية من وضع الخطط التنموية المناسبة مع تقاطعه مع الخطة المركزية، وإبراز نقاط التقاطع ميدانياً والنقاط غير المتقاطعة وتحديد نسبة كل واحدة إلى الأخرى تحت عنوان العلاقة الذهبية نسبة الكبير إلى الصغير كنسبة الكبير إلى الكل مما يجعل من عملية التخطيط والتنفيذ والمراقبة عملية قريبة من السكان المحليين، يشاركون بوضعها ويشاركون في تنفيذها ويشاركون في مراقبتها وضبطها ومراجعتها وتعديلها، إنه الأسلوب الجديد في التنمية الإقليمية، حيث يقل الهدر في التكاليف وفي تبديد الموارد ويصبح التنفيذ سهلاً كونه أكثر ضبطاً وتفاعلاً.

إن الروابط التفاعلية بين الأقاليم عمادها الأساسي هو الحاجة التي تظهر في اتجاهين:

١- الفائض عن الإقليم يتم استيعابه في الأقاليم الأخرى.

٢- احتياجات الإقليم أو النقص في الإقليم يتم تأمينه من الأقاليم الأخرى.

وبذلك تنشأ العلاقة التشاركية (علاقات التبادل) أو ما يمكن تسميته بالاعتمادية التبادلية، حيث الواحد يُكمل الآخر ويكتمل به وهذا يُعبر عنه بالارتباط الذهبي الذي نسعى لإيجاده بين الأقاليم السورية، وهي علاقة طبيعية نموذجية موجودة في القوانين الطبيعية وتسعى إليها القوانين الاقتصادية، وتهدف إلى تحقيقها العلاقات الاجتماعية، بالضبط كالعلاقة الرياضية بين زوايا المثلث التي تكمل بعضها البعض أو أضلاع أي شكل هندسي مضلع.

لقد أثبتت الأحداث في سورية أهمية التنمية الإقليمية والروابط الذهبية بين الأقاليم السورية، سلباً وإيجاباً بالوقت نفسه. فقد كانت الفائدة المثلى بالتجاور الجغرافي بين الأقاليم، على الرغم من أن الأقاليم السورية مأخوذة إدارياً وليس جغرافياً، ولكن الإرهاب الذي تعرضت له سورية كان جغرافياً وليس إدارياً وبالتالي فالتقاطع ما بين الإداري والجغرافي استفادت منه الدولة السورية، كما استفاد منه الإرهابيون، ولكن الروابط الجغرافية التفاعلية بين الأقاليم السورية، ضمن المخطط الفعلي أو الذهني لتلك الأقاليم، حققت نصراً كبيراً بعدم القدرة على تكسيرها وتمزيقها مما ساعد في إيجاد مجال جغرافي حيوي لحركة مئات الآلاف من السوريين للانتقال من إقليم جغرافي إلى آخر، وكذلك مكّن الدولة من إيجاد أقاليم مناسبة للمستثمرين وأصحاب الشركات والمصانع، إما لنقل مؤسساتهم إلى أقاليم باردة (آمنة) أو إنشاء مناطق جديدة للاستثمار. وبالوقت نفسه مكّن الدولة من القيام بواجباتها الإنسانية لمواطنيها الذين لجأوا إلى تلك المناطق.

هذه تجربة يمكن الاستفادة منها في إعادة الإعمار في سورية وفق الأقاليم الجغرافية التي نستطيع نحن الجغرافيين أن نقدمها وسنضع في نهاية هذا الكتاب تصوراً لتلك الأقاليم مع المراكز العمرانية الكبرى التي يتألف منها كل إقليم.

وفي العموم قوة العلاقة الترابطية الذهبية بين الأقاليم السورية تدخل أيضاً في دائرة نشاط الدولة في الجيوبوليتيك كونه يُقّوي الدولة من جهة ويحقق حلم حالة الدولة في المستقبل التي نريدها لسورية القوية.

تحقيق الأمن المائي:

يُعد الأمن المائي السوري الركيزة الأساسية للتنمية في سورية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي السياسية، لأنه يؤمن متطلبات الأمن الغذائي أولاً، والتوسع العمراني والمدني - أي الحركة العمرانية، ثانياً، ويُمكّن من

الاستفادة من الموارد الطبيعية الاقتصادية السطحية والباطنية ثالثاً، ويضمن للسوريين تأمين احتياجاتهم الأولية من مياه الشرب والاستخدامات المنزلية رابعاً ويؤمن للثروة الحيوانية احتياجاتها الضرورية خامساً. باختصار الأمن المائي شرط أساسي أو عامل من عوامل قوة الدولة السورية، القضية في موارد المياه السورية أنها تعاني من مشكلات عدة يمكن حصرها، بالآتي:

١- أن نحو ٨٨% موارد المياه الجارية في سورية تأتي من خارجها (نهر الفرات).

٢- أن طاقة التخزين للسدود القائمة لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب.

٣- أن ٨٩% من المياه المستخدمة في سورية تذهب إلى الزراعة.

٤- أن نسبة الهدر في شبكات المياه، الزراعية أي شبكات والبلدية، تصل لأكثر من الثلث.

٥- لازالت كمية كبيرة من مياه الأمطار، تُقدّر بأكثر من مليار م٣، تذهب هدراً إلى البحر.

٦- النسبة الغالبة من الأمطار المتساقطة في المناطق الداخلية، وبخاصة منطقة البادية والجزيرة السورية تتبخر دون فائدة مرجوة.

٧- توجد كميات كبيرة من المياه العذبة تخرج على شكل ينابيع في الرصيف القاري السوري تتراوح كميتها بين ٤ – ٥ مليار م٣ سنوياً.

٨- استخدام طرق الري التقليدية، بالراحة أو بالأحواض، وعدم إتباع دورات زراعية مناسبة وقلة استخدام السماد العضوي الذي يقلل من حاجة التربة للمياه.

٩- تلوث كميات لابأس بها من المياه الجارية، وحتى الباطنية، في الأحواض المائية الداخلية كحوض بردى، والأعوج، وكذلك حوض العاصي، نتيجة للضغط السكاني الشديد من جهة وإقامة المؤسسات الإنتاجية من جهة ثانية.

١٠- عدم وجود ثقافة مائية عند المواطن السوري، وعدم وجود تربية مائية في المناهج التربوية وفي الأوساط الاجتماعية السورية.

١١- الهدر الشديد في استخدامات المياه البلدية، وفي المنازل، وفي المؤسسات الحكومية.

إن شروط تحقيق الأمن المائي السوري تكمن في ضرورة وضع إستراتيجية متكاملة تتناول تنمية موارد المياه واستثمارها العقلاني، كالآتي:

١- التوجه نحو القطاع الزراعي لاتخاذ جملة من الإجراءات الضرورية لتخفيض نسبة الهدر فيها وتحسين شروط النشاط الزراعي وفق الأسس العلمية واستخدام طرق الرش والتنقيط وتسوية الحقول الزراعية، وإتباع دورات زراعية مناسبة ومواعيد الزراعة ومركبات محصولية لا تحتاج كثيراً لموارد المياه واستنباط أنواع تتحمل الجفاف والتملح واستخدام السماد العضوي والتعشيب، وغير ذلك.

٢- استخدام الدورات المغلقة في الصناعة، لتأمين المياه وتقليل فرص التلوث.

٣- تنقية مياه الصرف الصحي لتكون مورداً مهماً في الزراعة والتشجير والزينة وتحسين المنظومات البيئية كلها (التنوع الحيوي).

٤- ترشيد استهلاك المياه في المدن والقرى والمراكز العمرانية والمؤسسات الحكومية.

٥- تنمية موارد المياه في البادية والجزيرة السورية (المناطق نصف الجافة) بالعناية بالخبرات والفيضات والروضات وحتى السبخات منها كذلك، من خلال صيانتها وتعميقها وتقليل الفاقد منها.

٦- الإكثار من بناء السدود الصغيرة في الأودية والمجاري المائية بما يتوافق وقدرات الهطل والرفد المائي، لسببين لأن الوارد السطحي يُقدّر بنحو ١٨.٢ مليار م٣ سنوياً:

أ- صيد المياه وتخزينها والاستفادة منها مباشرة.

ب- تحسين الوارد للمياه الجوفية في المناطق التي تحتاجها شروط الاستقرار البشري والنشاط الاقتصادي وتوافر الترب الزراعية.

٧- التوسع الكبير بتشجير المساحات الواسعة الصالحة للتشجير لتحسين الخصائص المناخية المحلية مما يزيد من الوارد المطري، والذي يُقدّر بنحو ٦٢ مليار م٣ سنوياً.

٨- حماية الحقوق السورية أولاً والعربية ثانياً في مياه الفرات ودجلة وامتلاك القوة الكافية لحماية تلك الحقوق وإبطال الابتزاز السياسي الذي مارسته تركيا على سورية في بداية التسعينيات من القرن الماضي.

٩- وضع مداخل في التربية المائية لمعظم المناهج الدراسية وبخاصة في مراحل الدراسة الابتدائية والإعدادية (التعليم الأساسي) وما قبل الجامعي.

١٠- الاستفادة من مياه الرصيف القاري السوري، ومن المياه التي تذهب هدراً إلى البحر من جبال الساحل.

في النهاية لابد من التأكيد على أن امتلاك المياه بالقدر الكافي، أي تحقيق الأمن المائي، يُشكل الدعامة الأساسية للتنمية في سورية ولتسخير فائض استخدام هذه الموارد في الزراعة والصناعة وفي الخدمات وتحسين مستوى معيشة المواطن السوري، وحصاد ذلك في زيادة وتيرة التحرك نحو الأهداف الجيوبوليتيكية السورية بخطى ثابتة وقوية.

تحقيق الأمن الغذائي السوري:

لم يعد خافياً على أحد أن الأمن الغذائي محور مركزي من محاور الأمن القومي أو دعامة أساسية من دعائم صمود المجتمع السوري في أزمته التي يعيشها، فقد تبين أن المؤامرة والحرب الكونية على سورية حاولت وتحاول تدمير مرتكزات الأمن الغذائي حيث توجهت إلى مفردات هذا الأمن، وهي:

١- البنية التحتية للأمن الغذائي، كالصوامع والخزانات الاحتياطية للحبوب فدمرتها ونهبتها وكذلك تدمير المطاحن وإخراجها خارج الخدمة، وكذلك الأفران وكل ما له صلة بتأمين رغيف الخبز للمواطن السوري.

٢- عدم السماح للمزارعين بالخروج إلى حقولهم وممارسة نشاطهم الزراعية في مساحات واسعة من الأرياف السورية.

٣- ضرب وتدمير وسائل النقل وشبكاتها وعقدها الحيوية، كالسكك الحديدية والجسور والشاحنات وغيرها.

٤- ضرب مصادر الطاقة وحرمان الدولة والشعب السوري من أغلبية حقول النفط والغاز، وبالتالي تأمين الوقود لوسائط النقل لنقل المنتجات الزراعية أو للقيام بالأنشطة الزراعية الحقلية وتأمين المياه وما يتصل بها من عمليات.

مع ذلك استطاع السوريون من الصمود على المستوى الشعبي أولاً، واستطاعت الحكومة أن توجد البدائل وأن تؤمّن النقص والاحتياجات السلعية الغذائية في الأسواق السورية بكل يسر لدرجة، لولا ارتفاع الأسعار الكبير في بعض السلع الغذائية، لما شعر أحد بوجود حرب وأزمة كبيرة. من هنا يُمكن القول أن تعاريف الأمن الغذائي المتفق عليها عالمياً لم تبتعد الحالة السورية عنها في هذه الأزمة: فالأمن الغذائي يعني قدرة الدولة على تأمين احتياجات سكانها من الغذاء بالقدر المطلوب، وفي كل مساحات الجغرافية السورية من الإنتاج أو من الاستيراد. وهذا ما يُعرف بالفجوة الغذائية كذلك حيث تُعرّف بأنها الفرق بين حجم الإنتاج المحلي من المواد الغذائية الأساسية وبين حجم الاستهلاك منها، مما يضطر الدولة لاستيراد النقص من الخارج، وإذا كانت الدولة تخطط للتصدي للأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية أو السياسية أو لتكرار الجفاف فإنه من الضروري لها عندئذ امتلاك احتياطي مناسب في صوامعها وخزاناتها الاحتياطية، كما كانت تفعل سورية، وفعلت قبل الأزمة ولعقود سابقة مستحضرة إمكانات الدخول في حرب مع الكيان الصهيوني.

تُقدّر احتياجات سورية من الحبوب مثلاً في السنة بالشكل الآتي:

حاجة المواطن السنوية(*) × عدد سكان سورية + كميات البذار التي ستزرع في الموسم = الاحتياج السنوي.

ويُقدّر حجم الفجوة الغذائية في سورية كالآتي:

ح.ف = [الإنتاج + المساعدات إن وجدت + الصادرات (إن وجدت) + كميات البذار المخصصة للزراعة في الموسم] – الاستهلاك السنوي المقدّر.

وأخيراً يمكن وضع إستراتيجية مناسبة لتحقيق الأمن الغذائي في سورية كالآتي:

١- الاهتمام الكافي بالتنمية الزراعية أو الريفية لمحاربة الفقر وتأمين شروط الإنتاج الزراعي على أسس مدروسة وعلمية.

٢- إيجاد بيئة استثمارية قوية لجذب الاستثمارات بالقطاع الزراعي في فروعه المتعددة، النباتية والحيوانية والصيد البحري، من خلال سن التشريعات المناسبة واحتياجات الاستثمار كالبنوك والنافذة الواحدة والإقراض وغيرها.

٣- دعم التصنيع الزراعي كرديف مُحفز للنشاط الزراعي وللتنمية الريفية بإيجاد فرص عمل للقوى العاملة في الأرياف تساعد على تحسين مستوى المعيشة وتُسهم في الاستقرار في الأراضي الزراعية.

٤- التوجه بشكل أكبر نحو تصنيع المعدات الزراعية التي تحتاجها الأنشطة الزراعية حراثة وزراعة وصيانة وحصاداً ونقلاً وحتى تصنيعاً.

٥- إشراك القطاع الخاص ودعمه في استثمارات البنية التحتية الزراعية، وإيجاد مبدأ التشاركية بين المزارعين والدولة أو بين المزارعين (الفلاحين الصغار) وبين المستثمرين برعاية من الدولة وبتأمين الآليات المصرفية والتشريعية المناسبة.

(*) تُحسب الكمية التي يستهلكها المواطن السوري في المتوسط في اليوم الواحد ثم نضرب بعدد أيام السنة ٣٦٥ يوماً.

٦- توجيه العناية الكبرى نحو الثروة الحيوانية بتأمين قاعدة علفية كافية وعناية بيطرية وتصنيع لمنتجاتها وتحسين لأنواعها.

٧- دعم قطاع صيد الأسماك بدءاً من موانئ الصيد وأساطيل الصيد والتدريب وشبكات الصيد وأماكن التخزين والبيع وتأسيس الجمعيات وربط الصيادين بنظم المعلومات الجغرافية الحديثة.

٨- دعم البحث العلمي الزراعي بكافة مستوياته والاستفادة من مخرجاته ميدانياً من خلال الإرشاد الزراعي والإرشاد البيطري وتحسين السلالات الحيوانية والأصناف النباتية.

٩- الربط بين مفردات الأمن الغذائي ومفردات الأمن المائي، أي تطوير العلاقة بينهما ديناميكياً بحيث يستفيد الاثنان من وفرة مخرجاتهما من خلال التنمية التي تم ذكرها، تنمية الأمن المائي يؤدي وجوباً لتنمية الأمن الغذائي.

١٠- الاستفادة من الإرث الثقافي والديني في التعامل مع المادة الغذائية، أو مع موارد المياه، كسلوك اجتماعي حضاري يصب ريعه في الأمن الغذائي والأمن المائي.

١١- عدم التردد في المحاولات الجادة لتنظيم الأسرة وتخفيض معدل النمو السكاني، لأنه في النهاية هو كتلة سكانية علاقتها طردية مع الفجوة الغذائية أو الاحتياجات الغذائية والمائية حيث كلما زادت كتلة السكان ومعدل النمو السكاني زادت الفجوة الغذائية وزادت الاحتياجات إلى الغذاء والعكس صحيح، وبالنتيجة تتراجع الاحتياجات ويخف الضغط الاجتماعي على السلع الغذائية إذا تراجع معدل النمو السكاني فيتراجع الضغط على الترب الزراعية، وتنفرج العلاقة مع موارد المياه وتتحسن إمكانات الدولة لتحقيق الأمن الغذائي.

إن تحقيق الأمن الغذائي يشكل رافعة مهمة وقوة زائدة لقدرات الدولة السورية، وبالتالي توافر مرونة كافية وأريحية في اتخاذ القرارات التي توجه طاقات الدولة نحو أهدافها الجيوبوليتيكية ساعية للوصول إليها ضمن المعادلات الإقليمية والدولية، دون عناء أو تكلفة كبيرة.

٤- زيادة الروابط العربية وتوجيهها نحو التكامل العربي والوحدة العربية:

ما من شك أن سورية تحملت وتتحمل نتائج تبني المشروع القومي العربي بحكم موقعها الجغرافي وتاريخها السياسي والضخ الحضاري والإنساني المستمر في بيئتها الجغرافية الطبيعية أولاً، وهي العربية، والإنسانية ثانياً، ولذلك يتوجب عليها تحمّل مسؤولياتها تجاه الأمة التي تنتمي إليها.

من هنا يمكن وضع عدد من المحطات المتعددة الاتجاهات في سياق دور سورية في إقليمها العربي وما تتعرض له من تهديدات ومؤامرات ومن حروب شُنت وتُشن عليها. منها محطة التصدي للمؤامرات الاستعمارية، والعمل الدؤوب لإيجاد تضامن عربي ولو بحده الأدنى، تفعيل الاتفاقيات العربية الاقتصادية والاجتماعية لتحسين حركة رؤوس الأموال العربية، والمستثمرين العرب وحركة قوة العمل العربية، بناء بنية تحتية مترابطة بين الدول العربية، وضع المصالح العربية الكبرى في أعلى درجات سلم الأولويات السورية وبخاصة التصدي للمشروع الصهيوني الغربي الذي يهدد الحضارة العربية والوجود العربي وحتى الإسلامي.

لقد سعت سورية خلال تاريخها الحديث والمعاصر، وبخاصة بعد عام ١٩٧٠م إلى جمع الطاقات العربية وتوجيهها نحو الأهداف الكبرى للأمة العربية أولاً ونحو مصالح الشعوب العربية ثانياً قاصدة بذلك إنشاء وحدة عربية سياسية، ولو بحدها الأدنى من التضامن، تكون قادرة على إيجاد مكانة مرموقة للأمة العربية في الخريطة السياسية الدولية وللاندماج بين مكونات الوحدات السياسية العربية للوصول إلى شعب عربي واحد في أشكال سياسية متناسقة ومتناغمة كمرحلة انتقالية نحو الوحدة الشاملة في الدولة الواحدة والشعب العربي الواحد.

وقد تمحورت اتجاهات الحركة السورية ضمن فضائها العربي نحو المحاور الآتية:

١- التنسيق السياسي بين الفعاليات والأنشطة السياسية العربية لخلق بنية تحتية أو أرضية سياسية توجه تلك الفعاليات نحو مصالح الأمة والدفاع عنها في الأوساط الدولية العالمية أو الإقليمية، كالأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية والقارية، كالاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الإفريقية وآسيان وغيرها.

٢- إحياء وتفعيل معاهدة الدفاع المشترك العربية وعدم السماح للكيان الصهيوني أن يستفرد ببعض القوى العربية واستضعافها، كالفلسطينيين أو السوريين أو المصريين أو اللبنانيين... وتكوين قوة عربية مشتركة، وقد تقاطعت هذه الآراء مع آراء مماثلة من بعض الدول العربية، ومن أجل استرجاع الأراضي العربية المغتصبة من بعض الدول المجاورة، سواء كان ذلك بالمفاوضات أم بالوسائل الأخرى المتاحة.

٣- إيجاد مؤسسات اقتصادية كبرى عربية تكون قادرة على تحمل مسؤولياتها في التوجه نحو التكامل الاقتصادي العربي الذي يشكل الأساس المادي للوحدة العربية واتخاذ الإجراءات الآتية لتحقيق ذلك:

أ- إقامة الاتحاد الجمركي العربي.

ب- سن التشريعات اللازمة للوصول إلى الآتي:

١ً - حرية حركة العمالة العربية.

٢ً - حرية حركة رأس المال العربي والاستثمارات العربية.

٣ً - إيجاد البيئات الاستثمارية المناسبة أو التفضيلية.

ج- تطوير البنية التحتية المتكاملة للتكامل الاقتصادي العربي مثل:

١ً - إقامة شبكات متكاملة عصرية للطرق البرية الإسفلتية.

٢ً – إقامة شبكات متكاملة عصرية للسكك الحديدية.

٣ً – إقامة شبكة متكاملة من الموانئ الدولية العربية، وكذلك البينية منها بإيجاد خطوط ملاحية عربية صريحة.

٤ً – توجيه فعالية المطارات العربية والتنسيق بينها بما يخدم حركة التكامل والتنافس من أجل ذلك وليس التنافس السلبي وضرب المصالح المشتركة.

د- توسيع نطاق التجارة العربية البينية على أساس التنوع في الإنتاج والسلع العربية لتحفيز عمليات الإنتاج العربية وزيادة القيمة المضافة الحقيقية على الأنشطة الاقتصادية العربية والموارد الطبيعية العربية فعلاً.

هـ- تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية لزيادة الروابط العربية المادية والروحية.

و- إجراء الإصلاحات الاقتصادية المناسبة لجعل الهياكل الاقتصادية العربية قادرة على إيجاد تجارة عربية بينية.

ز- تفعيل دور القطاع الخاص الذي يعد الرائد في الاقتصاديات العربية، ففي سورية، إحدى أكثر الدول العربية التي يتميز فيها القطاع العام بريادته، يبلغ نصيب القطاع الخاص نحو ٦٥% من الاقتصاد الوطني.

ح- تفعيل السياسات المصرفية الخادمة لنشاط وفعالية الاقتصاد العربي ورؤوس الأموال العربية وإيجاد شفافية كافية في تبادل المعلومات المصرفية.

٤- النهوض بمؤسسات البحث العلمي الكبيرة القادرة على إجراء الدراسات المعمقة والمتنوعة والمتكاملة على أساس البيئات العربية والمصالح العربية في مجمل النواحي والمجالات الحياتية، الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية والسياسية والاجتماعية والإستراتيجية، وفي هذا مصلحة كبرى لكل العرب، حيث بإنشاء تلك المؤسسات البحثية الكبيرة يمكن التقليل من نفقات مدخلات تلك المراكز وكذلك يمكن الاستفادة بيسر وفعالية من مخرجات تلك المؤسسات وربطها بالمجالات المطلوبة لاستمرارية تقدمها ومنافستها لمثيلاتها في الدول الكبرى.

٥- توجيه الاستثمارات العربية (وهي أموال تقدر بعدة ترليونات) نحو المناطق الاستثمارية العربية التفصيلية لتحقيق الهدفين:

أ- الاقتصادي، أو الربحي.

ب- التنموي بما يخدم المصالح العربية والشعب العربي.

لذلك يمكن القول أن المشروع السوري برؤيته العربية الإستراتيجية يمثل المشروع القومي الوحدوي المعاصر على أساس العلم والتقانة والمصلحة العربية. من هنا نجد تفسير لشدة الهجمة الإمبريالية والصهيونية على الكيان العربي لضربه وتشظيته لأنه مشروع يهدد مصالح الغرب والصهيونية، كما قال أرنولد توينبي: «يوم يستيقظ العرب ينهار الغرب».

٥- التصدي للمؤامرات المستمرة ضد سورية والانتصار في الحرب الظالمة الكونية عليها منذ ٢٠١١/٣/١٧م:

- أسباب الأزمة:

لم تتعرض دولة في العالم المعاصر إلى المؤامرات التي تستهدف كيانها وحاضرها ومستقبلها كما تعرض وتتعرض له الدولة السورية منذ استقلالها وإقامة الصهيونية في عام ١٩٤٨م وحتى الآن، ولكن ازداد التآمر على سورية في العقود الأخيرة عندما تصدت للمشروع الصهيو - أمريكي الأوروبي بالعودة إلى المنطقة لإخضاعها إلى الهيمنة الاستعمارية، ويمكن إرجاع **أسباب** مجمل المؤامرات على الدولة السورية بالآتي:

١- المشروع الصهيوني في السيطرة على الوطن العربي.

٢- المحاولات المستميتة من المستعمر الأوروبي، الفرنسي والإنكليزي والإيطالي، للعودة إلى الوطن العربي والسيطرة عليه.

٣- المشروع الأمريكي الاحتوائي للهيمنة على العالم وفي مقدمته الوطن العربي للأسباب الآتية:

أ- حماية أمن إسرائيل.

ب- العمل على سيطرة إسرائيل كقوة كبرى لها اليد الطولى في إقليمها الجغرافي.

ج- السيطرة على منابع النفط والغاز ومجمل إستراتيجيات الطاقة ونقلها بين القارات، والتوزع الجغرافي لانتشار الأسواق العالمية والمواد الأولية الأساسية.

د- اكتشاف كميات هائلة من احتياطي النفط والغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط والتي تشكل سورية أحد أهم مكامنه.

٤- لأن سورية كانت منذ استقلالها، في نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، تعد الدولة الأكثر توجهاً والأكثر فعالية في صياغة مشروع عربي نهضوي يرى بالعرب قوة كامنة كبيرة جداً قادرة أن تتوحد وأن تبلغ مصافي الأمم المتقدمة والراقية.

٥- لأن سورية وضعت في مقدمة أولوياتها الإستراتيجية التصدي للمشروع الصهيوني وتحرير فلسطين من البحر إلى النهر، وأن الذين جاؤوا من خلف البحار واستقروا في فلسطين واحتلوا الأرض وأخرجوا السكان العرب من بيوتهم ومدنهم وقراهم يجب أن يعودوا إلى أوطانهم وليس لهم حقوق السيادة والتوطن والاستعمار.

٦- لأن سورية تقود حركة المقاومة العربية والإسلامية ضد المشروع الصهيوني - الاستعماري الغربي. بحكم إستراتيجيتها المقاومة وبحكم موقعها الجغرافي، ولذلك كانت الملاذ الآمن للحركات الفلسطينية والعربية المقاومة للصهيونية، منها انطلقت حركة التحرير الفلسطينية، وفيها نمت وتطورت حركات تحررية عربية أخرى في أرتيريا، والصومال والصحراء الغربية.

٧- لأن سورية الدولة العربية الوحيدة التي ناصرت الثورة الإيرانية وآثرت موقف الحق البيّن الواضح، حيث كان شاه إيران العميل للإمبريالية والصهيونية الصديق الكبير للرجعية العربية، ولكن عندما جاءت الثورة الإيرانية المناهضة بل والمعادية للصهيونية والمناصرة للحق العربي والإسلامي في فلسطين، وقد قامت بتسليم السفارة الصهيونية إلى منظمة التحرير الفلسطينية، لذا لم تؤيد سورية حرب العرب الرجعية، بتأييد من إسرائيل وأمريكا، على الثورة الإيرانية.

٨- لأن سورية لم تتدحرج دحرجة الأنظمة العربية بقيادة رجعيتها الممثلة بالسعودية نحو السلام المذل مع الكيان الصهيوني ولم توافق قبل ذلك على التطبيع معه من خلال اتفاقية كامب ديفيد المشؤومة التي وقعها السادات في نهاية السبعينيات من القرن الماضي أو كما فعل الأردن باتفاقية وادي عربة في التسعينيات من القرن ذاته.

٩- لأن سورية أبت إلا وأن تكون حرة وذات سيادة في كل قراراتها الوطنية والعربية على حد سواء، وهذا لا يروق للقوى الغربية الاستعمارية التي تتعامل مع الأنظمة العربية من باب الوصاية والإملاء وعدم الاحترام.

١٠- لأن سورية دولة مساندة للحقوق الشرعية للأمم المستضعفة وتريد سيادة القانون الدولي واحترام الأمم لبعضها البعض وتعاونها من أجل غدٍ مزدهر للبشرية جمعاء، فسورية دولة تسعى لخير العرب ولخير الإنسانية هذا كان ديدنها منذ فجر التاريخ، حيث قدمت أول أبجدية للعالم وأول معزوفة موسيقية وأول ماراثون رياضي وأقدم مدينة وأقدم عاصمة، إنها جذر التاريخ الإنساني، درة الحضارة الإنسانية، لذلك تحقد عليها الهمجية الإمبريالية - الصهيونية كل هذا الحقد.

١١- لأن لسورية الموقع الجغرافي المميز بين القارات، وبين الحضارات وبين الثقافات، منها انطلقت المسيحية نحو العالم ومنها انطلقت عالمية الإسلام إلى الدنيا.

١٢- لأن غربان العرب أرادوا تدمير جذوة التحرر العربية وياقوتة الشرق والسيف الدمشقي العربي ليفرضوا عصور الظلام والتكفير وتدمير كل ما هو إنساني في الحضارة العربية والإسلامية، إنه عداء الشر الأبدي للخير السرمدي المنتصر دائماً.

١٣- لأن سورية أحرجت الأنظمة العربية الفاسدة في بداية ما يُعرف بالربيع العربي، فقدمت مشروعاً متكاملاً إلى جامعة الدول العربية لكي تستطيع تلك الأنظمة أن تواجه موجة التغيير والتخريب التي تحركت في الوطن العربي بتوجيه وقيادة من قبل مفكرين إستراتيجيين غربيين وصهاينة لتدمير مكتسبات العرب وإعادتهم إلى العصور الوسطى الظلامية وإدخالهم في فوضى مدمرة عبثية تحرق الأخضر واليابس وتهيئ الظروف المناسبة للصهاينة وعملائهم لقيادة المنطقة العربية نحو المجهول والظلام والفوضى وقد تضمن هذا المشروع النقاط الآتية:

أ- تعزيز الديمقراطية على الأسس المتوافقة مع الثقافة والتراث العربي.

ب- احترام الحريات وحقوق الإنسان في الوطن العربي.

ج- التعددية الحزبية وعدم احتكار السلطة.

د- حرية الإعلام والصحافة.

هـ- حرية التظاهر السلمي.

و- احترام حقوق الأقليات.

فلو تم العمل بهذا المشروع السوري في الجغرافية العربية لما احترقت معظم الدول العربية في أتون هذا الخريف ولما تصاعد الإرهاب العالمي وتوجه إلينا ليدمر ثقافتنا وتراثنا ويسرق آثارنا، ويثير الفتنة بين مكونات الشعوب العربية الدينية والقومية على حد سواء، ولا تحول الإرهاب العالمي إلى تنظيم يحتل مساحات من الأرض العربية ويستولي على مواردنا ويدمر نسيجنا

الاجتماعي أغلى ثروات العرب وأكثرها قيمة إنسانية وحضارية. من أجل هذا كله، وغيره كذلك، تحولت المؤامرة الكبرى على سورية إلى قضية عالمية يتدخل فيها المجرم والإرهابي والمستعمر والمتخلف والجاهل ومن يخطط لتدمير العرب، والهيمنة عليهم وسرقة ثرواتهم وتاريخهم وحضارتهم، فسورية دولة المقاومة ومنبع الحضارة ومحمية التنوع الإنساني والروحي وقلب العرب النابض تتحمل كعادتها أعباء ضريبة التصدي للقوى الظلامية التدميرية الموجهة ضد العرب والسوريين وضد الإنسانية، من أجل هذا كانت المؤامرة، ومن أجل هذا تحولت إلى حرب إبادة ضد الوطن السوري لتقسيمه وإنهاء دوره الريادي عربياً وإقليمياً ودولياً.

تطور المؤامرة على سورية وأشكالها المتبدلة:

يجافي الحقيقة ويبتعد عنها كثيراً (إن لم نقل بأنه كاذب) كل من يقول بأن الأزمة في سورية بدأت سلمية وتدعو إلى الحرية وتحت عنوان سلمية لأنه في يوم الجمعة ٢٠١١/٣/١٨م الموافق لـ ١٤٣٢/٤/١٣هـ، جرت مظاهرات عدة في بعض المناطق السورية، بدأت في مدينة درعا، فقامت مجموعات من المتظاهرين بحرق المؤسسات الحكومية والخدمية فقتل أربعة أشخاص في هذا اليوم وتمت المناداة بإسقاط النظام وهذا ما حصل في بانياس وحمص ودمشق.

وفي ٢٠١١/٣/٢٣م قامت قوات بالهجوم على المعتصمين في المسجد العمري وسط مدينة درعا لتبين أنهم عصابة من المجرمين لديهم أسلحة وذخيرة وقنابل يدوية وأموال كثيرة، وقد حولوا جزءاً من الجامع العمري إلى مستشفى مزود بالأدوية ومعدات الإسعاف وتم قتل طبيب ومسعف وسائق سيارة وأحد أفراد قوات الأمن.

وفي يوم الجمعة ٢٠١١/٣/٢٥م جرت بعد صلاة الجمعة مظاهرات معارضة في مدن عديدة، في درعا، والصنمين حيث سقط عشرة قتلى، وفي المعضمية سقط أربعة قتلى وفي حمص وحماة واللاذقية سقط قتلى كذلك. وفي

اليوم التالي ٢٠١١/٣/٢٦م بدأت عصابات الغدر في اللاذقية بضرب المؤسسات العامة والمحلات الخاصة وحرقها وحرق فرع الحزب، وقتل المواطنين وزرع الفتن الطائفية فاستشهد عشرة من المواطنين ومن أجهزة الأمن، وتم زرع قناصين على الأبنية لضرب المواطنين، وفي يوم الأحد ٢٠١١/٣/٢٧م استطاع المواطنون السيطرة على الوضع في اللاذقية وساندهم الجيش، وتم ضبط ثلاثة زوارق صيد تحمل أسلحة قادمة من طرابلس في خليج الرمل الجنوبي.

في يوم الأربعاء ٢٠١١/٣/٣٠م الموافق لـ ١٤٣٢/٤/٢٥هـ خطب الرئيس بشار الأسد في مجلس الشعب في الساعة ١.٣٠ ظهراً خطاباً بيّن فيه الخطوط الأساسية للإصلاح في سورية متضمنة مناقشة قانون الأحزاب وقانون الإعلام وقانون الطوارئ ومحاربة الفساد والمفسدين وتحسين الظروف المعاشية للمواطنين، وبيّن كيف تلبست الفتنة بالإصلاح وحاجات المواطن، وأنه يجب أن نبني على كل نجاح، وأن المتآمرين يتعلمون من كل فشل ويغيرون أساليبهم.

وهكذا نجد أن الأزمة السورية لم تأخذ مراحل متدرجة كما يحاول بعض من يطلقون عليها اسم (الثورة السورية) وأنها كانت سلمية وجاءت بمطالب محقة لا تتعدى المناداة بالحريات العامة وبحقوق التظاهر السلمي وأن أجهزة الأمن هي التي عسكرتها.

إن الوقائع تثبت عكس ذلك كلياً، فقد كان التحضير لقتل الشعب السوري وتدمير منشآته قبل الأزمة بمدد تتراوح بين ٢٠٠٦م بعد انتصار المقاومة وفي ٢٠٠٩م كما تؤكد كثير من الوثائق، لا بل صرح وزير خارجية فرنسا الأسبق بأنه قد عرض عليه قبل سنتين من الأزمة في لندن اقتراحاً لاجتياح سورية وتدميرها.

وتتضح خيوط المؤامرة على سورية يوم الاثنين ٢٠١١/٤/٢٥م الموافق لـ ١٤٣٢/٥/٢٢هـ عندما أعلنت نائبة وزير الدفاع الأمريكي بأن المطلوب من

سورية ومن قائدها شخصياً القيام بالإجراءات الآتية، حتى يعود الاستقرار إلى سورية فوراً:

١- فك الارتباط مع إيران فوراً.

٢- عدم دعم المنظمات الإرهابية (المقاومة الفلسطينية وحزب الله).

٣- الدخول مع إسرائيل في مفاوضات سلام مباشرة.

٤- حماية القوات الأمريكية ودعمها حتى الخروج من العراق.

فإذا كانت المجموعات التي تدعي مطالب التغيير في واقع المجتمع السوري جادة كما يراها الغرب والرجعية العربية، فلماذا لم تتجاوب مع التغييرات الجوهرية في جانب حقوق الإنسان، والتي أصدرها السيد الرئيس بشار الأسد قبل أربعة أيام فقط من مطالب الأمريكيين، وهي:

١- رفع حالة الطوارئ في سورية.

٢- إلغاء محكمة أمن الدولة وإحالة القضايا التي كانت تناقشها وتبت فيها إلى المحاكم التخصصية.

٣- تنظيم التظاهر في سورية.

وفي ٢٠١١/٦/٢٧م الموافق لـ ٢٦/رجب/١٤٣٢هـ عقدت المعارضة لقاءً تشاورياً في فندق سميراميس تحت شعار «سورية للجميع في ظل دولة ديمقراطية مدنية» حضره ٢٠٠ مشارك تمت مناقشة ثلاث أوراق، وهي:

١- الواقع الراهن.

٢- الدولة الديمقراطية المدنية.

٣- دور المثقفين والناشطين في المرحلة الراهنة.

خرج اللقاء بالبيان الختامي، الآتي:

١- دعم الانتفاضة الشعبية السلمية من أجل تحقيق أهدافها في الانتقال إلى دولة ديمقراطية مدنية تعددية تضمن حقوق وحريات السوريين السياسية والثقافية والاجتماعية، كما تضمن العدالة والمساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن العرق والدين والجنس.

٢- إنهاء الخيار الأمني وسحب القوى الأمنية من البلدات والمدن والقرى وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة ذات مصداقية للتحقيق في جرائم القتل التي تعرّض لها المتظاهرون وعناصر الجيش العربي السوري.

٣- ضمان حرية التظاهر السلمي دون إذن مسبق وضمان سلامة المتظاهرين.

٤- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والمعتقلين على خلفية الأحداث الأخيرة دون استثناء.

٥- رفض التجييش الإعلامي من أي جهة.

٦- إدانة جميع أنواع التحريف الطائفي والجهوي وتأكيد وحدة الشعب السوري.

٧- إعادة اللاجئين والمهجرين إلى منازلهم وحفظ أمنهم وكرامتهم وحقوقهم والتعويض عليهم.

٨- إدانة أي سياسات أو ممارسات أو دعوات من أي جهة صدرت تُشجع على التدخل الأجنبي أو تُمهّد له أو تطالب به.

٩- السماح للإعلام العربي والدولي لتغطية ما يجري في سورية بكل حرية.

أريد أن أبين نقطتين هنا مهمتين جداً، وهما: النقطة الأولى متعلقة بحرية التظاهر دون إذن مسبق، هل توجد هذه الحرية في بلد من بلدان العالم، وبخاصة في البلدان التي تلتجئ إليها المعارضة، وكيف سيتم ضمان سلامة المتظاهرين إذا لم يكن هناك إذن مسبق للتظاهر؟.

والنقطة الثانية، وهي الأكثر أهمية والمتعلقة بالدعوات للتدخل الأجنبي في سورية، ألم يرَ هؤلاء أنهم مهّدوا للتدخل الأجنبي بكافة مستوياته بل استخدموه في المراحل القادمة كأساس لقوتهم واستقوائهم على الدولة السورية والشعب السوري، لا بل وصلت الأمور إلى أقصى ما يمكن التفكير بها وهي المساهمة والتنسيق المشترك للتدخل في سورية من قبل الكيان الصهيوني والإرهاب الدولي المنظم.

والفضيحة الكبيرة التي ألهبت مشاعر السوريين هي قيادة السفير الأمريكي والسفير الفرنسي للمظاهرات في بعض المدن السورية كما حصل في حماة بتاريخ ٢٠١١/٧/٧م، عندما استقبل السفير الأمريكي محمولاً على الأكتاف في مدينة حماه، وبذلك يتضح التورط الأمريكي والأوروبي (الفرنسي) في الأحداث السورية منذ بداياتها.

لقد ردت الدولة السورية على اللقاء السابق من قبل المعارضة بلقاء تشاوري كبير في مجمع صحارى من ١٠ إلى ٢٠١١/٧/١٢م بعد أقل من شهر بحضور ٢٥٠ مشاركاً وبرئاسة نائب رئيس الجمهورية رئيس لجنة الحوار الوطني، صدر عنه بيان ختامي تضمن النقاط الآتية:

١- إن الحوار هو الطريق الوحيد الذي يوصل البلاد إلى إنهاء الأزمة.

٢- إن الاستقرار في البلاد ضرورة وطنية عليا وضمانة لتعميق الإصلاحات.

٣- إن التسامح قيمة مثلى للخروج من الوضع الدقيق السائد.

٤- رفض الاعتداء على الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة ومن أية جهة تبادر إليه.

٥- ضرورة الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي الذين لم تشملهم مراسيم العفو السابقة والذين لم يرتكبوا جرائم يعاقب عليها القانون والحق في إبداء الرأي غير قابل للانتهاك ومصون تحت سقف الوطن والدستور وأن الحريات العامة حق لكل المواطنين.

٦- التوصية بإطلاق سراح جميع الموقوفين خلال الأحداث الأخيرة ممن لم يثبت إدانته أمام القضاء.

٧- ضرورة إعلاء قيمة حقوق الإنسان وصونها وفق أرقى المعايير الدستورية والإنسانية والعصرية والتوصية بإنشاء مجلس أعلى لحقوق الإنسان في سورية.

٨- إن المعارضة الوطنية جزء لا يتجزأ من النسيج الوطني السوري.

٩- إن هيبة الدولة جزء من التفويض الوطني، وهي تهدف إلى الحفاظ على كرامة وأمن الوطن والمواطن.

١٠- إن توجه اللقاء من أجل إقامة دولة الحق والقانون والعدالة والمواطنة والتعددية والديمقراطية التي تعتمد صناديق الاقتراع أساساً للتفويض السياسي.

١١- إن سورية وطن للجميع، وهي بلد التعددية بأنموذجها الأمثل.

١٢- رفض أي تدخل خارجي بشؤون سورية الداخلية وعلى رأسه ما يُدعى بمبدأ التدخل الإنساني المستخدم كذريعة للنيل من مبدأ السيادة وهو المبدأ المقدس غير المسموح به إطلاقاً.

١٣- تطبيق مبدأ سيادة القانون وإنفاذه بحق كل من ارتكب جرماً يعاقب عليه القانون ومحاسبة الجميع دون استثناء.

١٤- تسريع آلية مكافحة الفساد.

١٥- التأكيد والبناء على ما تم إنجازه بمسؤولية تاريخية.

١٦- إيلاء الاهتمام بجيل الشباب السوري والاستماع إلى صوته ومتطلباته.

١٧- إن تحرير الجولان يعد من القضايا الأساسية ومن الأهداف الوطنية التي تمثل إجماعاً وطنياً.

١٨- التأكيد على الثوابت الوطنية والقومية المتصلة بالصراع العربي الصهيوني وتحرير الأراضي العربية المحتلة وضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني.

إن قراءة البيان الختامي السابق ومقاطعته مع البيان الختامي للقاء التشاوري للمعارضة يتبين الآتي:

١- ضرورة وأهمية الحوار السياسي بين السوريين كسبيل وحيد لحل مشكلات السوريين.

٢- المحافظة على مبدأ السيادة وعدم التدخل الأجنبي في سورية.

٣- التأكيد على أن سورية وطن للجميع تتحقق فيه المساواة بين المواطنين.

٤- التأكيد على سيادة القانون والحريات العامة.

٥- إطلاق سراح الموقوفين من أصحاب الرأي والأحداث الأخيرة.

٦- حرية الرأي والإعلام.

ويمكن بعد تتبع حركة الخط البياني للأحداث في سورية استنتاج حقيقة واضحة وهي مكونة من شقين:

١- توجه الدولة السورية نحو تحقيق مطالب المعارضة بقوة وزخم كبيرين وسنبين ذلك بعد قليل.

٢- توجه المعارضة السورية نحو عدم الالتزام بما أعلنته صراحة في بيانها الختامي والعمل وفق الخطة الآتية:

أ- زيادة الاستقواء بالخارج سياسياً ومادياً وتسليحياً وإعلامياً.

ب- عسكرة كل المفاصل الميدانية، سواء من خلال التسلح بالدعم الخارجي أم من خلال الاعتداء على القوات المسلحة السورية (الجيش وقوات الأمن والشرطة)، والاستيلاء على أسلحتها.

ج- التوجه إلى جامعة الدول العربية وبشكل خاص الخليجي منها للتمويل والتهويل.

د- ركب موجة المنظمات الدولية تحت عنوان حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية لشيطنة الدولة السورية ووضعها ضد القانون الدولي واستصدار قرار أممي بالتدخل المباشر فيها (تحت عناوين: ممرات إنسانية، حظر جوي، النظام يقتل شعبه).

ففي ٢٠١١/١٠/٢٨م قامت لجنة عربية بقيادة قطر بزيارة سورية والطلب منها بسحب قواتها من الشوارع وإجراء حوار مع المعارضة في جامعة الدول العربية، وبعد يومين نقل وزير الخارجية السورية رد سورية على المقترحات متضمناً النقاط التالية:

١- الموافقة على المبادرة العربية.

٢- سحب قوات الجيش من الشوارع.

٣- ضرورة إيقاف المجموعات الإرهابية.

٤- وقف التحريض المضلل.

٥- إجراء حوار داخل سورية.

بالطبع كان لأنظمة الخليج التي خطفت الجامعة العربية، رأي آخر، لأن كل شيء كان معداً ومجهزاً. فسورية وضعت الجامعة أمام مسؤولياتها القومية (إن كانت لها تلك المسؤوليات) عليكم أن توقفوا المجموعات الإرهابية وتمنعوها من قتل السوريين ومن الاعتداء على القوات المسلحة السورية أولاً، وكذلك إيقاف التحريض الإعلامي الكاذب ضد سورية وشعبها وقيادتها. ولذلك كان رد الجامعة فاضحاً ومخزياً لمن بيده القرار، حيث قامت باجتماعها الوزاري في مقر الجامعة بتاريخ ٢٠١١/١/١٢م الموافق لـ ١٥ ذي الحجة ١٤٣٢هـ بإصدار القرار الآتي:

١- تعليق عضوية سورية اعتباراً من ٢٠١١/١١/١٦م.

٢- وضع عقوبات اقتصادية وسياسية عليها.

٣- الطلب من السفراء العرب مغادرة سورية، ولكل دولة حق التصرف وفق سيادتها.

٤- الطلب من الجيش السوري عدم ضرب المدنيين.

٥- دعوة المعارضة بعد ثلاثة أيام لتوحيد صفوفها في مقر الجامعة والنظر في الفترة الانتقالية.

٦- الطلب من الأمين العام مراقبة تنفيذ البنود السابقة، وإذا لم تلتزم سورية في حماية المدنيين فيجري العمل على الاتصال بالمؤسسات الدولية المعنية.

نحن هنا لسنا بصدد عدالة هذا القرار ولا في قانونيته (لأن القرار بحاجة لإجماع وبحاجة لمؤتمر قمة)، ولكن أي غباء هذا الذي اتُخذ بالحد الأدنى من المنطق إذا كنت تريد حل مشكلة مع طرف عليك أولاً احترام ذلك الطرف، والجلوس معه ومحاورته لا أن تقاطعه وتُقصيه. وبالتالي أغلقت الباب على الحوار والحل السلمي وكأنها تدفعهم باتجاه الصراع المسلح المدمر لكل ما أنجزه السوريون بدمائهم وعرقهم عبر تاريخهم، ومع ذلك فهي أخذت موقفا مؤيداً للإرهاب ضد الدولة السورية وهذا ليس من اختصاصها بالأساس ومخالف للأهداف التي أقيمت الجامعة من أجله، ولما يجب أن تفعله وتشكل سابقة خطيرة، ولكنها كانت قبل ذلك قد سعت لتدمير ليبيا، والمجتمع الليبي ظلماً وبهتاناً، وتسليم الليبيين لمتخذي القرار في أوروبا والولايات المتحدة واضعة ليبيا في مهب الريح، والواقع يثبت صحة ذلك، والخطأ الكبير الذي وقعت به الجامعة العربية.

أما بالنسبة للدولة السورية ممثلة بقيادتها فقد اتجهت بتسارع كبير نحو تحقيق الأهداف الكبرى التي كانت تخطط للوصول إليها في الأساس وللأهداف التي حددتها المعارضة وطالبت بها كعنوان للتغيير وطموح تسعى إليه، ويمكن تعقب تلك الخطوات المصيرية أي البنيوية، كالآتي:

١- إلغاء حالة الطوارئ في ٢٠١١/٤/٢١م.

٢- إلغاء محكمة أمن الدولة.

٣- إصدار قانون جديد للانتخابات تحت رقم /٥/ لعام ٢٠١٤، في ٣/٢٤ الموافق لـ ١٤٣٥/٥/٢٣هـ، حيث ينظم الانتخابات في سورية تحت سلطة القضاء المستقل بإشراف المحكمة الدستورية العليا ولجنة القضاء العليا، وهي:

أ- انتخابات رئاسة الجمهورية.

ب- انتخابات مجلس الشعب.

والقانون مكون من ١٤ فصلاً تحتوي ١٢٩ مادة قانونية.

٤- إصدار مرسوم جديد للأحزاب بالرقم /١٠٠/ في ٢٠١١/٨/٢٢م الموافق لـ ١٤٣٢/٩/٢٢هـ، حيث نظم عمل الأحزاب وشروط وإجراءات تأسيسها وترخيصها والأحكام المتعلقة بمواردها، وتمويل نشاطاتها وحقوقها وواجباتها والالتزام بأحكام الدستور ومبادئ الديمقراطية وسيادة القانون واحترام الحريات والحقوق الأساسية وترسيخ الوحدة الوطنية. والمرسوم مكون من ستة فصول تحتي ٣٨ مادة، تتضمن كيفية العمل وفق الدستور والمبادئ الديمقراطية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والحفاظ على الوطن والوحدة الوطنية وضرورة الإعلان عن مبادئ الحزب وأهدافه وعدم قيامه على أساس ديني أو مذهبي أو قبلي أو مناطقي، وعدم التمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللون.

٥- لم تكتفِ الدولة بإلغاء المادة الثامنة من الدستور بل ألغت الدستور ذاته (العودة إلى الدستور) وقد كانت المادة الثامنة، التي تجعل حزب البعث قائداً للدولة والمجتمع، هي القضية الأكثر أهمية في الدستور، وكأساس تنطلق منه الحياة السياسية كاملة، التي تثير حفيظة السياسيين السوريين من خارج منظومة السلطة، لذلك كان التركيز عليها، وقد عمدت القيادة لإلغائها وإلغاء

العمل بالدستور ذاته واستصدرت دستوراً جديداً فيه مواد جديدة كثيرة، (تمت الإشارة إليه في فقرات سابقة).

لقد ابتعدت كثيراً، ما يُدعى **بالمعارضة السورية** وبخاصة الخارجية منها، عن الأهداف التي أعلنتها في بداية الأزمة السورية بحيث يمكن تحديد أجنداتها (أهدافها الكبرى) كالآتي في الوقت الحاضر:

١- الاستيلاء على السلطة، وهذا كان الهدف الأول، وربما الوحيد، فهي تريد الوصول إلى السلطة مباشرة، وتطالب كل القوى التي تساندها بالعمل بكل السبل، ولو أدى ذلك إلى تدمير كل شيء، لاستلام السلطة وإقصاء الآخرين وكأنها حق لها.

٢- الاعتماد على الدعم الأمريكي والفرنسي والتركي والخليجي، أي باختصار الدعم الخارجي لتحقيق أهدافها، دون التوجه إلى الشعب السوري صاحب الحق الوحيد في السيادة واختيار قادته، ربما لأنها تدرك أنه لا يوجد عندها رصيد يعتمد عليه لدى الشعب السوري، فأغلب قادة المعارضة عاشت عقوداً خارج الوطن السوري، وتمتلك جنسيات أجنبية.

٣- التعاون الإستراتيجي مع العدو الصهيوني وتقاطع مصالح معظم قادة المعارضة مع مصالح الكيان الصهيوني، وقد ظهر ذلك بالتنسيق الميداني في العمليات العسكرية في المنطقة الجنوبية المتاخمة للجولان المحتل وكانت آليات هذا التعاون كالآتي:

أ- تقديم الدعم الإعلامي للمنظمات الإرهابية كجبهة النصرة والجبهة الإسلامية وأحرار الشام وغيرها.

ب- تقديم الدعم المعلوماتي والاستخباراتي، وتشكيل غرف عمليات مشتركة، سابقاً في القصير، بالاشتراك مع الأردن والسعودية والولايات المتحدة وفرنسا، عن توزع القوات السورية وتموضعها وتحركاتها وتسليحها.

ج- إمداد المجموعات الإرهابية بالسلاح والطعام والذخيرة وكل الاحتياجات اللوجستية المباشرة.

د- ضرب بعض المراكز الإستراتيجية كما حصل في سورية في جمرايا في ٢٠١٣/٥/٥م.

هـ- معالجة جرحى المجموعات الإرهابية في المشافي الصهيونية واعتبار ذلك من قبل قادة الصهاينة بأنهم يمثلون سفراء لهم في سورية.

و- المساهمة في تدمير الدولة السورية وتحويلها إلى إمارات تكفيرية.

أما من جانب العصابات الإرهابية فقد عملت على الآتي:

أ- تدمير أسلحة الدفاع الجوي وبنيتها التحتية لأنها موجهة ضد الكيان الصهيوني.

ب- التعرض للمدنيين في الشريط الجنوبي المتاخم للجولان المحتل لطردهم من المنطقة وجعل الشريط محققاً للاحتياجات الأمنية الصهيونية، كما كان شريط لحد الحدودي في جنوب لبنان.

ج- إشغال وإرباك الجيش السوري العدو الأساسي للكيان الصهيوني والمساند الإستراتيجية للمقاومة ضد العدو الصهيوني.

د- إضعاف الدولة السورية وإنهاكها وإبعادها عن أهدافها الإستراتيجية في دعم المقاومة الفلسطينية والعربية والإسلامية ضد الكيان الصهيوني وتحرير الأراضي المحتلة.

هـ- العمل، كما ذكرنا سابقاً، في تفتيت الدولة السورية وإقامة إمارات وكيانات على أسس طائفية ومذهبية لتكون مبرراً لإقامة الدولة اليهودية والترويج لها كحل يناسب سكان المنطقة أمام الرأي العام الدولي والإقليمي.

و- القضاء على النموذج الأوحد الناجح في هذا الإقليم في تجربة علمانية الدولة وتوحد التنوع الثقافي والإثني في إنتاج حضارة متميزة من الإبداع

والتعايش المنفتح نحو المستقبل المزدهر لسكان الإقليم وللعالم كله، وهذا يشكل بحد ذاته تحدياً مصيرياً لنوعين من الإنتاج السياسي والفكري والاجتماعي، وهما:

١ً – الفكر الصهيوني العنصري.

٢ً – الفكر الوهابي التكفيري.

٤- الاعتماد على الإقصاء وخنق الآخر وشيطنته، قبل الاستيلاء على السلطة، وبذلك أعطت صورة واضحة عن الحالة والكيفية التي ستحكم بها الشعب السوري، إذا وصلت إلى السلطة، فالمثل القائل: قل لي كيف تصل إلى السلطة أقول لك كيف تحكم. يوضح بالفعل كيف ستحكم هذه المعارضة، فإذا كانت تريد الوصول إلى السلطة بأي نتيجة كانت حتى لو دمرت الدولة السورية وفككت النسيج الاجتماعي السوري (أغلى وأثمن ما يمتلكه السوريون) فبأي شكل ستحكم وكيف تحكم وما ستقدمه من تنازلات للقوى التي تساعدها للوصول إلى السلطة، إنها ستحكم على ركام ما حطمته هذه المعارضة من بنى الدولة السورية.

٥- رهن الدولة السورية والشعب السوري والمقدرات السورية للشركات الاستثمارية الأجنبية من الدول المساهمة في تدمير الدولة السورية لإعادة إعمارها، فتوزيع الكعكة السورية على المستثمرين في الحرب التدميرية في سورية هي التي ستجعل من سورية دولة تابعة للخليج، ولأمريكا وتركيا، وستتحكم بها القرارات السياسية الخارجية وأولها من الكيان الصهيوني.

٦- التنازل عن الجولان ولواء اسكندرونة المحتل أولاً، ثم فتح سفارة للكيان الصهيوني في سورية ثانياً، والتنازل عن السيادة السورية بالكامل ثالثاً، لأن همَّ المعارضة هو الوصول إلى السلطة ليس أبعد من ذلك.

٧- تدمير ما بقي للعروبة وللقومية العربية من جذوة تنتظر الانطلاق والتوسع من جديد لحماية مصالح العرب وجمع كلمتهم وتوحيد طاقاتهم لما يخدم شعوبهم وتقدمهم وازدهارهم، وفي ذلك كما قال أرنولد توينبي: «إذا استيقظ العرب غابت شمس الغرب».

٨- تدمير الاعتدال كمفهوم حضاري وإنساني وديني، وكانت سورية تمثل هذا الاعتدال الذي تلتقي حوله مصالح الشعوب والقوميات التي تعيش في هذا الإقليم كونه يشكل القاسم المشترك لإبداع حالة التوحد في التعايش الإنساني والقبول من كل التيارات الفكرية ذات التوجه الحضاري الإيجابي.

وهكذا فالمعارضة (كما يطيب لبعضهم تسميتها) لم تقدم أنموذجاً إيجابياً لا للشعب السوري، ولا للشعوب في الوطن العربي، ولا على المستوى الدولي فانتقلت من فشل إلى فشل لدرجة أن داعميها أطلقوا عليها صفات غريبة، فقد وصفها الرئيس الأمريكي أوباما بأنها وهم. ووصفها فورد السفير الأمريكي في سورية خلال مؤتمر جنيف ٢ بأنها غبية. ووصفها الوزير الفرنسي بأنها مرتزقة، وغير ذلك من النعوت التي لا تليق بأحد يريد أن يتبوأ سلطة بلد حر كريم كسورية.

وفي الحقيقة يمكن القول أن ما يُدعى بالمعارضة السورية تتصف بالصفات الآتية:

١- ليست متجانسة.

٢- إقصائية ولا تعترف بالآخر.

٣- لا تمتلك مشروعاً سياسياً إلا تدمير الدولة السورية.

٤- لا تمتلك عمقاً شعبياً وإلا لطرحت فوراً مشروع اللعبة الديمقراطية وصناديق الاقتراع، وهذا ما تدفع إليه السلطة السورية.

٥- يهيمن على المعارضة في الداخل والخارج (الجزء الأكبر من المعارضة) رجال دين موتورون شاذون بسلوكهم وفتاويهم.

٦- انقسام المعارضة الداخلية إلى أقسام عدة محسوبة على بعضها البعض:

أ- معارضة دخلت في الحكومة وأصبحت جزءاً من النظام وهذا ما يجب أن يكون لأن مفهوم المعارضة سياسي، وعليها أن تمتلك مشروعاً سياسياً وفي الغالب يكون مشروعها أخطاء السلطة الحاكمة.

ب- معارضة تمتلك رؤى إصلاحية اجتهدت في أشكال ضمن معطيات ومجالات الدستور السوري فشكلت أحزاباً وتسعى للتعديل السياسي والمحافظة على الدولة السورية ومؤسساتها وتحرص على السيادة السورية وحماية التراب السوري والمجتمع السوري.

ج- معارضة في هيئة التنسيق لا تعترف حتى الآن بوجود إرهاب في سورية بل كل ما يجري نتيجة للنشاط الخاطئ للنظام وكأنها تعيش على كوكب آخر أو أنها وهذا الأصح جزء من هذا الإرهاب.

٧- وجود عصابات ليست سياسية قامت لأهداف خاصة كقاطعي الطرق والخاطفين والسراقين وآخذي الأتاوي وناهبي مساكن المهجرين والمؤسسات العامة والخاصة وعصابات التهريب والمخدرات والمضاربة بالليرة السورية وبلقمة عيش المواطن السوري وكلهم محسوبون على المعارضة.

مع العلم أن التقارير الأوروبية تبين أن ٧٠% من الشعب السوري يؤيد النظام وقائد النظام والدولة السورية وأن ٢٠% منه على الحياد، ولكنه ليس مع تدمير الدولة السورية، وليس مع الإرهاب ولا مع الفكر الظلامي التكفيري. وأن ما يدعم المعارضة نحو ١٠% فقط، وهؤلاء موجودون في المناطق التي تسيطر فيها المجموعات الإرهابية وجزء منها يُشكل حاضنة للإرهابيين.

وفي الجانب الآخر تقف الدولة السورية ممثلة بشعبها وجيشها وقائدها وحكومتها لتتصدى لهذا المشروع التدميري للدولة السورية وهي تزداد قوة بعد قوة على الرغم من الخسائر الكبيرة التي أصابت الدولة والشعب السوري في الممتلكات وفي عدد الشهداء والجرحى والعاطلين عن العمل، هنا يجب التوقف عند حالتين مهمتين، هما:

أولاً: مقومات القوة (عناصر القوة) في الدولة السورية المستخدمة في هذه الحرب.

ثانياً: أشكال التصدي للمخطط التدميري ومستويات محاربة الإرهاب.

مقومات القوة (عناصر القوة) في الدولة السورية المستخدمة في هذه الحرب:

في الحقيقة فوجئ العالم كله، كما فوجئتْ بعض القوى الداخلية والإقليمية بصمود الدولة السورية، فقد كانت التقديرات المراهنة على سقوط الدولة أو النظام أو السلطة لا فرق هنا فهي في المحصلة تحمل معنىً واحداً، بشهر أو ثلاثة أشهر، وكانت وسائل الإعلام المحاربة للدولة السورية تعطي كل مرة مواعيد ضمن هذه الحدود، عيد الفطر، أو عيد الأضحى، أو رأس السنة وغير ذلك. إذاً لماذا لم تسقط الدولة، ولماذا بقيت صامدة تتحدى وتتنقل من حالة مواجهة وصمود إلى حالة هجوم وتغيير هنا وهناك؟ الجواب يكمن في هذه المقومات أو العناصر التي حررت القوة الكامنة في المجتمع السوري والدولة السورية، وهي:

١- أن الجزء الأكبر من الشعب السوري لم تنطلِ عليه هذه المؤامرة منذ البداية، حيث فهمها على أنها مؤامرة بالفعل حيكت وأخرجت في المعامل الصهيونية والأمريكية والاستعمارية الغربية، لذلك أخذت الجماهير المؤيدة للنظام السوري (الدولة) تعبر عن مساندتها من خلال الآتي:

أ- الالتزام بالواجبات الوظيفية والإنتاجية المتوجبة عليها.

ب- النزول إلى الشوارع وحمل الرايات المنددة بهذه المؤامرة، والمؤيدة للنظام.

ج- عدم الاستجابة لكل الدعايات المغرضة وبشكل خاص الطائفية منها كمحاولة لشق المجتمع السوري وتحويله إلى كتل مستقطبة حول أهداف وشعارات ليست وطنية.

د- التوجه نحو دعم الليرة السورية والاقتصاد السوري كشعار يوحد السوريين في الداخل والخارج، نحو الرمزية في قوة جذب السوريين نحو ركائز دولتهم وبشكل خاص مقاطعة البضائع التركية والخليجية ومساندة الليرة السورية والاقتصاد السوري.

٢- امتلاك سورية لجيش عقائدي متميز أثبت أنه اليد الطولى للشعب السوري والدولة السورية، مدرب على أحدث أنواع الأسلحة المتكاملة العصرية براً وبحراً وجواً، وفي المستوى اللوجستي والاستخباراتي، استطاع أن يغير طرق وأساليب التعامل بين الجيوش وأعدائها من الطرق الكلاسيكية إلى طرق مبتكرة تتوافق مع الحالة السورية التي تتميز بأن العدو عصابات إرهابية مدربة حاقدة مجالها الحربي تحت الأرض وفوق الأرض وتعتمد الأساليب الآتية:

أ- الكر والفر.

ب- الاعتماد على شبكات الأنفاق.

ج- استخدام الدروع البشرية.

د- استخدام العبوات الناسفة والمفخخات.

هـ- استخدام الانتحاريين بأشكال مختلفة للاقتحام.

ز- حرب المدن.

لذلك تمكن الجيش العربي السوري من التعامل مع هذه الأساليب والطرق غير التقليدية وبرع في استنباط وابتكار أساليب لم تكن معهودة في حرب الجيوش، كالتقليم والتقطيع والعزل وترك العدو ليلقى مصيره إما بالاستسلام وإما بالتدمير وأحياناً بالفرار، مما أكسب الجيش مرونة كبيرة زادت في قدراته وضاعفت في أعداده (فرضياً) من خلال نقل فائض القوة والتحكم بها حسب الأولويات وهذا ما حصل في جنوب سورية وفي بابا عمر وفي القصير، وفي المسلمية والزارة وقلعة الحصن والغوطتين الشرقية والغربية.

٣- حيوية ومرونة الحكومات السورية خلال الأزمة، فقد أثبتت الأحداث منذ البداية أن الحكومات السورية حاولت جاهدة أن تتصدى للمؤامرة وأن تفكك خيوطها بالمستويات التي جاءت بها وهي: الدعائية، والإعلامية التي انبرت إليها عشرات الفضائيات ومواقع التواصل الاجتماعي للتحريض على الشعب السوري والقيادة السورية والجيش العربي السوري بعناوين مختلفة الحرية والديمقراطية والسلمية، ثم الطائفية وغيرها. وبعدها تطورت إلى الحصار الاقتصادي وضرب لقمة العيش للمواطن السوري. وقد عمدت الحكومات السورية بكافة مؤسساتها الحكومية لتعرية هذه الأكاذيب من جهة وتأمين الاحتياجات الأولية للمواطن مدعومة من الحكومة كالخبز وبقية المواد الغذائية الأساسية ومصادر الطاقة. كالبنزين والمازوت وكذلك المياه ثم خدمات التعليم والصحة والاتصالات، على الرغم من أن العصابات الإرهابية كان أول ما توجهت إليه بالأذى البنية التحتية للخدمات الشعبية التي يحتاجها المواطن ولا تؤثر مباشرة على صمود الدولة، مع ذلك لم تتردد الحكومات من إيصال كافة الخدمات والامتيازات إلى كل مناطق الجغرافية السورية، حتى الأماكن التي هيمن عليها الإرهابيون. هذا لا يعني أن الحكومات السورية كانت دائماً كما يتوقع منها المواطن السوري. بالطبع هناك أخطاء متراكمة لعقود تظهر آثارها في أزمات كهذه، ومن هذه آليات اختيار مسؤولي الحكومة وإلا كيف استطاع رجل كرياض حجاب أن يرتقي في سلم المناصب السورية من أمين فرقة إلى رئيس للوزراء إلى فار من حكم الشعب السوري في ٢٠١٢/٨/٦م، متهماً قيادته بالظلم والقتل وهو جزء لا يتجزأ منها كما فعل قبله عبد الحليم خدام الذي استلم مسؤوليات مهمة في سورية منذ عام ١٩٧٠م وحتى فراره وانقلابه على الدولة السورية. باختصار يجب القول بإنصاف أن الحكومات السورية، وعلى الرغم من الضغوطات والإغراءات الكبيرة والدعاية الموجهة إليها باستمرار، أثبتت أنها وطنية وأنها في مستوى المسؤولية ويكفي كدليل على ذلك ما حدث في مؤتمر

جنيف ٢ عندما لقن السيد وليد المعلم وزير الخارجية السوري درساً في الوطنية وفي المنطق لوزير الخارجية الأمريكي جون كيري حيث أدهش العالم بنموذج السياسي السوري عندما يدافع عن السوريين وعن حقوقهم وسيادتهم ولا مجال للمقارنة بين السيد السوري والعبيد الأذلاء من قادة الخليج وبعض الدول العربية الأخرى.

٤- القيادة السورية الممثلة بالسيد الرئيس بشار الأسد، الذي اكتسب احترام وتقدير كل شعوب العالم، وكل رجال الحق والأحرار الذين لا يفرون من الزحف ولا يغدرون بشعوبهم ولا يتركون قيادة السفينة عندما تشتد الأعاصير، بل قال بنفسه: يجب على ربان السفينة أن يكون آخر من يغادرها، لقد بين الرئيس الأسد أن الغرب والولايات المتحدة لا يريدون قادة للشعوب النامية ولا أنداداً لهم بل دمى يحركونها بالريمونت كنترول عن بعد لتخدم مصالحهم، فالولايات المتحدة لا تريد شركاء في السياسة الدولية، حتى بالنسبة لأوروبا، بل تريد من ينفذ الأوامر كالعبيد، وقال مرة: لا يوجد في العالم الغربي رجال دول بل ساسة لا يعرفون مصالح شعوبهم، ولذلك لا توجد أخلاقيات كمرجعية للسياسة الغربية. تكتسب شخصية القائد الأسد صفات مهمة جداً، بل لعلها الأهم في قوة الدولة السورية:

أ- أنها إستراتيجية لا تنظر إلى الأشياء والعلاقات نظرة راهنة بل تضعها ضمن سياقها التاريخي والمستقبلي، وأنها شجاعة لاتخاذ القرار المناسب ضمن هذه الإستراتيجية.

ب- أنها أخلاقية في تعاملها مع الفعاليات السياسية والاجتماعية، المحلية منها والإقليمية والدولية. وبالتالي تسعى ضمن الحركة السياسية أن تبلغ مبتغاها ضمن مقولة الإمام علي (ع): إن الأهداف النبيلة تحتاج لوسائل نبيلة. وقد بين ذلك عندما سأله مراسل CBS الأمريكية: هل أنت ميكافيللي، أي الغاية تبرر الواسطة أو الوسيلة، فأجاب بالنفي، فالصدق والشفافية أساس العمل السياسي.

ج- أنها قيادية بامتياز لا تتراجع ولا تعرف الوهن ولا الانهزام، وذلك لأن القائد الأسد يمثل مصالح شعبه ويدافع عنها ويتحلى بقيمه الإنسانية، إضافة إلى أنه قد تربى في أسرة سياسية من الطراز المميز عربياً ودولياً رسم خطوطها القائد المؤسس حافظ الأسد.

د- أنها عروبية تضع ميزاناً دائماً لكل الخطوات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية تحت منظور المصالح العربية وقوة العرب وأهداف الأمة العربية، وعليه فإنه يتحمل مسؤولية قيادة العرب ودفعهم نحو التخلص من التخلف والتبعية، ونحو تحرير الأرض العربية وحماية مصالحها.

هـ- أنها إسلامية تدافع عن الإسلام المعتدل ذي القيم الإنسانية وضد التعصب والتطرف الذي أساء إلى الإسلام والمسلمين ولذلك كان باستمرار يرعى علماء المسلمين ويوجههم لتوحيد مشاريعهم التربوية والخطابية نحو وحدة المسلمين وإنسانية الإسلام واعتداله ومحاربة التطرف والتعصب لأنها ليست من الدين بشيء.

و- إنها إنسانية تدافع عن القيم الحضارية لما أنتجته الحضارة الإنسانية من قيم وثقافة من خلال طرحه لمحاربة الإرهاب العالمي الذي يهدد كل القيم الإيجابية في هذا العالم، فالنظرة الشمولية للإرهاب، وقد حذّر منها منذ البداية، تفرض مكافحته أيديولوجياً كما قال السيد الرئيس نفسه، وتجفيف منابعه الفكرية (الفكر الوهابي والتطرف والتعصب)، وكذلك محاربة الإرهاب من خلال التصدي له وتدميره كما يحصل على الأرض السورية.

ز- تبقى شخصية الأسد الموحدة للسوريين بمكوناتهم الثقافية والإثنية وحتى السياسية (عند الغالبية العظمى) القاسم المشترك لما هو وطني بالمعنى المدافع عن تراب سورية ووحدته وعن وجود السوريين وكرامتهم وعزتهم، وعن مستقبل سورية ودورها الريادي.

بالإضافة لكل ما ذكر عن شخصية القائد الأسد فإنه من الضروري الإشارة إلى أن القيادة السورية قد فاجأت العالم بأنها في مقدمة شعبها وجيشها لا تبخل في الشهادة من أجل أن تصمد سورية وأن تنتصر وقد تجلى ذلك في الآتي:

أ- استشهاد المجموعة القيادية الأمنية، مثل وزير الدفاع (العماد داوود راجحة)، ورئيس خلية الأزمة اللواء آصف شوكت في ٢٠١٢/٧/١٨م.

ب- استشهاد ألوية وقادة ميدانيين في الصف الأول وعددهم ليس قليلاً مما يجعل من الجيش العربي السوري أنموذجاً معاصراً للجيوش التي تدفع بقادتها فعلاً إلى المقدمة في القتال وفي الاستشهاد.

٥- محور أصدقاء سورية في هذه الأزمة وقبلها، فقد أثبت هذا المحور تماسكه ومساندته الدائمة لسورية خلال هذه الأزمة. يتكون محور أصدقاء سورية من روسيا وإيران والصين وفنزويلا وكوريا الشمالية وجنوب إفريقيا وبدرجة أقل الهند والبرازيل، وكذلك روسيا البيضاء. بالطبع لم نذكر حزب الله لأنه جزء من المقاومة المتصدية لمشروع تدمير سورية.

لقد تجلى دعم محور أصدقاء سورية من خلال الآتي:

أ- استخدام حق الفيتو (النقض). لقد كانت بادرة غريبة في مجلس الأمن أن تستخدم روسيا والصين حق النقض لأول مرة بتاريخ ٢٠١٢/٢/٤م الموافق لـ ١٤٣٣/٣/١٢هـ. وهذه كانت سابقة دولية أولاً وبينت للعالم أن سورية ليست وحدها بل هي محمية في الأوساط الدولية. وقد تلا ذلك مرات أخرى لاستخدام حق النقض (الفيتو).

ب- الدعم السياسي لسورية وللشرعية السياسية ولشرعية السيد الرئيس ولضرورة عدم التدخل في شؤون سورية الداخلية، وبأن الحل في سورية سياسي ومن خلال الحوار بين السوريين أنفسهم وتهيئة ظروف الحوار المناسب كما فعلت روسيا في ٢٠١٥/٢/٢٨م و٢٠١٥/٤/٦م.

ج- استمرار تقديم السلاح الحديث وفق الاتفاقات الموقعة بين سورية وروسيا على أساس القانون الدولي الذي يبيح بيع السلاح وشرائه وفق الأنظمة المرعية.

د- تعرية أكاذيب الإرهابيين والمنظمات الإرهابية ومن يدعمهم من الدول بأن ما يحدث في سورية هو إرهاب وتدمير للدولة السورية، وأنه مخالف للقانون الدولي وليس سعياً من أجل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

هـ- تقديم بعض الدعم المادي والغذائي والصحي تحت عنوان المساعدات الإنسانية للشعب السوري المتضرر من هذه الأزمة.

و- وضع اعتمادات مالية مباشرة لتأمين احتياجات سورية من الغذاء والدواء، بشكل خاص قامت به إيران ولازالت تقوم به مما يزيد من صمود الشعب السوري والدولة السورية.

أشكال التصدي للمخطط التدميري ومستويات محاربة الإرهاب:

لقد جاء الرد السوري على الحرب الإرهابية متوافقاً مع أشكال ومراحل تطبيق المؤامرة على سورية التي سلكت أو مرت بالمراحل الآتية:

١- **المرحلة الأولى**، وهي ابتدائية أولية جاءت كانتشار جغرافي سياسي لما دُعي بالربيع العربي، ولذلك اتخذت الأشكال الآتية:

أ- الشعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان /الحرية، الديمقراطية، السلمية../

ب- استهداف رمز الوطن السوري وهو العلم الوطني واعتماد علم الانتداب الفرنسي على سورية.

ج- استهداف رجال الأمن والشرطة، بقتلهم أولاً، وبقتل المتظاهرين ثانياً لاتهام الأمن بهم.

د- التظاهر في مناطق مختلفة في المدن والبلدات السورية، الصغيرة والبعيدة عن الثقل الأمني وليلاً في الغالب ثم في أيام الجُمع تحت أسماء عجيبة، وباستخدام وسائل مختلفة كتقديم النساء أولاً أو الأطفال والانطلاق من المساجد.

هـ- حرق وتدمير المؤسسات العامة: الخدمية، والأمنية.

و- اقتراف المجازر وقتل المواطنين على أساس طائفي لإثارة الفتنة الطائفية ومحاولة تفكيك النسيج الاجتماعي السوري. ففي ٢٠١١/٤/٢٣م حصلت مجزرة نوى وفي ٢٠١١/٥/٢م حدثت مجزرة جسر الشغور التي ذهب ضحيتها ٢٢٠ عنصر من قوى الأمن والجيش. وتتالت المجازر في بانياس وحمص وحماه وغيرها..

ز- ترافقت كل النقاط السابقة بحملة إعلامية مسعورة قامت بها محطات إعلامية عربية كبيرة، الجزيرة والعربية، ثم محطات إعلامية دولية، وصل عددها للعشرات في البداية ثم إلى المئات، لم تترك وسيلة إلا واستخدمتها من الكذب والتلفيق والتخطيط ثم المشاركة بصنع الأحداث وتطوراتها افتراضياً ثم واقعياً، ثم تجنيد صحفيين وإعلاميين محليين وإقليميين ثم دوليين.

ح- التوجه نحو القيادة السياسية والعسكرية وبشكل خاص نحو شخص السيد الرئيس بشار الأسد وعائلته.

- **إستراتيجية رد الدولة على المرحلة الأولى من الأزمة:** اتبعت الدولة وسائل متعددة، ومتكاملة كإستراتيجية واحدة تتضمن مستويين وهما:

١- مستوى الصد المباشر، وقد تطورت خطوات هذا المستوى من الحوار إلى الاعتقال إلى منع المتسللين من تنفيذ اعتداءاتهم دون استخدام السلاح إلى الدفاع عن النفس ومداهمة معاقل رواد المتظاهرين، والمعتدين على الحقوق المدنية والممتلكات العامة والخاصة وإظهار تسلحهم وتحضيرهم لعمليات كبيرة ضد الجيش وقوات الأمن، وقد انبرى الإعلام السوري ليأخذ دوره الوطني في التصدي لحملات التضليل التي تمارسها وسائل الإعلام المعادية.

٢- مستوى الاحتواء والسيطرة الذي اتبعته الدولة، وقد كان ذلك متوافقاً مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمؤامرة التي خُطط لها مسبقاً وبدء بتنفيذها في الجغرافية السورية، مثل:

أ- وضع برامج توعية تبين قوة وأهمية النسيج الاجتماعي السوري الغني والمتفرد ذي الأبعاد والجذور التاريخية في المحافظة على المجتمع السوري والدولة السورية، وذلك على كافة الأصعدة الحكومية والمدنية، في المدن والأرياف، داخل سورية وخارجها.

ب- مواجهة الحصار الاقتصادي الذي فرضته جامعة الدول العربية على سورية أولاً، ثم الدول الراعية للإرهاب والممولة والمدربة له (تركيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومن يسير في دائرة السيطرة الأمريكية ككندا وإستراليا واليابان وكوريا الجنوبية..). هذا الحصار أخذ أشكالاً مختلفة ومستويات متعددة كلها صبت في برنامج معاقبة الشعب السوري وحرمانه حتى من لقمة العيش لو تمكنوا. لقد واجهت الدولة السورية تلك العقوبات والحصار بمزيد من التنسيق والعقلانية على صعيد تحفيز النشاط الاقتصادي وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقروض ميسرة والتعويض في بعض الخسائر وتحديث التشريعات كي تكون متوافقة مع حركة التصدير للمنتجات المحلية واستيراد المواد الأولية للصناعات المحلية. واستمرار تقديم الدعم للسلع الاستهلاكية الأولية والخدمات الأساسية (الخبز، والطاقة والتعليم والصحة والاتصالات..) والمحاولات المستمرة لدعم الليرة السورية كرمز لصمود الدولة والمواطن، على الرغم من ارتفاع قيم صرف العملات بنحو خمس مرات ولكن في ظروف كهذه لا تستطيع أية دولة أن تصمد اقتصادياً كما صمدت الدولة السورية لأن المتآمرين على لقمة عيش المواطن السوري وعلى قيمة الليرة السورية وعلى القطاع العام أولاً والخاص ثانياً أعلى من أن يحصوا ويضبطوا ففي كل يوم يقع المزيد منهم في قبضة العدالة السورية

ولكن حوامل الأزمة بين الداخل والخارج تبقى ذات قدرة كبيرة على الحركة وتنتقل من مفصل لآخر ومن مكان لآخر، وعليه فالتحدي كبير لأننا في حرب قلّ نظيرها.

ج- أما على الصعيد السياسي فقد قامت الدولة بخطوات خلال السنتين الأولى والثانية من الأزمة تعادل ما اتخذته خلال أربعين سنة أو أكثر، حيث تغير الدستور وألغيت المادة الثامنة منه وصدر قانون الأحزاب وتشكلت العشرات من الأحزاب الجديدة التي لبت الرؤى الطموحة لأطياف المجتمع السوري في التعددية السياسية، وقامت بالوقت نفسه بإجراء انتخابات تشريعية جديدة على الرغم من الظروف المضطربة التي لا تسمح لدول كثيرة في حال وجودها بإجراء انتخابات مماثلة. وفيما بعد جرت انتخابات لرئاسة الجمهورية ورعت الدولة حراكاً جماهيرياً واسعاً شمل الجغرافية السورية تحت عنوان مؤتمرات الحوار الوطني لتتفاعل الرؤى السياسية والاجتماعية والتنموية المختلفة وتنتج رؤية متكاملة عن الدولة السورية المستقبلية التي يطمح إليها السوريون. وتم تغيير ثلاث حكومات في وقت قياسي بالنسبة للتاريخ السوري المعاصر من أجل تحسين أداء الدولة وتحصين الوطن السوري والمواطن السوري.

د- استطاع قائد الوطن بثباته وجرأته وحنكته السياسية وعبقريته الإستراتيجية أن يُفنّد الأسس النظرية والعقدية التي قامت عليها الأزمة، والتي تستند إليها في استمرارها وأن يضع إستراتيجية متكاملة لحلها، ولذلك جاءت لقاءاته المتكررة في مجلس الشعب وفي الساحات الجماهيرية وفي حواراته مع المحطات الإعلامية المحلية والعالمية موضحة أسباب الأزمة وآلياتها والأيديولوجيا المعتمدة عليها وآثارها المستقبلية. وقد حدّد القائد الأسد بأن محاربة الإرهاب ومكافحته جذرياً تتطلب حشد القوة اللازمة من جهة وتقويض وتجفيف الفكر الوهابي التكفيري المنتج للإرهاب من جهة ثانية.

لقد اجتمعت في شخصية الأسد كل عناصر القوة في الدولة السورية لذلك جاءت مفاتيح الحلول في قراراته ومواقفه لأنه مثّل السيادة السورية، واللحمة الوطنية، والقيادة الميدانية للقوات المسلحة والصمود الأسطوري للشعب السوري والصلابة في التصدي لشراسة الهجمة والمرونة المطلوبة في التجاوب مع كل الطروحات السلمية والمدنية وحتى العسكرية منها (كما حصل بالنسبة لمسألة الكيمياوي). وقد حذّر الأسد منذ البداية أن الذي يحصل في سورية ليس حراكاً جماهيرياً ولا مطالب وطنية بل إرهاب عالمي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الاستعمارية الغربية وفي مقدمتها فرنسا وبريطانيا ممولاً من مشيخات الخليج ومسترشداً بالفكر التكفيري الوهابي وبعنجهيته وغباء التسلط العثماني الجديد، وفي غرف عمليات التسيير والتوزيع والتدريب والإدارة المباشرة تقف الصهيونية الرأس المدبر لكل ما يحصل، إنهما الهدفان الأساسيان في المنطقة:

أ- أمن الكيان الصهيوني.

ب- تأمين النفط واستخدامه كسلاح في التوازنات الدولية.

٢- **المرحلة الثانية**، وهي مرحلة توضحت فيها الأبعاد الحقيقية للأزمة السورية وبخاصة لمن كان رمادي الموقف والرأي، حيث تبلورت الأمور الآتية:

أ- أن الهدف الأساسي تدمير الجيش العربي السوري، حامي سورية والمهدد الحقيقي للكيان الصهيوني والضامن الأول للجغرافية السورية في وحدتها واستمرارها.

ب- تقسيم سورية إلى دويلات طائفية صغيرة لتكون مبرراً مقبولاً ليهودية الدولة الصهيونية وبالتالي طرد عرب ٤٨ من فلسطين المحتلة وتهجيرهم إلى الأردن كوطن بديل كما في الإستراتيجية الصهيونية.

ج- تدمير النسيج الاجتماعي السوري وتفكيك خيوطه الأساسية انتقالاً لمرحلة الحرب الطائفية التي ستمتد لعقود من الزمن آكلة الأخضر واليابس في إقليم المشرق العربي وواضعة إياه في مستنقع العطالة والتآكل والتدمير الذاتي.

د- سيطرة الفكر الوهابي التكفيري من جهة وهيمنة التسلط العثماني على المنطقة العربية من جهة ثانية.

هـ- تهجير نصارى المشرق خارج المنطقة أو فرض الجزية عليهم وحصرهم في وحدات جغرافية صغيرة أو فرض التأسلم عليهم.

و- عودة المشاريع الاستعمارية لنهب خيرات المنطقة، وبخاصة بعد اكتشاف كميات كبيرة من خامات النفط والغاز في الحوض المتوسطي الشرقي، وهذا ما دفع بفرنسا ثم بريطانيا لتتقدم في حقدهما على الشعب السوري حتى على قادتهم الأمريكان والصهاينة.

ز- المحاولات المستميتة مما تُسمي نفسها بمعارضة إلى وضع سورية تحت الوصاية الدولية، من اتخاذ قرار في مجلس الأمن تحت الفصل السابع يتيح للأمم المتحدة التدخل عسكرياً تحت عنوان الإبادة الجماعية والممرات الإنسانية، واستخدام السلاح الكيماوي والأسلحة المحرمة دولياً والبراميل المتفجرة وغيرها من الافتراءات والوسائل الخبيثة التي حاولت ابتكارها، ولكن وعلى الرغم من تأييد دول كثيرة لهذا الاتجاه، عُقدت المؤتمرات الدولية تحت عنوان أصدقاء سورية، إلا أن كل هذه الافتراءات والمحاولات المسمومة والميؤسة لم يكتب لها النجاح للأسباب الآتية:

١ً - انتصارات القوات المسلحة السورية في الميدان وعدم السماح بتغيير موازين القوى على الأرض السورية.

٢ً - نجاح الدبلوماسية السورية في تفنيد ودحض كل الدعاوى التآمرية على الدولة السورية.

٣ً – صبر وحنكة القيادة السورية وعدم التراجع قيد أنملة عن حقوق الشعب العربي السوري في الدفاع عن أرضه وسيادته وعزته وكرامته.

٤ً – التأييد القوي والمبدأي من أصدقاء الشعب العربي السوري والدولة السورية في كل المحافل الدولية واتخاذ حق النقض (الفيتو) في الأوقات المناسبة من جهة ودعم سورية اقتصادياً ومالياً وسياسياً وعسكرياً من جهة ثانية.

٥ً – صمود الشعب السوري بكل مكوناته وتلاحمه ووحدته وتقديره الصحيح لأبعاد المؤامرة وأهدافها وأدواتها المستخدمة.

ح– عقد مؤتمر جنيف الأول وجنيف الثاني ومحاولة الولايات المتحدة أيام كلينتون وكيري حشد أكبر عدد ممكن من وزراء خارجية الدول التي تدور في الفلك الأمريكي لكسب نقاط سياسية في الأزمة السورية لم تستطع الحصول عليها في الميدان العسكري أو الاقتصادي لدفع عملائها إلى استلام السلطة، الهدف الوحيد الذي تنادي به القوى المضادة للدولة السورية ممثلة بمجلس اسطنبول (المجلس الوطني) وإتلاف الدوحة.

ط– المحاولات المستميتة من جامعة الدول العربية وخاطفيها من عربان الخليج لتسليم ما أسموه بالمعارضة مقعد سورية في الجامعة كما فعلوا في مؤتمر الدوحة والعمل لتسليمهم مقعد سورية في الأمم المتحدة، وقد أيدتهم جهات غربية متعددة وبعضها قام بتسليمهم بعض القنصليات التابعة للسفارات السورية.

ي– تشكيل حكومات عميلة لما يُسمى بالمعارضة، بعضها في اسطنبول والآخر في الدوحة أو القاهرة وزيادة الدعم المادي واللوجستي والتدريبي والتسليحي للفصائل الإرهابية وفتح أبواب التطوع للإرهابيين من كل دول العالم لدرجة وصل عدد الدول التي أرسلت الإرهابيين لنحو ٨٥ دولة أو أكثر.

ك- بروز التنظيمات الإرهابية الكبيرة المنضوية تحت تنظيم القاعدة كجبهة النصرة أولاً ثم الانتشار السريع لداعش في سورية والعراق والخلاف الظاهري بينهما ومحاولة تغليب أحدهما على الآخر حسب المجريات السياسية والإقليمية من جهة أو حسب التطورات الميدانية ومستوى وجهات الدعم من جهة أخرى. ففي البداية تم دعم ما يُسمى بالجيش الحر على أساس أنه علماني ولكن اتضح فيما بعد أن الذي يتحكم به إخوان المسلمون، ولذلك بعد فشل الإخوان ومشروعهم في مصر انتقل الدعم إلى جبهة النصرة أولاً، ولكن عندما بايعت القاعدة صار من المحرج لبعض الممولين والداعمين تأييد النصرة وبخاصة بعد اعتبارها في الولايات المتحدة منظمة إرهابية.

على الرغم من أن داعش تشكل في العراق إبان الاحتلال الأمريكي له في عام ٢٠٠٦م إلا أن انتشاره على الجغرافية السورية والعراقية جاء بعد الإحراج الذي وقعت به الدول الممولة والمتورطة في الدم السوري في دعم جبهة النصرة لذلك تحول الدعم الكبير لداعش وأعطيت الضوء الأخضر لاكتساح كل التنظيمات الإرهابية الأخرى ولذلك انخرط أغلب تلك التنظيمات في منظمة داعش الإرهابية. هكذا هي الحال بالنسبة لداعمي الإرهاب الدولي يوجدون المنظمة الإرهابية ويدعمونها ويحركونها لتلبية أهدافهم وتحقيق أجنداتهم ثم يديرونها حسب المزاج الإرهابي وحسب المصلحة وإن كان لابد فلتضرب ولتقلّم لتبقى تحت السيطرة.

لقد وصل عدد العناوين للفصائل الإرهابية في سورية لنحو ٢٠٠٠ فصيل بعضها عدده بالعشرات والآخر بالآلاف، ولذلك بالمتوسط يُمكن تقدير عدد الإرهابيين في سورية بما لا يقل عن نصف مليون إرهابي، وهم بذلك يشكلون جيشاً يعادل ثلاثة أضعاف الجيش الأمريكي الذي احتل العراق وقام بتدمير بنيته التحتية وجيشه وقواته المسلحة، من هنا يتكشف حجم المؤامرة على سورية، ومن هنا بالوقت نفسه تتكشف جسارة وبطولات الجيش العربي السوري

الذي يحارب في أكثر من ثلاثة آلاف وخمسمائة موقع موزعة على الجغرافية السورية، وبخاصة في المحاور الرئيسة التي يحاول الإرهابيون السيطرة عليها أو إشغال الجيش فيها.

إستراتيجية الدولة السورية في التصدي للمرحلة الثانية من الأزمة:

تابعت الدولة السورية تصديها للمؤامرة الخارجية من جهة ولحواملها الداخلية من جهة ثانية ولكن بأشكال ومستويات أكثر قوة من المرحلة الأولى لأن طبيعة المؤامرة انتقلت هي الأخرى إلى مستوى التهديد المباشر والحرب على الشعب السوري، وعلى القوات المسلحة السورية، ويمكن تحديد بعض أشكال ومستويات المواجهة بالآتي:

١- على المستوى الاقتصادي، لقد ظهرت الآثار التدميرية لمرتكزات الحياة الاقتصادية للشعب السوري من خلال الآتي:

أ- سرقة مؤسسات الدولة الإنتاجية في كل المناطق التي دخلها الإرهابيون ثم القيام بتدميرها.

ب- سرقة معامل القطاع الخاص وورشاته الإنتاجية في المدن الصناعية التي دخلها الإرهابيون أو الحارات والأحياء التي كانت توجد فيها.

ج- سرقة وتدمير المعدات الزراعية وتعطيل النشاط الزراعي في مساحات كبيرة من الأرياف السورية، في وادي الفرات، وأرياف دمشق وحلب وإدلب وحماه ودرعا.

د- منع العاملين في مؤسسات الدولة من الذهاب إلى مراكز أعمالهم في المناطق التي يسيطر عليها الإرهابيون وتهديدهم بالخطف أو القتل، وقد فعلت ذلك فعلاً لأن العمل في المؤسسات الحكومية والإنتاجية التابعة لها يعني بنظرهم التأييد للنظام.

هـ- منع المزارعين من الذهاب إلى أراضيهم الزراعية في مناطق جغرافية متعددة مما عطل النشاط الزراعي وزاد من أسعار السلع الزراعية وقلل من كميات الإنتاج وخفض من الإنتاجية الزراعية.

أمام هذه الحالة كان لابد من اتخاذ إجراءات جريئة وكبيرة تتناسب مع حجم وأثر الأزمة في هذا الجانب، وقد اتبعت الدولة إجراءات كثيرة من أهمها:

أ- محاولة التعويض للمتضررين قدر المستطاع بما يكفي لإنطلاقة العمل والإنتاج.

ب- إعفاء المتضررين من كل الرسوم والضرائب المترتبة عليهم.

ج- تأجيل كل دفعات القروض المتوجبة على المتضررين وإعفائها من ضرائب التأخير.

د- إيجاد مناطق آمنة لهؤلاء المتضررين وتزويدها بالبنية التحتية وبالمحفزات المناسبة.

هـ- دفع رواتب العاملين دون تأخير ومحاولة الاستفادة منهم في أماكن أخرى آمنة.

و- إقراض المستثمرين ومن يحاول البدء بأنشطة اقتصادية متوسطة وصغيرة بقروض ميسرة.

ز- مراقبة حركة الأسواق ومحاولة التدخل الإيجابي المناسب لما يضمن مستوى مقبول من الحياة للمواطن.

ح- استمرار الدعم لمعظم السلع الأساسية التي تمس حياة المواطن السوري على الرغم من ارتفاع الأسعار بعضها لأسباب عالمية والبعض الآخر لأسباب داخلية، كالمضاربة والاستغلال والاحتكار ومخالفة الأسعار والمتاجرة بقوت الشعب السوري.

ط- اتخذت الدولة إجراءات مشجعة في مجالات إعادة هيكلة الاقتصاد السوري وإيجاد محفزات الاستثمار، بتعديل التشريعات وتحديثها وإيجاد أساليب جديدة في التعامل على أساس من التشاركية والمسؤولية.

٢- على المستوى الأمني والعسكري، تابعت القوات المسلحة السورية عملها البطولي الذي أذهل العالم كله حيث قامت بالتصدي لكل المحاولات المستميتة من الإرهابيين للهيمنة على المدن السورية الصغيرة أولاً ثم الكبيرة ثانياً متبعة الخطوات الآتية:

أ- تخويف السكان من خلال القتل والخطف والتعذيب والتمثيل بالجثث.

ب- حصار بعض المراكز العمرانية ومنع دخول أي شيء من المواد الغذائية أو الطبية، أو حتى المشاركة في الأنشطة التعليمية، كما حصل في نبل والزهراء وغيرها من المراكز.

ج- تقطيع الأوصال في بعض الأرياف والمراكز العمرانية الصغيرة وعزلها عن الجسم السوري كما في وادي الفرات، وريف حلب وإدلب وبعض أرياف حماه.

د- التركيز على الاحتياجات الأولية للسكان، والمتاجرة بها كالخبز والدواء والأرز والمازوت وغيره.

هـ- حشد أكثر من ٣٥٠٠ خبير عسكري وتجنيدهم لصالح الإرهابيين ليخططوا وليقودوا تحركات الإرهابيين وعملياتهم الإرهابية.

و- إنشاء أكثر من ٢٥ مقر عسكري وغرف عمليات داعمة للإرهابيين من دول متعددة وموجودة في الأردن وتركيا وقبرص ولبنان والعراق والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا والكيان الصهيوني.

ز- قصف المدن والأحياء الآمنة والقرى والمزارع بالصواريخ والمدفعية التي زودت بها من صفقات التسليح التي أصبحت معلومة من قبل السعودية وقطر وتركيا، أو من القذائف المحلية الصنع (مدفع جهنم) وترويع السكان بقصد قتلهم وجرحهم أو تهجيرهم.

ح- متابعة القيام بالتفجيرات والتفخيخات التي توجهها العصابات الإرهابية إلى الحواجز العسكرية أو المنشآت الاقتصادية أو إلى الأحياء السكنية الآمنة أو تفجير المساجد والكنائس والأضرحة والأوابد التاريخية والأسواق التجارية التاريخية، كما حصل في حلب وغيرها من المدن السورية.

وعليه فقد اتخذت القوات المسلحة السورية جملة من الإجراءات العملياتية للصد أولاً والهيمنة ثانياً، فقد تابعت القوات المسلحة السورية ضرب الفصائل الإرهابية على كامل الجغرافية السورية بما يتوافق وحجم وخطورة وجود تلك الفصائل، وكانت محاور الفاعلية القتالية الميدانية للجيش كالآتي:

١- محور دمشق ومحيطها الإستراتيجي من خلال تقليم أظافر المجموعات الإرهابية في داريا وجوبر ومناطق التزويد الخلفية لها وفصل الغوطتين الشرقية والغربية ومحاصرة الإرهابيين في مراكز ضيقة لا يستطيعون الخروج منها كدوما على سبيل المثال وإغلاق الطوق الكامل على الدائرة الخارجية للتزود اللوجستي من الأردن ولبنان.

٢- محور جبال القلمون وجروده العالية من خلال إحكام السيطرة على القمم العالية المشرفة على الجانب اللبناني وفصل الإرهابيين في سورية عن الإرهابيين في لبنان من كل الجهات من الشمال من خلال القصير وقارة والبريج ومن الشرق من خلال عسال الورد ويبرود وفليطة ومن الجنوب من خلال الزبداني وسرغايا بالتنسيق مع المقاومة اللبنانية.

٣- محور ريف دمشق والقنيطرة ودرعا وإحكام السيطرة على مثلث جغرافي يفصل الإرهابيين في المحافظات الثلاث ومن ثم تقليم أظافرهم ثلة ثلة في ريفي درعا ودمشق، وكذلك في القنيطرة وأخيراً في شمال غرب السويداء.

٤- محاصرة الإرهابيين في بعض مناطق البادية كما هي الحال في جبال البلعاس (الشاعر وجزل) وحصرهم في أرياف دير الزور والرقة.

٥- تأمين خط تزويد حلب وريفها عن طريق السلمية – أثريا – خناصر كخط إستراتيجي، اقتصادياً وعسكرياً.

٦- تأمين الحماية لمحافظة إدلب كونها تمثل امتداداً حيوياً في وسط جغرافية الجمهورية العربية السورية للواء اسكندورنة وبالتالي، وبما أن الجانب التركي يتدخل مباشرة وعلنية في سورية، فإن لإدلب أهمية كبيرة بالنسبة للساحل السوري وبالنسبة لحلب وريفها وبالنسبة للمنطقة الوسطى بأجمعها، وهذا ما يفسر الدعم الناري واللوجستي المباشر من قبل تركيا للمجموعات الإرهابية التي اندفعت قطعانها بعشرات

الآلاف إلى إدلب وجسر الشغور وعليه فإنه لابد من إعادة السيطرة على محافظة إدلب بالكامل والانتقال في مراحل قادمة إلى لواء اسكندرونة لتحريره كونه يمثل العمق الإستراتيجي للدفاع عن سورية أو يشكل أكبر المخاطر على الدولة السورية في حال تهديد سورية.

٧- التوسع في الدوائر الآمنة في حلب وريفها كتحرير سجن جلب، ومدينة الشيخ نجار والوصول إلى بلدتي نبل والزهراء اللتين حوصرتا من بداية تدهور الأوضاع الأمنية في حلب، وكذلك التوجه نحو تحرير ما تبقى من أحياء حلب الشرقية وضمان حركة مطار حلب الدولي وخط الباب منبج.

٨- تحرير معظم محافظة الحكسة من عصابات داعش وحماية المدن الرئيسة (الحسكة، القامشلي..)، والريف الغربي للمحافظة لمنع تمدد داعش من الرقة وبعض مناطق دير الزور.

٩- العمل على تحرير كامل مدينة دير الزور، والمدن الشرقية الأخرى، أي كل حواضر حوض الفرات الجنوبي الشرقي (الميادين، البوكمال..) وهذا يتطلب المزيد من الجهد والصبر والتنسيق مع الجانب العراقي لأن هذه المنطقة تمثل امتداداً للأنبار العراقية التي سيطرت عليها داعش.

١٠- يجب التنويه كذلك بأهمية تحرير كسب والسمرا من سيطرة جبهة النصرة والقوات التركية التي حاولت إيجاد مخرج بحري للمجموعات الإرهابية ووصله مع إدلب ومع الريف الشمالي الغربي لمدينة حلب.

في الجانب السياسي لاحظنا كيف بدأت تتبدل المفاهيم السياسية الغربية وبخاصة الأمريكية منها عندما ظهرت منظومة الأفكار الآتية:

١- ضرورة المحافظة على الجغرافية السورية.

٢- الابتعاد عن ذكر شرعية وعدم شرعية النظام السوري، فالرهان على إسقاط النظام قد انتهى.

٣- ضرورة إجراء مفاوضات مع النظام السوري وتحديداً مع الرئيس الدكتور بشار الأسد.

٤- الحل السلمي للأزمة السورية وعدم جواز التدخل الخارجي.

٥- التأكيد على الحوار السوري السوري.

لم يستطع السوريون أن يضيفوا شيئاً على مخرجات جنيف ٢، لأنه لم يتم الاتفاق إلا على البند المتعلق بالسيادة السورية على الجغرافية السورية، لأن ما يُعرف بالمعارضة ليست متفقة على مشروع واحد ويُدار بعضها من الأطراف المتورطة في الدم السوري مباشرة، وقد حاول السوريون بمساعدة روسيا إجراء حوار تفاهم يجمع معظم الفصائل السورية (المعارضة) مع الدولة السورية، على مفاهيم أساسية تشكل جذراً مشتركاً يمكن البناء عليه فكان موسكو ١ وموسكو ٢، ولكن كانت النتيجة ذاتها، لا يمكن تطوير ما يتم الاتفاق عليه أولياً نحو بنود يُمكن أن تُسهم في حل الأزمة السورية للسبب ذاته الذي كان في جنيف ٢.

وهكذا يمكن أن نختم هذه المرحلة، وهذا الكتاب كذلك من أن التوجه نحو جنيف ٣ والذي بدأ به ديمستورا الموفد الثالث لمجلس الأمن إلى سورية سيشكل مرحلة جديدة إذا صدقت النيات وتراجع الممولون لهذه الحرب الظالمة أو ربما في عكس ذلك إذا بدأت عمليات تدريب ما يُعرف بالمعارضة المعتدلة وتسليحها وإرسالها إلى سورية، في تركيا وفي الأردن، وكأنهم لم يدربوا ولم يمولوا سابقاً، على العموم نحن مقبلون على مرحلة جديدة الحكم فيها والفيصل هو الجيش العربي السوري وصمود الشعب السوري وحكمة القيادة السورية ممثلة بقائدها السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد.

والله الموفق تم

فهرس الجداول

فهرس الخرائط

المراجع

١- أبو عيانة، فتحي، الجغرافيا السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨م.

٢- حمادي، محمد. جباوي، علي. رهبان، عبد الرؤوف، الجغرافية السياسية، جامعة دمشق، ٢٠٠٧م.

٣- الديب، محمد إبراهيم، الجغرافيا السياسية، منظور معاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٩م.

٤- رياض، محمد. الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك، دار النهضة العربية، ط١، بيروت، ١٩٧٤م.

٥- سعودي، محمد عبد الغني، الجغرافيا السياسية المعاصرة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٩٠م.

٦- سعيد، إبراهيم أحمد، ما بين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيوبوليتيك والعولمة، دار الأوائل، ٢٠٠٦م.

٧- سعيد، إبراهيم. دبس، ممدوح، تطور الفكر الجغرافي، جامعة دمشق، ٢٠١١م.

٨- صادق، دولت أحمد. صديق، عبد الفتاح، أسس الجغرافية السياسية المعاصرة. مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٤م، ١٤٢٥هـ.

المراجع الأجنبية:

1 - Jackson. W. "Political Geographic Relations.

2 - Hartshorne. R. Political Geography in the modern world.

3 - Muir. R. 1981. Modern Political Geography (2^{nd} edition) Macmillan: London.

- المجموعة الإحصائية السورية/ أعداد متفرقة.

- قاموس الصحاح.

المحتوى

الصفحة

الصفحة

الفصل الثالث

الصفحة

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الصفحة

الفصل السابع

الصفحة

الفصل الثامن

الفصل التاسع

الصفحة

ملخص كتاب

الجيوبولتيك السوري

تُعد الدراسات الجغراسية والجيوبوليتيكية عن أية دولة من الدول من الأهمية بمكان لأنها تضع إمكانات اتخاذ القرار السليم في أيدي متخذيه بما يهدف تحقيق الأهداف الكبرى التي تسعى إليها الدولة مثل: نقل الدولة من حالة إلى حالة أقوى وأفضل، تحقيق الأمن والاستقرار، إيجاد مكانة مهمة أو مميزة في الإطار الإقليمي للدولة أو الدولي منه إن كان ذلك ممكناً... فهذا النوع من الدراسات يسلط الضوء على العناصر الإستراتيجية في الدولة الطبيعية والبشرية والاقتصادية والسياسية، ويجعلها في حالة من المرونة التي تُمكِّن القائد من الهيمنة عليها وتوجيهها وفق خطط كبرى (إستراتيجيات)، وحسب ما تقتضيه الظروف والأحوال المحلية والإقليمية والدولية. وحتى ضمن مراحل وخطوات مناسبة تدفع بالدولة كلها نحو تلك الأهداف، أو أنها تجعل مؤسسات الدولة بقيادة من يُعبّر عن مصالح الأمة (الدولة)، قادرة على دفع الدولة بكل بُناها، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في خطى مناسبة، سريعة ومتزنة، إلى الأمام لتعزيز قوة الدولة من جهة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية في رفع مستوى الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة ثانية.

إن للدراسات الجغراسية والجيوبوليتيكية أهمية استثنائية لأنها تمثل الرافعة والدافعة الأكثر ديناميكية وقوة في الآليات المستخدمة، ليس في إدارة الدولة وحسب، بل وفي تجاوز ذلك إلى المحيطين الإقليمي والدولي، ليس في تحسين أداء الدولة وزيادة القيمة المضافة الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل وفي

استثمار مقدرات الدولة والمجتمع والظروف الإقليمية والدولية لجعل الدولة ذات مكانة وسمعة مرموقة بين الدول إقليمياً ودولياً. فالدراسات الجغراسية والجيوبوليتيكية توجد تناغماً بين الداخل والخارج بالنسبة لقوة الدولة، فالدولة القوية تنتج جيداً وتوزع إنتاجها على سكانها وفي أقاليمها الداخلية جيداً، وتخلق فرص عمل كافية لقوة العمل فيها وتبني بنى تحتية وخدمات جيدة وكافية وتوظف إمكاناتها لتقوية دورها ومكانتها إقليمياً ودولياً، من هنا تأتي أهمية القيادات السياسية ودورها الفعال في استثمار وتوظيف وقيادة الإمكانات المميزة في الدولة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً لدفع الدولة قدماً باستمرار لتكون الأفضل بالنسبة لسكانها ولمواطنيها لأن الأساس في قوة الدولة وجودتها هو العلاقة القوية المتينة المتزنة بين المواطن (المجتمع) وبين الوطن (الدولة)، إنه المعيار الذي تقاس جودة الدولة من خلاله.

بيان بالسيرة الذاتية والعلمية للدكتور إبراهيم أحمد سعيد

- إبراهيم أحمد سعيد. من مواليد عام ١٩٥٣م، حاصل على دكتوراه فلسفة في العلوم الجغرافية (الأقاليم الاقتصادية والسياسية). من جامعة لينينغراد الحكومية في عام ١٩٨٨م.
- أستاذ في جامعة دمشق – كلية الآداب – قسم الجغرافية.

الأعمال العلمية المنشورة:

- أصدر سبعة عشر (١٧) كتاباً تخصصياً وثقافياً.
- نشر خمسة وثلاثين (٣٥) بحثاً علمياً في مجلات عربية ودولية.
- عضو في ست جمعيات علمية جغرافية عربية ودولية.
- عضو اتحاد الكتاب العرب.

الطبعة الأولى /٢٠١٦
عدد الطبع ١٠٠٠ نسخة